التعليم والتنمية الاقتصادية

الدكتور
محمد نبيل نوفل
(كلية التربية ـ جامعة عين شمس)

١٩٩٦

مكتبة الانجلو المصرية

التعليم والتنمية الاقتصادية

الدكتور
محمد نبيل نوفل
(كلية التربية ـ جامعة عين شمس)

١٩٩٦

مكتبة الانجلو المصرية

مقدمة

هذه دراسة عن « التعليم والتنمية الاقتصادية » .

أو بعبارة أخرى هى دراسة عن واقع البلاد المتطلعة للنمو ، وآمالها ، وأحلامها . وعن دور التعليم فى تغيير الواقع ، وتحقيق الآمال والأحلام .

وقد يتضح من هذه الدراسة بعض معالم الواقع المر الذى تعيشه بلدان العالم الثالث ، وبعض معالم الطريق الى تغييره ، والعقبات الكثيرة الصعبة التى تعترض الطريق .

لقد علقت البلاد المتطلعة للنمو الكثير من آمالها على التعليم كوسيلة لتحقيق التقدم . حتى لقد شاعت النظرة اليه على أنه « عصا موسى » . يكفى أن نضرب بها بحر التخلف لينشق مفسحا طريق التقدم أمام البلاد المتطلعة اليه . ويكفى أن نلقيه على حيات الفقر والجهل والبطالة والمرض ليلتهمها واحدة بعد أخرى .

ولعل التعليم فى بلدان العالم الثالث قد أصبح - كما يقال عنه بحق - أشبه بـ « الفيل الأبيض » ، الذى تحكى عنه الروايات الهندية - حيوان مقدس ، يستهلك ولا ينتج ، ضرره أكثر من نفعه . ومن ثم فليس من الغريب أن تتعالى الدعوات الى اصلاحه وتجديده ، بل والى التخلص منه .

ومن الطبيعى أن تبرز تساؤلات عن أسباب هذه الفجوة بين الحقيقة والخيال . وعما يحدثه التعليم فعلا من تغيرات فى المجتمعات المتطلعة للنمو .

ومن الطبيعى أيضا أن تختلف التفسيرات والآراء حول هذا الموضوع الذى يحرص الكثيرون ، من مختلف التخصصات ، على الحديث فيه . فالتعليم بدرجة كبيرة مشكلة كل المجتمعات ، وكل الفئات ، بل ومشكلة كل انسان .

وقد يكون فى هذا بعض العذر فى كتابة هذه الصفحات .

الفصل الأول

مشكلة التخلف

يمكن أن نقسم العالم المعاصر ، ضمن تقسيمات أخرى كثيرة ، الى مجموعتين من الدول : الدول المتقـــدمة اقتصاديا ، حيث يرتفـــع مستوى المعيشة ، ويتمتع السكان بالخدمات الضرورية والكمالية وبالسلع الاستهلاكية الحديثة • والدول الأقل تقدما (أو الدول النامية أو المتخلفة) حيث يعيش غالبية السكان فى مستوى منخفض ، وفى ظل ظروف اقتصادية واجتماعية سيئة ، تصل فى بعض الأحيان الى حد الكفاف ، والى أوضاع لا تليق بكرامة الانسان • على اختلاف فى درجات التقدم والتخلف •

ومن الملاحظ أن النصف الثانى من القرن العشرين قد شهد اهتماما كبيرا بالتنمية ، خاصة بين الدول حديثة الاستقلال • التى أسرعت تحاول تدعيم استقلالها السياسى الحديث ، الذى اكتسبته بمشقة ، بالاســـتقلال الاقتصادى • وأصبحت التنمية أهم مشكلة تركز لها بعض الدول جهودها •

وتواجه الدول الحديثة مهمة بالغة الصعوبة ، وهى تحاول القضاء على التخلف الذى فرض عليها من عهود التبعية وتتطلع الى اللحاق بالـــدول المتقدمة • فالهوة التى تفصل بين الدول المتقدمة والأقل تقدما واسعة ، وهى تزداد اتساعا يوما بعد يوم ، على الرغم من جهود الدول المتطلعة للنمو • والسباق بينهما أشبه بسباق بين انسان مريض ، مكبل بأغلال ثقيلة ، يمشى وئيدا ، ويريد أن يدرك شخصا آخر ، سليم البنية ، لا يرهقه قيد ، يعدو بسرعة ، سبقه بمرحلة طويلة ، فهل يستطيع أن يدركه ؟

•• ان متوسط الانتاج القومى للفرد سنة ١٩٦٥ فى أفريقيا كان ١٤٢ دولارا أمريكيا ، وفى آسيا ١٥٢ دولارا ، بينما هو فى أوروبا ١٣٦٩ ، وفى أمريكا الشمالية ٢٦٣٢ دولارا • وفى سنة ٢٠٠٠ يصبح الانتـــاج القومى للفرد فى افريقية ٢٧٧ دولارا ، وفى آسيا ٥٧٧ دولارا ، بينما يصبح

فى أوروبا ٥٠٥٥ دولارا ، وفى أمريكا الشمالية ٦٢٥٥ دولارا • وفى سنة ٢٠٢٠ يصل الانتاج القومى للفرد فى افريقية الى ٤٠٧ دولارا ، وفى آسيا ١٤٣٦ ، وفى أوروبا ١٠٧٣٠ ، وفى أمريكا الشمالية ١٠٢٨٠(١) ، (أنظر جدول «١» — « الانتاج القومى للفرد وتنبؤاته حتى سنة ٢٠٢٠ ») •

جدول ١
الانتاج القومى للفرد(*)
وتنبؤاته حتى سنة ٢٠٢٠
موزعا حسب القارات — بالدولار الامريكى

المنطقة	١٩٦٥	١٩٧٥	١٩٨٥	٢٠٠٠	٢٠٢٠
افريقية	١٤١	١٧٤	٢٠٩	٢٧٧	٤٠٧
آسيا	١٥٢	٢١٤	٣٠٨	٥٧٧	١٤٣٦
أوروبا (والاتحاد السوفييتى)	١٣٦٩	١٩٧٦	٢٨٦٧	٥٠٥٥	١٠٧٣٠
أستراليا ونيوزيلندا	٢٠٠٠	٢٥١٠	٣٠٨٠	٤٣١٠	٦٦٠٠
أمريكا الشمالية	٢٦٣٢	٣٤٠٣	٤٣٢٩	٦٢٥٥	١٠٢٨٠
أمريكا الجنوبية	٣٧٥	٤١٣	٤٩٦	٦٩٥	١١١٢

(*) E. Eppler, Not Much Time for the Third World, p. 25.

ان الانتاج القومى فى البلاد حديثة التكوين يسير ببطء لا يتناسب مع احتياجاتها ، بينما يسير فى البلاد المتقدمة بسرعة ، وربما بأكثر من حاجتها • وهكذا يكاد يصدق على التقدم والتخلف ما يقال عن الفقر والغنى ، « من عنده يعطى ويزاد ومن ليس عنده يؤخذ منه » •

وتشغل مشكلة التنمية الآن (فى العقد الثانى للتنمية) الدول المتقدمة وغير المتقدمة ، السياسيين والعلماء ، الاقتصاديين وغير الاقتصاديين — من المشتغلين بعلم الاجتماع وعلم النفس والفلسفة والتربية وغيرهم • ومع هذا فلم يتفق العلماء حتى الآن على مصطلح أو تعريف دقيق يميز هذه المجموعة

(1) E. Eppler, Not Much Time for the Thrid World (London, Oswald Wolff, 1972), p. 25.

من الدول غير المتقدمة التى تتطلع الى النمو . بل تستخدم مصطلحات كثيرة ذات مدلولا تمتباينة للتعبير عن هذا الوضع ، مثل : « الدول المتخلفة » ، « المتأخرة اقتصاديا » ، « الفقيرة » ، « ذات الانتاج البدائى » ، « الدول الأقل تقدما » وغير ذلك . وكل واحد من هذه المصطلحات قد يكون صحيحا جزئيا ، ولكنه ليس تعريفا جامعا مانعا ، يدل على حالة هذ المجموعة من الدول .

وقد عبر عن هذه الصعوبة تقرير للجنة من الأمم المتحدة يقول انها وجدت صعوبة بالغة فى تحديد مصطلح الدول النامية . وان اللجنة تستخدمه لتعنى به الدول التى ينخفض فيها الدخل الحقيقى للفرد عند مقارنته بالدخل الحقيقى للفرد فى الولايات المتحدة الأمريكية وكندا واستراليا وأوروبا الغربية . وبهذا المعنى فان المرادف المناسب يمكن أن يكون « البلاد الفقيرة »(١) ويدخل البلد ضمن هذه المجموعة اذا انخفض متوسط دخل الفرد السنوى فيه عن ٥٠٠ دولار أمريكى . أو ما يقرب من ¼ الدخل فى الولايات المتحدة فى ذلك الوقت (٥٢ - ١٩٥٤) . (وقد وصل الدخل القومى للفرد فى الولايات المتحدة الأمريكية سنة ١٩٦٨ الى ٣٥٧٨ دولارا) .

ومع أن كثيرا من الاقتصاديين يتخذون من متوسط دخل الفرد معيارا للتمييز بين الدول المتقدمة اقتصاديا والدول المتخلفة ، ولقياس درجة التقدم أو التخلف الاقتصادى فان هذا المعيار يثير بعض المشكلات ، منها : صعوبة المقارنات الدولية وقلة دقتها حتى مع استخدام « متوسط دخل الفرد الحقيقى » وهو فى حد ذاته أمر بالغ الصعوبة . ووجود مناطق متخلفة داخل البلاد المتقدمة . وأن متوسط دخل الفرد يخفى عدم العدالة فى توزيع الدخل القومى بين أفراد المجتمع ، ويخفى أيضا وضع الدول ذات الدخل القومى العالى .

ومصطلح « البلاد الفقيرة » لا ينطبق بدقة على كل هذه الدول ، فبعضها أصبح فى الوقت الحاضر بعيدا جدا عن الفقر . بل أصبح يعد من الدول الغنية .

---

(1) B. Higgins, Economic Development — Principles, Problems and Policies (New York, W.W. Norton & Co., 1959), p. 6.

ومصطلح « الدول النامية » ليس دقيقا أيضا ، فبعض هذه الدول لا يكاد ينمو على الاطلاق - فى الوقت الحاضر على الأقل · كما أن هذا المصطلح أكثر انطباقا على الدول « المتقدمة » منه على الدول « النامية » أو « المتخلفة » · فعملية النمو الحقيقى تحدث بشكل أوضح فى الدول المتقدمة · وحتى عندما يقترح البعض اطلاق « البلاد النامية » على البلاد التى تعتبر النمو أو التنمية مشكلة اجتماعية ، وتعمل وتخطط من أجل تحقيقها ، فان هذا يدخل بعض الدول المتقدمة اقتصاديا فى عداد الدول النامية · لذلك يرى آخرون اضافة تحفظ وهو أن تتلقى هذه الدول مساعدة من الهيئات الدولية أو الـــدول الأخرى · وهذا بدوره ليس تحديدا دقيقا ·

ومصطلح « الدول فى مرحلة ما قبـــل التصنيع » يعنى نمطا ينبغى أن يسير عليه النمو الاقتصادى ، وقد لا يكفى وحده للدلالة على وضع الدول غير الصناعية ·

أما مصطلح « الدول الأقل تقدما » ، فهو تعبير مهذب لا يوضح حقيقة الوضع ·

ويلاحظ أن معظم الدول المتخلفة توجـــد فى افريقية وآسيا وأمريكا اللاتينية - أى فى جنوب العالم ، بينما يقع معظم الدول المتقدمة فى أوروبا وأمريكا الشمالية - أى فى شمال العالم ·

يلاحظ أيضا أن سكان هذه المجموعة من الدول يمثلون غالبية ســـكان العالم · فمجموع سكان العالم فى الوقت الحاضر (١٩٧٦) يقدرون بـ ٤٠٠٠ مليون نسمة ، منهم ١٢٠٠ مليون تقريبا فى البلاد المتقدمة ، والبـــاقون (٢٨٠٠ مليون) فى البلاد الأقل تقدما · أى أن غالبية سكان العالم ينتمون الى المناطق الفقيرة المتخلفة ، وهم يتزايدون بدرجة أكبر(١) ·

---

(1) G. Jones, Population Growth and Educational Planning in Developing Countries (New York, Irvington Publishers, 1975) p. 10.

وثمة تحفظ يحسن ذكره فى هذه المقدمة ، وهو أن « التخلف » بهذا المعنى الاصطلاحى أو الفنى (التخلف الاقتصادى) ، لا يعنى التخلف بالمفهوم الحضارى أو الثقافى أو تخلف القيم (من الناحية النظرية على الأقل) . فبعض البلاد المتخلفة قد يكون أكثر تقدما حضاريا وثقافيا وقيميا عن بعض البلاد المتقدمة اقتصاديا . وقد تكون فكرة طيبة - كما يذكر بعض علماء الاقتصاد الغربيين - أن تنظم برامج عكسية للمساعدة الفنية من البلاد المتخلفة الى البلاد المتقدمة ، لتعلمها بعض الفنون والمهارات والقيم والسلوك(١) .

مع كل هذا الاختلاف فى تحديد مفهوم التخلف الاقتصادى ، يوجد شبه اتفاق بين العلماء على بعض الخصائص والمؤشرات التى تتميز بها الدول المتخلفة(٢) . وليس من الضرورى أن تتوافر كل هذه الخصائص لكى يكون البلد متخلفا ، ولكن بقدر ما تتوافر وتزداد شدة يكون التخلف . فالدول المتخلفة اقتصاديا تتميز عادة بـ : سيادة الاقتصاد الزراعى التقليدى وضعف انتاجيته ، ضعف القطاع الصناعى ، انتشار البطالة ، انخفاض متوسط دخل الفرد ومستوى المعيشة ، سيادة الانتاج الواحد ، التبعية الاقتصادية ، ضخامة الديون الخارجية ... الخ . وبجانب هذه الخصائص ذات الطابع الاقتصادى توجد خصائص أخرى ديموجرافية واجتماعية وسياسية . فالدول المتخلفة تتميز أيضا بـ : ارتفاع معدلات المواليد والوفيات وانخفاض المستوى الصحى ، ارتفاع نسبة الأمية وانخفاض مستوى التعليم ، تأخر المرأة وعمل الأطفال ، ضعف الطبقة الوسطى ، فساد الأوضاع السياسية ، سوء الادارة ، سيادة بعض القيم والتقاليد التى تساعد على الجمود وتقاوم الدعوة الى التجديد ... الخ .

١ - يعتمد اقتصاد الدول المتخلفة بصفة عامة على الزراعة ، وخاصة الزراعة غير الحديثة . بكل ما يحمله هذا الاعتماد من نتائج اقتصادية واجتماعية وسياسية . وفى الريف المتخلف يعيش غالبية سكان هذه

---

(1) Higgins, Economic Development, pp. 7-9.

(٢) يمكن الرجوع فى ذلك الى التصنيف الذى قدمه الأستاذ هارفى ليبنشتين - راجع :
Harvey Leibenstein, Economic Backwardness and Economic Growth (New York, 1957), pp. 40-41.
Quoted by Higigns, op. cit., pp. 11-13.

البلاد • وتعتبر نسبة العاملين فى قطاع الزراعة الى مجموع العاملين من مؤشرات التقدم أو التخلف • فبقدر ما تزيد هذه النسبة يكون التخلف ، وبقدر ما تقل لصالح العاملين فى قطاع الصناعة والخدمات تصعد الدولة سلم التقدم • مع وجود بعض التباينات النـــاجمة عن اختـــلاف الظروف البيئية والتاريخية • ويتضح هذا من مقارنة نسبة العاملين فى قطاع الزراعة فى الدول والمناطق الحضارية المتقدمة والمتخلفة • فبينما تبلغ نسبة العاملين فى قطاع الزراعة فى مجموعة الدول المتقدمة (١٩٦٠) ١ر٢٩٪ من مجموع العاملين ، تصل هذه النسبة الى ٤ر٧٢٪ فى مجموعة الدول المتخلفة (أنظر جدول ٢ــ «تطور توزيع القوى العاملة على قطاعات الاقتصاد المختلفة فىمجموعة الدول المتقدمة ومجموعة الـــدول المتطلعة للنمو ») • وبينما تبلغ نسبة العاملين فى قطاع الزراعة فى بريطانيا (١٩٦١) ٤٪ من مجموع العاملين ، وفى الولايات المتحدة الأمريكية (١٩٦٠) ٨٪ ، وفى فرنسا (١٩٥٧) ٢٦٪ ، وفى اليابان (١٩٦١) ٣٣٪ • ترتفع فى بعض البلاد المتطلعة للنمو لتصل الى ٨ر٧٣٪ فى الهند (١٩٦١) ، و٦ر٧٥٪ فى الباكستان (١٩٦١) ، و٦ر٥٤٪ فى المكسيك (١٩٦٠) ، و٦ر٥٠٪ فى مصر (١٩٦٧) • (أنظر جـــدول ٣ ــ « تطور توزيع القوى العاملة على قطاعات الاقتصاد المختلفة فى بعض البلاد المتقدمة » وجدول ٤ ــ « هيكل العمالة فى بعض البلاد المتطلعة للنمو والتغيرات التى طرأت عليه فى السنوات الأخيرة ») •

بجانب هذه الظاهرة العامة ، توجد عدة وسائل لقياس درجة التقدم الزراعى ، منها : كمية الانتاج بالنسبة للفرد ، عدد الجرارات ، الكميـــة المستخدمة من السماد ، كثافة الحيوانات بالنسبة للمســـاحة المزروعة • ويفضل استخدام أكثر من مؤشر •

ومع سيادة الانتاج الزراعى واشتغال غالبية القوى العاملة فيه ، فان انتاجية هذا القطاع ضعيفة • ويزيد مشكلاته حدة فى كثير من البلاد المتخلفة سوء توزيع ملكية الأرض • حيث يوجد تفاوت كبير فى توزيع الملكية ، يقسم هذه المجتمعات اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا الى طبقتين : طبقة كبار الملاك ، وطبقة العمال الزراعيين • مع كل ما يحمله هذا التقسيم من نتائج : انقسام المجتمع الى أغنياء وفقراء ، سيطرة الملاك على المجتمع وتوجيههم لسياسته ، حياة الملاك فى المدن وتركهم الريف للعمال الزراعيين ، التباين بين المدينة والقرية ••• وغير ذلك •

٢ ــ تتميز الدول المتخلفة كذلك بتأخر الصناعة ، مقارنة بما وصل اليه التفوق الصناعى فى البلاد المتقدمة اقتصاديا • واذا كان ارتفاع نسبة

العاملين فى قطاع الزراعة مؤشرا يدل على التأخر الاقتصادى ، فان انخفاض نسبة العاملين فى قطاع الصناعة مؤشر آخر للتخلف فنسبة العـــاملين فى هذا القطاع فى مجموعة الـــدول المتقـــدمة (١٩٦٠) يصـــل الى ٣٤ر٦٪ من مجموع العـــاملين ، وفى مجموعة الـــدول المتخلفة ٣ر١١٪ (أنظـــر جدول ٢) . وبينما تصل نسبة العاملين فى قطاع الصناعة فى بريطانيا (١٩٦١) الى ٤٩٪ من مجموع العـــاملين ، وفى الولايات المتحدة (١٩٦٠) ٣٩٪ ، وفى اليابان (١٩٦١) ٢٨٪ ، تنخفض هذه النسبة لتصل الى ٥ر١١٪ فى الهند (١٩٦١) ، و ٦ر٩٪ فى البـــاكستان (١٩٦١) ، و٦ر١٥٪ فى مصر (١٩٦٧) (أنظر جدول ٣ وجدول ٤) .

ونظرا لندرة الصناعات الثقيلة فى الدول المتطلعة للنمو ، فان معظم العاملين فى قطاع الصناعة فيها يوجدون فى الصناعات الخفيفة أو الغذائية .

ويترتب على ضعف الصناعة وتأخرها فى الدول المتخلفة عدد من العقبات التى تعوق التنمية ، منها عدم ثبات الوضع الاقتصادى المعتمد على الزراعة ، وخضوع اقتصاديات هذه الدول للدول المتقدمة ، وعجز العملات الأجنبية .

ويحتاج هيكل العمالة فى الدول المتطلعة للنمو الى تحليل دقيق . فاذا كانت زيادة نسبة المشتغلين فى قطاع الخدمات الى قطاع الانتاج تعتبر من مؤشرات التقدم ، فان تركيب هذا القطاع فى الدول المتخلفة يختلف عنه فى

جدول ٢

تطور توزيع القوى العاملة على قطاعات الاقتصاد المختلفة فى مجموعة الدول المتقدمة والمتطلعة للنمو بين ١٩٥٠ و ١٩٦٠(*)

مجموعة الدول	السنة	الزراعة ٪	الصناعة ٪	الخدمات ٪
الدول المتقدمة	١٩٥٠	٣٥ر٥	٣٢ر٣	٣٢ر٢
الدول المتطلعة للنمو		٧٤ر٣	٩ر٥	١٦ر٢
الدول المتقدمة	١٩٦٠	٢٩ر١	٣٤ر٦	٣٦ر٣
الدول المتطلعة للنمو		٧٢ر٤	١١ر٣	١٦ر٣

(*) M. Zymlman, "Labour, Education and Development", p. 101.

الدول المتقدمة • اذ يتكون فى الأولى بدرجة كبيرة من الخدم وسعاة المكاتب وماسحى الأحذية ومن اليهم ، بينمـــا يتكون فى المجموعة الثـــانية بصفة أساسية من العاملين فى التدريس والخـــدمات الصحية والادارية وشركات التأمين والسياحة وغيرها ، وهؤلاء يعتبرون اقتصاديا منتجين (أنظر الجداول ٢ و ٣ و ٤ لمقارنة نسبة العاملين فى قطاع الخدمات فى الـــدول المتقدمة والمتخلفة) •

٣ ـ يعتمد اقتصاد معظم الدول المتطلعة للنمو على واحد أو اثنين من المنتجات الأساسية (المواد الأولية أو الغذائية) بحيث يكون هذا المنتج نسبة كبيرة من مجموع الصادرات • ويترتب على عدم تنويع الصادرات خضوع

جدول ٣

تطور توزيع القوى العاملة على قطاعات الاقتصاد المختلفـة فى بعض البلاد المتقدمة(*)

الدولة	السنة	الزراعة ٪	الصناعة ٪	الخدمات ٪
بريطانيا	١٨٨١	١٣	٥٠	٣٧
	١٩٢١	٧	٤٩	٤٤
	١٩٦١	٤	٤٩	٤٧
فرنسا	١٨٨٦	٥١	٢٦	٢٣
	١٩٠٦	٤٣	٣٠	٢٥
	١٩٥٧	٢٦	٣٧	٣٧
ايطاليا	١٨٨١	٥٧	٢٦	١٧
	١٩٢١	٥٦	٢٤	٢٠
	١٩٦١	٣٣	٢٨	٣٩
الولايات المتحدة	١٨٧٠	٥٣	٢٢	٢٥
	١٩١٠	٣٢	٣١	٣٧
	١٩٦٠	٨	٣٩	٥٣
اليابان	١٨٨٠	٨٢	٦	١٢
	١٩٢٠	٥٥	١٧	٢٨
	١٩٦١	٣٣	٢٨	٣٩

(*) M. Zymelman, "Labour, Education and Development", p. 100

جدول ٤

هيكل العمالة فى بعض البلاد المتطلعة للنمو والتغيرات التى طرأت عليه فى السنوات الأخيرة(*)

الدولة	السنة	الزراعة ٪	الصناعة ٪	الخدمات ٪
الأرجنتين	١٩٤٧	٢٦ر٧	٣٠ر٢	٤٣ر١
	١٩٦٠	١٩ر٨	٣٥ر٩	٤٤ر٣
شيلى	١٩٥٢	٣١ر٢	٣٠ر٥	٣٨ر٣
	١٩٦٠	٢٩ر٦	٣٠ر١	٤٠ر٣
كولومبيا	١٩٥١	٥٥ر٩	١٨ر٤	٢٥ر٧
	١٩٦٤	٤٩ر-	١٩ر٦	٣١ر٤
المكسيك	١٩٥٠	٦٠ر٩	١٦ر٧	٢٢ر٤
	١٩٦٠	٥٤ر٦	١٩ر١	٢٦ر٣
الهند	١٩٥١	٧٠ر٦	١١ر١	١٨ر٣
	١٩٦١	٧٣ر٨	١١ر٥	١٤ر٧
الباكستان	١٩٥١	٧٩ر٥	٧ر٦	١٢ر٩
	١٩٦١	٧٥ر٦	٩ر٦	١٤ر٨
الفلبين	١٩٦٠	٦٥ر٩	١٣ر٤	٢٠ر٧
	١٩٦٩	٥٦ر٤	١٥ر٣	٢٨ر٣
ايران	١٩٥٦	٥٨ر-	٢٠ر٧	٢١ر٣
	١٩٦٦	٤٧ر١	٢٧ر٦	٢٥ر٣
مصر	١٩٤٧	٦٣ر٨	١٢ر٣	٢٣ر٩
	١٩٦٠	٥٨ر٣	١٢ر١	٢٩ر٦
	١٩٦٧	٥٠ر٦	١٥ر٦	٣٣ر٨

(*) Employment Policies in Developing Countries, p. 35.

اقتصاديات هذه الدول لتقلبات الاقتصاد العالمى ، وللظروف الجوية أو البيئية فى حالة الانتـــاج الزراعى ، وللأزمات والضغوط السياسية . ولا تسير تقلبات الأسعار العالمية للمواد الأولية على المدى الطويل فى صالح الدول المتطلعة للنمو . اذ تميل أسعار المواد الأولية الى الانخفاض أو الارتفـــاع بنسبة بسيطة ، بينما تميل أسعار السلع المصنوعة التى تستوردها هـــذه الدول الى الارتفاع بدرجة أكبر (حققت تجربة الأوبك فى هذا المجال نجاحا يعتبر مثلا للدول المتطلعة للنمو) .

٤ ـ من المشكلات الهامة التى تواجه الدول المتخلفة ، وخاصة عندما تتجه نحو التصنيع ، نقص رؤوس الأموال (تعتبر البلاد العربية المصدرة للبترول استثناء من هذه القاعدة · وحتى هذه تعانى من نقص الاستثمار أو رأس المال العينى مع توافر رأس المال النقدى) · ويرجع نقص رؤوس الأموال فى البلاد المتخلفة الى أسباب كثيرة منها نقص الادخار ، والأساليب غير الانتاجية التى تتصرف بها الطبقات الغنية فى ثرواتها ، مثل الاكتناز أو تهريب الأموال الى الخارج أو توجيهها الى استثمارات غير منتجة ، وضخامة حجم الانفاق غير الانتاجى ، سواء على المستوى الفردى بالانفاق على الاستهلاك أو على مستوى الدولة نتيجة ضخامة النفقات الادارية أو الانفاق على مشروعات مظهرية لا تفيد غالبية الشعب ·

٥ ـ ونتيجة لضعف القدرة على التصدير ، وشدة الحاجة الى الاستيراد ، ونقص رؤوس الأموال والاضطرار الى الاقتراض ، تصبح الدول المتخلفة مدينة باستمرار للدول المتقدمة اقتصاديا · وقد يكون الاقتراض ضروريا ومفيدا لو عولج بحكمة ، ولو عرفت الدول المتخلفة المصدر الذى تقترض منه ، والكم الذى ينبغى عليها ألا تتجاوزه ، والشروط التى تقترض بها ، وأنواع الاستثمار الذى يجب أن تستغل فيه ما تقترضه · ولكن بعض الدول المتخلفة تقترض بأكثر من طاقتها على السداد ـ ولتمويل مشروعات ذات طابع كمالى أو استهلاكى ، وبفوائد عالية ، مما يرهقها اقتصاديا ويؤثر عليها سياسيا ·

٦ ـ واذا كان كثير من الدول المتخلفة قد تخلص من خضوعه السياسى للدول الاستعمارية ، فان التبعية الاقتصادية لا تزال سمة مميزة للعلاقات الاقتصادية بين الدول المتخلفة والدول المتقدمة · وتظهر معالم التبعية الاقتصادية فى سيطرة الأجهزة الأجنبية على عمليات التجارة الخارجية للدول المتخلفة ، وانسياب رءوس الأموال من الدول المتقدمة الى الدول الأقل تقدما ، وسوء التوزيع الجغرافى للتجارة الخارجية ، واعتماد الدول المتخلفة على الخارج فى الحصول على السلع الانتاجية · وتستغل الدول المتقدمة سيطرتها على اقتصاديات الدول المتطلعة للنمو لكى تبقى هذه الدول فى حالة التخلف الاقتصادى ، وتظل مصدرا تحصل منه على احتياجاتها من المواد الأولية ، وسوقا لتصريف منتجاتها ·

٧ ـ ومع أن البطالة قد أصبحت ظاهرة عالمية ، فى الدول المتقدمة وفى الدول المتخلفة ، فانها فى الدول المتخلفة ـ التى تعيش عند حد الكفاف ـ أشد خطورة · توجد فى الدول المتخلفة أنواع متعددة من البطالة : دورية

(نتيجة للكساد فى البلاد المتقدمة) وموسمية (مثـــل البطالة فى المواسم الزراعية) وتكنولوجية (نتيجة لاستخدام التكنولوجيا الحديثة) وبطـــالة مقنعة - وهى التى نركز عليها .

ويمكن القول بوجود بطالة مقنعة عندما يمكن نقل عدد من الأفراد الذين يعملون فى نوع من النشاط الاقتصادى الى نوع آخر دون أن تتأثر انتاجية العمل ، ودون ادخال أى تحسينات أو تغييرات فيه . والزراعة فى البـــلاد المتخلفة بصفة عامة مثل واضح لهذه البطالة المقنعة. ويذهب بعض الاقتصاديين الى أن الانتاجية الحدية لبعض المشتغلين فى الزراعة فى الدول المتخلفة ليست فقط منعدمة ، بل وسالبة . أى قد يؤدى ابعاد بعض المشتغلين فى الزراعة الى زيادة الانتاج الزراعى الكلى .

ويقف انتشار البطالة المقنعة عقبة كبيرة أمام القضاء عـــلى التخلف الاقتصادى ، لأنها تقلل من معدل التكوين الرأسمالى . فهذه الفئة لا تضيف الى الانتاج ، وفى نفس الوقت تقاسم المنتجين دخلهم ، أى تستهلك ولا تنتج (وسنعود الى مناقشة مشكلة البطالة فى الدول المتخلفة فى القسم الخاص بمشكلة العمالة) .

٨ - يعتبر متوسط دخل الفرد فى البلاد المتخلفة منخفضا (باستثناء البلاد البترولية) . ويظهر هذا عند المقارنة مع متوسط دخل الفرد فى البلاد المتقدمة اقتصاديا . فمتوسط دخل الفرد فى الكنغو ومالاوى ٥٢ دولارا ، وفى مصر ١٥٦ دولارا ، وفى المغرب ١٨٥ دولارا . بينما هو فى الولايات المتحدة الأمريكية ٣٥٧٨ دولارا ، وفى كندا ٢٢٤٧ دولارا ، وفى فرنسا ١٧٣٨ ، وفى المملكة المتحدة ١٥٦٠ دولارا أمريكيا (أنظر جدول ٥ - « الدخل القومى للفرد فى البلاد المتقدمة والمتطلعة للنمو » ، وجدول ٦ - « الدخل الاجمالى للفرد فى البلاد العربية ») .

ويرجع انخفاض متوسط دخل الفرد ومستوى المعيشة بصفة أساسية الى ضآلة الناتج القومى الكلى بالقياس الى عدد السكان . ومن الصحيح ان مستوى الأسعار فى البلاد المتخلفة أقل منه فى البلاد المتقدمة (وان كان هذا يتغير بسرعة الآن) ، وهو يعنى ان الفجوة بين الدخول الحقيقية أقل من الفجوة بين الدخول النقدية . ولكن مهما كانت العوامل المخففة فان الفارق لا يزال كبيرا ، وهو فارق يزداد اتساعا يوما بعد يوم . وقد حققت بعض الدول المتخلفة زيادة كبيرة فى متوسط دخل الفرد بها (الدول البترولية على سبيل المثال) ، ولكن هذه الزيادة لا ترجع الى تقدم اقتصادى - اجتماعى

جدول ٥

الدخل القومى للفرد فى بعض البلاد المتقدمة والمتطلعة للنمو(*)

الدولة	متوسط الدخل القومى للفرد بالدولار الأمريكى	السنة
الولايات المتحدة الامريكية	٣٥٧٨	١٩٦٨
كنـدا	٢٢٤٧	١٩٦٨
فرنسا	١٧٣٨	١٩٦٧
المملكة المتحدة	١٥٦٠	١٩٦٨
أفريقيا ككل	١٤٠	١٩٦٥
الكنغو	٥٢	١٩٦٨
مالاوى	٥٢	١٩٦٨
تانزانيا	٦٢	١٩٦٨
كينيا	١٠٧	١٩٦٨
مصر	١٥٦	١٩٦٨
المغرب	١٨٥	١٩٦٨
غـانا	١٩٨	١٩٦٨
زامبيا	٢٢٥	١٩٦٨
جنوب افريقية	٥٤٣	١٩٦٨

(*) W. Rodney, How Europe Underdeveloped Africa, p. 23.

حقيقى بقدر ما ترجع الى عوامل طارئة . ويزيد الأمر سوءا فى الدول المتخلفة التفاوت الكبير فى توزيع الدخل القومى ، اذ تستأثر فئة قليلة من السكان بنصيب كبير من الدخل القومى ، تاركة الغالبية فى حالة تقرب من الكفاف . وبذلك ينقسم المجتمع الى طبقتين متباينتين متصارعتين . ويلاحظ أن مجموعة كبيرة من سمات التخلف الاقتصادى والاجتماعى هى نتيجة مباشرة أو غير مباشرة لانخفاض متوسط دخل الفرد .

وتوجد مؤشرات أخرى للدلالة على انخفاض مستوى المعيشة منها : الخدمات الصحية ، نسبة المتعلمين الى مجموع السكان ، مقدار استهلاك الفرد من الكهرباء ، مستوى التغذية ... وغيرها . والمقارنة فى كل عنصر منها توضح بشاعة الوضع فى الدول المتخلفة .

جدول ٦

الدخل الاجمالى للفرد فى البلاد العربية(*)

(بالدولار الامريكى)

الدولة	١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٤
مصر	٢٣٠	٢٥٠	٢٨٠
السودان	١٤٠	١٣٠	١٣٢
المغرب	٣١٠	٣٢٠	٤٣٠
الجزائر	٥٥٠	٥٧٠	٧٣٠
تونس	٤٤٠	٤٦٠	٦٥٠
الصومال	٨٠	٨٠	٩٠
ليبيا	١٨٣٠	٣٥٣٠	٤٤٤٠
موريتانيا	١٨٠	٢٠٠	٢٩٠
العراق	٣٧٠	٨٥٠	١١١٠
سوريا	٣٩٠	٤٠٠	٥٦٠
اليمن (الشمالى)	٩٠	١٠٠	١٨٠
لبنان	٨٧٠	٩٤٠	١٠٧٠
الأردن	٣٤٠	٣٤٠	٤٣٠
اليمن (الديموقراطية)	١٠٠	١١٠	٢٢٠
السعودية	٥٥٠	١٦١٠	٢٨٣٠
الكويت	٤٠٩٠	١٢٠٥٠	١٠٠٣٠
عمان	٥٣٠	٨٤٠	١٦٦٠
الامارات	٣٢٢٠	١١٦٣٠	١١٠٦٠
البحرين	٦٧٠	٩٠٠	٢٣٥٠
قطر	٢٥٣٠	٦٠٤٠	٦٦٣٠

(*) اسماعيل صبرى عبد الله (محرر) : استراتيجية التنمية فى مصر - أبحاث ومناقشات المؤتمر العلمى السنوى الثانى للاقتصاديين المصريين (القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٨) ص ١٠٩ .

٩ - سوء التغذية - على سبيل المثال - ينتشر فى البلاد المتخلفة ، عدا القليل جدا منها • وينخفض مستوى التغذية فى بعضها حتى يصل الى حد المجاعة (جنوب شرق آسيا وبعض البلاد الافريقية) ، مع أن نسبة كبيرة من دخل الفرد فى هذه الدول يخصص للغذاء - بعكس الأمر فى الدول المتقدمة • يحتاج الانسان حوالى ٢٥٠٠ سعر حرارى يوميا • ولكن غذاء الفرد فى الدول المتخلفة يحتوى على ٢٠٠٠ سعر حرارى فى المتوسط ، وينخفض أحيانا الى ١٥٠٠ ، أى الى قرابة الحد الأدنى للمحافظة على الحياة • بينما يحتوى غذاء الفرد فى الدول المتقدمة على حوالى ٣٠٠٠ سعر حرارى فى المتوسط • ويحتوى غذاء الفرد فى الدول المتخلفة على نسبة تتراوح بين ٦٠ و ٧٠٪ من المواد النشوية ، بينما لا تزيد هذه النسبة عن ٤٠٪ فى الدول المتقدمة • كما يتميز الغذاء فى الدول المتخلفة بنقص المواد البروتينية والدهنية والفيتامينات • ومن المعروف أن سوء التغذية يترتب عليه انخفاض المستوى الصحى ، وانتشار الأمراض ، وضعف انتاجية العمل • كما انه يؤثر على التعليم •

وقد كانت الدول المتخلفة الى وقت قريب من مناطق تصدير المواد الغذائية ، أو على الأقل تنتج ما يكفيها • ولكن هذا الوضع يتغير بسرعة ، بحيث أصبحت الدول المتخلفة تعتمد فى غذائها على ما تستورده من البلاد المتقدمة • ومع أن الدول المتخلفة تحاول زيادة انتاجها من المواد الغذائية ، وتحقق درجات متفاوتة من النجاح فى هذا المجال • الا أن الزيادة القليلة فى انتاج الطعام بالنسبة للدولة لا تتماشى مع الزيادة الكبيرة فى عدد السكان ، مما يجعل نصيب الفرد من الانتاج المحلى للطعام يقل ولا يزيد • فاذا كان متوسط الانتاج السنوى للمواد الغذائية بين ١٩٥٢ و ١٩٥٦ يساوى ١٠٠ ، فقد زاد انتاج الطعام بالنسبة للدولة سنة ١٩٦٩ ليصل الى ١٨٠ فى البرازيل • ولكن نصيب الفرد ينخفض ليصل الى ٩١• وفى شيلى ١٣١ للدولة و ٩١ للفرد • وفى اندونيسيا ١٣٧ للدولة و ٩٧ للفرد • وفى سوريا ١٣٩ للدولة و ٩٠ للفرد • وفى نيجيريا ١٢٧ للدولة و ٨١ للفرد • وفى الكونغو ١٤٦ للدولة و ٧٠ للفرد • مع وجود استثناءات قليلة زاد فيها نصيب الفرد من انتاج الطعام مثل فنزويلا ٢٣١ للدولة و ١٣٣ للفرد • والهند ١٤٥ و١٠٤ • وغانا ١٩٦٧ و١١٨ على التوالى(١) • (أنظر جدول ٧ -

---

(1) Eppler, Not Much Time for the Third World, p. 19.

جدول ٧
معدلات انتاج الطعـام بالنسبة للدولة وبالنسبة للفرد في بعض دول العالم الثالث(*)

(متوسط الانتاج السنوى بين ١٩٥٢ و ١٩٥٦ = ١٠٠)

المنطقة أو الدولة	انتاج الطعام بالنسبة للدولة أو المنطقة سنة ١٩٦٩	الانتاج بالنسبة للفرد سنة ١٩٦٩
أمريكا اللاتينية	١٥١	٩٩
أمريكا الجنوبية	١٤٨	٩٨
الأرجنتين	١٢٤	٩٦
البرازيل	١٨٠	٩١
شيلى	١٣١	٩١
كولومبيا	١٤٨	٩٢
باراجواى	١٤٣	٩٥
بـيرو	١٤٤	٩٤
فنزويلا	٢٣١	١٣٣
نيكاراجوا	١٥٨	٩٨
أندونيسيا	١٣٧	٩٧
الهنـد	١٤٥	١٠٤
الباكستان	١٥٤	١٠٠
سوريا	١٣٩	٩٠
أفريقيا	١٣٨	٩٦
داهومى	١٢٣	٨١
غينيا	١٣٦	٨٨
نيجيريا	١٢٧	٨١
الصومال	٩٨	٩٣
الكونغو (الجمهورية الديموقراطية)	١٤٦	٧٠
غـانا	١٧٦	١١٨

(*) E. Eppler, Not Much Time for the Third World, p. 19.

« معدلات انتاج الطعام للدولة وللفرد فى بعض دول العالم الثالث ») • ويشكل هذا الوضع الشاذ ـ التزايد الرهيب فى عدد السكان ونقص انتاج المواد الغذائية ـ مؤشرا لا يدعو للتفاؤل بشأن مستقبل الدول المتخلفة •

١٠ ـ ولكن المشكلة الأساسية التى تواجه الدول المتخلفة اقتصاديا ـ كما يقول بعض الاقتصاديين ـ لا تكمن صعوبة انشاء ثروة جديدة ، وانما فى صعوبة خلق القدرة على انشاء هذه الثروة • ان أهم ما يميز الدول المتقدمة هو القدرة على مواصلة النمو بطريقة تلقائية • ولذلك لا يكفى الدول المتخلفة القيام بمشروعات عن طريق الحصول على قروض وخبرات من الخارج • بل تحتاج أيضا لتحقيق النمو الى اجراء تغييرات شاملة فى هيكلها الاقتصادى والاجتماعى ، حتى تضمن أن يؤدى التقدم الى تقدم آخر ويستمر • لقد استطاعت الدول المتقدمة التى دمرت خلال الحرب أن تعيد بناء اقتصادها بعد فترة قصيرة ، وأصبحت أكثر تقدما ، وذلك لتمتعها بالقدرة على تحقيق التقدم (وهى محصلة لعوامل عديدة) • ان التنمية ـ كما يقولون ـ مثل الطيران ، تحتاج الى جهد كبير فى مرحلة الانطلاق ، وجهد أقل لاستمرار التحليق •

★ ★ ★

ليس التخلف مجرد انخفاض فى متوسط دخل الفرد وقلة فى الانتاج وانتشار للبطالة ••• الى غير ذلك من المؤشرات ذات الطابع الاقتصادى • فالدول المتخلفة تتميز أيضا بعدد من الخصائص الديموجرافية والاجتماعية والسياسية •

١ ـ واذا كان انخفاض متوسط دخل الفرد أهم ما يميز الدول المتخلفة اقتصاديا ، فان الارتفاع الكبير فى معدلات المواليد قد يكون أهم ما يميز هذه الدول ديمجرافيا(١) • اذ تتراوح معدلات المواليد فى البلاد المتخلفة بين ٤ ـ ٥ر٤٪ سنويا ، بينما تنخفض فى البلاد المتقدمة الى ٢ ـ ٣٪ • ونتيجة للارتفاع الكبير فى معدلات المواليد مع انخفاض معدلات الوفيات نسبيا ، يشهد العالم اليوم ما يطلق عليه « الانفجار السكانى » ، وهو تعبير صادق بدرجة كبيرة • فاذا كان سكان العالم سنة ١٩٧٠ قد بلغوا حوالى ٣٦٣٢

---

(1) See : Gavin Jones, Population Growth and Educational Planning, pp. 9-21.

مليون نسمة (وصلوا سنة ١٩٧٦ الى ٤٠٠٠ مليون نسمة) ، فينتظر أن يصل هذا الرقم سنة ٢٠٠٠ الى ٦٤٩٤ مليون نسمة . ويبلغ نصيب المناطق المتقدمة ١٠٩٠ مليون نسمة سنة ١٩٧٠ ، وينتظر أن يصل الى ١٤٥٤ مليون سنة ٢٠٠٠ . أما المناطق الأقل تقدما فبلغ تعداد سكانها ٢٥٤١ مليون سنة ١٩٧٠ ، ويصل سنة ٢٠٠٠ الى ٥٠٤٠ مليون نسمة (أنظر جدول ٨ ـ « نمو السكان فى العالم ١٩٧٠ ـ ٢٠٠٠» . وجدول ٩ ـ «معدلات المواليد والوفيات فى مناطق العالم الرئيسية ١٩٦٥ ـ ١٩٧٠ ») .

ويرجع ارتفاع معدلات المواليد فى البلاد المتخلفة الى أسباب كثيرة منها : الزواج المبكر للنساء خاصة ، انخفاض تكاليف تربية الأطفال (بالنسبة للدول المتخلفة وللطبقات الفقيرة وللمناطق الريفية) ، سيادة الانتاج الزراعى المعتمد على العمل اليدوى ، اعتبار الأطفال موردا اقتصاديا وقوة مساعدة فى العمل ، انتشار فكرة العائلة الكبيرة ، الرغبة فى انجاب طفل ذكر ، ارتفاع معدلات وفيات الأطفال ، تعدد الزوجات وانتشار الطلاق ، عدم انتشار وسائل تنظيم الأسرة ، التأثر بالتعاليم الدينية ، انتشار الأمية وانخفاض المستوى التعليمى للمرأة وما يرتبط به من عمل ومستوى اقتصادى وثقافى(١) .

هذا الارتفاع فى معدلات المواليد ، أو بعبارة أخرى الانفجار السكانى ، يترتب عليه نتائج خطيرة بالنسبة للدول المتخلفة . اذ أنه يعوق بدرجة كبيرة محاولتها للقضاء على التخلف ، وللسير فى طريق التنمية . فهو يساعد على انخفاض متوسط دخل الفرد ، وتحول النشاط الاقتصادى الى انتاج السلع الاستهلاكية دون السلع الانتاجية أو الصناعات الثقيلة ، وانتشار البطالة المقنعة ، وارتفاع نسبة الاعالة (تبلغ نسبة السكان صفر ـ ١٤ سنة فى الدول المتقدمة ٢٧٪ من مجموع السكان بينما هى فى الدول الأقل تقدما ٤١٪ . (أنظر جدول ١٠ ـ « توزيع السكان حسب فئات العمر فى البلاد المتقدمة والأقل تقدما ») ، وزيادة أعباء الدولة ومسئولياتها فى توفير التعليم والتوظيف والخدمات ، ويرهق امكاناتها المحدودة .

---

(١) فى بحث عن تعليم المرأة وأثره فى حجم الأسرة أخذت عينات من النساء ذوات مستويات تعليمية مختلفة ، وتبين أن ١٠٠ زوجة جامعية أنجبن ٣٩٤ طفلا ، ١٠٠ تعليم ثانوى : ٥٨٣ طفلا ، ١٠٠ تعليم ابتدائى : ٧٠٣ طفلا ، ١٠٠ أميات : ٧٠٨ طفلا . وهذا يوضح انه كلما ارتفع مستوى التعليم قل عدد الأطفال . ويوضح أيضا ضعف تأثير التعليم الابتدائى فى هذا المجال (وفى غيره) . وان الأثر الملموس يبدأ عند مستوى التعليم الثانوى للمرأة .

جدول ٨
نمو السكان فى العالم(*)
١٩٧٠ ـ ٢٠٠٠

المنطقة	اجمالى السكان × ١٠٠٠ر٠٠٠ر١				معدلات النمو السنوية (٪)		
	١٩٧٠	١٩٨٠	١٩٩٠	٢٠٠٠	٧٠ـ١٩٧٥	٨٠ـ١٩٨٥	٩٠ـ١٩٩٥
اجمالى العالم	٣٦٣٢	٤٤٥٧	٥٤٣٨	٦٤٩٤	ـ٢ر	ـ٢ر	١ر٨
المناطق المتقدمة	١٠٩٠	١٢١٠	١٣٣٦	١٤٥٤	ـ١ر	ـ١ر	٩ر ـ
المناطق الأقل تقدما	٢٥٤١	٣٢٤٧	٤١٠٢	٥٠٤٠	٢ر٥	٢ر٤	٢ر١
شرق آسيا (الكتلة القارية)	٧٦٥	٩٠١	١٠٤٣	١١٧٦	١ر٧	١ر٥	١ر٣
باقى شرق آسيا (باستثناء اليابان)	٦١	٧٨	٩٧	١١٥	٢ر٤	٢ر٤	١ر٨
جنوب آسيا	١١٢٦	١٤٨٦	١٩١٢	٢٣٥٤	٢ر٨	٢ر٦	٢ر٢
افريقية	٣٤٤	٤٥٧	٦١٦	٨١٨	٢ر٨	٣ر٠	٢ر٩
أمريكا اللاتينية	٢٨٣	٣٧٧	٥٠٠	٦٥٢	٢ر٩	٢ر٨	٢ر٧
أوروبا	٤٦٢	٤٩٧	٥٣٣	٥٦٨	٠ر٧	٠ر٧	٠ر٧
الاتحاد السوفييتى	٢٤٣	٢٧١	٣٠٢	٣٣٠	١ر٠	١ر٢	٠ر٩
أمريكا الشمالية	٢٢٨	٢٦١	٢٩٩	٣٣٣	١ر٣	١ر٥	١ر١
اليابان	١٠٣	١١٦	١٢٥	١٣٣	١ر٢	٠ر٨	٠ر٦

(*) G. Jones, Population Growth and Educational Planning in Developing Countries, p. 10.

جدول ٩
معدلات المواليد والوفيات فى مناطق العالم الرئيسية
(٦٥ - ١٩٧٠)(*)

المنطقة	معدل المواليد الخام	معدل الوفيات الخام	معدل الزيادة الطبيعية
	(فى الألف)		٪
اجمالى العالم	٣٣ر٨	١٤ر٠	٢ر٠
البلاد المتقدمة	١٨ر٦	٩ر١	١ر٠
البلاد الأقل تقدما	٤٠ر٦	١٦ر١	٢ر٤
الصين	٣٣ر١	١٥ر٣	١ر٨
باقى شرق آسيا (باستثناء اليابان)	٣٤ر٧	٩ر٦	٢ر٥
جنوب آسيا	٤٤ر٣	١٦ر٨	٢ر٨
افريقية	٤٦ر٧	٢١ر٢	٢ر٦
أمريكا اللاتينية	٣٨ر٥	١٠ر١	٢ر٨
أوروبا	١٨ر٠	١٠ر٢	٠ر٨
الاتحاد السوفييتى	١٧ر٩	٧ر٧	١ر٠
أمريكا الشمالية	١٩ر٣	٩ر٤	١ر٢
اليابان	١٨ر٠	٧ر٠	١ر١

(*) Population Growth and Educational Planning in Devloping Countries, p. 11.

جدول ١٠
توزيع السكان حسب فئات العمر
في البلاد المتقدمة والأقل تقدما(*)
(١٩٧٠)

المنطقة	المجموعة العمرية ٠ ـ ٤	المجموعة العمرية ٥ـ١٤	المجموعة العمرية ١٥ـ٢٤	المجموعة العمرية ٢٥ ـ فاكثر
اجمالى العالم	١٤	٢٣	٤١	٢٢
البلاد المتقدمة	٩	١٨	٣٥	٣٨
البلاد الأقل تقدما	١٦	٢٥	٤١	١٨
شرق آسيا (الكتلة القارية)	١٣	٢٣	٤٣	٢١
باقى شرق آسيا (باستثناء اليابان)	١٥	٢٨	٤٧	١٠
جنوب آسيا (باستثناء اسرائيل وقبرص)	١٧	٢٦	٤٤	١٣
أفريقية	١٨	٢٦	٤٥	١١
أمريكا اللاتينية	١٦	٢٦	٤٥	١٣
أوروبا	٩	١٦	٣٢	٤٣
الاتحاد السوفييتى	٨	٢٠	٣٦	٣٦
أمريكا الشمالية	٩	٢٠	٣٨	٣٣
اليابان	٩	١٥	٣٥	٤١

(*) Population Growth and Educational Palnning in Developing Countries, p. 12.

ان الزيادة السكانية وحدها ليست مشكلة فى جميع الأحوال • ولكن المشكلة هى أن تكون القاعدة الاقتصادية أضعف من أن تتحمل العبء السكانى القائم عليها • والا يستطيع النمو الاقتصادى مواكبة النمو السكانى • وهذه هى مشكلة البلاد المتخلفة • وتعتبر مصر نموذجا كلاسيكيا للسباق الرهيب بين محاولة النمو والانفجار السكانى • فقد تنبهت منذ وقت مبكر نسبيا الى أهمية التنمية • ولكن جهودها سارت بطيئة متعثرة ، فالتوسع الزراعى قد جمد أو كاد • ومحاولات التصنيع لا تزال ضعيفة • بينما يدوى الانفجار السكانى محدثا آثاره التدميرية المتلاحقة فى كيان المجتمع اقتصاديا واجتماعيا ونفسيا • اذ يبلغ تعداد مصر فى الوقت الحاضر حوالى ٤٠ مليون نسمة ، وتزيد سنويا بما يقرب من مليون نسمة •

٢ ـ كذلك يعتبر ارتفاع معدل الوفيات ظاهرة عامة فى الدول المتخلفة ، وخاصة وفيات الأطفال (تبلغ نسبة الوفيات فى المناطق المتقدمة ٩ر١ فى الألف وفى المناطق الأقل تقدما ١٦ر١ ـ أنظر جدول ٩) • الا أن هذا المؤشر للتخلف الاقتصادى يفقد أهميته تدريجيا ، نتيجة للتقدم الطبى والتوسع فى الخدمات الصحية • وكما أن ارتفاع معدل الوفيات يعتبر من نتائج التخلف الاقتصادى وسوء مستوى المعيشة ، فانه يعتبر من العوامل المساعدة على التخلف أيضا • لأن وفاة الأطفال قبل بلوغهم سن الانتاج يمثل خسارة اقتصادية تعادل ما استهلكوه من سلع وخدمات طيلة حياتهم •

ويلاحظ أن متوسط العمر فى الدول المتخلفة منخفض بالمقارنة مع الدول المتقدمة (٣٠ ـ ٣٥ سنة فى الأولى و ٥٥ ـ ٦٠ سنة فى الثانية) • وهذا أيضا يمثل خسارة اقتصادية •

٣ ـ ولا يزال المستوى الصحى منخفضا فى البلاد المتخلفة بصفة عامة ، على الرغم من الجهود التى تبذل لرفعه ، والتقدم فى مجال الطب • ومن المؤشرات الدالة على المستوى الصحى عدد السكان بالنسبة لكل طبيب ، ولكل سرير بالمستشفيات وغيرها • وأيا كان المعيار ، فان البون بين البلاد المتخلفة والمتقدمة لا يزال شاسعا • ويزيد الأمر سوءا فى البلاد المتخلفة التفاوت فى الخدمات الصحية بين الريف والحضر ، وانخفاض دخل الأفراد • ولا تزال هذه المناطق مسرحا تلعب فيه الأوبئة والأمراض المتوطنة ، وخاصة بين الطبقات الفقيرة •

ويؤدى انخفاض المستوى الصحى الى خفض الانتاجية بنسبة تتراوح بين ٣٠ و ٦٠٪ (يقدر تأثير الملاريا بخسارة تتراوح بين ٢٠ و ٤٠ يوم عمل

بالنسبة للمريض • كما يقدر تأثير البلهارسيا على خفض الانتـــاجية فى مصر بـ ٢٣٪) •

٤ ـ يقترن التخلف والتقدم أيضا بالدور الذى تقوم به المرأة فى الحياة العامة وفى الانتاج • بحيث يصعب أن نتصور عملية نمو أو تنمية ناجحة لا تشارك فيها المرأة بدور ايجابى فعال • ولعل تجارب التنمية الناجحة خير دليل على ذلك • ففى الاتحاد السوفيتى مثلا ، قامت المرأة ابان الحرب العالمية الثانية وفى أعقابها بالجهد الأكبر فى عمليات الانتاج فى الزراعة والصناعـة والخدمات بل وشاركت فى الجهد الحربى ذاته • وما تواجهه الدول المتخلفة الآن لا يقل فى أهميته المصيرية عن خوض حرب ، يجب أن تعبأ لها كل طاقات المجتمع رجالا ونساء •

وتتراوح نسبة النساء العاملات الى مجموع الأناث فى الدول المتقدمة بين ٣٠ و ٤٠٪ وفى الدول المتخلفة تبلغ هذه النسبة ٣ ـ ٤٪ (قد لا يعبر هذا الرقم بدقة عن جهد المرأة ودورها فى الانتاج والمجتمع فى البلاد المتخلفة ، لأنه لا يدخل فى حسابه ما تقوم به المرأة فى الريف مثلا من أعمال انتاجية ، ودورها فى الأعمال المنزلية ، وما الى ذلك) • ان عمل المرأة معناه زيادة فى دخل الأسرة ، وقلة فى نسبة الاعالة ، واسهام فى الانتاج القومى ، وانخفاض فى معدلات المواليد ••• وأهم من هذا كله عقلية جديدة ونمط حياة جديد • وهو ما تحتاج اليه الدول المتخلفة •

ولكن وضع المرأة فى البلاد العربية بالذات يمثل نقطة ضعف فى جهود التنمية • اذ يحيط بها كثير من المحرمات والقيـــود ، ممـــا يعوق تعليمها وعملها • ونتيجة لذلك أصبحت نسبة الأمية بين النساء فى العالم العربى أعلى نسبة فى العالم (تبلغ نسبة الأمية بين النساء فى العـــالم ١٥ سنة فأكثر : ٣ر٤٠٪ ، وفى افريقية : ٧ر٨٣٪ ، آسيا ٧ر٥٦٪ ، أمريكا اللاتينية ٣ر٢٧٪ ، أمريكا الشمالية ٩ر١٪ ، أوروبا ٧ر٤٪ ، أما فى العالم العربى فهى ٧ر٨٥٪)(١) • وحظ المرأة من التعليم أقل من حظ الرجل فى البلاد العربية بصفة عامة • وكلما ارتفعت المرحلة التعليمية كلما قلت نسبة البنات عن المرحلة السابقة • فنسبة البنات فى التعليم الابتدائى ـ حتى عندما يكون الزاميا ـ لا تصل الى ما يقرب من نصف عدد التلاميذ • فهى فى مجموع الدول

---

(١) عبد الفتاح جلال وآخرون : استراتيجية مقترحة لمحو الأمية فى الوطن العربى (مركز اللبان ـ ١٩٧٥) ص ١٢٠ •

العربية ٣ر٣٧٪ من المجموع الكلى للتلاميذ . وتنخفض فى بعض الحالات (اليمن الشمالية) الى ٨ر٩٪ . وفى التعليم الثانوى تبلغ النسبة فى مجموع الدول العربية ٩ر٣٢٪ . وفى التعليم العالى ٥ر٢٦٪(١) . (أنظر جدول ١١

جدول ١١

نسبة البنات الى مجموع المتعلمين فى الدول العربية(*)

(٧٤ - ١٩٧٥)

الدولة	التعليم الابتدائى ٪	التعليم الثانوى ٪	التعليم العالى ٪
الأردن	١ر٤٦	٨ر٣٩	٥ر٣٣
الامارات	٨ر٤٣	٣٣	-
البحرين	٧ر٤٣	٤٧	٩ر٥٣
تونس	٧ر٣٨	٩ر٣١	٢٥
الجزائر	٤ر٣٩	٩ر٣٢	٦ر٢٣
السعودية	٢ر٣٥	٢٧	٦ر١٧
السودان	٩ر٣٢	٤ر٢٩	٦ر١٦
سوريا	٢ر٣٩	٤ر٣٠	٢٣
العراق	٤ر٣٢	٧ر٢٨	٣ر٢٧
عمان	٢ر٢٥	٢ر٢١	
قطر	١ر٤٦	١ر٤٣	٢ر٦٣
الكويت	٦ر٤٥	٤ر٤٧	١ر٥٥
لبنان	٢ر٤٦	٢ر٣٩	٣٠
ليبيا	٤ر٤٥	٣٢	٢ر١٥
مصر	٢ر٣٨	٢ر٣٤	٢٩
المغرب	٧ر٣٥	٣٢	٢ر١٨
اليمن الشمالية	٨ر٩	١ر٩	٣ر١١
اليمن الجنوبية	٣ر٣٠	٩ر٢٠	٢ر١٨
مجموع الدول العربية	٣ر٣٧	٩ر٣٢	٥ر٢٦

* (١) محمد أحمد الغنام : « تقدم التعليم فى الدول العربية فى ضوء قرارات مؤتمر مراكش » ، التربية الجديدة ، العدد ١٠ ، ديسمبر ١٩٧٦ ، ص ٢٤ - ٢٥ .

أنظر أيضا :سعادخليل اسماعيل : « تعليم المرأة فى الوطن العربى » ، التربية الجديدة ، العدد ٥ ، ابريل ١٩٧٥ ، ص ٧ - ٣٢ .

ـ « نسبة البنات الى مجموع التلاميذ فى مراحل التعليم المختلفة فى الـــدول العربية ») ٠

٥ ـ وفى البلاد المتخلفة تنتشر ظاهرة اشتغال الأطفال ، بعكس الأمر فى الدول المتقدمة حيث تكاد تنعدم هذه الظاهرة فى الوقت الحاضر ٠ ويساعد انخفاض متوسط دخل الفرد على دفع الأطفال الى العمل فى سن مبكرة ٠ كما ييسر الأمر عدم وجود قوانين تحرم عمل الأطفال ، وتلزم بتعليمهم ، أو عدم التمسك بتطبيق هذه القوانين فى حالة وجودها ، فى معظم الـــدول المتخلفة ٠ وان الأطفال يعتبرون أكثر انتاجية من البالغين فى بعض المهن (مثل مسح الأحذية وبيع الجرائد وصـــناعة السجاجيد وبعض الأعمـــال الزراعية ٠٠٠) ٠

٦ ـ كانت الطبقة الوسطى من العوامل الهامة فى تحقيق التقـــدم الاقتصادى فى الدول المتقدمة ٠ ولكن هذه الطبقة بالغة الضعف فى الـــدول المتخلفة ٠ بل تكاد هذه الدول تنقسم اجتماعيا الى طبقتين : طبقة الأغنيـــاء من ملاك الأرض ومن اليهم من أصحاب العمل ، وطبقة الفقراء من الفـــلاحين والعمال ٠ ويعنى اختفاء أو ضعف هذه الطبقة من التركيب الاجتماعى فى الدول المتخلفة عدم توافر فئة المتخصصين التى تقوم على أكتافها النهضة الاقتصادية ٠

واذا كانت السنوات الأخيرة تشهد تكوين طبقة وسطى فى البـــلاد المتخلفة ٠ فان طبيعة هذه الطبقة ودورها الاجتماعى تختلف عن طبيعتهـــا ودورها فى البلاد المتقدمة ٠ فبدلا من طبقة رجال الادارة والمهندسين والعلماء والأطباء والاخصائيين فى مختلف جوانب النشاط الاقتصادى والاجتماعى ، التى تعتمد على العلم والخبرة ، والتى تقوم بدور فعال فى مختلف عمليـــات الانتاج ، نشأت وتنمو بسرعة فى البلاد المتخلفة طبقة وسطى طفيلية ، لا تعتمد على العلم والتخصص ، ولا تكاد تقوم بدور انتاجى ، بل تعيش عالة على الانتاج ٠ فأعضاء الجهـــاز الادارى البيروقراطى الذى ينتشر بطـــريقة سرطانية فى أجهزة الحكومة والقطاع العام ، وضباط الجيش الذين أصبحوا يكونون فى كثير من البلاد المتخلفة ارستقراطية حاكمة ، من نماذج الطبقة الوسطى غير المنتجة فى البلاد المتخلفة(١) ٠

---

(١) عن الطبقة الوسطى ودورها الاجتماعى فى المجتمعات المتقدمة والمتخلفة ، راجع :
Anthony Giddens, The Class Structure of the Advanced

٧ - حصلت معظم الدول المتخلفة على استقلالها حديثا ، بعد أن خضعت فترات طويلة للاستعمار ، وبعد أن كافحت شعوبها طويلا في سبيل الحرية والديمقراطية والعدالة الاجتماعية • ولكن الدول حديثة التكوين أخذت تتعثر في مسيرتها ، بعد خطوتها الأولى الناجحة • فالاستقلال السياسى لم يتبعه - كما كان منتظرا - تحقيق الديمقراطية والعدالة الاجتماعية • بل اتسمت نظم الحكم فى معظم الدول حديثة التكوين بالدكتاتورية والطبقية والاستغلال وعدم الاستقرار • وكلها عوامل تعوق جهود النمو والتنمية • وتكاد الدول المتخلفة جميعا تتميز بالفساد السياسى ، الذى يتمثل فى عدم توافر الاستقرار السياسى نتيجة لكثرة الإنقلابات وتغيير الحكومات ، ووجود حكومات استغلالية أو اقطاعية • أو حكومات قوامها حزب أو أحزاب تمثل مصالح الطبقات الحاكمة الغنية ، وتصارع الأحزاب السياسية التى لا تعبر عن مصالح الطبقات العاملة ، وضعف الوعى السياسى بين أفراد الشعب ، وغفلته عن حقوقه ومصالحه ، واستسلامه لاستغلال الطبقات الحاكمة •

٨ - يرتبط بالفساد السياسى سوء الادارة وقلة كفاءة الجهاز الحكومى فى البلاد المتخلفة • وفى الوقت الذى تتجه فيه هذه البلاد الى التصنيع واستخدام التكنولوجيا الحديثة ، فانها تستخدم أساليب ادارية بالية • مما يدفع البعض الى القول بأن هذه البلاد تحتاج الى ثورة ادارية أكثر من حاجتها الى ثورة صناعية • وفى هذه البلاد بصفة عامة يندر وجود طبقة أو فئة من الرجال الأكفاء القادرين على ادارة المنشآت بطريقة علمية • وتسود فيها المحسوبية ، والمركزية ، وسوء توزيع الاختصاصات ، وغموضها • وتتميز الخدمات العامة كالتعليم والعلاج والنقل والمواصلات والكهرباء والبريد والتليفونات والاسكان ••• وغيرها بالتخلف الشديد • ويلجأ المسئولون

=

Societies (London, Hutchinson & Co., 1973).

— Ralf Dahrendorf, Class and Class Conflict in Industrial Societies (Stanford, University Press, 1959).

— M. Halpern, The Politics of Social Change in the Middle East and North Africa (Princeton, University Press, 1963).

— V.L. Tiagonenko (ed.), Klassi i Klassovaia borba f razviviaioshiesia stranakh, 3 vols (Moskva, Misl, 1967-1968).

عادة - تحت ضغط الشكوى من سوء هذه الخدمات - الى المسكنات والاجراءات المؤقتة التى تمتص الشكوى جزئيا ، ولا تعالج المشكلة الأساسية • هـذه الأجهزة الحكومية ، وأجهزة القطاع العام ، وهى تقارب درجة الانهيار فى كثير من البلاد المتخلفة ، تؤثر فى الانتاج تأثيرا سيئا •

٩ - يؤثر السلوك الاستهلاكى فى التنمية الاقتصادية فى الـدول حديثة التكوين • فأصحاب الدخول المرتفعة يميلون الى البذخ ، والى تقليد الطبقات القادرة فى المجتمعات المتقدمة ، مما يؤثر على التكوين الرأسمالى • وحتى أصحاب الدخول القليلة يسرفون بحكم التقاليد فى الانفاق على بعض المظاهر غير الانتاجية (مثل المآتم والمآدب وما الى ذلك) ، وينزعون بدورهم الى تقليد الطبقات الغنية داخل مجتمعاتهم •

١٠ - وتساهم القيم السائدة فى المجتمعات التقليدية فى الابقاء على التخلف ومقاومة جهود التغيير والتنمية • فالمحافظة والتقليد واتباع سنة السلف تصبح فى حد ذاتها قيمة لها تقديرها الاجتماعى • وينظر الى التجديد والتغيير على انه بدعة مكروهة • وتسود القدرية والتواكل • وتضعف الرغبة فى تغيير الوضع الراهن • وينتشر التفكير الخرافى والغيبيات ، وتركـز المجتمع حول ذاته ، بل وتعظيمها ، حتى ليكاد أفراد المجتمع يؤمنون انهم على تخلفهم أفضل من غيرهم ، فينظرون الى الأمم المتقدمة على انها مجتمعات جرفها تيار التقدم « المادى » ، بينما يحتفظون هم بتفوقهم « الروحى » • ويقـل احترام الوقت ، والدقة فيه ، وحسن استثماره فى العمل وفى الراحة • وكل هذه القيم - وغيرها كثير - من خصائص المجتمعات المتخلفة ومن عـوامل المحافظة على تخلفها(١) •

١١ - من أهم الخصائص التى تميز الأمم المتخلفة ارتفاع نسبة الأمية ، وضيق فرص التعليم وانخفاض نوعيته • فاذا نظرنا الى خريطة الأمية وخريطة

---

(١) عن القيم ودورها فى المحافظة على التخلف أنظر :
ملاك جرجس : سيكولوجية الشخصية المصرية ومعوقات التنمية (القاهرة روزاليوسف - ١٩٧٤) •
نجيب اسكندر وآخرون : قيمنا الاجتماعية وأثرها فى تكوين الشخصية (القاهرة - النهضة المصرية - ١٩٦٢) •
G.M. Foster, Traditional Cultures and the Impact of Technological Change (New York, Harper, 1962).

المدنية فى العالم نجد ارتباطا سالبا واضحا بين مستوى المدنية وارتفاع نسبة الأمية . فنسبة الاميه فى امريكا الشماليه ١ر٥٪ وفى اوروبا ٢ر٦٪ ، بينما هى فى آسيا ٤٦ر٥٪ وفى افريقيه ٧٢ر٧٪ (أنظر جدول ١٢ - « نسبة الامية فى المناطق المختلفة من العالم ») . وتنتشر الاميه بين النساء أكثر منها بين الذكور ، وفى الريف والباديه عنها فى الحضر . كما تختلف وفقا للنشاط الاقتصادى ، فتقل بين العاملين فى قطاع الصناعه ، وترتفع بين العاملين فى الزراعة والرعى .

جدول ١٢
نسبة الأمية فى المناطق المختلفة من العالم(*)
(١٥ سنة فأكثر - ١٩٧٠)

المنطقة	نسبة الأمية بين الذكور ٪	نسبة الأمية بين الأناث ٪	الجملة ٪
العالم (اجمالى)	٢٨ر١٠	٤٠ر٣	٣٤ر٢
أمريكا الشمالية	١ر١	١ر٩	١ر٥
أوروبا	٢ر٤	٤ر٧	٣ر٦
الاوقيانوسة	٨ر٨	١١ر٩	١٠ر٣
أمريكا اللاتينية	١٩ر٩	٢٧ر٣	٢٣ر٦
آسيا	٣٧ر٠	٥٦ر٧	٤٦ر٥
افريقية	٦٣ر٤	٨٣ر٧	٧٣ر٧
البلاد العربية	٦٠ر٥	٨٥ر٧	٧٣ر٠

(*) عبد الفتاح جلال وآخرون : استراتيجية مقترحة لمحو الأمية ، ص ١٢٠ .

ان انتشار الأمية من مؤشرات التخلف . ففى المجتمعات التى تسودها الامية - مثل البلاد العربية والبلاد حديثة الاستقلال على وجه العموم - تحكم التقاليد سلوك الأفراد ، ويكون مجال تفكيرهم وسلوكهم محدودا ومحكوما بالجماعة الصغيرة التى ينتمون اليها ، ويكون التغير بالغ البطء . وتؤكد الدراسات الاجتماعية الدور الهام الذى يقوم به التعليم ومعرفة القراءة والكتابة فى التغيير الاجتماعى . فالفرد الذى يعيش فى مجتمع حديث يتلقى معلومات تزيد مائة مرة عما يتلقاه الفرد فى مجتمع تقليدى . وينقل ٦٠٪ من هذه المعلومات عن طريق القراءة . كما أظهرت الدراسات وجود ارتباط كبير بين

انخفاض نسبة الأمية فى المجتمع وبين ارتفاع دخل الفرد ، وتقدم حركة التصنيع ، والتحضير ، والمشاركة فى الحياة السياسية ، واستخدام وسائل المعلومات المختلفة • ولا تستطيع وسائل نقل المعلومات الحديثة (كالراديو والتليفزيون) - رغم أهميتها ودورها الفعال - أن تحل محل الكلمة المكتوبة(١) •

ومن الملاحظ أن البلاد حديثة الاستقلال قد وجهت جهودها الى القضاء على الأمية ونشر التعليم بعد حصولها على الاستقلال • فقد قارنت هذه المجتمعات بين جهلها وتخلفها واستعبادها ، وبين علم وتفوق وحضارة الدول التى استبعدتها • ونظرت الى التعليم على انه احدى وسائل تحقيق الاستقلال والمحافظة عليه ، لذلك ارتبطت الحركات الوطنية بحركات شعبية لنشر التعليم ومحو الأمية • ثم جاءت حركات التنمية الاقتصادية لتبعث فى حملات مكافحة الأمية روحا جديدة • فالصناعة والزراعة الحديثة ، وأجهزة الادارة والخدمات، كلها بحاجة الى القوى البشرية المدربة المتعلمة غير المتوافرة • مما دعا الحكومات الى القيام بمبادرات أخرى للقضاء على الأمية •

وعلى الرغم من تزايد الوعى بخطورة مشكلة الأمية فى البلاد المتخلفة ، فان الجهود التى تبذل للقضاء عليها لا زالت بعيدة عن أن تحقق هذا الهدف (مع وجود استثناءات قليلة) • وتشير بعض الدراسات الى أن البلاد العربية تحتاج الى أكثر من ٤٢ سنة للقضاء على الأمية ، اذا استمرت تعمل بالمعدلات الحالية ، ومع التغلب على مشكلتى الاستيعاب والتسرب فى المرحلة الابتدائية• كما تشير الى أن الفصول لا تستوعب الا ٨ من كل ألف أمى • وان الجهود المبذولة لا تمحو سوى أمية ٥ من كل ألف دارس • ويقال أيضا ان الأمر يتطلب ١٢٠ سنة لمحو الأمية فى بعض البلاد العربية(٢) (أنظر جدول ١٣ - « نسبة الأمية فى البلاد العربية ») •

١٢ - وفى معظم البلاد المتخلفة يعجز التعليم عن استيعاب جميع الأطفال تحت سن العمل • كما أنه عادة تعليم ذو نوعية منخفضة • ويوجد كثير من المؤشرات التى تحكم على التعليم وتوضح الفرق بين الدول المتقدمة

---

(1) UNESCO, "The Relation Between Literacy and Economic Development", UNESCO, Readings in the Economics of Education (Paris, Unesco, 1971) pp. 152-156.

* عبد الفتاح جلال : استراتيجية مقترحة لمحو الأمية ، ص ١٢٣ •

والمتخلفة ، منها : نسبة التسجيل ، ونصيب التعليم من الدخل القومى أو الميزانية ، ونسبة المعلمين للتلاميذ ، وتكلفة التلميذ .. الخ(١) . (أنظر جدول ١٤ - « بعض المؤشرات التعليمية والسكانية والاقتصادية ») .

جدول ١٣
نسبة الأمية فى بعض البلاد العربية(*)

الدولة	سنة التعداد والتقدير	النسبة العامة للأمية	نسبة الأمية بين الذكور	نسبة الأمية بين الاناث	فئة السن
الأردن (الضفة الشرقية)	١٩٧٣	٣٤ر٦	٢١ر٤	٤٨ر٢	+ ١٢
الامارات	١٩٦٨	٥٤	٢٨	٦٤	+ ١٠
البحرين	١٩٧١	٥٢ر٨	٣٩ر٤	٦٦ر٧	+ ١٠
تونس	١٩٦٦	٦٧ر٨	٥٣ر٦	٨٢ر٤	+ ١٠
الجزائر	١٩٧١	٦٧	٥٥	٨٠	+ ١٥
السعودية		٧٨ر٨	٦٧ر٤	٩٠ر٥	
السودان	١٩٦٩	٨١	٧٠	٩١	+ ١٠
سوريا	١٩٧٠	٦٠	٤٠ر٤	٨٠ر٠	+ ١٥
الكويت	١٩٧٠	٤٥ر٠	٣٦ر٦	٥٨ر١	+ ١٥
لبنان	١٩٧٢	٣٦ر٤	٤٨ر٠	٢٥ر١	+ ١٥
ليبيا	١٩٧٥	٦٠ر٨	٣٨ر٧	٨٤ر٨	+ ١٥
مصر	١٩٦٦	٦٣ر٠	٥٠ر٠	٧٦ر٠	+ ١٠
المغرب	١٩٧١	٧٨ر٨	٦٦ر٤	٩٥ر٢	+ ١٥
موريتانيا	١٩٦٥	٨٨ر٩			
اليمن الديموقراطية	١٩٦٩	٢٤ر٠	٢١ر٠	٢٧ر٠	+ ١٠

* عبد الفتاح جلال : استراتيجية مقترحة لمحو الأمية ، ص ١٢٣ .

(١) عن وضع التعليم فى البلاد المتقدمة والمتخلفة فى الوقت الحاضر ، راجع :
Ph. Coombs, The World Educational Crisis — A Systems Analysis (N.Y. London, Oxford University Press, 1963).

بعض المؤشرات التعليمية والسكانية والاقتصادية لمجموعة من البلاد المتقدمة ومتوسطة التقدم والأقل تقدما(*)

أولا : البلاد الأكثر تقدما (تعليميا)

الدولة	النسبة المئوية للمتعلمين ١٩٦٠ أو بعدها	نسبة التسجيل فى التعليم الابتدائى والثانوى ١٩٦٥ (معدلة)	اجمالى السكان بالمليون	نسبة الزيادة السنوية ١٩٦٥-٦٠	معدل الزيادة الطبيعى ١٩٦٩ أو بعدها	معدل المواليد لكل ألف من السكان			النسبة المئوية للمجموعة العمرية ٥ - ١٤ بالقياس الى اجمالى السكان ١٩٦٥	نسبة الانفاق التعليم من اجمالى الدخل القومى ١٩٦٥ أو الأحدث	الانتاج القومى للفرد ١٩٦٦ بالدولار الامريكى على
						١٩٥٥-٥٠	١٩٦٥-٦٠	١٩٦٩-٦٥			
أستراليا	٩٨-٩٩	٩١	١١ر٤	٢ر٠	١ر١	٢٣	٢٢	٢٠	٢٠	٣ر٦	١٨٤٠
النمسا	٩٨-٩٩	٨١	٧ر٣	٠ر٦	٠ر٣	١٥	١٧	١٨	١٦	٣ر٦	١١٥٠
بلجيكا	٩٧	٩٣	٩ر٥	٠ر٧	٠ر٢	١٧	١٧	١٥	١٦	٤ر٢	١٦٣٠
بلغاريا	٩٠	٩٥	٨ر٢	٠ر٨	٠ر٨	٢٢	١٧	١٦	١٦	٤ر٥	٦٢٠
كندا	٩٧-٩٨	٨٧	١٩ر٦	١ر٩	١ر٠	٢٨	٢٥	٢٤	٢٢	٦ر٣	٢٢٤٠
تشيكوسلوفاكيا	٩٧-٩٨	٨٠	١٤ر٢	٠ر٧	٠ر٤	٢٢	١٦	١٦	١٦	٥ر٣	١٠١٠
فرنسا	٩٦	٨٨	٤٨ر٨	١ر٣	٠ر٦	٢٠	١٨	١٧	١٧	٤ر١	١٧٣٠
ألمانيا الشرقية	٩٨-٩٩	٩٩	١٦ر٠	٠ر٣	٠ر٠	١٧	١٧	١٦	١٤	٦ر٢	١٤٢٠

المانيا الغربية	٩٨–٩٩	٨٨	٥٦ر٨	١ر٣	٠ر٣	١٦	١٨	١٧	١٥	١٧٠٠
اليونان	٨٠	٨٣	٨ر٦	٠ر٥	١ر٠	١٩	١٨	١٨	١٧	٦٦٠
المجر	٩٧	٧٩	١٠ر١	٠ر٣	٠ر٤	٢١	١٤	١٤	١٥	٨٠٠
اليابان	٩٨	٩٢	٩٧ر٩	١ر٠	١ر٢	٢٤	١٧	١٨	١٦	٨٦٠
الأراضى المنخفضة	٩٨–٩٩	٧٨	١٢ر٣	١ر٤	١ر١	٢٢	٢١	١٩	١٨	١٤٢٠
بولندا	٩٥	٨٩	٣١ر٥	١ر٣	٠ر٨	٣٠	٢٠	١٧	٢٠	٧٣٠
رومانيا	٨٩	٨٣	١٩ر٠	٠ر٧	١ر٣	٢٥	١٧	٢١	١٧	٦٥٠
السويد	٩٨–٩٩	٩٢	٧ر٧	٠ر٧	٠ر٣	١٦	١٥	١٥	١٣	٢٢٧٠
سويسرا	٩٨–٩٩	٧٠	٥ر٩	٢ر١	٠ر٧	١٧	١٩	١٨	١٥	٢٢٥٠
الاتحاد السوفييتى	٩٨	٩٥	٢٣٠ر٦	١ر٥	١ر٠	٢٦	٢٢	١٨	٢٠	٨٩٠
المملكة المتحدة	٩٨–٩٩	٨٨	٥٤ر٦	٠ر٨	٠ر٥	١٦	١٨	١٨	١٥	١٦٢٠
الولايات المتحدة	٩٨	١٠١	١٩٤ر٦	١ر٥	٠ر٨	٢٥	٢٢	١٨	٢٠	٣٥٢٠
الوسيط	٩٨	٨٩	١٦	١ر٠	٠ر٨	٢٢	١٨	١٨	١٦	١٤٢٠
المتوسط (المعدل)	٩٧	٩٣	٤٣	١ر٣	٠ر٨	٢٣	٢٠	١٨	١٨	١٦٩٩

ثانيا : البلاد متوسطة التقدم (تعليميا)

الأرجنتين	٩١	٧٥	٢٢ر٥	١ر٦	١ر٤	٢٥	٢٣	٢٢	٢٠	٣ر٣	٧٨٠
البرازيل	٦١	٥٨	٨٠ر٨	٢ر٩	٣ر١	٤٠ـ٤٣	٤٠ـ٤٣	٤٠ـ٤٣	٢٧	١ر٤	٢٤٠
بورما	٥٥ـ٦٠	٥٠	٢٤ر٧	٢ر٢	٢ر٥	٤٣	—	—	—	٢ر٥	٦٠
شيلي	٨٤	٧٩	٨ر٧	٢ر٥	٢ر٣	٣٤	٣٥	٣٢	٢٥	٣ر٦	٥١٠
كولومبيا	٧٣	٥٤	١٨ر٠	٣ر٢	٣ر٢	—	٤١ـ٤٤	٤١ـ٤٤	٢٩	٢ر٢	٢٨٠
كوبا	٧٨	٧٣	٧ر٦	٢ر٠	٢ر٧	٣٣	٣٥	٣٢	٣٢	٧ر٠	٣٢٠
اكوادور	٦٧	٥٩	٥ر١	٣ر٤	٣ر٤	٤٥	٤٦	٤١	٤٠	٣ر٠	١٩٠
غانا	٢٠ـ٢٥	٥٧	٧ر٧	٢ر٧	٣ر٠	—	٤٧ـ٥٢	—	٢٥	٤ر٦	٢٣٠
ايطاليا	٩١	٧١	٥١ر٦	٠ر٨	٠ر٧	١٨	١٩	١٨	١٥	٥ر٢	١٠٣٠
كوريا الجنوبية	٧١	٧٢	٢٨ر٤	٢ر٨	٢ر٣	٤٠	٣٨	٣٣	٢٧	١ر٨	١٥٠
ماليزيا	٤٧	٥٧	٩ر٤	٣ر٠	٢ر٨	٤٤	٤٤	٤٤	٢٨	٣ر٥	٢٨٠
المكسيك	٦٥	٦٠	٤٢ر٧	٣ر٤	٣ر٥	—	٤٤ـ٤٥	٤٤ـ٤٥	٢٧	١ر٩	٤٧٠
بيرو	٦١	٧٣	١١ر٧	٣ر٠	٣ر١	٥٠	٤٥ـ٥٠	٤٥ـ٥٠	٢٨	٣ر٤	٣٢٠
الفلبين	٧٢	٨٤	٣٢ر٤	٣ر٣	٣ر٥	٢٤	٢٤	٢١	١٩	٢ر٦	١٦٠
البرتغال	٦٢	٧١	٩ر٢	٠ر٩	٠ر٩	٤٦	—	٤٤	—	١ر٤	٣٨٠
جنوب أفريقية	٤٠ـ٤٥	٦٨	١٧ر٩	٢ر٣	٢ر٥	٢٠	٢٢	٢١	١٨	٤ر٠	٥٥٠
أسبانيا	٨٧	٧٥	٣١ر٦	٠ر٨	١ر١	٣٨	٣٥	٣٢	٢٦	١ر٤	٦٤٠
سرى لانكا	٧٥	٧٤	١١ر٢	٢ر٤	٢ر٤	—	—	—	٢٩	٤ر١	١٥٠
سوريا	٣٠	٥٧	٥ر٣	٢ر٩	٢ر٩	٤٦	٣٧	٣٠	٢٨	٤ر٤	١٨٠
تايوان	٥٤	٧٤	١٢ر٤	٣ر٢	٢ر٢	٤٦	٤٣	٤٣	٢٧	٢ر٨	٢٣٠
تايلاند	٦٨	٥٦	٣٠ر٧	٣ر١	٣ر١	٤٤	٤٤	٤٣	٢٨	٣ر١	١٣٠
فنزويلا	٦٣	٦٩	٩ر١	٣ر٣	٣ر٧	٢٩	٢٢	٢٠	١٩	٤ر٠	٨٥٠
يوغوسلافيا	٧٦	٧٨	١٩ر٥	١ر٢	١ر٠	٤٢	٣٩	٣٥	٢٧	٤ر٥	٥١٠
الوسيط	٦٧	٧١	١٨ر٠	٢ر٨	٢ر٧	٣٧	٣٦	٣٥	٢٤	٣ر١	٢٨٠
المتوسط (المعدل)	٦٩	٦٦	٢٢ر٠	٢ر٤	٢ر٤					٢ر٩	٤٠٧

ثالثا : البلاد الأقل تقدما (تعليميا)

أفغانستان	١ ـ ٥	١١	١٥ر١	١ر٧	٢ر٢	ـ	ـ	ـ	ـ	٧٠
الجزائر	١٩	٣٩	١١ر٩	٢ر٠	٣ر٤	ـ	٤٩	٥٠	٢٨	٤ر٩	٢٢٠
كمبوديا	٤١	٤٣	٦ر١	٢ر٤	٢ر٥	ـ	٥٠	ـ	٢٩	٣ر٧	١٢٠
الكاميرون	٥ ـ ١٠	٤٥	٥ر٢	١ر٨	٢ر٢	ـ	ـ	٥٠	٢٣	٢ر٣	١١٠
أثيوبيا	١ ـ ٥	٧	٢٢ر٦	١ر٨	٢ر٥	ـ	٤٣	ـ	٢٧	١ر٢	٦٠
الهند	٢٨	٤٠	٤٨٦ر٧	٢ر٣	٣ر٠ـ٢ر٥	٤٢	ـ	ـ	٢٦	٢ر٦	٩٠
أندونيسيا	٣٩	٤٢	١٠٤ر٩	٢ر٣	٢ر٥ـ٢ر٠	ـ	٤٣	ـ	٢٤	٠ر٧	١٠٠
ايران	٢٣	٣٥	٢٤ر٥	٢ر٦	٣ر١	٤٨	ـ	ـ	٢٨	٢ر٥	٢٥٠
العراق	١٥	٥٠	٨ر٢	٣ر٣	٢ر٥	ـ	ـ	ـ	٢٨	٥ر٦	٢٧٠
كينيا	٢٠ـ٢٥	٣٥	٩ر٤	٢ر٩	٣ر٠	ـ	٤٨	ـ	٢٩	٥ر٦	٩٠
مدغشقر	٣٣	٣٩	٦ر١	٢ر٤	٢ر١	ـ	ـ	٤٦	٢٨	٥ر٨	٩٠
المغرب	١٤ .	٣٣	١٣ر٣	٢ر٧	٣ر٠	ـ	٤٧	٥٠	٢٧	٣ر٨	١٧٠
موزمبيق	١ ـ ٢	٣٠	٧ر٠	١ر٧	٢ر١	٤٧	ـ	ـ	٢٥	ـ	١٠٠
نيبال	٩	١٨	١٠ر١	١ر٩	٢ر٠	ـ	٤١	ـ	٢٦	٠ر٦	٧٠
نيجيريا	١١	١٩	٤٨ر٧	٢ر٥	٢ر٧	٥٣ـ٥٧	ـ	ـ	٢٦	٢ر٥	٨٠
الباكستان	١٩	٢٩	١١٦ر٣	٢ر٩	٢ر٥ـ٣ر٠	ـ	٤٩	ـ	٢٧	١ر٥	٩٠
السعودية	١ ـ ٥	١٥	٦ر٧	٢ر٤	٣ر٠	ـ	ـ	ـ	ـ	٤ر٥	٢٤٠
السودان	١٢	١٣	١٣ر٥	٢ر٨	٣ر٣	٤٥ـ٥٤	ـ	٥٢	٢٣	٢ر٨	١٠٠
تنزانيا	٥ ـ ١٠	٢١	١١ر٧	٢ر٥	٢ر٥	ـ	٤٦	٤٧	٢٦	ـ	٨٠
تركيا	٤٦	٥١	٣١ر١	٢ر٥	٢ر٥	ـ	ـ	٤٣	٢٧	٣ر٦	٢٨٠
أوغندا	٢٥	٣٠	٧ر٦	٢ر٤	٢ر٢	ـ	٤٢	ـ	ـ	٢ر٧	١٠٠
مصر	٢٠	٥٢	٢٩ر٥	٢ر٦	٢ر٤	٤٥	٤٥	٤٢	٢٧	٥ر٢	١٦٠
اليمن	١ ـ ٥	٥	٥ر٠	٢ر٤	٢ر٨	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	٩٠
زائير	١٥	٤٦	١٥ر٦	٢ر٠	٢ر٣	٤٣	ـ	ـ	٢٢	ـ	٦٠
الوسيط	١٥	٣٥	١١ر٩	٢ر٤	٢ر٥				٢٧	٢ر٨	١٠٠
المتوسط (المعدل)	٢٤	٣٦	٤١ر٣	٢ر٤	٢ر٧				٢٦	٢ر٤	١٠٦

(*) Jones, Population Growth and Educational Planning in Devloping Countries, pp. 26-29.

واذا كانت نسبة التسجيل فى الدول المتقدمة تصل الى حوالى ٩٠٪ (الولايات المتحدة تكاد تصل الى ١٠٠٪ ، المملكة المتحدة ٨٨٪ ، فرنسا ٨٨٪ ، الاتحاد السوفيتى ٩٥٪) ، وفى الدول الأقل تقدما حوالى ٧٠٪ (الأرجنتين ٧٥٪ ، كوبا ٧٣٪ ، البرتغال ٧١٪) ، فان النسبة تنخفض فى المجموعة الثالثة الى حوالى ٣٥٪ (أفغانستان ١١٪ ، أثيوبيا ٧٪ ، الجزائر ٣٩٪ ، العراق ٥٠٪ ، المغرب ٣٣٪ ، السعودية ١٥٪ ، السودان ١٣٪ ، مصر ٥٢٪ ، اليمن ٥٪) ٠

وعلى الرغم من أن الدول النامية تخصص جانبا كبيرا من الدخل القومى ومن الميزانية للانفاق على التعليم ، بحيث تكاد فى حالات كثيرة تصل الى حافة قدرتها المادية ، فانها تحتاج الى انفاق أكثر ، وبنسبة أكبر مما تفعله الدول المتقدمة ، لانها تعانى من مشاكل أكثر — فعليها أن تنفق على محو أمية غالبية سكانها ، وتحقيق الاستيعاب ، وتحسين نوعية التعليم ٠٠٠ الخ ٠ كما أن اجمالى الدخل القومى فيها قليل ، مما يجعل جملة ما ينفق قليلا على الرغم من ارتفاع نسبته ، ووصولها أحيانا الى ما يقرب من نسبة الانفاق فى الدول المتقدمة (وهى تحتاج أيضا الى ترشيد أكثر فى انفاقها على التعليم) ٠

ويتخذ البعض مقدار الانفاق العام على تعليم الفرد فى سن المدرسة (٥ — ١٩ سنة) كمؤشر لنوعية التعليم ٠ وهذا المؤشر أيضا يوضح ضخامة الفارق بين الدول المتقدمة والمتخلفة ٠ فالولايات المتحدة تنفق على تلميذها ٧٧١ دولارا ٠ وألمانيا الغربية ٣٧٥ دولارا ، وفرنسا ٣٤١ دولارا ٠ أما العراق فينفق ٤١ دولارا ، الجزائر ٣٩ دولارا ، مصر ٢٣ دولارا ٠ وينخفض الانفاق حتى يبلغ ٥ دولارات فى نيجيريا ، و ٤ فى الباكستان ، و ٢ فى أثيوبيا (أنظر جدول ١٥ — « الانفاق العام على تعليم الفرد فى سن المدرسة ») ٠

والدول العربية — كنموذج للبلاد المتطلعة للنمو — لا تزال بعيدة عن تحقيق الاستيعاب فى التعليم ٠ فمعدل التسجيل الاجمالى يبلغ فى مجموع الدول العربية (٧٥ — ١٩٧٦) ٦٨٪ فى المرحلة الابتدائية ، و ٢٨٪ فى المرحلة الثانوية ، و ٥٪ فى التعليم العالى ٠

وتبدو الصورة أشد قتامة عندما ندقق فيها ، فنسبة الأطفال العرب بين السادسة والحادية عشر ، الذين لم يدخلوا التعليم الابتدائى ترتفع لتصل الى ٤٢٪ من مجموع هؤلاء الأطفال — أكثر من عشرة ملايين طفل (٧٥ — ١٩٧٦) ٠

جدول ١٥
الانفاق على تعليم الفرد فى سن التعليم (٥ - ١٩)
فى بعض البلاد المتقدمة والأقل تقدما(*)

البلد	السنة	الانفاق	
الولايات المتحدة الامريكية	١٩٦٧	٧٧١	دولارا أمريكيا
ألمانيا الغربية	١٩٦٧	٣٧٥	
فرنسا	١٩٦٧	٣٤١	
أستراليا	١٩٦٧	٣٢١	
ايطاليا	١٩٦٧	٢٩٦	
اليابان	١٩٦٧	١٨٧	
فنزويلا	١٩٦٧	٩٨	
شيلى	١٩٦٦	٦٩	
العراق	١٩٦٦	٤١	
الجزائر	١٩٦٧	٣٩	
غـانا	١٩٦٥	٣٥	
مصر	١٩٦٧	٢٣	
تايوان	١٩٦٧	٢٢	
سرى لانكا	١٩٦٦	١٨	
كولومبيا	١٩٦٦	١٧	
الفلبين	١٩٦٧	١٤	
كينيا	١٩٦٥	١٢	
تايلاند	١٩٦٦	١١	
الهنـد	١٩٦٥	٨	
البرازيل	١٩٦٦	٧	
نيجيريا	١٩٦٥	٥	
الباكستان	١٩٦٧	٤	
أثيوبيا	١٩٦٧	٢	

(*) Population Growth and Educational Planning, p. 47.

وعندما نتابع هؤلاء الذين يلتحقون بالتعليم الابتدائى نجد أنه من بين كل ألف تلميذ يدخلون المدرسة الابتدائية (كما تشير احـــدى دراسات اليونسكو) لا يتم الدراسة فى المدة المقررة سوى ٣٥٥ تلميذا فقط ، ولا يتخرج سوى ٧٢٨ تلميذا(١) ٠

هذه هى السمات الأساسية التى تميز الدول المتخلفة ٠ ولعله لا ينبغى علينا أن ننظر الى هذه الخصائص على أنها مجرد مؤشرات للتخلف الاقتصادى والاجتماعى ، أو على أنها قدر هذه الدول ، بقدر ما ننظر اليها على أنها عقبات ومشكلات تواجه الدول المتخلفة ، التى بدأت تسير فى طريق النمو ٠ عليها أن تحددها ، وتضع الخطط للتغلب عليها ، أو التخفيف من حدتها ٠

ثم علينا أن نعرف طبيعة العلاقة بين هذه الخصائص الأساسية ٠ فهى متشابكة متفاعلة ، تؤثر وتتأثر ببعضها البعض ٠ بمعنى أن كل خاصية منها تعتبر ، فى الوقت نفسه ، سببا ونتيجة لغيرها من الخصائص ٠

وقد يرى البعض ان فى تلك المقارنات بين الدول المتقدمة والـــدول المتخلفة ظلم للدول المتخلفة ٠ ومن الصحيح انه يمكن ، بل ويجب أن نضع عليها الكثير من التحفظات ٠ ولكن مع كل ما يمكن أن يوضع من تحفظات ، ومع مراعاة الظروف التى تكون فيها التقدم والتخلف ، فان المقارنة أيضا واجبة ٠ اذا شاءت الدول المتخلفة أن تعرف حقيقة وضعها ، وأن تعمل على تغييره ٠

---

(١) أنظر : محمد أحمد الغنام : آفاق جديدة للتربية من أجل التنمية فى البلدان العربية (وثيقة العمل الرئيسية للمؤتمر الاقليمى الرابع لوزراء التربية والوزراء المسئولين عن التخطيط الاقتصادى فى الدول العربية - نوفمبر ١٩٧٧) ص ٩ - ١١ ٠

الفصل الثانى

أسباب التخلف

توجد نظريات كثيرة لتفسير التخلف الاقتصادى والاجتماعى(١) . فالبعض يرجعه الى الظروف الطبيعية والعوامل الجغرافية ، والبعض الآخر ينسبه الى التكوين النفسى ، أو الأوضاع الاجتماعية والحضارية ، ويعزوه فريق رابع الى الاستعمار وتأثيره فى المناطق المستعمرة ، كما ينظر فريق خامس الى التخلف على انه مجرد مرحلة أولى فى سلم التطور .

١ - يرى أصحاب نظرية الحتم الجغرافى(٢) ان عددا كبيرا من البلاد المتخلفة يقع فى المناطق المدارية فى افريقية وآسيا وأمريكا اللاتينية . بينما يقع معظم البلاد المتقدمة فى المناطق المعتدلة فى أوروبا وأمريكا الشمالية . ويرجع أصحاب هذه النظرية التخلف الى تأثير العوامل البيئية على الانسان . فارتفاع درجة الحرارة ، ونسبة الرطوبة ، وانتشار الأمراض المتوطنة ... الخ ، كل هذا يحد من نشاط الانسان ، ويخفض من انتاجيته . بالاضافة الى أن الأرض فى المناطق الاستوائية قليلة الانتاج . وتتعرض الزراعة للأمراض والآفات ، ويصعب مكافحتها ، ويسود فيها أسلوب الزراعة الكثيفة ، مما يقلل من انتاجيتها . والموارد الطبيعية قليلة نسبيا .. أى أن التخلف السائد فى هذه المناطق نتيجة للظروف الطبيعية غير الملائمة لنشاط الانسان، ولنقص الموارد الطبيعية .

الا أن هذا التفسير للتخلف الاقتصادى والاجتماعى لم يعد مقبولا

---

(١) عن بعض هذه النظريات راجع :
Higgins, Economic Development, part 4, Theories of Underdevelopment, chs., 11, 12, 13, 14, 15, 16, 17, pp. 265-431.

(2) Higgins, op. cit., pp. 265-273.

بدرجة كبيرة : فالانسان قد أثبت قدرته على التكيف والحياة واقامة الحضارة فى ظروف المناطق الاستوائية والقطبية ، وخاصة مع التقدم التكنولوجى المعاصر • وبعض الدول المتخلفة لا تعانى من هذه الظروف الجغرافية • ومعظم المشاكل المذكورة يمكن التغلب عليها • كما يوجد فى هذه المناطق ثروات طبيعية هامة • وحتى عدم توافر الثروات الطبيعية ليس مانعا من التقدم ، كما تثبت خبرة بعض البلاد المتقدمة •

لم تحظ دراسة تأثير الجوانب النفسية والاجتماعية على النمو والتنمية الاقتصادية بعناية كافية من المشتغلين بالتنمية وخاصة من الاقتصاديين • صحيح انه يكاد يصبح من المسلمات ان النشاط الاقتصادى يؤثر فى التكوين النفسى والاجتماعى والحضارى • وان هذه العـــوامل النفسية والاجتماعية والحضارية تؤثر بدورها فى النشاط الاقتصادى ، تساعد عليه أو تعوقه • ولكن هذه المسلمات كانت ـ ولا تزال ـ بحاجة الى تنظير وتحـــديد كمى دقيقين • وقد ظهرت بعض الاجتهادات التى تحاول تفسير تأثير العوامـــل النفسية والاجتماعية والحضارية على التنمية الاقتصادية • ونكتفى هنا بعرض نموذجين منها : نظرية « الدافع الى الانجـــاز » لماكليلاند الأستاذ بجامعـــة هارفارد ، ونظرية « الثنائية الاجتماعية » لبويكه ، أستاذ اقتصاديات المناطق الشرقية بجامعة ليدن •

٢ ـ يفسر ماكليلاند(١) النمو والتنمية الاقتصادية فى ضوء الدوافع النفسية للفرد ، وخاصة ما يسميه « الدافع الى الانجاز » • وهو يقول أن الاقتصاديين غير ملومين لعدم اهتمامهم بالعوامل النفسية البحتة فى عملية التنمية • هذا العنصر كان معروفا • ولكن المشتغلين بعلم النفس لم يقدموا أشياء محددة تفيد فى دراسة التنمية • وان كانت السنوات الأخيرة قد قدمت معلومات محددة تفيد فى المزج بين التحليل النفسى والتحليل الاقتصادى •

يرى ماكليلاند أن أداء الأفراد فى الاختبارات النفسية يكون أفضل عندما يثار الدافع الى الانجاز ، أو الرغبة فى التفوق • وأمكن قياس هذا

---

(1) D.C. McClelland, "Community Deveolpment and the Nature of Human Motivation : Some Implications of Recent Research", Paper presented to the conference of Community Development and National change, M.I.T.C.I.S, December, 1957. after Higgins, op. cit., pp. 295-301.

الدافع فى بعض الدراسات عن طريق أسلوب تحليـــل المحتوى لاستجابات مفحوصين طلب اليهم تأليف قصص اعتمادا على بعض الصور التى عرضت عليهم . وتثبت النتائج ــ كما يقول ــ انه مع التساوى فى نسبة الذكاء ، يستطيع الأفراد الذين يتوافر لديهم هذا الدافع الى الانجـــاز أو التفوق ، أن يؤدوا ما يطلب منهم بطريقة أفضل من غيرهم ــ فى معمل علم النفس وفى **الدراسة وفى الحياة العامة ــ دون حافز خارجى** (جوائز مثلا) . وانهم يميلون الى اختيار المهن الصعبة أو الخطرة ، وينجحون فيها ، أكثر من غـــيرهم . ويفضلون العمل مع الخبراء عن العمل مع الأصدقاء . وانهم ينتمون عادة الى أسر كانت تؤكد على الاعتماد على النفس .

ما علاقة هذا بالتنمية الاقتصادية ؟ يقول : ان الفروق بين المجموعات فى عوامل مثل الدافع الى الانجاز تؤثر فى معدلات النمو الاقتصادى . فمثل هؤلاء الأفراد يكونون جماعات المنظمين وأصحاب العمل وقادة المشروعات ، الذين يقوم على أكتافهم النشاط الاقتصادى . ويتوافر الدافع الى الانجاز عند الطبقة الوسطى بدرجة أكبر منه عند الطبقة الدنيا . أما الطبقة العليـــا فوضعها أكثر تعقيدا . فالدافع الى التفوق عندها قليل نسبيا . وقد يرجع ذلك الى تقاليد الطبقة العليا وقيمها ، أو طبيعة أعمالها ، وقد يرجـــع الى احساسها بأنها « قد وصلت » . لذلك يخرج من الطبقة الوسطى عادة أصحاب المشروعات والأعمال الصغيرة ، وهى طبقـــة ذات تأثير فعـــال فى النمو الاقتصادى .

ومن تجربة أجريت على عينات من اليهود والبروتستانت والكاثوليك ، متماثلة فى التعليم والوضع الاقتصادى والاجتماعى ، يخرج ماكليلاند بنتيجة ، قد يكون فيها شىء من التعسف الذى لا تبرره النتائج التجريبية ، وهى أن **اليهود يحققون أفضل نجاح اقتصادى ثم البروتستانت ثم الكاثوليك** ، وان هذا يتفق مع توافر الدافع الى التفوق عند هذه المجموعات .

وللمقارنة بين المجتمعات استخدم أسلوب آخر ، وهو تحليل محتوى قصص الأطفال الرائجة فى كل مجتمع ، كبديل للقصص التى كان يطلب من المفحوصين تأليفها اعتمادا على الصور التى تقدم اليهم فى الاختبـــارات النفسية . ويقول ماكليلاند ان النتائج تثبت وجود علاقة بين مستوى الدافع الى الانجاز كما يستخرج من هذه القصص ، وبين النمو الاقتصادى فى الفترة التالية ــ أى الفترة التى أصبح فيها هؤلاء الأطفال فى قمة العمل والانتاج . (أجريت الدراسة على مجموعة من البلاد المتقدمة ولم تشمل البلاد النامية) .

وثمة دراسة ثالثة - ذات طابع تاريخى - تم فيها تحليل الأدب الاغريقى الكلاسيكى من هوميروس الى ارسطو ، وتحليل التطـــور الاقتصادى لبـــلاد الاغريق • ويقول ماكليلاند ان الدافع الى الانجاز والتفوق ، كما يستشف من الأدب ، كان قويا قبل النمو الاقتصادى • وعندما بدأ ينخفض حـــدث الضعف والانهيار •

من هذه الدراسات يخرج ماكليلاند بخلاصة نظريته ، وهى أن التنمية الاقتصادية تعتمد على جهود مجموعة من الأفراد ، عندهم القدرة على التنظيم والقيام بالمشروعات • ويتميز هؤلاء الأفراد بقدر من الدافعية للانجاز والتفوق أكثر من غيرهم • هذا النوع من الدافعية أقل وجودا فى الدول الفقيرة منه فى الدول الغنية • وهذا هو سبب التخلف •

لتحقيق النمو الاقتصادى فى الدول الفقيرة اذن يجب توفير عدد من الأفراد يتوافر لديهم الدافع الى الانجاز • وتتوقف كمية الدافع الى التفوق عند الفرد على مقدار الضغط الذى يفرض عليه ، ويحفزه الى التفوق والاعتماد على النفس ، عن طريق والديه ، وخاصة والدته • هذا الدافع يكتسب فى فترة مبكرة ، ويصعب تغييره مع الزمن • ولكن هذا النوع من الأفراد لا يتوافر فى المجتمعات الفقيرة ، فكيف يمكن تكوينه ؟ أو بعبارة أخرى كيف يمكن تغيير قيم الأفراد ودوافعهم فى البلاد الفقيرة ، لكى ينتقلوا من حالة التخلف والرضابه ، الى حالة الرغبة فى التغيير والقدرة عليه وتحقيقه ؟ هل يمكن تحقيق ذلك عن طريق التعليم ، أو تغيير النظـــام الاجتماعى ، أو تربيـــة الشخصية فى فترة مبكرة ؟ المدخل الثالث - كما يقول ماكليلاند - هـــو أكثرها فعالية • ولا يصلح الأباء العاديون لتحقيق هذا الهدف (تربيـــة الشخصية) • لذلك يجب تدريب عدد كاف من العاملين فى دور الحضـــانة ورياض الأطفال والتعليم الابتدائى ، واعدادهم لكى يتقنوا الاهتمام بتربية الشخصية قدر اهتمامهم بتعليم القراءة والكتابة •

ان علة التخلف - فى نظر ماكليلاند - نقص فى الدافعية • والانطلاق للتنمية الاقتصادية سببه فترة طويلة من الاعداد النفسى • وتوفير الشروط النفسية والتربوية اللازمة لخلق القادرين عـــلى التنظيم والعمل ، أو قادة النشاط الاقتصادى •

ولكن ارجاع التخلف الى مجرد نقص فى الدافعية ، أو نقص فى دافع واحد فقط ، وهو الدافع الى الانجاز والتفوق ، فيه شىء من التعسف ، لا تبرره

دروس التاريخ ، ولا دراسة الحاضر ، وحتى التجارب التى أوردها ماكليلاند لا تبرهن بشكل حاسم على النتائج التى خرج بها .

٣ - يفسر بويكه(١) التخلف كنتيجة للعوامل الاجتماعية والحضارية السائدة فى المجتمعات الشرقية ، أو بعبارة أدق نتيجة للثنائية الاجتماعية . و « الثنائية الاجتماعية » فى نظره هى التصادم بين نظام اجتماعى مستورد ونظام اجتماعى أصلى ذى نمط مختلف . وفى معظم الحالات يكون النظام المستورد هو الرأسمالية المتطورة . الثنائية اذن صراع بين الشرق والغرب . والمجتمع الثنائى مجتمع شرقى . والاقتصاد الثنائى (الشرقى - والمجتمع الشرقى بصفة عامة) ذو حاجات محدودة ، بعكس الاقتصاد الغربى ذى الحاجات غير المحدودة . ومن ثم لا يجد الأفراد ، ولا المجتمع كله ، دافعا لمضاعفة الانتاج فوق حد الكفاف . اقتصاد ومجتمع لا يحب المخاطرة . القيمة فيه ذات طابع اجتماعى أكثر من أن تكون قيمة اقتصادية حقيقية . يتسم هذا المجتمع أيضا بضعف القدرة على التنظيم . تسوده القدرية والاستسلام للواقع والمصير . لا يفكر فى معالجة مشاكله بطريقة علمية .

فى مثل هذه المجتمعات الشرقية المتخلفة حدثت محاولات للتحديث ، ترتب عليها أن فقدت هذه المجتمعات تجانسها الأصلى . ان حقن المجتمعات الشرقية بدماء غريبة كفيل بالقضاء على المجتمعات الشرقية . فالنظم والنظريات الاقتصادية الغربية غير قابلة للتطبيق فى المجتمعات الشرقية . ولا ينبغى أن نحاول تنمية المجتمعات الشرقية وفقا للنمط الغربى ، فسوف يترتب على هذا تحللها وانهيارها .

ان محاولات التحديث فى المجتمعات الشرقية لا تحدث أكثر من جذب الطبقات العليا الى الحضارة الغربية ، وفصلها عن الجماهير ، وعن حضارتها الأصلية . أما الجماهير فتعجز عن مجاراة قادتها ، وتفقد قدرتها على الحركة . ومن هنا يبدأ الجمود والتحلل الحضارى .

السبيل الوحيد الذى يقترحه بويكة لتنمية المجتمعات الشرقية هو التطوير البطىء للزراعة والصناعة ، و « العودة الى القرية » . أو بعبارة أخرى المحافظة على التخلف لسنوات وقرون طويلة .

---

(1) J.H. Boeke, Economics and Economic Policy of Dual Societies (New York, 1953).

وقد اعتمدنا فى هذا العرض لنظرية بويكه على ما أورده هيجنز - انظر :
Higgins, Economic Development, pp. 274-293.

هكذا يفسر بويكه — وقد عمل فترة فى المستعمرات الهولندية — التخلف ، ويدعو الى الابقاء عليه ، بدعوى الابقاء على التجانس الحضارى والاجتماعى • هى نظرة ونظرية انتهازية ، عنصرية ، ترى أن الشعوب فى المناطق المتخلفة متخلفة بطبيعتها • ولكن واقع البلاد المتطلعة للنمو يثبت خطأ الفروض التى يقيم عليها بويكه نظريته ، مثل الحاجات المحدودة وضعف الحوافز ... الخ • كما أن الثنائية الاجتماعية ليست مقصورة على البلاد المتخلفة وحدها ، فبعض المناطق المتخلفة فى البلاد المتقدمة (جنوب ايطاليا وكندا وغيرها) تعانى من نفس الظاهرة • والخوف من المخاطرة ليس سمة للاقتصاد البدائى أو المتخلف وحده ، فهو موجود فى الاقتصاد المتقدم أيضا • كذلك لا يصح التعميم ببساطة ، والقول بأن النظم والنظريات الاقتصادية الغربية لا يمكن تطبيقها فى المجتمعات الشرقية •

٤ — من الاتجاهات التى شاعت فى تفسير التخلف ارجاعه الى السياسة الاستغلالية التى اتبعتها الدول الأوروبية فى مستعمراتها منذ القرن الثامن عشر(١) • فبعد قيام الثورة الصناعية اندفعت الدول الأوروبية الى الاستعمار لضمان حصولها على المواد الخام لصناعاتها ، والأسواق لتصريف منتجاتها • وكانت الدول الاستعمارية تحصل على المواد الخام بأثمان منخفضة ، وتبيع منتجاتها الصناعية بأسعار مرتفعة • كما فرضت نوعا من التخصص الدولى ، فأصبحت دول افريقية وآسيا وأمريكا اللاتينية دولا زراعية أو استخراجية ، بينما أصبحت الدول الأوروبية دولا صناعية • وكان من مصلحة الدول الأوروبية المستعمرة المحافظة على هذا الوضع الذى يحقق لها مصالحها • ومن ثم عملت على التمسك بالمستعمرات ، واخضاعها بالقوة ، وكبت الحركات التحررية التى قامت بها ، واستمرار استنزاف ثرواتها ، أى أنها عملت على ابقاء المستعمرات متخلفة وعطلت تقدمها • وكان تخلف المستعمرات من العوامل التى ساعدت على انطلاق الدول الأوروبية فى طريق النمو •

وحتى بعد أن تغير شكل الاستعمار نتيجة للحركات التحررية والثورة الصناعية الثانية وظهور الاستعمار الجديد ، لا تزال الدول المتقدمة تستغل مستعمراتها السابقة — الدول المتخلفة — وان اختلف أسلوب الاستغلال • فالسيطرة الاقتصادية أصبحت بديلا عن السيطرة العسكرية والسياسية •

---

(١) من نماذج هذا الاتجاه دراسة الكاتب الافريقى والتر رودنى — أنظر :
Walter Rodney, How Europe Underdeveloped Africa (London, Bogle—L'Ouverture Publications, 1972).

وتقوم القروض والمعونات وربط اقتصاد الدول المتخلفة باقتصاد الدول المتقدمة ، بما كانت تقوم به الجيوش والحاميات فى ظل الاستعمار القديم .

الخلاصة ، ان حالة التخلف فى الدول حديثة التكوين أسهم فى صنعها والمحافظة عليها الدول المتقدمة المستعمرة .

٥ - يرى بعض العلماء ان التخلف الاقتصادى والاجتماعى مرحلة أولى من مراحل التطور التى يمر بها كل مجتمع . ومن ثم فان الفارق بين الدول المتقدمة والمتخلفة ان الأولى قد بدأت التطور فى تاريخ أسبق . وستجتاز الدول المتخلفة بدورها مرحلة التخلف سيرا فى طريق التقدم بمراحله المختلفة . وفى داخل هذا الاطار الفكرى وجدت نظريات عديدة تشرح مراحل التطور الاجتماعى ، وان اختلف عدد المراحل ، والأساس الذى يقوم عليه التقسيم ، وتحديد القوى التى تدفع الى التغيير والانتقال من مرحلة لمرحلة تالية ، والمحصلة النهائية للتطور الاجتماعى ، من نظرية لأخرى . فمؤسس علم الاجتماع - المؤرخ العربى ابن خلدون - يرى أن الدول تمر بثلاث مراحل أساسية ، كل واحدة منها جيل من البشر (أربعون سنة) . هذه المراحل هى البداوة ثم الحضاره ثم التدهور يفصلها بعد ذلك الى خمس مراحل أو أطوار هى : العصبية أو تأسيس الدولة ، الاستبداد أو تدعيم الدولة والسلطة المركزية ، الفراغ والدعة أو التحضر وبداية الرفاهية ، القنوع والمسالمة والاكتفاء بما أنجزته الأجيال السابقة ، وأخيرا الاسراف والتبذير ، ومعه يأتى الضعف والهرم والمرض وزوال الدولة(١) . وآدم سميث - مؤسس علم الاقتصاد السياسى الحديث - يقسم التطور الاجتماعى الى خمس مراحل ، وفقا لنوعية النشاط الاقتصادى السائد : الصيد ، الرعى ، الزراعة ، التجارة ، الصناعة(٢) . وكارل ماركس يقسم التطور الاجتماعى الى خمس مراحل : المجتمع البدائى ، العبودية ، الاقطاع ، الرأسمالية ، الاشتراكية(٣) . (وسنعود اليهما فى دراسة نظريات النمو الاقتصادى) .

ومن النظريات الحديثة التى اكتسبت شهرة واسعة وأثارت جدلا كبيرا ،

---

(١) ابن خلدون : المقدمة (القاهرة ، المطبعة التجارية ، بدون تاريخ) ص ١٧٠ وما بعدها .

(2) Adam Smith, An Inquiry into the Nature and Causes of the Wealth of Nations.

(3) See : Fundamentals of Marxism-Leninism (Moscow, Progress Publishers, 1964), Part 2, p. 116 Sqq.

نظرية « مراحل النمو الاقتصادى » لرستو(١) ، ونعرضها كنموذج لهذا النوع من التفكير فى تفسير التخلف (وفى تفسير النمو الاقتصادى) ٠

يرى روستو ان المجتمعات تمر خلال نموها الاقتصادى بخمس مراحل هى : المجتمع التقليدى ، التهيؤ للانطلاق ، الانطلاق ، الاتجاه نحو النضج الاقتصادى ، الاستهلاك الوفير ٠ وتمثل المرحلة الأولى — المجتمع التقليدى — مرحلة التخلف فى جميع جوانب الحيـــاة ، وخاصـــة فى مجـــال العلوم والتكنولوجيا ٠ وليس معنى هذا أن يتصف انتاج المجتمع بالجمود ، فقد يزيد الانتاج نتيجة للتوسع فى الزراعة والتجارة والصـــناعة ٠ ولكن متوسط نصيب الفرد من الدخل القومى لا يتجاوز حدا معينا ٠ ويغلب على الحيـــاة الاقتصادية فى هذه المرحلة الاقتصاد الزراعى ، الذى يقترن فى معظم الأحوال بالنظم الاقطاعية ، وانخفاض المستوى العلمى والتكنولوجى ، وسيادة التقاليد الجامدة والتركيب الطبقى ، وقد استمرت أوروبا تعيش هذه المرحلة الى عصر نيوتن (١٦٤٢ — ١٧٢٧) ، ولا تزال مجتمعات كثيرة تعيش فيها ٠ هـــذه هى مرحلة التخلف ، مرحلة بدائية العلم ، وانخفاض المستوى التكنولوجى ، وسيطرة التقاليد ، وانكماش التعليم ٠

يأتى بعد ذلك « التهيؤ للانطلاق » ، وهى مرحلة انتقالية تتوافر فيها ظروف اقتصادية واجتماعية وسياسية تجعل المجتمع مستعدا للانطلاق ٠ وقد تتهيأ هذه الظروف داخليا ، وقد تتسرب من الخارج ٠ وفيها يتميز المجتمع بزيادة النشاط الزراعى والتجارى والصناعى ، وانتشار التعليم — ولو بين عدد محدود من أفراد المجتمع — وتطويره بحيث يتلاءم مع حاجات النشاط الاقتصادى الحديث (تعليم عصر الانقلاب التجارى والصناعى لا تعليم عصر النهضة) ٠ وتتكون ارستقراطية أو صفوة متعلمة نشطة تقـــود المجتمع الى التقدم والحركة داخليا وخارجيا ٠ كل هذه مع بقاء وسائل الانتاج التقليدية ، والقيم والنظم الاجتماعية التقليدية ٠ واستمرار سيطرة الانتاج الزراعى ، واستئثاره بغالبية القوى العاملة (٧٥٪) ، مع أجور تصل الى حد الكفاف ٠ ثم يبدأ الانتقال التدريجى الى المجتمع الصناعى والتجارى : تنخفض معدلات المواليد ، ويزيد الانتاج ، ويستثمر الفائض فى تطـــوير المجتمع وتحسين مرافقه وخدماته ، ويبدأ التغير فى القيم ٠ جوهر هذه المرحلة ، أو عملية

---

(1) W.W. Rostow, The Stages of Economic Growth, A Non Communist Manifesto (Cambridge, University Press, 1960).

الانتقال ، ارتفاع معدل الاستثمار الى مستوى يفوق باستمرار وبقدر محسوس نمو السكان .

أما مرحلة الانطلاق (وهى مرحلة قصيرة نسبيا ، تصل الى عشرين سنة تقريبا) فهى الفترة التى يتم خلالها القضاء على التكتلات والمقاومات التى تناوىء النمو المطرد . تنتشر وتشتد القوى الدافعة للتقدم الاقتصادى ، يزيد معدل الادخار ، تحدث تغييرات جذرية فى وسائل الانتاج . وتختلف العوامل التى تدفع المجتمعات للانطلاق . ففى بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية وكندا ، كان التقدم التكنولوجى هو الدافع الأساسى ، وليس الوحيد ، للتقدم وللدخول فى مرحلة الانطلاق ، ولكن فى مجتمعات أخرى كان من الضرورى وجود صفوة تسيطر على المجتمع وتدفعه الى الانطلاق (ثورة سياسية واجتماعية - المانيا واليابان) . ويلاحظ فى هذه الفترة الاهتمام بالصناعات الأساسية كاستخراج الفحم والحديد والصناعات الثقيلة ، وانخفاض نسبة العاملين فى قطاع الزراعة الى ٤٠٪ تقريبا فى نهاية المرحلة . وتوجد ثلاثة شروط لكى ينتقل المجتمع الى مرحلة الانطلاق : ارتفاع معدل الاستثمار من ٥٪ أو أقل الى ١٠٪ من الدخل القومى ، الاهتمام بقطاع اقتصادى رئيسى وتنميته بسرعة ، توافر هيكل سياسى واجتماعى وتنظيمى يقود التنمية .

بعد الانطلاق تأتى فترة طويلة من النمو المطرد (حوالى ٤٠ سنة) ، هى مرحلة الاتجاه نحو النضج الاقتصادى . وفيها تنتشر وسائل الانتاج الحديثة فى جميع فروع النشاط الاقتصادى ، ويتراوح الاستثمار بين ١٠ - ٢٠٪ ، ويزيد الانتاج عن معدل نمو السكان ، وتنمو صناعات جديدة ، وتتقدم الصناعة فى الداخل مع تصدير فائض الانتاج ، والاتجاه الى الصناعات الدقيقة ، ويحدث تطور تكنولوجى - صناعى وادارى - ملموس . وعندما يقترب النضج الاقتصادى من نهايته يتميز المجتمع بالخصائص الآتية :

أ - تغير تركيب القوى العاملة ، ومستوى أجورها ، ودرجة مهارتها ، اذ تقل نسبة العاملين فى الزراعة الى ٢٠ ٪تقريبا ، مع ارتفاع نسبة الفنيين ، وزيادة نسبة سكان المدن الى الريف ، والعاملين فى قطاع الخدمات الى العاملين فى الانتاج .

ب - تغير تكوين الصفوة التى تسيطر على المجتمع من الرأسماليين الى المديرين .

جـ ـ تغير أفكار المجتمع وطموحه ونظرته الى الاشياء • وتظهر أمراض الحضارة كالملل وفقد الحماس للصناعة والتكنولوجيا •

ثم تأتى مرحلة الاستهلاك الوفير ، حيث ترتفع المستويات الاستهلاكية لأفراد المجتمع ، وتخصص نسبة كبيرة من الدخل القومى للخدمات الصحية والتعليمية وما اليها •

ماذا بعد مرحلة الاستهلاك الوفير ؟ يقول رستو انه من الصعب ، ان لم يكن المستحيل ، الاجابة على هذا السؤال، والتنبؤ بمرحلة ما بعد الاستهلاك الوفير • ولكن من ملاحظة سلوك الأمريكيين ـ وهم يقتربون من هذه المرحلة ، يمكن أن نخرج ببعض الملاحظات ، مثل زيادة معدلات الانجاب • ومع أننا لا نستطيع التعميم من هذا المثال الجزئى ، يمكننا أن نرى بعض الاحتمالات ، مثل زيادة الملل ، أو الاهتمام برحلات الفضاء أو العودة الى القيم الروحية ••• وما الى ذلك •

ويرى البعض انه ليس من الضرورى أن يحدث التطور بنفس الصورة من حيث عدد المراحل أو السرعة ، نظرا لاختلاف الأوضاع التاريخية والاجتماعية من مجتمع لآخر • وانه لا يمكن اعتبار التخلف الاقتصادى والاجتماعى مجرد مرحلة من مراحل التطور وتفسيره على نحو ذلك النحو • كما تتعرض هذه النظرية الى نقد عنيف من جانب الاقتصاديين الاشتراكيين(١)، الذين يأخذون عليها ـ ضمن أشياء أخرى كثيرة : انها تلجأ الى التبسيط المخل • والتمجيد المبالغ فيه للحضارة الغربية وللرأسمالية • وزعمها ان الرأسمالية هى سبيل التنمية • وتجاهل الدور الحضارى للشعوب الشرقية ، وتحول هذا الدور الحضارى الى قيمة اقتصادية أثرت فى الحضارة الغربية • والتعصب ضد المجتمعات الشرقية الأقل تقدما ، والزعم بانها لن تتقدم الا نتيجة لتدخل غربى رأسمالى يصيبها بصدمة حضارية تجعلها تفكر فى التخلص من حياتها التقليدية • واهمال تأثير الاستعمار فى تحقيق الوفرة الاقتصادية للدول الغربية ، عن طريق الاستغلال والنهب ، وبالتالى تحقيق التقدم فى الدول الغربية وفرض التخلف على دول العالم الثالث(٢) •

---

(١) عن النقد الماركسى لنظرية مراحل النمو الاقتصادى راجع :

E.Y. Bregel, Kritika Borjoaznikh ochenii ob ekonomicheskoi sistemi sovremennogo kapitaliszma (Moskva, Misi, 1972), pp. 248-255.

(٢) انظر : اسماعيل صبرى عبد الله : نحو نظام اقتصادى عالمى جديد ، دراسة فى قضايا التنمية والتحرر الاقتصادى والعلاقات الدولية (القاهرة ، الهيئة العامة للكتاب ، ١٩٧٦) ص ١٣١ ـ ١٣٥ •

هذه الآراء المتباينة فى تفسير التخلف أيها أقرب الى الصحة ، وأكثر تأثيرا فى سلوك الفرد وفى بناء الحضارة؟ هـــل يمكن أن نرجع التخلف الى ضخامة التحدى بأكثر من قدرة الانسان على مجابهته ؟ أو ضعف الرغبة فى التفوق ؟ أو الجمود الذى تتسم به مجتمعات معينة ؟ أو الاستغلال والقهر الذى مارسته الدول المستعمرة ؟ أو الى طفولة المجتمعات ووقوفها على عتبة الحضارة ؟ ان بعض هذه التفسيرات لا يخلو من وجاهة ، وان لم يستطع واحد منها أن يجب الآخرين لينفرد بتفسير التخلف • وليس معنى ذلك اننا نميل الى فلسفة الكلكتيكية ، ولكن ظاهرة انسانية معقدة مثل التخلف الاقتصادى والاجتماعى قد تحتاج الى أكثر من عامل واحد يوضحها • فالتخلف نتيجة لعدد من العوامل ، يسهم فى احداثه الظروف المادية • والظروف المـــادية تساهم فى تشكيل تكوين نفسى واجتماعى يعكس الأساس المادى المتخلف ويعمل على استمراره • والظروف التاريخية والسياسية التى تعرضت لها بعض المجتمعات كانت من عوامل استمرار تخلفها وتعميقه • وقد يظهر تحليل أوضاع كل مجتمع متخلف على حدة الى أى حد أسهم واحد أو أكثر من هذه العوامل فى احداث التخلف والمحافظة عليه •

★ ★ ★

السؤال الآن ، كيف يمكن القضاء على التخلف ؟

هذا يستدعى أن يشعر أفراد المجتمع بأنهم متخلفون • وان هوة كبيرة تفصلهم عن الدول المتقدمة • وان يؤمنوا بامكان القضاء على التخلف• ويرغبوا فى تحقيق هذا الهدف • وأن تكون المؤسسات الاجتماعية المختلفة (المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والتربوية) مؤهلة لمكافحـــة التخلف والسير فى طريق التنمية ، وأن يتم تعبئة جميع القوى الاجتماعية للقضاء على التخلف والمشاركة فى التنمية •

ان معرفة الداء ــ كما يقولون ــ أولى مراحل الشفاء • واذا أرادت الدول المتخلفة أن تتقدم وتنمو حقيقة•، فعليها أن تنظر فى مرآة ذاتها ، وأن تتأمل ما حولها ، لكى تعرف مقدار تخلفها ، وأسبابه • ولا ينبغى أن يخدرها ما يقال من ألفاظ مهذبة تصف تخلفها بالنمو • ولا ينبغى أن يغتر بعضها بما هبط عليه ، أو انفجر تحته ، من ثراء مفاجىء • وبما يملكه نتيجة لذلك من مبان شاهقة وعربات فارهة ، وما الى ذلك نتاج الحضارة الحديثة • ان الأمى الذى يملك قصرا شاهقا وعربة فارهة ليس متحضرا • بل المهندس الذى صمم القصر ، والعامل الذى صنع العربة ، أكثر تحضرا ورقيا • يصدق هذا على الانسان الفرد ، ويصدق أيضا على المجتمع والدولة •

الفصل الثالث

النمو والتنمية

أصبحت مشكلة النمو الاقتصادى والتنمية تشغل بال الكثيرين فى الدول المتقدمة والدول الأقل تقدما • فالدول المتقدمة تريد أن تضاعف تقدمها ، وان تحتفظ بازدهارها الحضارى • والدول المتخلفة ، وخاصة الدول حديثة الاستقلال ، تقارن بين ما تعانيه من مشكلات ، وبين الرخاء والتقدم الذى تعيشه الدول المتقدمة • وتحاول أن تتغلب على تخلفها ، وتلحق بالدول التى سبقتها فى مضمار الحضارة • ولكن الكثير منها يجد نفسه فى مفترق الطرق • هل يترك نفسه ليحدث له النمو ، تلقائيا بطيئا غير موجه ، أم يتحكم فى اتجاه وسرعة النمو ؟ ومعظم الدول المتطلعة للنمو تدرك اليوم ان عنصر الوقت لم يعد فى صالحها • وان عليها أن تنقذ ما يمكن انقاذه فى معركة التنمية قبل أن يفوت الأوان • ولكن هذا الادراك أو الوعى — فى معظم الحالات — لم يتحول الى سلوك والى اجراءات • فبقيت محاولات النمو والتنمية أقرب الى الأحلام منها الى الخطط والى الممارسة •

وفى دراسة ظاهرة اجتماعية معقدة مثل النمو الاقتصادى والتنمية الاقتصادية ، من الطبيعى أن يحدث خلاف فى تفسير أسبابها واتجاهاتها والعوامل المؤثرة فيها والمدى الذى يمكن أن تصل اليه • وفى هذا القسم محاولة لعرض النماذج الأساسية للنمو والتنمية الاقتصادية •

يقصد بالنمو الاقتصادى ترك التقدم الاقتصادى والاجتماعى للظروف الطبيعية ، دون اتخاذ اجراءات مقصودة للتحكم فيه أو توجيهه • وما يترتب على هذا التقدم الطبيعى من زيادة فى الدخل الحقيقى للفرد • وتشرح النظريات التى تعالج النمو الاقتصادى عادة الوضع فى الدول المتقدمة اقتصاديا ، وتحليل المشكلات التى تواجهها ، ومحاولة التنبؤ بمستقبلها •

أما التنمية الاقتصادية فيقصد بها السياسات والاجراءات المقصودة والمخططة التى تهدف الى تحقيق التقدم الاقتصادى والاجتماعى ، والتى تقوم

باحداث تغييرات فى هيكل الاقتصاد القومى ، يقصد منها تحقيق زيادة سريعة ودائمة فى متوسط دخل الفرد الحقيقى ، يفيد منها غالبية أفراد المجتمع • ومعنى ذلك أن التنمية الاقتصادية تستلزم تغيير وتطوير هيكل وبنيـــان الاقتصاد القومى (تطوير الصناعة ـ زيادة أعداد العاملين فيها ••• الخ) • وتهدف الى تحقيق زيادة فى متوسط دخل الفرد وليس فى الدخل القومى فقط • ولا يكفى زيادة متوسط دخل الفرد النقدى ، بل يلزم زيادة متوسط دخل الفرد الحقيقى (أى نصيب الفرد من السلع والخدمات) • وان هـــذه الزيادة فى متوسط دخل الفرد الحقيقى يجب أن تكون مستمرة عبر فترة من الزمن • وان تفيد الغالبية العظمى من أفراد الشعب من ناتج التنمية وزيادة متوسط الدخل (فى صورة زيادة فى الدخل وخدمات متنوعة : تعليم ، صحة ، ثقافة ، ترفيه ••• الخ)(١) •

حاول كثير من العلماء تفسير النمو الاقتصادى • ففى النصف الأول من القرن الثامن عشر ، ومع بداية الانقلاب الصناعى ظهرت آراء آدم سميث ومالتس • ومع انتشار الانقلاب الصناعى وزيادة النمو الرأسمالى وسوء حالة الطبقة العاملة ظهرت النظرية الماركسية • وفى أوائل القرن العشرين نادى شومبيتر بنظرية القوة الدافعة • وفى منتصف القرن العشرين ظهرت نظرية الركود طويل الأمد لهانسن ونظرية الحركة المتراكمة لهارود ، وغيرها كثير • ولا تزال الآراء والنظريات تتوالى (ومن البديهى أن كل نظرية منها لها اطارها الاجتماعى الذى لن نتعرض له هنا) •

١ ـ لا ينسب النموذج الكلاسيكى(٢) فى النمو الاقتصادى الى واحد فقط من الاقتصاديين ، بل يمكن ارجاعه الى مجموعة من أهمهم آدم سميث (١٧٢٣ ـ ١٧٩٠) وريكاردو (١٧٧٢ ـ ١٨٢٣) ومالتوس (١٧٦٦ ـ ١٨٣٤) • وتتلخص هذه النظرية فى أن النمو الاقتصادى سباق بين تزايد عدد السكان والأساليب الفنية للانتاج • وأن تقدم الأساليب الفنية للانتاج يتغلب فى البداية ، ولكن لفترة محدودة ، حيث يكون الأثر النهائى لزيادة

---

(١) راجع : جيرالد ماير وروبرت بولدوين : التنمية الاقتصادية ـ نظريتها ، تاريخها ، سياستها ـ ترجمـــة يوسف عبد الله صـــائغ (بيروت ، مكتبة لبنـــان ، ١٩٦٤) ج ١ ، ص ١٨ ـ ٢٨ •

(٢) عن التحليل الكلاسيكى للتنمية يمكن الرجـوع الى : ماير وبولدوين : التنميـــة الاقتصادية ج ١ ص ٥٣ ـ ٩٤ •

Higgins, Economic Development, pp. 85-106.

السكان ، فينتهى النمو الى الركود الاقتصادى . فكيف يحدث التقدم والركود ؟

يتوقف مقدار الانتاج على عدد من العوامل : حجم القوى العاملة ، كمية رأس المال ، الموارد الطبيعية ، **مستوى الأساليب الفنية للانتاج . ومع زيادة** حجم القوى العاملة يخضع الانتاج الزراعى لقانون الانتاجية المتناقصة ، لأن مساحة الأرض محدودة . ويمكن زيادة الانتاج باستخدام أساليب فنية جديدة (تكنولوجيا جديدة) . وهذه بدورها تتوقف على مقدار رءوس الأموال المتاحة (أى رأس مال = أساليب فنية جديدة (تكنولوجيا حديثة) = زيادة فى الانتاج) . ويشبه نمو الاقتصاد القومى نمو المشروع الاقتصادى الواحد ، فكلاهما يتوقف نموه على زيادة رأس المال . ويتوقف حجم الاستثمارات على معدل الأرباح . فكلما كان توقع الربح كبيرا كلما زادت الاستثمارات . أما معدل الأرباح فيتوقف على عاملين : عرض العمل ومستوى الأساليب الفنية للانتاج . ويتوقف حجم القوى العاملة فى المجتمع على مقدار مخصص الأجور ، الذى يتوقف بدوره على حجم الاستثمارات .

هذه المعادلات قد تفسر التقدم ، فكيف نفسر الركود ؟ ان ارتفاع مخصص الأجور يؤدى الى ارتفاع مستوى الأجور ، الذى يؤدى الى الزواج ، الذى يؤدى الى كثرة النسل ، الذى يؤدى الى زيادة السكان ، أى زيادة القوى العاملة . وهذا يؤدى الى انخفاض الأجور الى حد الكفاف ، فيؤدى هذا الى الركود .

يؤكد النموذج الكلاسيكى للنمو الاقتصادى على النمو الطبيعى ، ودافع الربح ، والحرية الفردية . ويدعو الى عدم تدخل الحكومة فى النشاط الاقتصادى ، لأنه يعوق النمو . وترك قوانين السوق (العرض والطلب) تتحكم فى التطور الاقتصادى والاجتماعى .

.. وهو يعترف بانقسام المجتمع الى طبقات (الرأسماليين وملاك الأرض والعمال) بل ويكرسه . ويرى أن هذا الوضع الاقتصادى والاجتماعى يعمل لصالح المجتمع كله . فالرأسماليون هم القادرون على الادخار والاستثمار ، ومن ثم فهم الذين يحققون النمو الاقتصادى .

.. ومع ذلك يعترف هذا النموذج بالأزمات المنتظرة التى يتحتم مواجهتها نتيجة لندرة الموارد الطبيعية المحدودة - وخاصة الطعام ، والزيادة

فى اعداد السكان ، مما يؤدى الى توقف النمو الاقتصادى(١) ٠

٢ ـ يندر فى تاريخ الفكر الاقتصادى وجود مفكرين كان لهم أثر مباشر وعميق مثل كارل ماركس ٠ فمئات الملايين من عالم اليوم يعيشون فى ظـــل نظم تحاول بأساليب مختلفة تطبيق النموذج الماركسى للتنمية ٠ وملايين أخرى تؤمن بهذا النموذج وتكافح فى سبيل تحقيقه ٠ بالاضافة الى الملايين التى تميل اليه أو تقترب منه بدرجات متفاوتة ٠ وماركس أكبر بكثير من أن يكون مجرد صاحب نظرية اقتصادية ، وان كان الاقتصاد أساس تفكيره ٠ فنظامه يشمل الاجتماع والسياسة والتاريخ والفلسفة ٠ تمتزج كلها فى تحليل شامل متكامل ٠ وان اقتصرنا هنا على عرض الأجزاء المتعلقة بموضوع النمو الاقتصادى من النظرية الماركسية(٢) ٠

يفسر ماركس الحياة الاجتماعية وتطورها ـ المجتمع والتاريخ ـ تفسيرا ماديا ٠ ويرفض كل تفسير يستند الى الميتافيزيقا أو العلل النفسية ٠ فليس الوعى هو الذى يحدد الوجود ، بل الوجود هو الذى يحدد الوعى ٠ والتاريخ ـ أو تطور المجتمعات الانسانية ـ ليس مجرد مجموعة عشوائية من الأحداث٠ بل يسير وفق قوانين علمية ، يمكن التعرف عليها ، تخلق أشكالا متغيرة متجددة من النظم الاجتماعية ٠ والذى يحدد مجرى العمليـــات الاجتماعية والسياسية والروحية هو أسلوب الانتاج وعلاقات الانتاج الاقتصادى فى المجتمع ٠ يحدث التطور فى المجتمع بسبب التغير فى قوى الانتاج بدرجة أسرع من التغير فى علاقات الانتاج ، التى تميل الى المحافظة ٠ وتحدث الثورة الاجتماعية عندما تقف علاقات الانتاج قيدا يمنع قوى الانتاج من الحركة ٠ ان أى مجتمع ـ عدا المجتمع البدائى الشيوعى والمجتمع الاشتراكى ـ ينقسم الى طبقات ـ أو جماعات ذات مواقف متباينة من قوى الانتاج ـ يتحكم بعضها

---

(1) See also : R. Baldwin, Economic Development and Growth (New Delhi, Wiley Eastern Private Ltd., 1971), pp. 21-25.

(٢) المصادر الأساسية لدراسة هذا الموضوع هى : كارل ماركس : رأس المال ، نظريات فائق القيمة ، نقـــد الاقتصاد السياسى ، البيان الشيوعى ٠ ولينين : الامبريالية أعلى مراحـل الرأسمالية ٠ وعن تقويم النموذج الماركسى للتنمية وبعض الملاحظات عليه يمكن الرجوع الى :
Schumpeter, Capitalism, Socialism and Democracy.
Higgins, Economic Development, pp. 107-121.
ماير وبولدوين : التنمية الاقتصادية جـ ١ ، ص ٩٧ ـ ١٢٧ ٠
ويمكن الرجوع الى عرض طيب موجز للنظرية من جوانبها الأساسية المختلفة فى كتاب :
Fundamentals of Marxism-Leninism.

فى البعض الآخر • والتاريخ الانسانى عبارة عن صراع بين الطبقات ، بين الأحرار والعبيد ، الاقطاعيين والاقنان ، الرأسماليين والعمال • ونتيجة لهذا الصراع مرت المجتمعات الانسانية بعد المرحلة الأولى لتكون المجتمع الانسانى ـ المجتمع البدائى الشيوعى ـ بثلاث مراحل هى عصر العبودية والاقطاع والرأسمالية • أما المرحلة الخامسة فهى الاشتراكية والشيوعية •

وتمثل نظرية « القيمة الفائضة » الأساس الذى يبنى عليه ماركس تحليله للنمو الاقتصادى فى ظل الرأسمالية • ان جوهر النظام الرأسمالى هو انقسام المجتمع الى طبقتين: طبقة الرأسماليين ـ الذين يملكون وسائل الانتاج، والعمال ـ الذين لا يملكون سوى قوة عملهم • والاقتصاد الرأسمالى (الصناعى) قادر على الانتاج بأكثر من الاستهلاك • وهو ينتج أيضا قيمة فائضة • لأن طاقة العمل ، التى يشتريها الرأسماليون فى سوق العمل ويستهلكونها فى الانتاج ، تعطى عائدا يفوق قيمتها • ويعطى الفرق بين قيمة ما يبذله العامل من جهد وبين الأجر الذى يحصل عليه من الرأسمالى هذه القيمة الفائضة (أو الربح الذى يحصل عليه صاحب رأس المال من استغلال العمال) • ويستطيع الرأسماليون زيادة أرباحهم (القيمة الفائضة) عن طريق زيادة ساعات العمل وخفض الأجور الى الحد الأدنى الممكن الذى يكفى لاعالة الطبقة العاملة وتكاثرها ـ وهو أمر يساعد عليه فائض العمالة ، وتطوير أساليب الانتاج باستخدام الماكينات أو التكنولوجيا الحديثة •

يحدث النمو الاقتصادى فى ظل الرأسمالية عن طريق التطوير المستمر للانتاج وأدواته ، الذى يقوم به الرأسماليون للحصول على مزيد من الأرباح • ولكن التنافس ، بل الصراع ، بين أصحاب رؤوس الأموال يؤدى الى الاقلال من عددهم وتزايد ثرائهم • وفى نفس الوقت يحد من قدرة غالبية أفراد المجتمع على الاستهلاك ، عن طريق خفض الأجور • مما يؤدى الى الركود والأزمات الاقتصادية • ومع تطور النظام الرأسمالى تزداد حدة وسرعة الأزمات الاقتصادية التى تنتهى بثورة الطبقة العاملة •

وقد ساعدت حركة الاستعمار على تدعيم الرأسمالية وازدهارها ، عن طريق استغلال مصادر الثروة فى المستعمرات ، واستخدامها كأسواق لتصريف الانتاج ، وقد عمل الاستعمار باستمرار على رفع درجة استغلال البلاد المتخلفة المستعمرة لصالح الدول الرأسمالية المتقدمة المستعمرة • ومع تزايد أهمية المستعمرات تتزايد درجة استغلالها • ويتحول الاستعمار الى امبريالية ، مع تحول المنافسة الحرة الى احتكارات ، ومع تقسيم العالم بين القوى الاستعمارية • وعلى الرغم من ذلك يتزايد ضغط القوى الدافعة نحو

الركود ، بانخفاض معدل الربح وتزايد الفائض الانتاجى • وتلجأ الدول الرأسمالية الى تصدير رؤوس الأموال الى البلاد المتخلفة التى لا يزال معدل الربح فيها مرتفعا • وتقرن ذلك بزيادة السيطرة على الدول المتخلفة • ويحدث الصراع بين الدول الامبريالية وهى تتنافس فى الحصول على المستعمرات ومناطق النفوذ • وتدريجيا يزيد الوعى القومى فى المستعمرات ، ويزيد الصراع الطبقى داخل الدول المتقدمة ، حتى ينتهى الأمر بانهيار النظام الرأسمالى وقيام الاشتراكية •

هكذا توضح الماركسية عملية الاستغلال التى قام على أساسها النمو الاقتصادى فى العالم الغربى ، استغلال الطبقة العاملة والمستعمرات • كما تنبه الى التناقضات التى يحملها هذا النظام فى طياته ، والأزمات الاقتصادية والصراع الاجتماعى الذى يقترن به •

وأيا كان النقد الذى يوجه الى الماركسية كنموذج للتنمية وكفلسفة تاريخ ، فما من مفكر مناوىء للماركسية — كما يقول مايروبلدوين(١) — يستطيع انكار اسهام ماركس ، باطلاق بعض الومضات العميقة الهامة فى تفسير التنمية • وان الماركسية نظام ينبغى أن يفهم ، لأنها لا تزال عقيدة سياسية جذابة ، تتحدى مستقبل البلاد الفقيرة والغنية على السواء •

٣ — مع جوزيف شومبيتر (١٨٨٣—١٩٥٠) ونظرية النمو غير المنتظم(٢) ننتقل الى القرن العشرين ، بأزماته الاقتصادية وحروبه العالمية • وهو نمساوى عمل أستاذا للاقتصاد ووزيرا للمالية فى النمسا ، ثم أستاذا للاقتصاد فى بون وطوكيو وهارفارد (حيث أمضى ربع قرن ٢٥ — ١٩٥٠) • تأثر بالأفكار الماركسية ، وبالتجربة السوفيتية فى التطبيق الاشتراكى • وآمن بأن الاشتراكية سوف تنتصر ، وأن النظام الرأسمالى يحتوى على عيوب كثيرة ، تجعله عرضة للهزات والتقلبات وتحتم زواله •

---

(١) ماير وبولدوين : التنمية الاقتصادية ج ١ ص ١٢٧ •

(٢) يمكن الرجوع الى هذه النظرية فى كتابى شومبيتر :

— J. Schumpeter, Theory of Economic Development.

— J. Schumpeter, Capitalism, Socialism and Democracy (London, Allen & Anwin, 1966).

ولعرض هذه النظرية بايجاز يمكن الرجوع الى :

— Higgins, Economic Development, pp. 122-143.

وعن نقدها من وجهة النظر الماركسية راجع :

— Bregel, Kritika borjoasnikh Ochenii..., pp. 7-26.

يرى شومبيتر ان النمو الاقتصادى عملية سريعة مفاجئة غير منتظمة . ينبثق فجأة ، ثم يخبو ، ثم ينبثق من جديد وهكذا (تأثير ماركس ـ الدينمية وعدم الانتظام) . ويأتى النمو الاقتصادى نتيجة لـ « قوة دافعة » ، تدفع « المنظمين » فى المجتمع الى عملية نمو ، للوصول الى أهداف معينة . أما القوة الدافعة فهى الابتكار والتجديد . وقد تكون فى شكل انتاج سلعة جديدة ، أو تطوير سلعة قديمة ، أو استخدام أسلوب جديد للانتاج ، أو فتح أسواق جديدة ، أو استخدام مواد خام جديدة ، أو اتباع تنظيمات ادارية جديدة للصناعة ... الخ . عملية النمو هى تطبيق الابتكارات الجديدة . ويؤثر فيها مجموعة من العوامل : نمو السكان ، المستوى التكنولوجى ، القدرة على البحث ، مستوى المعيشة ، حجم المدخرات . أما الأهداف التى يرمى المنظمون فى المجتمعات الغربية الرأسمالية الى تحقيقها فهى تحقيق أكبر قدر ممكن من الربح . وهذا هو أساس المجتمع الرأسمالى ومحور نموه . ولا يعطى شومبيتر رأس المال الأهمية الأولى فى عملية النمو الاقتصادى . بل « المنظم » هو الذى يلعب الدور الرئيسى فى الانتاج فى النظام الرأسمالى .

« المنظم » هو الشخص الذى يوجه العملية الاقتصادية (الاستثمار) ، وليس الشخص الذى يمولها . ودافعه ليس الحصول على مزيد من المال ورفع مستوى معيشته فقط ، بل يدفعه أيضا حب التنافس والرغبة فى انشاء دولة أو مشروع اقتصادى ضخم ، والرغبة فى تحقيق أو تكوين شىء جديد . ليس المنظمون طبقة بالمعنى الذى يكون به الرأسماليون والعمال طبقات . ولكن البيئة الصالحة لنمو فئة المنظمين هى النظام الرأسمالى .

ولن تستطيع الرأسمالية الاستمرار كنظـــام اقتصادى واجتماعى ، نتيجة لـ : أ ـ سيطرة البيروقراطية على ادارة المشروعات الكبيرة ، بدلا من الدافع الفردى للتجـديد . ب ـ ضعف أسس النظـــام الرأسمالى ـ الملكية الفردية وحرية التعاقد . جـ ـ عجز رجال الأعمال والصناعيين عن الاستمرار فى السيطرة على السلطة والقوة السياسية . ولكن ذلك كله لا يكفى للقضاء على الرأسمالية . ويتم هذا على يد طبقة المثقفين ، التى تضم اليها طبقة صغار الموظفين ، ثم الطبقة العاملة . وهكذا يسقط النظـــام الرأسمالى ، وتنتصر الاشتراكية ، ويستمر النمو الاقتصادى ، وتقوم حضارة انسانية اشتراكية جديدة(١) .

---

(1) Baldwin, Economic Development and Growth, pp. 34-39.

٤ - أثارت نظرية « الركود الطويل » للاقتصادى الأمريكى هانسن عاصفة من الاعتراضات • ويرجع الاعتراض وسوء الفهم الذى لقيته هذه النظرية ، ضمن أشياء أخرى ، الى الوقت الذى ظهرت فيه ، وهو عصر الكساد العظيم • جاءت هذه النظرية لتطرح فكرة الركود الطويل بقوة أكثر تحديا لانصار الاقتصاد الفردى الحر ، مما فعلته نظرية الدوائر التى شاعت فى العشرينات والثلاثينات ، والتى نظرت الى الأزمات الاقتصادية على أنهـــا موجات تضخم ، ونقص مؤقت فى العمالة الكاملة ، نتيجة لأخطاء ادارية فى نظام البنوك يمكن للسياسة المالية أن تعالجه • ولكن نظرية هانسن تذهب الى أبعد من ذلك • فهى تنادى بأن البلاد الرأسمالية عرضة لأزمات مزمنة ومتزايدة من البطالة • وتثير الشك حول كفاءة القطاع الخاص • وتدعو الى اعادة توزيع الدخل القومى فى صالح الطبقات ذات الدخول المتواضعة •

ويقصد بالركود الطويل ما يحدث فى المجتمعات الرأسمالية المتقدمة ، بعد أن تصل الى مرحلة النضج • حيث تسودها العمالة الكاملة ، ويتزايد الادخار ، بينما يتجه الاستثمار نحو التناقص • ويرى هانسن ان الدول الرأسمالية - كالولايات المتحدة الأمريكية - مهددة بعد مرحلة التقدم والنمو الاقتصادى ، بالدخول فى مرحلة من الركود الطويل • بمعنى انها لا تحقق مستويات الانتاج التى تستطيع بحكم امكاناتها أن تحققها • ان العوامل التى تساعد على زيادة الاستثمار ، وبالتالى النمو والتقدم الاقتصادى ، هى : زيادة السكان ، والتوسع فى اكتشاف موارد طبيعية جديدة ، والتقدم السريع فى الأساليب التكنولوجية • فاذا انعكست هذه المتغيرات ، أو تناقصت ، يتناقص حجم الاستثمار والدخل القومى الفعـــلى ، ويمر المجتمع بحـــالة ركود مزمن • وتستطيع الحكومات أن تتغلب على هذا الركود الطويل عن طريق اتخاذ بعض الاجراءات التى تهدف الى زيادة حجم الاستثمارات • ومنها أن تزيد الحكومة نفسها استثماراتها ، وتخفيض الضرائب ، واعادة توزيع الدخل القومى فى صالح الطبقات ذات الدخول المتواضعة •

★ ★ ★

كما ظهرت نظريات كثيرة ، متقاربة ومتباعدة ، تفسر النمو الاقتصادى وتحاول التنبؤ بمصير الدول المتقدمة ، فقد ظهرت نظريات كثيرة - متقاربة ومتباعدة أيضا - تفسر ظاهرة التنمية الاقتصادية ، وتدعو الدول المتخلفة

---

(1) See : Higgins, op. cit., p. 167 sqq.

الى الأخذ بالنماذج التى تطرحها. ونقف عند اثنتين من هذه النظريات : نظرية الدفعة القوية والنمو المتوازن ، ونظرية النمو غير المتوازن .

٥ - أما نظرية « الدفعة القوية والنمو المتوازن » فهى تجميع لنظريتين متشابهتين متكاملتين ، الأولى هى نظرية « الدفعة القوية » لبول روزنشتين رودان ، والثانية هى نظرية « النمو المتوازن » لراجنار نوركس(١) . ويمكن القول بأن نظرية النمو المتوازن امتداد وتطور طبيعى لنظرية القوة الدافعة .

يحتاج القضاء على التخلف الاقتصادى - فى رأى رودان - الى دفعة قوية ، أو سلسلة من الدفعات القوية ، من رؤوس الأموال والموارد المتاحة والتنظيم . ولا يكفى للقضاء على التخلف سلسلة من الدفعات الصغيرة المتتالية ، لعدم قابلية دوال الانتاج للتجزئة ، وعدم قابلية دوال الطلب للتجزئة . فالبدء بالتنمية يحتاج الى القيام بعدد كبير من المشروعات الضخمة المتكاملة - كمشروعات الاسكان والنقل والمواصلات . ولا يحقق القيام بسلسلة من المشروعات الصغيرة نفس الهدف . فاقامة السدود مثلا ، يستلزم أن يقام معها محطات توليد الكهرباء . ومشروعات الطرق يجب أن يواكبها مشروعات المجارى والمياه ... وهكذا . ثم ان اقامة مشروعات متنوعة متكاملة من شأنه أن يخلق كل منها سوقا لتصريف انتاج الآخر . وبذلك تساند المشروعات بعضها بعضا ، ويضعف تأثير ضيق حجم السوق ، ويزيد الحافز على الاستثمار .

كذلك يجب أن تهدف سياسة التنمية الى تحقيق التوازن بين الزراعة والصناعة ، لأن تخلف أى قطاع منهما يؤدى الى عرقلة الآخر .

وقد تبدو نظرية الدفعة القوية والنمو المتوازن منطقية ومفيدة ، الا أنه يؤخذ عليها انها تفترض توافر كميات ضخمة من رؤوس الأموال لدى الدول المتطلعة للنمو فى المرحلة الأولى للتنمية ، حتى يمكن اقامة الهياكل والمشروعات . وهذا غير صحيح فى حالة معظم البلاد المتخلفة . فضلا عن أن اقامة الهياكل الأساسية والمشروعات المتكاملة دفعة واحدة يتطلب وجود

---

(1) Paul Rosenstein Rodan, Notes on the Theory of the Big Bush, M.I.T., CIS, March, 1957.
Ragner Nurkse, Problems of Capital Formation in Underdeveloped Countries (Oxford, 1953).
Higgins, op. cit., ch. 16, p. 384 sqq.

أعداد ضخمة من المتخصصين والمهندسين والفنيين والاداريين . وهذا أيضا غير متوافر فى البلاد المتطلعة للنمو .

٦ ـ تنسب نظرية « النمو غير المتوازن » الى الاقتصادى الفرنسى « فرانسوا بيرو » ، ولكن معظم الاقتصاديين يعتمدون فى دراستها على النموذج الذى وضعه العالم الأمريكى « البرت هيرشمان »(١) . وتتلخص هذه النظرية فى أن التنمية الاقتصادية يجب أن تبدأ بتنمية بعض الصناعات أو القطاعات الاقتصادية الرائدة ، التى ينتقل أثرها الى بقية الصناعات والقطاعات . لأن النمو غير المتوازن فى بعض الصناعات أو القطاعات يستثير النمو فى صناعات أو قطاعات أخرى ، بهدف استعادة التوازن من جديد . ومن ثم فان التنمية هى خطوات متتابعة تقود الاقتصاد القومى بعيدا عن التوازن .

ويحدث النمو عن طريق استفادة بعض الصناعات من الوفورات الخارجية التى تتولد نتيجة لنمو صناعات أخرى . فعندما تنمو صناعة « أ » ، يتولد عنها وفورات تفيد منها صناعة «ب» ، التى بدورها تفيد صناعة «جـ» . بالاضافة الى أن تكامل الانتاج يجعل زيادة الطلب على سلعة ما يؤدى الى زيادة انتاج سلعة أخرى (صناعة مياه غازية مثلا يؤدى الى زيادة الطلب على زجاجات التعبئة) . ولكن ما هى الصناعات التى تؤثر فى غيرها بدرجة أكبر وبالتالى تكون أكثر استثارة للنمو ؟ الصناعات التى تقع فى المراحل الوسطى من الانتاج أفضل ، لأنها تؤدى الى اقامة صناعات سابقة لها وصناعات لاحقة عليها .

ولكن يعيب نظرية النمو غير المتوازن انها تفترض ان التنمية الاقتصادية تعتمد بصفة أساسية على الأفراد وليس على السلطات العامة . وانها تتم دون وجود خطة شاملة . فهى تتجاهل ان القطاع الخاص فى الدول المتطلعة للنمو لا يستطيع أن يتحمل وحده عبء التنمية . وانه لابد من وجود تخطيط شامل لعملية التنمية ومشروعاتها .

---

(1) François Perroux, Théorie Générale du Progrès Economique (Paris, 1956).
Albert Hirshman, The Strategy of Economic Development. (New York, 1958).
see : Higgins, Economic Development, pp. 401-408.

استراتيجيات التنمية فى العالم الثالث(١) :

يسيطر على تفكير الساسة والاقتصاديين والمثقفين فى البلاد المتطلعة للنمو ، وهم يعالجون موضوع التنمية ، مجموعة من الأوهام • لعل أكبرها الاعتقاد بأن طريق التنمية واحد ، وان هذا الطريق هو الطريق الغربى • حتى لقد أصبح « التحديث » مرادفا لـ « الاستغراب » • وهذا خطأ ، لاختلاف البيئات والحضارات ، وبالتالى ضرورة اختلاف الاستجابات والأساليب • ولأن هذا يعنى التخلى عن التراث الحضارى الشرقى والشخصية القومية ، والسير فى الطريق الغربى • ولأن النمـــو الاقتصـــادى ليس كل شىء فى عملية التنمية • • •

يرجع هذا الوهم الكبير الغالب على تفكير الصفوة الحاكمة والمفكرة وعامة الناس لأسباب كثيرة ، منها : انبهار المجتمعات المتخلفة بالتقدم والرخـــاء الموجودين فى الدول الغربية المتقدمة • والصلات التـــاريخية بين الـــدول المستعمرة والمستعمرات السابقة ــ حتى وان كانت تاريخا مرا • وانتماء الصفوة المفكرة على وجه الخصوص للحضارة الغربية ، بل وتوحد المثقفين مع هذه الحضارة ، وغربتهم فى كثير من الأحوال عن مجتمعاتهم وحضـــاراتهم الأصلية •

ولا تدرك المجتمعـــات المتطلعة للنمو أن تكرار نمط النمـــو الغربى مستحيل • فقد قام النمو الاقتصادى الغربى على أساس التصنيع والسبق التكنولوجى بعد الثورة الصناعية • وتدعمت حركة التصنيع بالسيطرة على مصادر المواد الأولية والطاقة ، وبالسيطرة على الأسواق العـــالمية سياسيا وعسكريا واقتصاديا • وساعد استغلال المستعمرات واستغلال الطبقـــة العاملة على نمو الرأسمالية الصـــناعية الغربية • كما أوجـــد الاستعمار الاستيطانى (جنوب افريقية واستراليا ونيوزيلنده) متنفسا لبعض الفئات الفقيرة والمضطهدة ، وامتدادا للعالم الغربى فى مناطق شاسعة غنية • وهذه كلها أوضاع لن تتوافر للدول المتطلعة للنمو •

---

(١) راجع على وجه الخصوص : اسماعيل صبرى عبد الله : نحو نظام اقتصادى عالمى جديد ، ص ١٣٦ ــ ٢٥٥ •

ومحبوب الحق : ستار الفقر ــ خيارات أمام العالم الثالث ــ ترجمة احمـــد فؤاد بلبع (القاهرة ، الهيئة العامة للكتاب ، ١٩٧٧) • القسم الأول ص ٢٥ ــ ١٠١ •

بجانب هذه الأسباب الموضوعية التى توضح استحالة تكرار النمو الاقتصادى باتباع النمط الغربى ، توجد عوامل أخرى تجعل هذا النمط غير مرغوب فيه • فهو نظام يتميز بالتبديد الشديد للموارد • ساعد على هذا انه قام معتمدا على امدادات هائلة من الموارد الطبيعية ، كان يحصل عليها بأثمان زهيدة (وقد تنبهت الدول المتقدمة أخيرا الى خطورة هذه السياسة ، والى أن الموارد الطبيعية محدودة ، وينبغى استخدامها بحرص) • وقد اقترن أيضا بتخريب البيئة • وتخريب البيئة (التلوث ، القضاء على المساحات الخضراء ••• الخ) ليس نتيجة حتمية للانتاج والتصنيع • بل نتيجة للأسلوب الرأسمالى فى الانتاج والنمو الاقتصادى • ومع الثراء الذى تتمتع به المجتمعات الغربية المتقدمة • فانها لم تستطع أن تقضى على الفقر تماما • فلا تزال جيوب الفقر موجودة داخل اطار الرخاء ، ممثلة فى احياء الفقراء فى المدن الكبيرة ، وفى الفقراء الذين يخفى وجودهم ارتفاع متوسط دخل الفرد ، وفى الملايين من العاطلين فى المجتمعات الصناعية •

واذا كان من الصحيح أن النمو الاقتصادى الغربى قد حقق تقدما باهرا ، فمن الصحيح أيضا أن الثمن الاجتماعى لهذا النمو كان باهظا • فالدول الرأسمالية الغربية تتعرض للأزمات الاقتصادية بطريقة دورية (ولكى تخفف من هذه الأزمات تنقلها الى المستعمرات والدول الأقل نموا ، ويزداد تدخل الدولة فى الاقتصاد « الحر ») • وقد ارتبط النمو الاقتصادى الغربى بالحروب المتصلة ، بين الدول الغربية وبعضها ، وبينها وبين الدول الأخرى • حتى أصبحت الحرب من خصائص النظام الرأسمالى • فالحروب ضرورية للحصول على الربح من تجارة السلاح ، وللسيطرة على مصادر المواد الخام والأسواق ، ولتدمير فائض الانتاج وتفادى الأزمات الدورية • مما يدفع الى القول بأن الحرب ، فى ظل النظام الرأسمالى ، ضرورة اقتصادية •

ومع أن الرأسمالية تقوم فلسفيا على أساس « حرية الفرد » ، فان النظام الرأسمالى الصناعى قد استغل الفرد وامتهن انسانيته وحريته • وهو فى صوره المتطورة قد جعل الفرد غريبا عن مجتمعه ، تطارده البطالة والحروب واغراء الحياة المادية القائمة على الاستهلاك (تحويل الفرد الى أداة للاستهلاك) • وما يترتب على هذا كله من أمراض نفسية واجتماعية (تفكك الأسرة ، ادمان الخمور والمخدرات ، ارتفاع معدلات الانتحار ••• الخ) • وهو وضع يدفع البعض الى ترك الحضارة والهجرة من المجتمع •

ورغم كل هذه العوامل ، لا تزال دول العالم الثالث تتطلع الى النموذج الغربى فى النمو الاقتصادى ، وتحاول تقليده أو السير وراءه أو الارتباط

به . ومن ثم تميزت استراتيجيات التنمية فيها بتقليد الغرب الرأسمالي . والنظر الى كل ما هو وطني محلي على انه متخلف ، وكل ما هو غربي على انه يمثل التقدم . وانتشر فيها تقليد الغرب في التقاليد واللغة والقيم والتكنولوجيا ، حتى ما هو غير ملائم منها . ويزيد من خطورة هذا الميل الى الغرب تبعية دول العالم الثالث اقتصاديا للدول الرأسمالية المتقدمة ، واعتمادها عليها كمصدر لتمويل مشروعات التنمية ، وتشجيع القطاع الخاص . وتضييق مفهوم التنمية بحيث يقتصر على النمو الاقتصادي . أما التغير الاجتماعي ، وفقا لهذه النظرة ، فيأتي تدريجيا ، ونتيجة للتغير الاقتصادي . لذلك يتم التركيز في البداية على النمو الاقتصادي (اعطاء أولوية مطلقة للتصنيع ، وخاصة من أجل التصدير - كما في النموذج البرازيلي) . وتهمل الخدمات والجوانب الاجتماعية (مثل التوسع في التعليم والخدمات الصحية وغيرها) . وحتى النمو الاقتصادي تتخذ له معايير قاصرة مثل « معدل الناتج القومي الاجمالي » . وفي هذا الاطار تطرح قضية العدالة الاجتماعية جانبا ، وتزداد الفوارق بين الطبقات ، مع رواج الأفكار الاقتصادية الكلاسيكية التي تنظر الى الطبقات الفقيرة على انها فئات مستهلكة ، والغنية على انها فئات تدخر وتستثمر . ولذا فان تدعيم الفوارق بين الطبقات - كما يزعمون - يساعد على زيادة الادخار والاستثمار والنمو الاقتصادي .

ولكن هذه الاستراتيجيات لم تحقق الأهداف المطلوبة منها . فهي قد أكدت تبعية الدول المتطلعة للنمو للدول الغربية والرأسمالية العالمية ، وتجاهلت قضايا الاستقلال الوطني . وفي الوقت نفسه تتناقص المعونات والاستثمارات الأجنبية . ويبطؤ معدل النمو . وتبرز ازدواجية الاقتصاد . وتظهر « رأسمالية طفيلية » (وهي طبقة تثرى دون أن تكون أساسا انتاجيا للمجتمع ، تقلد الغرب الغني المتطور ، وتجر وراءها الطبقات الفقيرة الى أنماط سلوكها الاستهلاكي الغربي ، فتضر المجتمع أكثر مما تنفعه) بدلا من تكوين طبقة « المنظمين » الذين يمثلون عصب عمليات النمو الاقتصادي . ويزيد تهميش الأغلبية مع رفض محاولات اعادة توزيع الدخل القومي وتحقيق العدالة الاجتماعية . ويتفاقم الصراع الاجتماعي بما له من آثار سياسية .

هذا الفشل الذي لقيته استراتيجيات التنمية التقليدية (الغربية - الرأسمالية) دفع بعض المفكرين الى البحث عن استراتيجيات تنمية بديلة .

ويقترح بعضهم(١) العناصر التالية لكى تقوم عليها استراتيجية التنمية فى بلاد العالم الثالث : الاشتراكية ، الاعتماد على النفس ، توفير الاحتياجات الأساسية للانسان ، تنمية البيئة ، الاعتماد الجماعى على النفس ٠

١ ـ الاشتراكية : بعد أن تبين تعذر تحقيق تنمية حقيقية فى البلاد المتطلعة للنمو عن طريق محاولة تقليد وتكرار النمط التاريخى لنمو الرأسمالية الغربية ، ولو بادخال كثير من التعديلات عليه ، ظهرت فى أراء وكتابات كثير من الاقتصاديين الغربيين الرأسماليين بعض المسلمات تقترب جدا من أراء الاقتصاديين الاشتراكيين ، بل وتتفق معها أحيانا ٠ ومن ذلك على سبيل المثال : أ ـ أن اعادة توزيع الثروة والدخل الناتج عنها هى المدخل الطبيعى لأى عملية تنمية جادة ٠ خلافا للأفكار التقليدية التى كانت ترى فى هذا الاجراء معوقا للنمو الاقتصادى ٠ ب ـ ضرورة وجود ملكية عامة لبعض وسائل الانتاج الأساسية ـ أى وجود قطاع عام يقوم على الأقل بالمشروعات الرئيسية التى لا يقبل عليها القطاع الخاص ٠ ج ـ ضرورة الاعتماد على التخطيط وليس على آليات السوق ٠ بل وبدأ بعض المسئولين الغربيين ـ سياسيين واقتصاديين ـ يدعون المسئولين فى الدول المتطلعة للنمو للأخذ بهذه الأساليب ، خوفا من النتائج المترتبة على فشل السياسات التقليدية ـ كالانفجارات الشعبية وسقوط النظم التقليدية ٠ وتبرهن تجربة مصر ـ على الرغم من عيوبها ـ على صدق هذا الرأى ٠ فقد حققت أعلى معدل للنمو الاقتصادى فى تاريخها (٧ر٦٪) فى الفترة من ١٩٥٦ الى ١٩٦٦ ، وهى الفترة التى شهدت الاصلاح الزراعى والتأميمات وتأكيد حقوق العمال والفلاحين ووضع حدود عليا للمرتبات والدخول ، والمشروعات الانمائية الحقيقية ـ اصلاح الأراضى والسد العالى والتصنيع ٠ وأكدت على ضرورة الجمع بين زيادة الانتاج وبين عدالة توزيع الدخل القومى ٠

ان الرأسمالية طريق مسدود أمام الدول المتطلعة للنمو ٠ حيث لا سبيل للقضاء على الفقر والجهل ، وتوفير حياة انسانية كريمة لملايين الفقراء الا

---

(١) اسماعيل صبرى عبد الله : نحو نظام اقتصادى عالمى جديد ص ١٨٧ ـ ٢٥٥ ٠
وقارن ذلك بما ذكره على الجريتلى عن أسس الاصلاح الاقتصادى فى مصر فى :
على الجريتلى : خمسة وعشرون عاما ـ دراسة تحليلية للسياسات الاقتصادية فى مصر ١٩٥٢ ـ ١٩٧٧ ٠ (القاهرة ، الهيئة العامة للكتاب ، ١٩٧٧) ص ٣٠٢ ـ ٣١١ ٠
ومحبوب الحق : ستار الفقر ـ خيارات أمام العالم الثالث ، الفصل الثانى والفصل الرابع ص ٥٣ وما بعدها ، و ص ٨٥ وما بعدها ٠

باختيار الاشتراكية . بل ان التنمية - كما يقولون بحق - اما أن تكون اشتراكية أو لا تكون على الاطلاق (وان وجدت فى بعض الدول حالات طارئة مؤقتة من الثراء) .

ولكن التطبيق الاشتراكى لا يعنى بالضرورة مجرد تقليد أحد النماذج الاشتراكية الموجودة (النموذج السوفيتى ، الصينى ، اليوغسلافى ... الخ) . والتراجع عن الاشتراكية فى بعض البلاد ليس معناه فشل النظرية ووجوب تركها . اذ توجد طرق عديدة يمكن أن تطبق بها الاشتراكية .

والاشتراكية بعد هذا كله ليست اكسيرا سحريا يعالج كل الأمراض الاقتصادية والاجتماعية بسرعة . وليست مجموعة من المعادلات يمكن تطبيقها بنصها فى كل زمان ومكان . وهى لا تستهدف تحقيق الرفاهية التى تتمتع بها ارستقراطية المجتمعات الرأسمالية ، بل الارتفاع بمستوى حياة الجماهير .

.. الاشتراكية لها جوهر لا نستطيع تجاهله ، ولها فروع يمكن تطويعها بحيث تناسب ظروف كل مجتمع . أما جوهرها فهو تحقيق سلطة الجماهير ، وسيادة الملكية الاجتماعية لوسائل الانتاج ، والتخطيط القومى الشامل ، وعدالة توزيع عائد الثروة والدخل ، ومنع استغلال الانسان للانسان . وما دون ذلك يمكن أن يعدل وفقا لاختلاف الظروف الاجتماعية والتاريخية .

٢ - الاعتماد على النفس : لا يقصد بالاعتماد على النفس « الاكتفاء الذاتى » (الذى يعنى أن ينتج البلد كل ما يلزمه ، ولا يستهلك الا ما ينتج) ، ولكن يقصد به ان تحدث عملية التنمية وتهدف الى التخلص من التبعية والاعتماد المطلق على القوى الخارجية . الاعتماد على النفس موقف فكرى ، جوهره الاقتناع بأن كل شعب قادر على تحقيق التنمية .

وتقوم سياسة الاعتماد على النفس على الانسان - الانسان الايجابى ، غير المتواكل ، الذى لا يستسلم للفقر والاضطهاد ، ولا يلجأ الى التمرد الفردى بالهجرة أو ارتكاب أعمال العنف . كما تقوم على حسن استخدام الموارد الطبيعية ، بحيث لا تستنزف ولا تصدر بغباء ، ويحافظ عليها لكى تسهم فى تحقيق تنمية مطردة .

ومن الشائع - والخاطىء - أن قضية التنمية هى قضية موارد مالية .

ولكن وفرة المال وحدها لا تحقق التنمية · ان الدول البترولية يتوافر لديها الموارد المالية · ولكنها لم تنجح بصفة عامة فى احداث تنمية تطور المجتمع كله ـ اقتصاديا واجتماعيا وحضاريا ·

٣ ـ توفير الاحتياجات الأساسية : لكى يشارك الناس فى جهـــود التنمية يجب أن يشعروا بأن عائدها سوف يرجع اليهم ، ولن تستأثر به الفئات القليلة الممتازة · وانها توفر لهم الحاجات الأساسية للحياة الانسانية ـ الحاجة الى الغذاء والمسكن والملبس والصحة والتعليم والعمـــل والمعرفة واحترام حقوقهم الانسانية ·

ويختلف مفهوم الحاجات الأساسية عن احتياجات الكفاف · فهو مفهوم دينمى متطور ، ذو بعد حضارى ، يختلف باختلاف المجتمعات والبيئات · وقد أصبح من الواضح ان أوضاع البلاد المتطلعة للنمو واستراتيجيات التنمية المتبعة حاليا فيها لن تستطيع الوفاء بالاحتياجات الأساسية للجماهير فى المستقبل القريب أو البعيد · بل على عكس ذلك تثبت بعض الدراسات انها سوف تدفع بمستوى غالبية الشعب الى مزيد من التدهور فى العشرين أو الثلاثين سنة القادمة · ومن ثم يصبح من الضرورى معالجة قضية أسلوب التنمية بطريقة أكثر جذرية ، تحقق الاسراع برفـــع مستوى معيشة عامة الناس ، وتفى باحتياجاتهم · وذلك عن طريق اعادة توزيع الثروة وتصور هيكل انتاج مختلف ·

٤ ـ المشاركة : وتعنى ايجابية القاعدة الشعبية فى وضع خطط التنمية ومتابعة تنفيذها ، وتسيير شئون البلاد · ان سلبية الجماهير ، ومقاومتها أحيانا لمحاولات التحديث ، من الأسباب الهامة لفشلها · والمشاركة غاية ووسيلة فى الوقت نفسه · فهى تشبع احدى الحاجات الأساسية للانسان ـ حريته وتعبيره عن نفسه · وهى أفضل وسيلة لتنمية شخصيته ·

وتظهر تجربة العالم الثالث الكثير من الأخطـــار التى ينبغى التنبه اليها : خطر سيطرة رأس المال على السلطة ، وخطر وقوع أجهزة الاعلام تحت سيطرة حكومة متحيزة أو حـــزب أو رأس مال ، وخطـــر محترفى تمثيل الشعب · لقد فشلت الديمقراطية الغربية فى بلاد العالم الثالث ، حيث لا تتوافر المقومات الاقتصادية والاجتماعية اللازمة لحياتهـــا · وفشلت تجربة الحزب الواحد ، لأنها تحولت الى حكم الأقلية ، بل وحكم الفرد · وتحول الزعماء الوطنيون التقدميون الى طغاة مستبدين · ولم ينجح حكم الصفوة أيضا ـ سواء كانت صفوة ثرية أو عسكرية أو تكنوقراطية · ومن ثم فعلى دول العالم

الثالث أن تبحث عن صيغ ديمقراطية جديدة تتناسب مع واقعها • وان تحذر من نقل النماذج الموجودة فى البلاد المتقدمة • صيغ تحقق مشاركة الجماهير • تبدأ من القاعدة ، من أصغر التجمعات البشرية ، قد تأخذ صورة اشتراك العمال فى ادارة القطاع العام والخاص ، وقد تصل الى التسيير الذاتى الكامل • تكفل على وجه الخصوص مشاركة القطاعات الأكثر سلبية : عمال الزراعة وصغار الفلاحين والنساء ، وتحقق حرية التنظيم والعمل السياسى •

٥ ـ تنمية البيئة : لم يؤد النشاط الانتاجى للانسان الى تخريب البيئة أو استنفاد مواردها على مدى التاريخ وحتى وقت قريب ، باستثناء حـــالات قليلة • الا أن هذا الوضع يتغير بسرعة ، نتيجة للتكاثر البشرى وللضغوط الاقتصادية والاجتماعية • وقد ارتفعت الأصوات فى السنوات الأخيرة تدعو الى حماية البيئة والمحافظة على الموارد ، بل والى الحد من النمو • وتحذر البلاد المتطلعة للنمو من أخطار التصنيع والتحديث •

الا أن تخريب البيئة واستنفاد مواردها يأتى بالـــدرجة الأولى نتيجة لنمط الانتاج الرأسمالى ، وليس للنمو الاقتصادى المطلق • فنمط الانتاج الرأسمالى يهدف الى تحقيق أكبر قدر من الربح للفرد بغض النظر عن الآثار المترتبة على ذلك بالنسبة للمجتمع • ويصل الأمر الى حد مقاومة الشركات الرأسمالية الكبيرة لتطوير التكنولوجيا بحيث تحافظ على البيئة ، ما دامت تهدد أرباحها •

وفى العالم الثالث يهدد التخلف والفقر البيئة الطبيعية ، كما يهددها الانتاج الرأسمالى فى البلاد المتقدمة (تجريف الفلاحين للأرض ، صـــيد السمك الصغير ••• وما الى ذلك) • وفى هذه الحالة لا تكون صيانة البيئة بالحد من النمو بل بزيادته ، على ألا يسير وفقا للنمط الرأسمالى •

لكى تحافظ البلاد المتطلعة للنمو على البيئة وتحقق النمو معا ، عليها أن تستخدم الموارد الطبيعية بطريقة رشيدة ، وأن تتخلى عن الاستهلاك المادى المسرف الذى يميز الدول الرأسمالية المتقدمة ، وأن تنسق بين حاجات الانسان والانتاج وبين المحافظة على البيئة وتجديدها ، وقبل كـــل شىء أن تخطط لعمليات الانتاج وتوزع مشروعات التنمية بطريقة علمية •

وأخيرا ، فان مفهوم البيئة يشمل أيضا البيئة الحضارية • ولذا فان المحافظة على البيئة وتنميتها تعنى أيضا المحافظة عـلى التراث الحضـــارى وتنميته •

٦ ـ الاعتماد الجماعى على النفس : البلاد المتطلعة للنمو جزء من نظام عالمى متشابك • ولكن الوضع الراهن للنظـام الاقتصـادى الدولى يتميز بسيطرة الدول الرأسالية الكبيرة ، ويعمل فى صالحها • كمـا أن الدول الرأسمالية ـ رغم تناقضاتها وتنافسها ـ تسير فى طريق التكامل والتنسيق بين سياساتها • أما الدول المتطلعة للنمو ، فتقف مفككة ضعيفة ، وان شهدت السنوات الأخيرة محاولات للتنسيق السياسى والاقتصادى بينها •

لذلك يجب أن تقوم استراتيجيات التنمية فى العالم الثالث على أساس الاعتماد الجماعى على النفس ، أو زيادة التعاون بين دولة (زيادة حجـم المبادلات ، زيادة التعاون فى مجال البحث العلمى والتعليم ••• الخ) • وثمة اجراءات كثيرة يمكن اتخاذها فى هذا المجال ، منها تحقيق التكامل الاقليمى بين مجموعات الدول (الدول العربية مثلا) • ومن ذلك أيضا تكوين اتحادات للمنتجين والمستوردين ، والتعاون فى مجال الانتاج والتسويق • والتعاون المالى (القروض والضمانات ••• الخ) •• وكلها اجراءات من شأنها أن تقلل من اعتماد الدول المتطلعة للنمو على الدول الرأسمالية الغربية، وتضعها فى موقف قوى نسبيا وهى تتعامل معها •

هذه هى المبادىء الأساسية المقترحة لكل تقوم عليهـا استراتيجيات التنمية فى بلاد العالم الثالث • وفى داخل هذا الاطـار يمكن أن تتنوع التطبيقات بحيث تحقق التلاؤم مع ظروف كل مجتمع يتطلع للنمو ويعمل على تحقيقه ، بعد أن تقتنع هذه المجتمعات بأن نقل النموذج الغربى للنمو الاقتصادى والاجتماعى لن يحقق لهـا النمو ، وانه نموذج يستحيل ، ولا يستحب ، تكراره •

الفصل الرابع

العنصر البشرى فى النمو الاقتصادى

١ - من الاستثمار المادى الى الاستثمار البشرى :

عرضنا فى القسم السابق أهم النظريات التى عالجت موضوع النمو الاقتصادى والتنمية الاقتصادية ، منذ القرن الثامن عشر حتى منتصف القرن العشرين • ورأينا أن معظم هذه النظريات - باستثناء الماركسية - كانت تركز على العوامل المادية المختلفة الداخلة فى عمليات الانتاج ، باعتبارها العامل الحاسم فى التنمية الاقتصادية • وهو الاتجاه الذى استمر بعد ذلك وشاع فى أواسط الأربعينات وبداية الخمسينات، على يد الاقتصادى الانجليزى جون كينز • نادى كينز أيضا بأن العامل الحاسم فى التنمية الاقتصادية هو زيادة رأس المال المستثمر • أما العنصر البشرى - عند كينز وعند سابقيه - فلا يقوم الا بدور سلبى فى عمليات الانتاج ، وبالتالى فى عمليات النمو والتنمية •

ومن الطبيعى أن تتعرض هذه النظرية للنقد من جانب الاقتصاديين الماركسيين ، ومنهم لانج الذى يقول بأن زيادة رأس المال المستثمر ، أو الزيادة المادية وحدها ، غير كافية لتحقيق التنمية • وانه لابد من اجراء اصلاحات اجتماعية جذرية لتحقيق التقدم والنمو •

ابتداء من أواسط الخمسينات بدأت تظهر اتجاهات جديدة فى العلوم الاقتصادية فى العالم الغربى • ومع بقاء اعتبار رأس المال ، أو زيادة الاستثمار المادى ، العامل الأساسى فى التنمية الاقتصادية ، بدأ الاهتمام ينتقل تدريجيا من العناصر المادية الى مجموعة العوامل الكثيرة الداخلة فى عمليات الانتاج ، والتى يمكن تلخيصها فى عبارة « البناء السفلى » ، مع وجود اختلافات كثيرة فى تحديد هذا المصطلح فى الفكر الغربى • بدأ علماء الاقتصاد الغربيون يهتمون بمجموعة العوامل الداخلة فى الانتاج سواء كانت انتاجية - مثل النقل والطاقة ونظام الاتصالات •• الخ - أو غير انتاجية - مثل التعليم

والعلم والصحة وغيرها • ويعتبر هذا تطورا له قيمته فى الفكر الاقتصادى • ولم تبق الا خطوة واحدة لكى يصل علماء الاقتصاد الغربيون الى أن أهم عامل فى الانتاج وقوته المحركة هو العنصر البشرى (القوى العـــاملة أو الموارد البشرية) • وهى الحقيقة التى توصـــل اليهـــا المفكرون الاشتراكيون من قبل •

جاءت الخطوة التالية نتيجة لاتجاهين مختلفين فى العلوم الاقتصادية تما فى وقت واحد تقريبا ، يعرف أولهما بنظرية « تحليل العامل البـــاقى » ، وثانيهما « نظرية رأس المال البشرى » أو « الاستثمار فى الانسان » • ويعتبر بعض مؤرخى النظريات الاقتصادية فى الغرب أفكار شولتز وزملائه أصحاب هذه النظريات ثورة فى الفكر الاقتصادى (وان كان هذا الرأى ، فى نظر بعض الاقتصاديين الماركسيين ، لا يقوم على أساس سليم)(١) •

يرى أصحاب نظرية « العامل البـــاقى »(٢) ان التنمية والزيادة فى الدخل القومى تكون نتيجة لعدد من العوامل ، منها بطبيعة الحـــال زيادة الاستثمار المادى وزيادة رأس المال • ولكن هناك مجموعة أخرى من العوامل تسهم بدرجة أكبر فى تحقيق الزيادة فى الدخل القومى ، وهى ما يطلق عليه « العامل الباقى » ، وتشمل تطور العلم وتطبيقه فى الصناعة ، واستخدام وسائل فنية وتكنولوجية حديثة ، وارتفاع مستوى التعليم والمهارة المهنية للقوى العاملة ، وتطوير ادارة الانتاج ، واستخدام أساليب أكثر انتـــاجية فى الصناعة •• وغيرها من العوامل التى تكتسب طابعا نوعيا ، والتى ترتبط بطريقة أو بأخرى بالعلم والتعليم والتقدم التكنولوجى • ومن الأمثلة التى تضرب لتأكيد هذا الـــرأى دراسات روبرت سولو ، التى قدرت أن زيادة الدخل القومى فى الولايات المتحدة الأمريكية فى الفترة من ١٩٠٩ الى ١٩٤٥ ،

---

(1) See : M.J. Bowman, "The Human Investment Revolution in Economic Thought", in : M. Plaug (ed.), Economics of Education (Penguin Books, 1971) Vol. 1, pp. 101-134.

(٢) عن هذه النظرية ونماذج بعض الدراسات التى توضحها يمكن الرجوع الى :
UNESCO, Readings in the Economics of Education (Paris, Unesco, 1971), Section IV, pp. 159-220.

وبه دراسات لتينبرجن (J. Tinbergen) وأوكرست (O. Aukrust) وسولو (R.M. Solow) ودومار (E.D. Domar).

ترجع بنسبة ٥ر١٢/ الى زيادة رأس المال ، وبنسبة ٥ر٨٧٪ الى هذا العامل أو العوامل الباقية .

وقد واجهت نظرية العامل الباقى نقدا من علماء الاقتصاد الغربيين ، وخاصة من حيث صعوبة عزل هذه العوامل ، وبيان قيمة كل واحد منها على حدة فى عملية التنمية الاقتصادية . كما واجهت نقدا من جانب الاقتصاديين الماركسيين ، لانهما تتجاهل الصفة الاجتماعية لعملية الانتاج .

٢ - نظرية الاستثمار فى رأس المال البشرى - شولتز :(١)

من الواضح والشائع ان الناس يكتسبون - عن طريق التعليم وغيره - مهارات ومعارف نافعة . ومع ذلك فليس من الواضح ولا من الشائع ان هذه المهارات والمعارف تمثل نوعا من « رأس المال » . وان رأس المال هذا يأتى بدرجة كبيرة نتيجة لاستثمار مقصود . وانه قد نما فى المجتمعات الغربية بدرجة أسرع من رأس المال التقليدى ، غير البشرى . وان هذا النمو قد يعتبر أهم خصائص النظام الاقتصادى الغربى . كذلك لوحظ كثيرا ان الزيادة فى الانتاج القومى كانت كبيرة بالقياس الى زيادة الأرض أو عدد ساعات العمل للفرد أو رأس المال المادى . وربما يفسر الاستثمار فى رأس المال البشرى بدرجة كبيرة هذا الفارق بين الانتاج والاستثمار . ولو قسنا ما يسهم به العمل الانسانى فى الانتاج لتبينا ان الطاقة الانتاجية للبشر أكبر قيمة من كل عناصر الثروة الأخرى .

كثير مما يطلق عليه « استهلاك » (أو نفقات استهلاكية) هو «استثمار» فى رأس المال البشرى . فالنفقات المباشرة على التعليم والصحة والهجرة الداخلية للحصول على فرص عمل أفضل نماذج واضحة لهذا الاستثمار . ومن هذه النماذج أيضا « الدخل المتروك » ، الذى كان يمكن أن يحصل عليه الطلاب الكبار والعمال الذين يلتحقون بمراكز التدريب المهنى . ولكننا لا نجد اشارة الى هذا فى الحسابات القومية . واستغلال وقت الفراغ لتطوير

---

(1) T.W. Schultz, "Investment in Human Capital", in : M. Blaug (ed.), Economics of Education, Vol. 1 (Penguin Books, 1971) pp. 13-33.

انظر أيضا نقد شافر (H.G. Shaffer) لهذه النظرية ورد شولتز عليه فى كتاب بلوج سالف الذكر .

المهارات شيء شائع ، وهو أيضا لا يدخل فى الحسابات الاقتصادية • مع أن هذه الأشياء وغيرها تحسن من نوعية الجهد الانسانى وتزيد من انتاجيته • والفكرة التى يطرحها شولتز هى أن هذه الأنواع من الاستثمار فى رأس المال البشرى هى السبب فى معظم الزيادة الكبيرة فى الدخل الحقيقى للعاملين • وان العامل ــ كما يقول ــ يصبح رأسمالى ، ليس عن طريق توزيع ملكية الثروة وأسهم الشركات ، ولكن عن طريق اكتساب المعارف والمهارات ذات القيمة الاقتصادية •

لقد عرف الاقتصاديون من قديم ان الانسان جزء هام من ثروة الأمة • ولكن ما لم يؤكدوا عليه هو أن الناس يستثمرون فى أنفسهم ، وان هذه الاستثمارات ضخمة • وقد يرجع ذلك لأكثر من سبب : فالعوامل الفلسفية والأخلاقية لها دورها فى احجام بعض الاقتصاديين عن النظر الى الانسان كسلعة فى سوق العمل • بل نظر البعض الى الانسان على انه غاية فى ذاته ، يخدمه النظام الاقتصادى ، وانه ليس جزءا من هذا النظام • كما أسهمت بعض الصعوبات المنهجية ــ الرياضية والاقتصادية ــ أيضا فى اهمال هذا العامل •

صحيح ان بعض الاقتصاديين قد نظروا الى الانسان على انه رأس مال ، ومنهم على وجه الخصوص أدم سميث وفون ثونين (الذى نفى ان النظر الى الانسان على أنه رأس مال فيه امتهان له ، أو يضع قيودا على حريته وكرامته• بل ان اختفاء هذه النظرة الى الانسان هو الذى يجعلنا نضحى فى الحرب بمائة انسان لانقاذ مدفع واحد • لان استعواض المدفع صعب ، بينما يسهل أن نجد مائة انسان آخرين) وارفينج فيشر • الا أن تيار الفكر الاقتصـــادى الأساسى بقى معتقدا انه ليس من اللائق ، ولا من الممكن عمليا ، تطبيق مفهوم رأس المال على الانسان •

يمكن أن نحل ونفسر الكثير من التناقضات والألغاز التى تحيط بالنمو الاقتصادى الأمريكى ــ كما يقول شولتز ــ عندما نأخذ فى الاعتبار الاستثمار فى الانسان • ويضرب لذلك بعض الأمثلة • فعندما يلتحق العمال الزراعيون بأعمال غير زراعية ، يكسبون عادة أقل من العمال الصناعيين الذين يماثلونهم فى الجنس والعمر والنوع • ويكسب الذكور غير البيض العاملون فى المدن أقل من نظرائهم البيض • ونظرا لأن الفروق فى الدخل تتفق مع الفروق فى التعليم ، يدفع هذا شولتز الى القول بأن بعض هذه العوامل (الفروق فى التعليم) هى السبب فى البعض الآخر (الفروق فى الدخـــل) • ويكسب العمال فى جنوب الولايات المتحدة فى المتوسط أقل من العاملين فى الشمال

أو الغرب • والجنوبيون عادة أيضا أقل تعليما • كذلك يجد العمال الحاصلون على كمية أكبر من التعليم فرص عمل أكثر من غيرهم • والعمال المهرة أكبر دخلا من العمال غير المهرة ، نتيجة للاستثمار فى التدريب المهنى •

يمثل الانفاق على التعليم والتدريب المهنى فى الأمثلة السابقة نوعا من الاستثمار طويل الأمد ، أى الاستثمار الذى يعطى عائدا بعد فترة طويلة • وتوجد أنواع أخرى من الاستثمار فى الانسان • فبعض هذه الاستثمارات قد يكون أقرب الى المصروفات الجارية ، مثل الانفاق على الطعام أو المأوى فى بعض البلاد التى يعتمد فيها العمل على الجهد الانسانى البدنى العنيف • حيث يتطلب العمل طاقة وقوة تحمل • وحيث لا يكفى الطعام لأداء يوم كامل من العمل • وفى مثل هذا الوضع يعتبر الانفاق على الطعام مصروفات استهلاكية من ناحية ومصروفات انتاجية من ناحية أخرى •

من تحليل النمو الاقتصادى فى الولايات المتحدة الأمريكية تبرز ثلاث مشكلات رئيسية • أولا : العلاقة بين رأس المال والدخل على المدى الطويل • فالتقديرات الموجودة لهذه العلاقة لا تعالج كل أنواع رأس المال ، وتهمل على وجه الخصوص رأس المال البشرى ، على الرغم من انه كان يتزايد بالقياس الى رأس المال التقليدى والدخل • ثانيا : تظهر تقديرات كثيرة ان الدخل القومى يزيد بدرجة أكبر من زيادة الموارد القومية (الأرض وساعات العمل ورأس المال) • ولا يكفى لتفسير التباين بين موارد الثروة وبين الانتاج أن يقال انه نتيجة لانتاجية الموارد • انه يرجع بالدرجة الأولى - فى نظر شولتز - الى التحسن فى نوعية القدرات الانسانية ، التى لم تدخلها التقديرات فى حسابها • ثالثا : الزيادة الكبيرة فى الدخل الحقيقى للعاملين لا تفسرها عوامل العرض والطلب أو غيرها • بينما يمكن تفسيرها بطريقة أفضل على أساس انها تمثل عائدا للاستثمار فى الانسان ، الذى تحسنت نوعية اعـــداده وزادت انتاجيته •

ومما يبرهن على أهمية رأس المال البشرى النهضة السريعة للدول التى دمرت أثناء الحرب العالمية الثانية • فقد كانت التقديرات الأولى تعطى زمنا أطول لقيام اقتصادياتها من جديد • وهى تقديرات لم تضع فى الاعتبار كل جوانب رأس المال ، وأهملت الدور الذى يقوم به رأس المال البشرى فى الانتاج •

أما الدول الفقيرة فتعانى من ضعف الاستثمار فى الانسان • اذ يرى المسئولون عن مساعدة هذه الدول انها لا تستطيع استيعاب رأس المـــال

الخارجي الا بكميات قليلة وتدريجيا • مما يتناقض مع ما هـــو شائع عن عطش هذه البلاد الشديد لرؤوس الأموال • وقد يمكـــن تفسير ذلك بان الاستثمارات الأجنبية تركز على الجوانب المادية ، ولا تعنى برأس المـــال البشرى • الأمر الذى يشكل عقبة أمام التنمية ، ويمنع سرعة استيعاب رؤوس الأموال والمعونات الأجنبية •

ما هو الاستثمار فى الانسان ؟ وكيف يمكن تمييزه عن الاستهلاك ؟ هل يمكن تحديده وقياسه ؟ وما مقدار اسهامه فى الدخل القومى والفردى ؟ ربما كان من الصعب تحديد هذا الاستثمار وقياسه ، ولكن ليس معنى هذا انه قليل الأهمية • انه — كما يقول شولتز — مثل صندوق بنـــدورا مليء بالصعوبات والآمال •

من الواضح ان الثروة البشرية لها جانبان — كمى وكيفى • فعـــدد الأفراد ، والنسبة التى تعمل من بينهم ، وعدد ساعات العمل •• أشياء كمية • ولن نتعرض لها هنا بل سنركز على الجوانب النوعية — مثل المعارف والمهارات وما الى ذلك من الخصائص التى تؤثر على قدرة الانسان فى أداء العمل ، لتوضيح الكيفية التى يؤثر بها الانفاق على هذه الجوانب فى زيادة قدرات الانسان ، وزيادة انتاجيته ، وبالتالى زيادة عائدات عمله •

كيف نحدد مقدار الاستثمار فى الانسان ؟ الطريقـــة المتبعة بالنسبة للسلع الرأسمالية هى تحديد مقدار ما ينفق على انتاجها ، وهو أمر سهل نسبيا • اما بالنسبة للانسان فالمسألة أصعب ، نظرا لوجود أنواع من الانفاق الاستهلاكى والاستثمارى • فجانب من الانفاق على الانسان ذو طابع استهلاكى بحت • وجانب آخر انتاجى (استثمارى) بحت • وجانب ثالث يمزج بين الاستهلاك والاستثمار ، وهو معظم ما ينفق على الانسان • الأمر الذى يزيد من صعوبة حساب القيمة الاقتصادية للاستثمار فى الانسان • وثمة بديل آخر لحساب الاستثمار فى الانسان ، وذلك بحساب مقدار العائد منه بدلا من حساب الانفاق عليه • فاذا كانت القدرات الانسانية التى ينتجها الاستثمار تصبح جزءا من الانسان لا يمكن بيعه ، فان هذه القدرات مرتبطة بالسوق ، ولها سعر معين فيه ، ويمكن حساب عائدات الاستثمار فيها •

وعلى الرغم من صعوبة تحديد وقياس عائدات الاستثمار فى الانسان ، فان تحليل بعض جوانب هذا الانفاق قد توضح طبيعة هذا الاستثمار • ومن ذلك الانفاق على الخدمات الصحية والتدريب المهنى والتعليم النظامى وتعليم الكبار والهجرة وراء العمل • فالخدمات الصحية مثلا لها نتائج اقتصادية

وتعتبر استثمارا من حيث مساعدتها فى زيادة الانتاج • كذلك الطعام والمأوى، وخاصة فى البلاد الفقيرة حيث يعتبر الطعام سلعة انتاجية • ولكن توجد نقطة يعتبر بعدها الانفاق على الخدمات الصحية والطعام والمأوى انفاقا استهلاكيا بحتا •

•• والانفاق على التدريب المهنى فى المؤسسات الانتاجية وأماكن العمل – وهو لا يقل ضخامة فى بعض التقديرات عما ينفق على التعليم النظامى ، وقد لا يقل عن نصفه فى تقديرات أخرى – يوضح جانبا آخر من الاستثمار فى الانسان • فالمصانع وغيرها من المؤسسات التى تنفق على تعليم عمالها تسترد فى الواقع ما تنفقه وأكثر • بل انها – كما تظهر بعض التقديرات – تسترد ما تنفقه فى فترة التدريب ذاتها • بالاضافة الى الأجور القليلة غير الحقيقية التى تدفع للعمال فى بداية عملهم •

•• ويوضح التعليم النظامى الاستثمار فى الانسان بدرجة أكبر • فقد تزايدت كمية الانفاق على التعليم بمعدلات كبيرة • وقد تفسر هذه الزيادة فى الانفاق الزيادة فى الدخل التى تعجز العوامل الأخرى عن تفسيرها • ومع انه ليس من الصعب تقدير التكاليف التقليدية للتعليم – مثل مرتبات المدرسين والاداريين ونفقات تشغيل المدارس ••• الخ – فان الأصعب هو تقدير عنصر آخر فى التكلفة الاجمالية وهو « الدخل المتروك » للطلاب • وهو شىء يجب أن يدخل فى التقدير ، كما انه ليس ضئيلا • ففى سنة ١٩٠٠ كان هذا الدخل المتروك يقدر بربع اجمالى نفقات التعليم الابتدائى والثانوى والعالى (فى الولايات المتحدة) • وفى سنة ١٩٥٦ أصبح يقدر بـ ٢/٥ من مجموع التكاليف (قدر اجمالى الانفاق على التعليم سنة ١٩٠٠ بـ ٤٠٠ مليون دولار ، وفى سنة ١٩٥٦ بـ ٢٨ر٧ بليون دولار) •

عند حساب تكلفة التعليم وعائداته يجب أن يدخل فى الاعتبار أيضا ما ينفق على تعليم الأفراد الذين لا يدخلون سوق العمل والانتاج ، مثل النساء والعاطلين أو غير العاملين • ومن ثم فالأدق حساب كمية التعليم التى تحصل عليها القوى العاملة •• وهى كمية زادت وفقا لتقديرات شولتز الأولية فى الفترة بين ١٩٠٠ و ١٩٥٦ حوالى ٥ر٨ مرة بينما زادت كمية رأس المال المادى ٥ر٤ مرة (بأسعار ١٩٥٦) وحتى لو اختلفت التقديرات فان الزيادة الضخمة فى هذا النوع من رأس المال البشرى تشير الى أهميته فى النمو الاقتصادى •

فاذا نظرنا الى « عائد التعليم » نجد انه على الرغم من طوفان خريجي التعليم الثانوى والعالى (فى الولايات المتحدة) فان العائد لم يكن قليلا • وحتى أكثر التقديرات تحفظا تجعل عائد هذا النوع من التعليم قريبا من عائد رأس المال غير الانسانى • وذلك مع حساب كل الانفاق العام والخاص على التعليم وحساب الدخل المتروك ضمن التكلفة ، ومع حساب كل التكلفة على انها استثمار ودون اعتبار جانب منها استهلاكا • ومن المؤكد ان جانبا من نفقات التعليم تدخل فى باب الاستهلاك ، وينبغى عدم حسابها ضمن تكلفته• ولو تم ذلك لارتفعت قيمة العائد •

وتتضح قيمة عائد التعليم بشكل أكبر عند دراسة تأثيره فى الدخل القومى • فثلاثة أخماس الزيادة فى الدخل القومى فى الولايات المتحدة الأمريكية فى الفترة من ١٩٢٩ الى١٩٥٦ لا يمكن ارجاعها الى مصادر الاستثمار التقليدية • ويمكن تقدير اسهام التعليم فى هذه الزيادة بما يتراوح بين ٣/١٠ وأكثر من ٥/١٠ • وترجع التقديرات ذاتها ما يتراوح بين ٣٦٪ و٧٠٪ من الزيادة فى دخل العمال ــ التى لا نعرف سببها ــ الى عائد زيادة تعليم هؤلاء العمال •

هذه النظرة الى الانسان على انه « رأس مال » ، وان الانفاق عليه « استثمار » ، وان عائد هذا الانفاق أكبر من كمية الاستثمار ، تفرض بعض النتائج المنطقية ــ كما يقول شولتز ــ وتطرح بعض الملاحظات على سياسة الاستثمار فى رأس المال البشرى •

فرأس المال البشرى ــ مثل باقى أنواع رأس المال ــ عرضة للتدهور والقدم ، نتيجة لعدم الاستخدام ، كما يحدث فى حالات البطالة • وهو يحتاج الى صيانة وتجديد • وقد توجد بعض القيود على الاستخدام الحر لرأس المال البشرى ، أو على اختيار المهنة ، مثل التفرقة العنصرية والدينية ، وحرص بعض الهيئات على حماية مصالحها بالاقلال من عدد المشتغلين بها وحرمان غير أفراد المهنة من ممارستها • وربما يكون من الواجب تشجيع الاستثمار فى رأس المال البشرى وزيادته عن طريق تقديم قروض للطلاب على سبيل المثال • وتعديل نظام الضرائب بحيث يشجع على هذا النوع من الاستثمار • وتشجيع الهجرة الداخلية من المناطق الزراعية الى المناطق الصناعية • وحتى ان كان سن الآباء كبيرا ، فان الهجرة من شأنها أن تجعل الأبناء فى وضع أفضل • ونظرا لأن الدخول القليلة لفئات معينة ــ مثل الزنوج وسكان المناطق الزراعية

والفقراء - ترتبط بقلة الاستثمار فى التعليم والصحة ، ومن ثم ضعف مستواهما • لذلك ينبغى الاهتمام بزيادة الاستثمار فى صحة وتعليم هذه الفئات • وبجانب مشكلة قلة الاستثمار فى الانسان فى بعض الفئات ، توجد مشكلة زيادة الاستثمار فى الانسان فى فئات أخرى • ويوجد فائض فى القوى العاملة فى بعض التخصصات •

ثم قد يثير الاستثمار بعض المشكلات الاقتصادية والاجتماعية - كما يقول شولتز - فهل يجب أن يحتكر الفرد عائد الاستثمار فى رأس المال البشرى الذى ساهم المجتمع فى الانفاق عليه وتكوينه ؟ هذ القاعدة لا تطبق فى رأس المال غير البشرى ، اذ لا يسمح للفرد وحده بالاستيلاء على عائد الاستثمار • فلماذا تختلف معاملة رأس المال البشرى ؟ قد يرجع السبب الى تقدير الانسان بصفة خاصة ، أو الى فكرة مجتمع الخدمات والرفاهية الذى ينفق لصالح أفراده (ومن ثم فان بعض المجتمعات قد يكون لها العذر فى وضع قيود للاستفادة من الثروة البشرية التى ساهمت فى تكوينها ، مثل الزام الخريجين بالعمل سنوات معينة ، أو منع هجرتهم ••• الخ) •

وأخيرا فان زيادة الاستثمار فى الانسان ، وخاصة عن طريق التعليم ، عامل يساعد على تحقيق المساواة الاجتماعية ، وذلك بمساعدة الطبقات الفقيرة والمحرومة • وهو أيضا عامل يجب أن يحظى باهتمام أكبر فى المساعدات التى تقدم للدول المتطلعة للنمو ، فتلك المساعدات تهمل عادة الانسان ، الذى يساعد على النمو الاقتصادى أو يعوقه •

٣ - التوازن بين الاستثمار المادى والاستثمار البشرى :

مع بداية الستينات بدأت فكرة « القيمة الاقتصادية للتعليم » تجد رواجا بين العلماء والمنظمات الدولية المختلفة • وبدأت فكرة « رأس المال البشرى » و « الاستثمار فى التعليم » تجذب الاهتمام على انها العامل الحاسم أو أهم عامل ، فى تحقيق التنمية الاقتصادية ، وخاصة فى الدول المتطلعة للنمو • وبخلاف النظرة التى كانت سائدة بعد الحرب العالمية الثانية ، سادت فكرة ان التنمية الاقتصادية بصفة أساسية محصلة للاستثمار فى القوى البشرية ، ومستواها التعليمى ، ومستوى تدريبها المهنى • وبدأ بعض المهتمين بالدول الأقل تقدما يرون ان مفتاح حل مشكلاتها هو التعليم • انه قادر ليس فقط على محو الأمية ، وتحويل الأميين الى أفراد يسهمون فى الانتاج والتنمية

بكفاءة أكبر ، ولكن على انه أيضا أداة لتطوير المجتمع ذاته وتحويله من التخلف الى التقدم(١) ٠

ومع أن نظرية رأس المال البشرى أو الاستثمار فى التعليم تجد رواجا كبيرا فى العالم الغربى ، ومنه انتقل انتشارها الى الدول المتطلعة للنمو ، الا انها تواجه نقدا شديدا من جانب كثير من الاقتصاديين وخاصة الاشتراكيين ٠ هذه النظرية لها وجاهتها من حيث تنبهها الى أهمية التعليم والتدريب المهنى وقيمتهما فى اعداد القوى العاملة ٠ وهى أيضا قد وضعت أساسا نظريا لزيادة انفاق الدولة على التعليم ٠ ولكن هذه الزيادة فى الانفاق ـ كما يقول النقاد الاشتراكيون ـ لم تكن لصالح الطبقة العاملة ، أو لرفع مستواها ، أو للعمل على تنمية شخصية العامل تنمية متكاملة ، بل لصالح الطبقة الرأسمالية ٠ كما انه مما يؤخذ على هذه النظرية انها تعزل العنصر البشرى أو رأس المال البشرى عن اطاره الاجتماعى ، وعن مرحلة التطـــور التاريخى للمجتمع ٠ وتتجاهل استغلال الانسان الموجود فى المجتمع الرأسمالى ، كما تهمل أثر التعليم والتدريب فى تنمية الشخصية ٠ ان العامل لا يتحول ـ كما يقول شولتز ـ الى رأسمالى عن طريق التعليم ٠ ورفع مستوى معيشته يستلزم رفع مستواه المادى بجانب رفع مستواه التعليمى ٠ ومن ناحية أخرى فهى ليست نظرية جديدة تماما ، وليست ثورية ـ كما يقولون ٠ فهى قد اعتمدت على تراث الماركسية ٠ لقد أوضح ماركس من قبل أهمية العنصر البشرى فى الانتاج ٠ وأوضح أهمية تنمية الشخصية الانسانية من جميع الجوانب كوسيلة لزيادة الانتاج ٠ كذلك أوضح ماركس تأثير العلم والتعليم والصحة وغيرها على انتاجية العامل ٠ يضاف الى هذا كله عنصر آخر لعله يهم الدول المتطلعة للنمو أكثر من غيرها ٠ فزيادة الانفاق على التعليم لن يكفيها لاحداث التنمية ٠ ولا يغنى عن اتخاذ اجراءات جذرية مثل التأميم والاصلاح الزراعى وغيرها ٠

هدأت ثورة الاستثمار فى الانسان قليلا ٠ وفى أواسط الستينات بدأت مرحلة التوفيق بين رأس المال المادى ورأس المال البشرى كعنصرين للتنمية الاقتصادية ٠ وبدأت اعادة تقييم دور التعليم والانفاق عليه والتوسع فيه ٠ ووجوب ضبط كل هذه العناصر وحساب قيمتها وعائداتها الاقتصادية٠

---

(1) Adam Curle, Educational Strategy for Developing Societies, A Study of Educational and Social Factors in Relation to Economic Growth (London, Tavistok, 1963) p. IX.

وبذلك لم يعد هناك مجال للقول بأن التعليم هو العنصر الوحيد ، أو أهم العناصر ، فى التنمية الاقتصادية · وتزايد الاقتناع بأن التنمية الاقتصادية لا يمكن النظر اليها من جانب واحد فقط · هى عملية شاملة متكاملة ، يدخل فى احداثها والاسراع بها عدد من العوامل المتفاعلة ، منها التعليم · والتغيير فى واحد منها يؤثر على الباقين · كما أن اهمال واحد منها أو بعضها يعوق تحقيق التنمية · بل وأكثر من هذا بدأ الشك فى دور التعليم فى تحقيق التنمية ، وبدأ التعليم التقليدى على وجه الخصوص يتعرض للنقد · وبدأ القول بأن التعليم فى بعض الأحيان - فى الدول المتطلعة للنمو خاصة - قد يساء استخدامه بحيث يصبح عنصرا معوقا للنمو والتنمية ، لا عنصرا مساعدا عليهما ·

* * *

التعليم اذن عنصر من عناصر التنمية الاقتصادية · فما الذى يقوم به التعليم على وجه الدقة لكى يساعد فى تحقيق التنمية ؟ ان عمل التعليم ينصب على العنصر البشرى · وهو بصفة عامة يهدف الى تنمية الانسان ، تنمية شاملة متكاملة ، واعداده للحياة فى المجتمع · والى تدريب القوى البشرية العاملة فى الانتاج الاجتماعى · بهذه الطريقة يسهم التعليم بشكل مباشر فى الانتاج ، ويؤثر فى عناصر الانتاج الأخرى ·

يؤثر التعليم على الانسان من جوانب متعددة ، من حيث هو فرد ذو شخصية متميزة ، ومن حيث هو مواطن وعضو فى مجتمع معين ، ومن حيث هو عامل يشترك فى الانتاج الاجتماعى · وقد كانت تنمية الشخصية والاعداد للمواطنة الهدفين التقليديين للتعليم من قديم · أما الهدف الثالث - وهو الاعداد لممارسة عمل والاسهام فى النشاط الاقتصادى - فقد ظهر متأخرا · بل ان التعليم كان يقترن فى البداية بعدم العمل ، باعتباره امتيازا للطبقات الغنية غير العاملة · أما الطبقات العاملة فكانت تتعلم الحرف التى تعمل بها عن طريق الممارسة · بعد ذلك بدأت الطبقات العاملة تكافح للحصول على حق التعليم · وحتى عندما حصلت عليه فى فترة متأخرة ، كانت تتلقى تعليما برجوازيا لا يناسبها فى أهدافه وفى محتواه · ومن ثم حدث انفصال بين أهداف التعليم وأهداف غالبية الملتحقين به · أما فى الوقت الحاضر فقد بدأ هدف الاعداد للعمل يكتسب أهمية كبيرة · وان كان ما يخصص لهذا الهدف وما يصرف عليه أقل مما ينبغى ·

ولا يقتصر تأثير التعليم كعنصر من عناصر التنمية الاقتصادية على دوره فى الاعداد للعمل وحده · فان تأثير التعليم فى تكوين الشخصية والاعداد للمواطنة ، قد لا يقلان من حيث أهميتهما وفاعليتهما فى التنمية الاقتصادية

عن الاعداد المباشر لممارسة مهنة • ان كل الوظائف التى يقوم بها التعليم تؤثر فى انتاجية العمل ، وبالتالى تؤثر فى عملية التنمية ، حتى ما لا يبدو منها ذا صلة مباشرة بالانتاج الاقتصادى • فمستوى تعليم الانسان ، ونظرته للعلم ، واتباعه للأسلوب العلمى فى حياته ، وأراؤه نحو الأسرة والحياة العائلية ••• الخ ، كل هذا يؤثر فى انتاجية عمله ، وبالتالى فى عملية الانتاج الاجتماعى ككل •

هذه النظرة الى التعليم ـ العام والمهنى ـ على انه قوة انتاجية ، وعلى انه يقوم بوظيفة اقتصادية ، تقود الى مناقشات قضية ـ لعلها قد أصبحت قضية كلاسيكية فى تخطيط التعليم واقتصادياته ـ وهى : هل يعتبر الانفاق على التعليم استهلاكا أم استثمارا ؟ ووجه الأهمية فى طرح هذا السؤال للمناقشة هو أن نظرة المجتمع الى التعليم تحدد بدرجة كبيرة كمية ما ينفق عليه ونصيبه من ميزانية الدولة • وهذا يؤثر على العملية التعليمية كلها •

وجهة النظر التقليدية والشائعة ، هى ان ما ينفق على التعليم يوضع فى ميزانية الدولة عادة تحت بند الخدمات ، أو الانفاق غير الانتاجى • ولكن هذه النظرة التقليدية للتعليم ، وعدم تقييم دوره الاقتصادى ، نظرة خاطئة ، كما أثبتت البحوث والدراسات الاقتصادية • ان التعليم يخدم غرضا مزدوجا • فهو استثمار مباشر ، من حيث قيامه باعداد القوى البشرية اللازمة لعمليات الانتاج • وهو استهلاك ، أو خدمات غير انتاجية ، من حيث اشباعه لحاجات الأفراد • لذلك يجب تقدير نصيب التعليم من ميزانية الدولة من هذين الجانبين • ان الفصل بين هذين الجانبين أمر منطقى من الناحية النظرية ، وان يكن صعبا من الناحية العملية • خاصة وان عملية التعليم تؤثر فى الوقت نفسه على الانسان ككل : كعامل ، وكعضو فى مجتمع ، وكفرد • ويقترح البعض أحيانا أن يكون الانفاق على التعليم العام من باب الخدمات فى الميزانية، والتعليم المهنى التكنولوجى من باب الانتاج • ولكن هذا الاقتراح أيضا غير سليم • فالنوعان من التعليم ـ العام والمهنى ـ مرتبطان ببعضهما ، ويؤثران أحدهما فى الآخر • ان التعليم العام أيضا له دور اقتصادى انتاجى • حتى أبسط أنواعه ، مثل محو الأمية ومعرفة القراءة والكتابة ، لها نتائج اقتصادية انتاجية • وعلى ذلك لا يمكن اعتبار محو الأمية مثلا خدمة استهلاكية • يضاف الى هذا أن درجة التعليم العام تؤثر على التعليم المهنى ، وعلى اتقان وممارسة المهنة • فالمهن الحديثة تتطلب مستوى مرتفعا من التعليم العام • هذا المستوى يزداد ارتفاعه باطراد نتيجة للتطور العلمى

التكنولوجى • وبالتالى يزداد الارتباط بين الأساس العام وبين الاعـــداد المهنى • وتزداد الصلة بين التعليم العام وعملية الانتاج •

وننتهى وجهة النظر الحديثة الى وجـــوب النظر الى التعليم على انه استثمار ، أو على انه مصروفات انتاجية • من حيث ان التعليم ـ أو بعبارة أخرى المعارف والمهارات والعادات التى يتلقاها الأفراد خلال عملية تربيتهم فى المؤسسات التعليمية ـ تؤثر بطريقة مبـــاشرة على النشاط الاقتصادى وعملية الانتاج • ان التعليم يمثل رأس مال غير مادى • وهو ـ مثل رأس المال المادى ـ يعطى عائدا معينا • وهو ـ مثل رأس المال المادى أيضـــا ـ يتعرض بمضى الزمن لعوامل الاستهلاك ، مثل القدم نتيجة للتطور العلمى التكنولوجى ، أو عدم الاستغلال نتيجة للبطالة أو سوء الاستخدام • وقد كان ستروميلين من أول الاقتصاديين المعاصرين الذين تنبهوا الى أن ما يصرف على التعليم يعتبر استثمارا ذا عائد اقتصادى • وان ما يصرف على رفـــع المستوى الثقافى للمجتمع يجب أن ينظر اليه على انه يماثل تماما ما يصرف على الجوانب المادية فى الانتاج • وحاولوا قياس ذلك كميا ، والبرهنة عليه بطريقة تجريبية وتبعه جمهرة من الاقتصاديين • فمع زيادة الانفاق على التعليم ، ومع زيادة كمية التعليم التى تتلقاها القوى العاملة ، يزيد دخل الأفراد ويزيد الدخل القومى (وسنتعرض لهذه القضايا بتفصيل أكثر فيما بعد) •

بجانب القيمة الاقتصادية المباشرة للتعليم ، يوجد عائد غير مباشر يتمثل فى التطوير المستمر لأدوات وأساليب الانتاج • ومع أن وظيفة التعليم الأساسية تتمثل فى نقل وتوصيل المعرفة الموجودة • الا أن هذه المعرفة بدورها ، بجانب وظيفة التعليم فى قدح القدرات الابداعية للانسان ، يؤديان الى تطوير وتحسين عملية الانتاج باستمرار • وهذا يؤدى الى طرح قضية علاقة التعليم بالعـــلم والبحث العلمى ، وخاصة فى ظـــل التطور العلمى التكنولوجى الذى نعيش فيـــه • ان التطور العلمى التكنولوجى يفـــرض مطالب متعددة على التعليم ، منهـــا ألا يقتصر على مجرد نقـــل المعلومات والمهارات الى القوى العـــاملة الناشئة ، بل يعلمهم أيضـــا القـــدرة على استخدام هذه المعلومات والمهارات وتطويرها لمواجهة الظروف المتغيرة فى المستقبل • ان الثورة العلمية التكنولوجية تؤدى الى أن تصبح المعرفة قديمة بسرعة (فى الولايات المتحدة الأمريكية يعتبرون ان قيمة كفاءة المهندس تنقص بمقدار النصف بعد عشر سنوات من تخرجه) • كمـــا تؤدى الثورة العلمية التكنولوجية أيضا الى « وفاة » بعض المهن و « ميلاد » مهن جديدة • وهـــو أمر يزداد سرعة فى السنوات الأخيرة • واذا كان بناء المهن يتغير فى الماضى

خلال جيل واحد ، فان العامل ـ فى البلاد الصناعية المتقدمة ـ قد يضطر الآن الى تغيير مهنته مرتين أو ثلاث مرات خلال حياته العملية • وهذا أيضا يتطلب مستوى عاليا من التعليم العام والتعليم المهنى ، ويفرض استمرار التعليم والتدريب خلال الحياة العملية كلها(١) •

هذا التأكيد على القيمة الاقتصادية للتعليم عن طريق قيامه باعداد القوى العاملة ينبغى أن يؤخذ بشىء من الحذر • فلكى تتحقق الفعالية الاقتصادية للتعليم ، ولكى يحقق الاستثمار فى التعليم ربحا ، ولكى يقوم التعليم بدوره فى التنمية الاقتصادية ، يجب أن يتوافر فيه شرطان : الأول ـ أن يقوم التعليم بأعداد القوى البشرية اللازمة للمجتمع بالكم والكيف المطلوبين • والثانى ـ أن يحس المجتمع استخدام هذه القوى البشرية التى يخرجها التعليم •

ان التعلم بطبيعة الحال أفضل من عدم التعلم • ولكن درجة مساعدة التعليم فى تحقيق التنمية الاقتصادية تتوقف على مدى كفاءة نظام التعليم فى اشباع حاجات المجتمع من القوى العاملة كما وكيفا • وفى كثير من البلاد المتطلعة للنمو لا تزال المدارس الابتدائية والثانوية تحشو أذهان تلاميذها بمعلومات قديمة أصبحت غير ذات فائدة ، منفصلة عن الحياة • والتعليم المهنى لا يعد عمالا وفنيين يستطيعون العمل فى المؤسسات الصناعية الحديثة •والتعليم العالى يخرج اخصائيين غير قادرين ـ بحكم مستواهم العلمى وبحكم نوع تخصصاتهم ـ على المساعدة فى تطوير مجتمعاتهم وجعلها عصرية • وقد يكون نظام التعليم كفئا ، بمعنى انه يزود خريجيه بالمعلومات والمهارات المطلوبة ، ولكن هذا التعليم لا يستفاد منه عمليا لسوء توزيع الخريجين ، أو زيادة اعدادهم ••• وهكذا يبقى التعليم قوة كامنة غير فعالة وغير مؤثرة فى احداث التنمية الاقتصادية ، بل قد يكون عاملا معوقا لها وعبئا عليها(٢) •

---

(1) N.B. Markov, Naocho-technicheskaia revoliotsia : analiz, perspektivi, poslidestvia (Moskva, 1973) pp. 20 sqq.

(2) See : Adam curle, Educational Strategy for Developing Societies, ch. IX, pp. 81-92.

الفصل الخامس

قياس القيمة الاقتصادية للتعليم

يعترض كل من يتصدى لمحاولة قياس القيمة الاقتصادية للتعليم عدد من الصعوبات المنهجية منها :

١ ـ صعوبة القياس الكمى لاشياء غير مادية : فمن السهل فى ظروف الصناعة الحديثة أن نعرف بدقة كم نحتاج من العمال لانجاز عمل معين ، وكم وحدة عمل يستطيع العامل أن ينتج • ولكن الوضع يختلف فى الانتاج غير المادى (مثل التعليم) حيث يكون التقدير أقرب الى التخمين • وحتى الآن ـ على سبيل المثال ـ يصعب قياس فاعلية أو انتاجية عمل المدرسين والتلاميذ والمعاهد والمؤسسات العلمية • وما يتوافر حاليا فى مجال التعليم من وسائل القياس (مثل الامتحانات واختبارات الذكاء وغيرها) لا تقيس بدقة انتاجية العمل التعليمى الحقيقية •

٢ ـ صعوبة قياس أثر التعليم وحده على انتاجية العمل : صحيح ان هناك علاقة ايجابية بين التعليم وبين زيادة الانتاج ، وان كفاءة العامل محصلة لتعليمه • ولكن الكفاءة أو الانتاجية لا تتوقف على التعليم وحده ، بل يدخل فيها عدد آخر من العوامل ، منها مدة الخبرة والسن وظروف العمـــل ••• وغيرها • ومما يزيد من صعوبة عزل أثر التعليم وحده وقياسه التـــداخل الشديد والتأثير المتبادل بين مجموعة العناصر غير المادية المؤثرة فى الانتاج ، مثل التعليم والعلم والمعلومات وتنظيم الصناعة وغيرها • وبالتالى صعوبة الفصل بينهما ، وتحديد أثر كل منهما على حدة •

٣ ـ عدم دقة استخدام الأجر كمؤشر أو دليل على الكفاءة : تستخدم بعض الدراسات الأجر كمؤشر أو دليل على الكفاءة ، وبالتالى على قيمة التعليم وفاعليته من الناحية الاقتصادية • ولكن هذا غير دقيق تماما • فالأجـــر لا يتوقف على الكفاءة وحدها ، بل يتوقف على عوامل اقتصادية واجتماعية

متعددة منها مكانة المهنة فى الاقتصـــاد القومى ، وصعوبتها ، ومدى الحاجة اليها ، وعدد العاملين بها ... الخ . فعمال الصناعات الالكترونية مثـــلا يتقاضون أجورا أكثر من عمال صناعات النسيج ، حتى وان كان تأهيلهم واحدا ومدة تدريبهم واحدة . وعامل المناجم يتقاضى أجرا أعلى من المدرس ، رغم أن مستوى كفاءة واعداد الأخير أعلى .

٤ ـ تأخر ظهور العائد الاقتصادى للانفاق على التعليم : اذ توجد فجوة زمنية بين الوقت الذى يوضع فيه الانفـــاق على التعليم موضع التنفيذ وبين الحصول على عائد منه . وهو ما يتحقق بعد أن يتخرج التلاميذ ويبلغوا سن العمل ويبدأوا ممارسته . وهى فترة تستغرق ما يقرب من عشرة الى خمس عشرة سنة أو أكثر .

٥ ـ اهمال دراسة أثر الجانب الثقافى والايديولوجى العام للتعليم : فالدراسات الاقتصادية للتعليم لا تهتم عادة بأثره الحضارى العـــام . ومن المعروف أن المستوى الحضارى العام للمجتمع ، والايديولوجية التى يعتنقها أفراده ، ومدى ايمانهم بالمنهج العلمى واتبـــاعهم له ، وسلوك الأفراد فى الأسرة وفى المجتمع ، ونظرتهم الى العمل ... الخ ، كل هذا يؤثر على النمو الاقتصادى ، ويعتبر من النتائج غير المباشرة للتعليم التى يجب أن تدخل فى حساب قيمته الاقتصادية .

٦ ـ تجاهل دور العلم والبحث العلمى : اذ يقتصر الباحثون عادة على دراسة تأثير التعليم العام والتعليم المهنى فى زيادة انتاجية العمل ، ويهملون دور العلم والبحث العلمى . ان التعليم أساس للعلم ، وأساس ضرورى للبحث العلمى . وهذان بدورهما يؤثران فى انتاجية العمل ، عن طريق التطوير المستمر لأدوات الانتاج وأساليبه .

لم يمنع وجود هذه الصعوبات وغيرها بعض الباحثين ، وخاصـــة الاقتصاديين ، من محاولة قياس أو تقدير القيمة الاقتصادية للتعليم . ومع أن هذه الدراسات قد بدأت فى فترة مبكرة من هذا القرن على يد العـــالم الاقتصادى السوفيتى ستروميلين ، وأن العقدين الأخيرين على وجه الخصوص قد شهدا اهتماما متزايدا باقتصاديات التعليم(١) ، الا أنها لم تجد حتى الآن

---

(١) من الكتب التى جمعت عددا طيبا من الدراسات فى اقتصاديات التعليم :
E.A.G. Robinson & J.E. Vaizey (eds.), The Economics of Education (London, Macmillan, 1969). =

فى البلاد المتطلعة للنمو وفى العالم العربى الاهتمام الكافى الذى يتناسب مع أهمية التعليم ، ومع ضخامة ما ينفق عليه من ميزانية الدولة ومن دخل الأفراد • وسنقتصر هنا على عرض بعض النماذج لمحاولات قياس القيمة الاقتصادية للتعليم بطريقة علمية ، والتى توضح الدور الذى يقوم به التعليم فى التنمية الاقتصادية •

١ - « القيمة الاقتصادية للتعليم العام » - ستروميلين :

تعتبر الدراسة التى قام بها ستروميلين من أهم وأسبق المحاولات فى هذا المجال ، ولا تزال تحتفظ بقيمتها العلمية والنظرية حتى الآن ، رغم مضى ما يزيد عن خمسين سنة على اجرائها (١٩٢٤)(١) • وقد قام هو نفسه بعد ذلك فى فترة حديثة نسبيا (١٩٦٢) بدراسة أخرى متبعا طريقة أخرى مطورة(٢) •

تم اجراء هذه الدراسة خلال عملية وضع خطة عشرية للتعليم العام فى الاتحاد السوفيتى ، كانت تهدف فى مرحلتها الأولى الى تحقيق تعميم تعليم ابتدائى مدته أربع سنوات • وبغض النظر عن الدوافع السياسية والاجتماعية لتعميم التعليم والقضاء على الأمية ، فان ضخامة تكاليف هذه الخطة وأمثالها تجعل المسئولين يترددون باستمرار أمامها • ومن ثم كان من المهم جدا اثبات ان الخطط الرامية الى تعميم التعليم مربحة اقتصاديا ، بجانب كونها ضرورة تحتمها الأوضاع الاجتماعية والسياسية •

المعروف ان انتاجية العمل تتوقف على عدد من العوامل ، يتعلق بعضها بالعامل نفسه ، والبعض الآخر بالظروف التى يعمل فيها • وما يهمنا هنا بصفة خاصة هو العوامل التى تؤثر فى درجة مهارة العامل ، وبالتالى فى

UNESCO, Readings in the Economics of Education (Paris, Unesco, 1971)

M. Blaug (ed.), Economics of Education — Selected Readings (Penguin Books, 1970-1971) 2 vols.

(1) S.T. Strumilin, "Khoziaestvennoe znachenie narodnovo obrazovanea", Problemi ekonomiki truda (Moskva, Naoka, 1964) pp. 101-131.

(2) S.T. Strumilin, "Effektivnost obrazovanea f SSSR," Ekonomicheskaia gazeta, 1962, No. 14.

انتاجية عمله • أهم هذه العوامل هى السن ومدة الخدمة والتعليم • وليس من السهل عزل أثر كل منهما على حدة ، وقياس أهميته فى انتاجية العمل — وهو ما حاول ستروميلين أن يفعله • كما انه ليس من السهل بصفة خاصة تحديد أثر واحد منها وهو التعليم — وهو الهدف الأساسى للدراسة • وثمة عنصر آخر كان لابد من أن يوضع فى الاعتبار ، وهو طبيعة العمل ذاته • فاختلاف نوعية العمل تؤثر فى المتطلبات اللازمة لادائه وللتفوق فيه • ومن هنا كان لابد من أن تجرى الدراسة على العاملين فى الأعمال البدنية (مثل عمال المصانع) والأعمال العقلية أو الكتابية (مثل العاملين فى المصالح أو الادارات الحكومية) لاستيضاح أثر التعليم فى كل منها •

أولا : التعليم المدرسى والعمل البدنى :

أختيرت العينة من بين عمال المصانع فى ليننجراد ، وشملت حوالى ٢٦٠٠ من العمال الذين يمارسون أعمالا ذات طابع ميكانيكى • وعلى أساس الأجور تم وضع مقياس لمستوى المهارة • وقسمت العينة عشوائيا الى ثمانى مجموعات ، كل مجموعة ٣٢٥ عاملا • ودرست المتغيرات الآتية فى كل مجموعة : متوسط العمر ، المؤهلات العلمية (عدد سنوات التعليم) ، مدة الخدمة ، مستوى المهارة • كانت المتوسطات الاجمالية للعينة كلها كما يلى — السن : ٣٢ر٦٠ ، التعليم : ٢ر٣٩ ، مدة الخدمة : ١٤ر٩٣ ، المهارة : ٢ر٤٤ وحدة عمل • والمفروض أن تظهر اختلافات بين أفراد العينة فى درجة المهارة والأجور وفقا للمتغيرات الثلاثة : التعليم ومدة الخدمة والسن • اتضح من الدراسة :

١ — تأثير السن على درجة المهارة : تزداد درجة المهارة نتيجة لزيادة العمر باطراد حتى سن ٣٢ ، أى اكتمال النمو البدنى للانسان • وتبدأ بعد ذلك فى الانخفاض •

٢ — تأثير مدة الخدمة على درجة المهارة : اتضح من البحث ان المهارة تنمو باطراد نتيجة لزيادة مدة الخدمة ، ولا تقف عند حد معين مثل السن • صحيح ان النمو يكون أسرع فى السنوات الأولى ، ويكون بطيئا بعد ذلك ، ولكنه نمو مطرد فى جميع الأحوال • كذلك أوضحت الدراسة ان مدة الخدمة أكبر تأثيرا فى درجة المهارة من السن •

٣ — تأثير التعليم على درجة المهارة : لقياس أثر هذا العامل قسمت العينة الى ٨ مجموعات حسب سنوات التعليم (أو السنوات التى قضاها كل

فرد فى المدرسة) . بصفة عامة كان أكثر أفراد العينة قد قضوا سنوات قليلة فى التعليم : ٨٤٠ قضوا من سنة الى سنتين ، ٥٣١ : أتموا سنتين ، ٦٣٢ : ثلاث سنوات ، ٣١٧ : أربع سنوات ، ٢٠ فقط من ٧ الى ١٢ سنة . أى أن معظمهم قد قضوا من سنة واحدة الى أربع سنوات . وبلغ المتوسط العام لكل أفراد العينة ٢ر٣٩ سنة تعليم . ومع ذلك فان هذه الفترة الوجيزة (٢ - ٣ سنوات) قد زادت درجة مهارة العمال زيادة كبيرة .

لوحظ من الدراسة ان درجة المهارة تزيد باطراد تبعا لزيادة سنوات التعليم . قدرت مهارة العامل الأمى بـ ١٠٠ درجة ، وتبين انها تزيد مع زيادة مدة التعليم على النحو التالى : العامل الأمى : ١٠٠ ، ١ - ٢ سنة تعليم : ١٢٤ ، ٢ سنة تعليم : ١٢٩ ، ٣ : ١٣٧ ، ٤ : ١٤٣ ، ٥ : ١٤٨ ، ٦ : ١٥٢ ، ٧ - ١٢ : ١٥٧ (أنظر جدول ١٦ - « التعليم ودرجة المهارة ») . ان سنة واحدة من التعليم فى المدرسة تزيدمن درجة الكفاءة بمقدار ٢ر٦ مرة عما تفعله سنة من التدريب فى المصنع . كذلك أوضحت الدراسة ان السنوات الثلاث الأولى من التعليم بصفة خاصة تزيد من الكفاءة بدرجة أكبر من السنوات الثلاث الأولى للتدريب مع المصنع . ومع ذلك فمن الخطأ الاعتقاد بأن التعليم أو التدريب يغنى أحدهما عن الآخر . انهما متكاملان وليسا متناقضين .

النتيجة التى نستخلصها من الجزء السابق من الدراسة ان التعليم يزيد من درجة الكفاية ، وبالتالى من أجر العامل الفرد . ولكن المسألة لا تقف عند هذا الحد ، انها أكبر من ذلك بكثير . اننا نهتم بتكوين قوى عاملة منتجة بأرخص التكاليف وبأقصى قدر من الفاعلية . ان أى قدر من التعليم يكون مفيدا ومرغوبا فيه بالنسبة للفرد ما دام يتلقاه مجانا على نفقة الدولة . ولكن الدولة التى تدفع نفقات التعليم تريد أن تعرف ما اذا كانت كميات أو سنوات التعليم المختلفة ذات نتائج متساوية . واذا لم تكن ذات نتائج متساوية ، فما هى الكمية أو المدة المطلوبة لكل عامل ، أو لكل نوع من العمل ؟ وكم ينبغى أن ينفق على التعليم لكى يعطى أكبر عائد ؟

لكى نصل الى استخدام اقتصادى رشيد للتعليم يجب أن نعرف على وجه التحديد ، ما الذى تعطيه كل سنة تعليم للعامل ؟ وما الذى تعطيه للدولة ؟ وكم تكلف كل سنة تعليم العامل ؟ وكم تكلف الدولة ؟

من دراسة جداول الأجور بالنسبة للعمال تبين ان مجموع أجر العامل غير المتعلم (الأمى) طوال حياته العملية (أى خلال ٣٧ سنة عمل) يساوى ١٠٤٣٤ روبلا . على أساس ان متوسط الأجر السنوى للعامل ١٤١ روبلا

جدول ١٦

التعليم ودرجة المهارة(*)

المجموعات مقسمة وفقا لعدد سنوات التعليم	عدد أفراد العينة	التعليم بالسنوات	العمر	مدة الخدمة	درجة المهارة	درجة المهارة الطبيعية (في وحدات عمل) العمر ٣٢ر٧ سنة	مدة الخدمة ١٤ر٨ سنة	درجة المهارة المعدلة العمر ٣٢ر٧ سنة مدة الخدمة ١٤ر٨ سنة	في وحدات عمل	في نسبة مئوية
١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠	١١
صفر	٧٢	٠	٤٣ر٧	١٧ر٣	٢ر٢٧	١ر٨٨	٢ر٢٣	١ر٨٤	١ر٨٤	١٠٠
١ ـ ٢	٨٤٠	١ر٥	٣٤ر٤	١٥ر٤	٢ر٤٣	٢ر٣٩	٢ر٤٢	٢ر٣٨	٢ر٢٨	١٢٤
٣	٥٣١	٢	٣١ر٣	١٣ر٧	٢ر٣٦	٢ر٣٩	٢ر٤٠	٢ر٤٣	٢ر٣٧	١٢٩
٣	٦٣٢	٣	٣١ر٨	١٥ر١	٢ر٤٨	٢ر٤٧	٢ر٤٧	٢ر٤٦	٢ر٥٢	١٣٧
٤	٣١٧	٤	٣٠ر١	١٤ر٤	٢ر٤٧	٢ر٥٨	٢ر٤٨	٢ر٥٩	٢ر٦٣	١٤٣
٥	١٤٦	٥	٣٠ر٠	١٤ر٦	٢ر٦٦	٢ر٦٧	٢ر٦١	٢ر٦٢	٢ر٧٣	١٤٨
٦	٤٤	٦	٣٠ر٣	١٤ر٠	٢ر٨١	(٢ر٨٤)	(٢ر٨٤)	٢ر٨٥	٢ر٨٠	١٥٢
٧ ـ ١٢	٢٠	٨	٢٦ر٨	١١ر٠	٢ر٦٦	(٢ر٦٩)	(٢ر٨٥)	٢ر٨٨	٢ر٨٨	١٥٧
٠ ـ ١٢	٢٦٠٢	٢ر٣٩	٣٢ر٦	١٤ر٨	٢ر٤٥	—	—	—	—	—

(*) Strumilin, Khoziaestvennoe znachenie narodnovo obrazo vanea, p. 109.

(٣٧ سنة عمل × ٢ وحدة عمل - أو كفاءة - × ١٤١ روبلا - الأجر السنوى) . أما العامل الذى تلقى سنة تعليم واحدة فانه يكسب أكثر بنسبة ١٥٪ ، أو بزيادة ١٥٦٥ روبلا . وهذه هى القيمة الاقتصادية للسنة الأولى من التعليم . أما السنة الثانية من التعليم فهى ذات قيمة اقتصادية أقل ، اذ انها تدر ١٢٠٠ روبلا فقط أكثر من السنة الأولى . والثالثة ٧٨٢ روبلا أكثر من سابقتها . والرابعة ٥٧٤ روبلا . والخامسة ٤٧٠ روبلا . والسادسة ٣٦٥ روبلا . والسابعة والثامنة حوالى ٢٠٨ روبلا . أى انه مع وجود زيادة مطردة فى أجر العامل نتيجة لزيادة مدة تعليمه ، الا أن معدل هذه الزيادة يتناقص تدريجيا . هذه هى القيمة الاقتصادية للتعليم بالنسبة للعامل نفسه .

فى الوقت الذى يشغل فيه العامل ، ويحصل على أجر مقابل عمله ، فانه ينتج للمجتمع . واذا كان التعليم يزيد من انتاجية العامل ويزيد بالتالى من دخله ، فان قيمته بالنسبة للمجتمع أكبر بكثير . ولتقدير القيمة الاقتصادية للتعليم بالنسبة للدولة ، أجريت دراسات لحساب تكلفة التعليم الابتدائى وعائده الاقتصادى . مع مراعاة : مرتبات المدرسين وزيادتها ، نسبة المدرسين للتلاميذ ، عدد أيام السنة الدراسية بالنسبة للمدرسين وللتلاميذ ، الرسوب والتخلف الدراسى ... الخ . واتضح من الدراسة ان تكلفة السنة الأولى من التعليم الابتدائى ١٧٫٨٠ روبلا ، والعائد منها ١٥٦٥ روبلا . السنة الثانية : الانفاق ٢٨ روبلا ، والعائد ١٢٠٠ روبلا . السنة الثالثة : الانفاق ٣٩ ، والعائد ٧٨٢ روبلا . السنة الرابعة : ٤١٫٢٠ ، ٥٧٤ روبلا . الخامسة : ٤٤ ، ٤٧٠ على التوالى (أنظر جدول ١٧ - « الانفاق على التعليم الابتدائى والعائد منه ») . وهكذا أوضحت الدراسة مقدار الربح الذى تحصل عليه الدولة من انفاقها على التعليم الابتدائى ، فهو يزيد بمقدار ٢٧٫٦ مرة عن قيمة الانفاق عليه . وان الدولة تحصل على رأس المال المستثمر وفوائده خلال السنة ونصف الأولى من ممارسة العامل لعمله . وبالتالى فان المدة الباقية (٣٥٫٥ سنة - على أساس حساب ٣٧ سنة عمل للفرد) هى ربح خالص للمال المستثمر بالنسبة للدولة . وهذا كله دون حساب ما يكسبه الفرد أو يعود عليه ممثلا فى زيادة أجره . ودون حساب الفوائد الاجتماعية الأخرى للتعليم . ومن الصعب تصور نوع آخر من الاستثمار أكثر ربحا .

أوضحت الدراسة أيضا ان سن الالتحاق بالتعليم الابتدائى لا تقل فى المتوسط عن ٩ سنوات ، وليس ٨ سنوات كما هو مفروض . وان المدة اللازمة لانهاء هذا التعليم هى ٤٫٣ سنة ، وليس ٤ سنوات كما هو مفروض .

جدول ١٧
الانفاق على التعليم الابتدائى والعائد منه(*)

سنوات التعليم	الانفاق (بالروبل)	العائد (بالروبل)	صافى الربح (بالروبل)
السنة الأولى	١٨	١٥٦٥	١٥٤٧
السنة الثانية	٢٨	١٢٠٠	١١٧٢
السنة الثالثة	٣٩	٧٨٢	٧٤٣
السنة الرابعة	٤١	٥٧٤	٥٣٣
السنة الخامسة	٤٤	٤٧٠	٤٢٦
١ ـ ٥	١٧٠	٤٥٩١	٤٤٢١
١ ـ ٤	١٢٦	٤١٢١	٣٩٩٥

(*) Strumilin, op. cit., p. 115.

وبالتالى فان السن التى ينهى الطفل فيها التعليم الابتدائى هى ١٣٫٣ سنة . ويتعين عليه أن ينتظر حوالى ثلاث سنوات قبل أن يصبح من حقه ممارسة العمل . أى أن العائد الاقتصادى المباشر لما انفق على تعليم الفرد يتأخر ظهوره الى ما يقرب من أربع سنوات بعد انتهاء الدراسة .

قدر مجموع ما ينفق على التعليم الابتدائى خلال سنوات الخطة العشر بـ ١٦٠٠ مليون روبل ، وهو مبلغ ضخم بطبيعة الحال . ولكن عائد هذا الانفاق ـ ممثلا فى زيادة قيمة القوة العاملة ـ قدر بمبلغ ٦٩ بليون روبل ، أى أكبر بمقدار ٤٣ مرة تقريبا من حجم الاستثمار الأصلى . صحيح ان العبء الاقتصادى سيكون محسوسا فى السنوات الخمس أو الست الأولى ، ولكن الدولة سوف تسترد فى نهاية العشر سنوات كل استثماراتها ، وتكسب ماديا ـ أو اقتصاديا ـ وتطور نظامها التعليمى بما له من فوائد اجتماعية أخرى .

لقد أخذت الدراسة السابقة عينتها من عمال الصناعة ، الذين يمارسون أعمالا ميكانيكية . ولكن ليس هناك ما يمنع من القول بأن النتائج التى تم التوصل اليها تنطبق على كافة مجالات الاقتصاد . لذلك فمن المحتمل أن يكون

تعليم سكان الريف ذا أثر أكبر مما حدث مع عمال الصناعة . لأن التعليم فى هذه الحالة لن يؤثر فى زيادة الانتاج فحسب ، بل سيؤدى الى احداث تغيير جذرى فى الأساليب التى يستخدمونها أيضا .

هذا عن التعليم الابتدائى ، فمـــا هى القيمة الاقتصـــادية للتعليم الثانوى ، ان هذا التعليم أكثر تكلفة للدولة ، كما انه مكلف بالنسبة للأفراد (أنظر جدول ١٨ — «الانفا ق على التعليم الابتدائى والثانوى والعائد منهما») . ومع زيادة التكاليف فان التعليم الثانوى لا يعطى عائدا اقتصاديا ضخما مثل التعليم الابتدائى (السنوات الأربع الأولى) ، وان كان يعطى ربحا كبيرا هو الآخر . ففى مقابل تكلفة التلميذ فى السنوات من الخامسة الى الثامنة وهى ٢٣٥ روبلا ، يعطى التعليم الثانوى عائدا يساوى ١٢٥١ روبلا خلال حياة

جدول ١٨

الانفاق على التعليم الابتدائى والثانوى والعائد منهما(*)

سنوات التعليم	الانفاق (بالروبل)	العائد (بالروبل)	صافى الربح (بالروبل)
التعليم الابتدائى :			
السنوات الأربع الأولى	١٢٦ر٠٠	٤١٢١ر٠٠	٣٩٩٥ر٠٠
السنة الخامسة	٤٤ر٠٠	٤٧٠ر٠٠	٤٢٦ر٠٠
التعليم الثانوى (غير الكامل) :			
السنة السادسة	٤٢ر٢٠	٣٦٥ر٠٠	٣٢٢ر٨٠
السنة السابعة	٦٠ر٢٠	٢٠٨ر٠٠	١٤٧ر٨٠
السنة الثامنة	٨٨ر٨٠	٢٠٨ر٠٠	١١٩ر٢٠
السنوات ٦ — ٨	١٩١ر٢٠	٧٨١ر٠٠	٥٨٩ر٨٠
السنوات ٥ — ٨	٢٣٥ر٢٠	١٢٥١ر٠٠	١٠١٥ر٨٠
السنة ٩	١٢٨ر٥٠		
السنوات ٦ — ٩	٣١٩ر٧٠		

(*) Strumilin, op. cit., p. 118.

العامل الانتاجية (٣٧ سنة) • أى ان الـــدولة تسترد ما أنفقته بنسبة ٤٣٠٪ وأكثر • ويتم استرداد جميع ما أنفقته الدولة خلال السنوات السبع الأولى من حياة العامل الانتاجية • وخلال الثلاثين سنة التالية تأخذ الدولة ربحا سنويا يزيد عن ١٤٪ •

ثانيا : التعليم المدرسى والعمل العقلى :

أجريت الدراسة على عينة من العاملين فى اثنين من الادارات الحكومية فى موسكو ، وشملت ٢٨٠٠ فرد ، تمت تصفيتهم أخيرا الى ٢٣٠٧ • حسبت درجة المهارة على أساس جداول مكونة من ١٧ درجة • وكانت المتغيرات التى وضعت تحت الدراسة ــ كما فى حالة العمل البدنى ــ هى تأثير كل من السن ومدة الخدمة والتعليم على درجة المهارة •

١ ــ العمر : أظهرت الدراسة ان عامل السن له نفس التأثير على من يمارسون الأعمال العقلية والكتابية ، كما هو مؤثر فى حالة العمال اليدويين• أى أن درجة المهارة تزيد مع السن حتى يبلغ الفرد ٣٠ سنة ، وبعد ذلك تبدأ فى الانخفاض أو التدهور • وبما أن المجهود البدنى يلعب دورا قليلا فى الأعمال العقلية والكتابية ، يمكن أن نعزوا تأثير السن الى ضعف أو تدهور القوى العقلية أيضا ابتداء من سن الثلاثين •

٢ ــ مدة الخدمة : أثبتت الدراسات ــ كما فى حالة العمل البدنى ــ أن تأثير مدة الخدمة على درجة المهارة يكون واضحا فى السنوات الأولى ، وانه يستمر خلال سنوات العمل كلها بصفة عامة • ولكن يوجد تحفظ وهو تأثير نوع العمل العقلى أو الكتابى • ففى كثير من الأعمال الكتابية يضعف أو يختفى تأثير مدة الخدمة بعد فترة زمنية قصيرة • وهذا يلاحظ فى الأعمال التى لا تتطلب مهارة وخبرة طويلة• بينما يستمر التأثيرفعالا ومطردا فىالأعمال الأكثر تعقيدا ، والتى تحتاج الى مهارة وخبرة طويلة • يلاحظ كذلك ان تأثير مدة الخدمة على العمل البدنى (عمال المصانع) أكثر منه على العمل الكتابى أو العقلى ، وخاصة فى السنوات القليلة الأولى • وتفسير ذلك أن سنوات الخدمة الأولى ذات تأثير كبير فى درجة المهارة بالنسبة للعامل ، بينما تلعب المهارات والقدرات العقلية الدور الأكبر فى العمل العقلى والكتابى ــ وهـــذه يتم تحصيلها وتنميتها بشكل أكبر خلال سنوات الدراسة •

٣ ــ التعليم : يعتبر التعليم أهم العوامل التى تؤثر فى درجة المهارة فى العمل العقلى والكتابى • فبينما يزيد النمو البدنى والعقلى ، فى الفترة

من سن ١٦ الى سن ٣٠ ، درجة الكفاية بمقدار ٨٥ر٠ وحدة عمل • وبينما تزيد مدة الخدمة درجة الكفاية فى هذه الفترة بمقدار ٣٤ر١ وحدة عمل • فان التعليم يزيد من درجة المهارة بمقدار ٨١ر٣ وحدة عمل • ويحدث هذا فى العمل العقلى بدرجة أكبر مما هو موجود فى العمل البدنى (راجع جدول ١٩ ـ « تأثير مدة التعليم على المهارة فى مجال العمل البدنى والعمل العقلى ») • وينطبق هذا على التعليم الابتدائى والثانوى بصفة خاصة (السنوات الثمان الأولى) •

أما فيما يتعلق بتقدير القيمة الاقتصادية للتعليم العالى ، فيجب أن نضع أمامنا عددا من الاعتبارات منها ارتفاع تكلفة هـــذا التعليم بالنسبة للدولة والفرد • وان سنوات التعليم العالى تعتبر خصما من سنوات العمل ، حيث يفترض أن يبدأ الشباب العمل فى سن ١٦ بعد اكتمال سنوات التعليم الثانوى الثمان • ومع ذلك فان الناس تقبل عـلى التعليم العـــالى ، ليس للأسباب الاجتماعية وحدها ، بل لاسباب اقتصادية أيضا ، اذ انه يعتبر استثمارا مربحا •

ومع الزيادة المطردة فى تكلفة التعليم بازدياد سنوات الدراسة ، فان عائد التعليم لا يزيد باطراد بل ينقص • أى أن عائد السنوات الأولى أكبر من عائد السنوات الأخيرة • وتكلفة السنوات الاولى أقـــل من تكلفة السنوات الأخيرة • وهذا ما يعبر عنه بقانون « تناقص العائد الاقتصادى للتعليم » •

وثمة ملاحظة أخيرة ، وهى أن القيمة الاقتصادية ـ من وجهـــة نظر الانتاج ـ لبعض أنواع التعليم قد لا تكون واضحة تماما ، مثل التدريس والطب والفنون وغيرها • ولكن يجب أن نعرف ان هـــذه الأنواع تعتبر انتاجية ، حتى فى المجتمعات الرأسمالية • فالمدرس يعمل فى انتاج سلعة ، وهى اعداد القوى العاملة • والطبيب يعمل فى اصلاح سلعة والمحـــافظة عليها ، وهى أيضا القوى العاملة • ومع صعوبة حساب القيمة الاقتصادية لهذا النوع من الانتاج ، الا أنه ممكن • وهو يظهر أيضا ان هذا النوع من التعليم والعمل انتاجى ومربح أيضا •

جدول ١٩

تأثير مدة التعليم على المهارة فى مجال العمل البدنى والعمل العقلى(*)

سنوات التعليم	تزايد درجة المهارة (مقدرة فى وحدات عمل) عمال المصانع	موظفو المكاتب	الفارق (فى ٪)
السنة الأولى	٠ر٣٠	٠ر٤٣	٤٣
السنة الثانية	٠ر٢٣	٠ر٤٠	٧٤
السنة الثالثة	٠ر١٥	٠ر٣٥	١٣٣
السنة الرابعة	٠ر١١	٠ر٣٣	٢٠٠
السنة الخامسة	٠ر٠٩	٠ر٣٢	٢٥٦
السنة السادسة	٠ر٠٦	٠ر٣١	٤١٧
السنة السابعة	٠ر٠٤	٠ر٣٠	٦٥٠
السنوات ١ ـ ٧	٠ر٩٨	٢ر٤٤	١٤٩
السنوات ١ ـ ٤	٠ر٧٩	١ر٥١	٩١

(*) Strumilin, op. cit., p. 125.

٢ ـ « القيمة الاقتصادية للتعليم المهنى فى المدارس وفى المصانع » ـ كريفنيفتش(١) :

نتيجة لظروف متعددة يوجد فى كثير من دول العالم ، المتقدمة وغير المتقدمة ، نظامان متباينان للتعليم الفنى المهنى ، لاعداد العمال المهرة والفنيين على وجه الخصوص ، الأول فى المدارس الفنية المهنية ، والثانى فى المصانع وغيرها من المؤسسات الانتاجية . ويقوم كل من النظامين بنفس الوظيفة ، وهى اعداد القوى العاملة فى هذا المستوى من المهارة لأداء أعمال معينة ، ولكن بطرق مختلفة ، ولمدد زمنية مختلفة ، ووفقا لنظم ومناهج مختلفة . فالمدارس الفنية المهنية ـ فى الاتحاد السوفيتى على سبيل المثال ـ تقوم باعداد

(1) V.V. Krevnevich, Vliianie Naochno-tekhnicheskovo progressa na stroktoro rabochovo klassa SSSR (Moskva, Naoka, 1971), pp. 342-355.

« الخراط » خلال فترة تتراوح بين ١ ـ ٢ سنة . وفى المصانع والمؤسسات يقومون باعداده خلال ٣ ـ ٦ أشهر . والعامل المشرف على تشغيل الآلات فى الصناعات الكيميائية يعد فى المدارس المهنية فى فترة ١ ـ ٣ سنة ، وفى المؤسسات الانتاجية فى فترة ١ ـ ٦ أشهر .

لهذا لابد من أن يبرز سؤال عن مدى فاعلية كل من النظامين ؟ وأيهما أفضل من الآخر ، من وجهة النظر الاقتصادية ؟ ان كفاءة نظام التعليم تتحدد بمدى قيامه بأداء وظيفته على أفضل وجه ، وبأقل تكلفة ، وفى أقصر فترة . فأى النظامين يفضل الآخر : المدارس المهنيـــة أم التدريب فى المصـــانع والمؤسسات ؟

يمكن حساب القيمة الاقتصادية لكلا النظامين عن طريق تحديد ما ينفق عليه ، أى عن طريق تحديد تكلفة اعداد العامل . ثم حساب العائد الاقتصادى لهذا النظام ، عن طريق حساب الأجر الذى يحصل عليه العامل وقيمة الانتاج الفائض (مثل نوعية الانتاج والسلع ، مقدار الاستهلاك للأدوات ، كميـــة السلع غير الجيدة .. الخ) . وكل هذا يمكن حسابه فى صورة نقدية . وبالتالى يمكن مقارنة الفاعلية الاقتصادية لكل من النظامين بعد تحديد قيمة الاستثمار والعائد لكل منهما .

أجريت الدراسة على عينة من العاملين فى صناعة الآلات فى المصـــانع الضخمة فى موسكو ولينينجراد وكييف وباكو وغيرها من المدن . وركزت على مهنتين من أكثر المهن الصناعية تعقيدا وأهمها فى المستقبل ، وهما عمال التركيب والضبط وعمال البرادة والصيانة العـــاملين على الخطوط الآلية . وشملت الدراسة ٢٢٠٠ من عمال التركيب والضبط و ٢٠٠٠ من عمال البرادة والصيانة .

أولا : التكلفة الحقيقية لتعليم المهنى فى المدارس وفى المصانع :

تبين من الدراسة ان ٢٥ر٣٪ من عمال التركيب و ٣٦ر٩٪ من عمال البرادة فقط قد تلقوا اعدادهم المهنى فى المدارس الفنية المهنية . والباقون ـ أى معظم أفراد العينة ـ قد تلقوا الاعداد المهنى فى الصناعة مباشرة .

تبين كذلك ان ٧٤٪ من عمال التركيب الذين دربوا فى الصـــناعة مباشرة ، قد وصلوا الى هذه المهنة بعد عملية اعادة تدريب . أى انهم كانوا يمارسون أعمالا أخرى ، وتلقوا اعدادا مهنيا لها ، وتلقوا كذلك تدريبا لرفع مستوى كفايتهم فى المهنة القديمة . ثم أعيد تدريبهم لممارسة هذه المهنة

الجديدة • معنى ذلك ان حساب ما ينفق على اعدادهم المهنى فى الصناعة يجب أن يدخل فيه : قيمة ما أنفق على اعـــدادهم المهنى الأول لممـــارسة المهنة السابقة + ما انفق على رفع مستوى كفايتهم فى المهنة الجديدة •

صنفت المصروفات التى تنفق على الاعداد المهنى للعمال وفقـــا للبنود الآتية :

١ ــ مصروفات التعليم المباشرة (مثل أجور المعلمين) •

٢ ــ مصروفات اعاشة التلاميذ (ويدخل فيها مرتبات التلاميذ والأجور التى يتقاضونها مقابل عملهم أثناء التعليم ، والتغذية ، والسكن ••• الخ) •

٣ ــ مصروفات أخرى (ويدخل فيها مصروفات الجهاز الادارى ، تشغيل وصيانة المبانى ، الأدوات والأجهزة والماكينات التعليمية •• الخ) •

ومن الجدير بالذكر ان مصروفات البند الثالث نادرا ما تحسب بدقة عند تقدير تكلفة التعليم المهني فى المصانع والمؤسسات • بينما يمكن حسابها بدقة أكثر فى حالة التعليم المهنى فى المدارس • وهذا يؤثر على حساب التكلفة الحقيقية للتدريب المهنى فى المصانع • فمصروفات الجهاز الادارى واستهلاك الآلات ومصروفات الخدمات •• الخ ، كل هذا يتمتع به طلاب التدريب المهنى فى المصانع دون أن يدخل عادة فى حساب تكلفة التدريب • وتوجد بالاضافة الى ذلك صعوبات أخرى فى حساب تكلفة التدريب المهنى فى المصانع ، منها ــ على سبيل المثال ــ صعوبة تحديد الأجور التى يتقاضاها العمال المتدربون • بينما يسهل تحديد وحساب الأجور التى يتقاضاها تلاميذ المدارس الفنية المهنية •

أثبتت الدراسة ان التكلفة الحقيقية لكل من التعليم المهنى فى المدارس والتدريب فى المصانع (رغم ان حسابات تكلفة النوع الأخير لم تكن دقيقة تماما) يمكن تقديرها على النحو التالى :

يتكلف تعليم كل من عامل التركيب وعامل البرادة لمدة سنتين فى مدارس التعليم المهنى ١٠٠٠ روبل • أما فى المصانع فان تكلفة اعداد البراد ــ وفقا لنظام « التعليم الجماعى ــ الفردى » (لمدة ٦ أشهر ــ تبلغ ١٦١٫٨ روبل • وتبلغ تكلفة اعداد عامل التركيب وفقا لنظام « المقرر الدراسى » لمدة ١٠ أشهر ــ ٢٤٣٫٧ روبل • وتبلغ تكلفة اعداد عامل التركيب الذى سبق له ممارسة مهنة أخرى ويعاد تدريبه ــ وفقـــا لنظـــام « مجموعة المقررات الدراسية » ــ ٧٤٦٫٤ روبل •

ولما كان معظم أفراد العينة من عمال التركيب (٧٤٪) قد سبق تدريبهم وممارستهم لمهنة أخرى وأعيد تدريبهم لهذه المهنة . فمعنى ذلك ان التكلفة الحقيقية لاعداد الواحد منهم فى المصانع تبلغ ٧ر٧٤٦ روبل .

ينبغى أن يوضع فى الاعتبار أيضا ان التلاميذ فى المدارس يقومون أثناء تعليمهم بصنع أشياء ذات قيمة مادية . أى انهم يعطون خلال عملية التعلم انتاجا يفيدون منه ، وتفيد منه مدارسهم ، وتفيد منه الدولة . ففى مقابل الانتاج لا يأخذ التلميذ أجرا كاملا على عمله ، بل يأخذ ما يقرب من ٣٣٪ من الأجر ، وتأخذ المدرسة ٢٣ ـ ٢٥٪ ، وتأخذ الدولة ٤٢ ـ ٤٤٪ . ويقدر ما يرده التلميذ من تكلفة تعليمه الى الدولة فى أثناء الدراسة بـ ٥ر١١٪ من هذه التكلفة بصفة عامة . أما فى هذا البحث فقد تبين ان متوسط ما يرده التلميذ من تكلفة تعليمه الى الدولة فى المهنتين موضـــوع الدراسة يبلغ ٥ر٢٣٪ ، أى ٢ر٢٣٥ روبل .

أما العمال الذين يتم تدريبهم فى المصانع فانهم يتقاضون أجورا كاملة مقابل ما يقومون بانتاجه . أى انهم لا يعيدون لميزانية الدولة مباشرة أى شىء أثناء التدريب .

وفى أثناء الدراسة أيضا تحصل الدولة من عمل تلاميذ المدارس المهنية على انتاج فائض قدر فى هذا البحث بـ ٨ر٤٩٢ روبل .

معنى ذلك ان الدولة تصرف على اعداد عامل التركيب والبراد خلال عامين فى المدارس المهنية ١٠٠٠ روبل ، وتسترد منه خلال فترة الدراسة ٢ر٢٣٥ روبل فى صورة ما يستقطع من أجره + ٨ر٤٩٢ روبل فى صورة انتـــاج فائض . أى أن مجموع ما تسترده الدولة من التلميذ خلال الدراسة يبلغ ٧٢٨ روبلا . ويكون ما تدفعه الدولة حقيقة هو ٢٧٢ روبلا فقط .

يعطى العمال الذين يتم تدريبهم فى المصانع أيضا انتاجا فائضا أثناء تدريبهم . وقد قدر الانتاج الفائض لعامل البرادة بـ ٥ر١٠٧ روبل . وبذلك تكون تكلفة اعداده الحقيقية هى ٣ر٥٤ روبل (٨ر١٦١ ـ ٥ر١٠٧ = ٣ر٥٤ روبل) . أما عامل التركيب الذى يتدرب فى المصنع فى برامج « مجموعة المقررات الدراسية » منقطعا عن الانتاج ، فانه لا يعطى انتاجا فائضا ، لأنه يحتل أثناء التدريب العملى مكان أحد العمال (المشرف) الذى يتقاضى أجرا كاملا . ومن ثم فانه لا يعيد للدولة جزءا مما يصرف على اعداده . وتبقى

تكلفة الاعداد كما هى ٧ر٢٣٤ روبل فى حالة الاعداد لأول مرة ، و ٤ر٧٤٦ روبل فى حالة اعادة الاعداد ٠

الخلاصة :

١ ـ ان اعداد عامل التركيب فى المصانع أكثر تكلفة منه فى المدارس المهنية ٠ اذ يبلغ ٧ر٢٣٤ روبل فى حالة الاعداد لأول مرة ، و ٤ر٧٤٦ فى حالة اعادة الاعداد ـ وهو الغالب ٠ مقابل ٢٧٢ روبلا للاعداد فى المدارس المهنية ٠

٢ ـ ان اعداد المبرد فى الصناعة أرخص منه فى المدرسة المهنية ، اذ يبلغ ٣ر٥٤ روبل مقابل ٢٧٢ روبلا ٠

ومعنى ذلك ان حجة رخص تكاليف الاعداد المهنى فى المصانع بدرجة كبيرة عنها فى المدارس غير صحيحة ٠

ثانيا : عائد التعليم المهنى فى المدارس والتدريب فى المصانع :

يمكن تحديد العائد الاقتصادى للتعليم المهنى من دراسة عـــدد من المؤشرات : الأجر الذى يتقاضاه العاملون ، نوعية انتاجهم (نوعية السلع التى ينتجونها) ، نوعية عملهم (مدى استخدامهم للأساليب الحـــديثة ، التنظيم العلمى للعمل ، تقبلهم للتجديد ، سلوكهم فى المصانع ٠٠ الخ) ٠

هذه المؤشرات ـ أو المتغيرات ـ تتوقف على مستوى الكفاية ، الـــذى يتوقف بدوره على عدد من المتغيرات : شكل الاعداد المهنى (فى المدارس أو فى المصانع) ، مدة التعليم العام ، مدة الخبرة ، السن ٠

١ ـ الترقى : أثبتت الدراسة انه مع تثبيت متغير مستوى التعليم العام ، فان العامل المتخرج من المدرسة الفنية المهنية أسرع فى الترقى من العامل الذى تلقى اعداده المهنى فى الصناعة ٠ فعامل التركيب الذى تخرج من المدرسة الفنية المهنية يلزمه لكى ينتقل من الدرجة الثانية الى الدرجة الثالثة ٤ر٢ سنة ، بينما يلزم زميله الذى تلقى تدريبـــه فى المصنع ٩ر٢ سنة ٠ ومدة التعليم العام واحدة عند الاثنين ، وهى ٧ سنوات دراسية ٠ ومن أتما ٨ سنوات دراسية يلزمهمـــا على التوالى ٨٦ر١ و ٥٤ر٢ سنة ٠ ٩ سنوات دراسية : ٢٩ر١ و ١٦ر٢ سنة ٠ ١٠ سنوات دراسية : ٦ر٠ و ٧٨ر١ سنة على التوالى ٠

وتنطبق نفس النتائج على الترقى للدرجات الأعلى أيضا . كما تنطبق على عمال البرادة والصيانة .

٢ - الأجر : أثبتت الدراسة ان العمال من خريجى المدارس المهنية الفنية يأخذون أجورا أكبر من زملائهم الذين تلقوا تدريبهم المهنى فى المصانع، مع تساوى الجميع فى درجة العمل أو درجة الكفاية من الناحية الشكلية . فمع تساوى المجموعتين فى مستوى الكفاية (الدرجة الثانية) ومدة الخبرة (سنة واحدة) والعمر (١٩ سنة) ، بلغت زيادة أجر عامل التركيب من خريجى المدرسة الفنية المهنية عن زميله الذى درب فى المصنع ٩ر٨ روبل شهريا . ويستمر هذا الفارق ، بل يطرد طول العمر . فمع تساوى المجموعتين فى مستوى الكفاية (الدرجة السادسة) ومدة الخبرة (١٠ سنوات) والعمر (٣٠ سنة) . يتقاضى خريج المدرسة الفنية المهنية شهريا ١٤٧ر٤٩ روبل فى المتوسط ، بينما يتلقى زميله الذى درب فى المصنع ١٣٥ر٢٧ روبل ، أى بزيادة قدرها ١٢ر٢٢ روبل شهريا .

نفس النتيجة أثبتتها الدراسة فى حالة عمال البرادة والصيانة .

٣ - نوعية الانتاج : أوضحت الدراسة ان انتاج العمال الذين تخرجوا من المدارس المهنية أفضل من انتاج زملائهم . وعلى سبيل المثال ، فمن بين ٩٤٢ عامل تركيب تلقوا تدريبهم المهنى فى المصانع وجدت عيوب فى انتاج ٤٧٨ عاملا - أى حوالى ٥٠٪ . ومن بين ٥٧٤ عاملا تخرجوا من المدارس الفنية المهنية وجدت عيوب فى انتاج ٢٠ فقط - أى أقل من ٤٪ .

٤ - نوعية أو أسلوب العمل :

أ - أثبتت الدراسة ان خريجى المدارس الفنية المهنية يساهمون بطريقة أفضل فى ترشيد العمل عن زملائهم الذين دربوا فى المصانع . ويتقاضون مقابل ذلك مكافآت عمل أكبر .

ب - يعلم خريج المدارس الفنية المهنية عددا من التلاميذ المتدربين على العمل أكبر مما يعلمه العامل الذى درب فى المصنع . فعامل التركيب الذى أتم ١٠ سنوات من التعليم العام وتخرج من المدرسة المهنية ، يستطيع أن يدرب فى المتوسط ٩ر٦ تلميذا . أما زميله الذى درب فى المصنع فلا يستطيع أن يدرب أكثر من ٦ر٦ تلميذا فى المتوسط .

وتنطبق نفس النتائج على عمال البرادة والصيانة .

٥ - كمية الانتاج الفائض : يعطى خريجو المدارس الفنية المهنية انتاجا

فائضا أكبر من زملائهم المدربين فى المصانع • أو بعبـــارة أخرى انهم أكثر انتاجية من زملائهم • ومن أمثلة ذلك ان عامل التركيب الذى تعلم فى المدرسة الفنية المهنية يعطى فى السنوات العشر الأولى من ممارسة العمل انتاجا فائضا يزيد بمقدار ٣٥٠ روبلا عن زميله الذى درب فى المصنع •

وهكذا أثبتت الدراســة ان التعليم النظامى فى المدارس الفنية المهنية (الأطول مدة ، والذى كان يعتقد انه أكثر تكلفة) أفضل بكثير من التدريب المهنى فى المصانع • وهو أرخص تكلفة فى بعض الأحيان ، وأكثر انتاجية باستمرار • هذا من وجهة النظر الاقتصادية البحتة ، وبغض النظـــر عن الأفضلية التربوية والاجتماعية الكبيرة للتعليم المنظم فى المدارس •

٣ ـ القيمة الاقتصادية للتعليم العالى ـ والش(١) :

ينظر كثير من الاقتصاديين منذ فترة طويلة الى الانسان على انه من عناصر رأس المال الثابت ، لأن الانسان ـ مثل رأس المال ـ تنفق عليـــه مصروفات ، يحاول بدوره تعويضها بالحصول عـــلى عائد وربح • الا أن مناقشاتهم كانت ذات طابع عام غير محدد تنظر الى « كل » الناس على انهم رأس مال ، والى « كل » أنواع الانفاق فى الرعاية والتنشئة والتدريب على انها تكاليف • وتعالج هذه الدراسة جانبا واحدا فقط من هذه المسألة • فهى تتعرض للتعليم فقط وليس للتربية على وجه العموم • ونوع خاص من التعليم ، وهو التعليم الذى يهدف الى تدريب الانسان لممارسة مهنة معنية • وتحاول تحديد ما اذا كانت الأموال التى تصرف على هذا التدريب أو الاعداد تعتبر استثمارا مربحا ، مثل الانفاق على المصانع والماكينات ، وانها تنفق فعلا بغرض الحصول على هذا الربح •

يرى والش ان بعض أنواع التعليم لا يقصد منها الحصول على ربح • فالتدريب الذى يتلقاه الأطفال حتى نهاية التعليم الثانوى ، لا يقصد منه بصفة أساسية تنمية مهارات معينة • بل يقصد منه الأباء والدولة تنشئة

---

(1) J.R. Walsh, "Capital Concept Applied to Man", in : UNESCO, Readings in the Economics of Education (Paris, UNESCO, 1971) pp. 255-285.

ولهذه الدراسة أهمية خاصة نظرا لأنها من الدراسات المبكرة فى قياس العائد الاقتصادى للتعليم ، فقد نشرت لأول مرة فى Quarterly Journal of Economics سنة ١٩٣٥ •
كما أنها قد طرحت بطريقة علمية فكرة الاستثمار فى رأس المال البشرى •

اجتماعية وحضارية • وعلى الرغم من أن بعض القدرات ذات القيمة الاقتصادية يتم تنميتها فى هذه المرحلة ، الا أنها ليست الهدف الأساسى من التعليم •

هذا الهدف الاقتصادى للتعليم أكثر وضوحا فى تعليم ما بعد المرحلة الثانوية • انه أكثر تكلفة • واسهام الدولة فيه (فى الولايات المتحدة الأمريكية) أقل من المرحلة السابقة • وعبئه يقع بدرجة أكبر على الآباء والأبناء • ومع ان الآباء قد يرسلون أبناءهم الى الجامعات لأسباب اجتماعية أو نفسية ، فانهم يفكرون أيضا فى تكاليف هذا التعليم وفى عائداته الاقتصادية • ولو لم يكن التعليم العالى مربحا اقتصاديا لتردد كثير من الآباء فى دفع أبنائهم اليه وفى سداد تكاليفه • وثمة اعتبار آخر ، فالطالب نفسه يستثمر قليلا جدا - ان كان يستثمر شيئا على الاطلاق - خلال سنوات التعليم قبل الجامعى • فهو لا يملك الا قدراته ووقته • وخلال مرحلة التعليم قبل الجامعى يكون لهذه الأشياء (فى البلاد المتقدمة) قيمة اقتصادية قليلة • ولكن فى مرحلة التعليم الجامعى يصبح لهذه الأشياء قيمة اقتصادية كبرى • واستمرار الطالب فى التعليم يعنى حرمانه من العمل ومن الكسب • وكلما طالت مدة التعليم زادت كمية الحرمان ، أى زادت الخسارة • ويجب أن يراعى هذا العنصر أيضا عند حساب نفقات وعائد التعليم الجامعى •

معنى هذا انه كلما طالت مدة التعليم كلما أصبح الغرض منه مهنيا ، وكلما أصبح الدافع اليه الحصول على ربح اقتصادى • وبعبارة أخرى ان التعليم العالى يمثل نوعا من الاستثمار الاقتصادى ، تنفق عليه أموال بغرض الحصول على عائدات وعلى ربح أكبر من الاستثمار •

للتأكد من صحة الفروض السابقة :

أ - فحصت تقديرات لدخل أفراد ذوى مستويات تعليمية متباينة •

ب - حسب صافى دخل الانسان العادى فى المستويات التعليمية السابقة •

جـ - والسنة التى يبدأ فيها العمل (والدخل) عادة •

د - تكلفة أنواع التعليم المختلفة •

هـ - وأخيرا تمت مقارنة التكلفة بالعائد ، لاكتشاف ما اذا كان الاثنان يميلان الى التعادل •

جاءت المعلومات الاحصائية المستخدمة فى هذا البحث بصفة أساسية من خمسة مصادر :

أهم هذه المصادر دراسة قامت بها « جمعية الفاكابا بساى » (Alpha Kappa Psi) سنة ١٩٢٦ . اذ أرسل استفتاء الى ١٥٠٠٠ شخص من مختلف المهن ومختلف مراحل التعليم ، يعيشون فى كافة أنحاء الولايات المتحدة الأمريكية ، تتراوح أعمارهم بين ١٩ و ٧٢ سنة . بلغ عدد الاجابات الصالحة للاستخدام ٧٣٩٦ ، كانت تتضمن معلومات عن السن والدخل السنوى والتعليم . من هؤلاء كان ١٢٦٧ قد وقف تعليمهم عنـــد المرحلة الأولية ، ٣٠٦٧ تلقوا تعليما ثانويا ، ٦٥٤ تلقوا تعليما عاليا (بكالوريوس فى الأداب والعلوم) ٧٢٠ تلقوا تدريبا فى ادارة الأعمال بعد الجامعة ، وحصلوا على درجة بكالوريوس فى ادارة الأعمال أو المحاسبة ، ٤٥ ماجستير ، ٥٢ دكتوراه الفلسفة . أما الدرجات المهنية فكانت كالآتى : ١٤١ بكالوريوس فى القانون، ٥٤ بكالوريوس فى الهندسة ، ٥٨ دكتوراه فى الطب ، ٢٥ دكتوراه فى طب الأسنان . وقد استخدمت البيانات الخاصة بالدخل لكل هذه النوعيات عدا المتعلقة بالهندسة والطب وطب الأسنان .

أما المصدر الثانى للمعلومات فهو الدراسة المسحية التى قامت بهـا وزارة الداخلية الامريكية لخريجى مجموعة من الكليات الأمريكية (Land Grant Colleges) . كان عدد خريجى هذه الكليات سنة ١٩٢٩ قد بلغ ٢٣٠٠ خريج . وبالتعاون مع هذه الكليات جمعت كمية ضخمة من المعلومات عن تعليم الخريجين ودخلهم وأعمارهم .. الخ .

أخذت المعلومات الخاصة بدخل الأطباء من دراسة موريس ليفين عن هذا الموضوع . وكذلك المعلومات الخاصة بدخل المهندسين .

تضمن المصدر الرابع للمعلومات بيانات عن دخل المحامين فقط ، واقتصر على خريجى مدرسة هارفارد للقانون سنة ١٩٠٤ ، اذ أعطى ١٢٧ خريجا معلومات عن دخلهم خلال ٢٥ سنة . وهم يمثلون ٧٣٪ من خريجى هـــذه الدفعة .

المصدر الخامس والأخير هو دراسة أجريت تحت اشراف مدرسة ادارة الأعمال بجامعة ميتشجان عن دخل النساء فى المهن والأعمال . واعتمدت الدراسة على اجابات بلغ عددها ١٤٩٥٨ ، تتضمن معلومات عن السن والتعليم والدخل . حصلت ١٥٦١ امرأة منهن على تعليم أولى فقط ، و ٦٨٧٢ على تعليم ثانوى ، و ١٧٤٥ على درجة البكالوريوس ، و ٢٢٩ على درجة الماجستير .

حسب صافى دخل الانسان العادى فى كل مجموعة من المجموعات

التعليمية . ويكفى أن نذكر مثالا واحدا يوضح طريقة حسابه (أنظر جدول ٢٢ - « نموذج لطريقة حساب صافى الدخل ») . تمثل هذه الحالة انسانا عاديا ، حصل على تعليم عال ينتهى بدرجة البكالوريوس . يفترض ان ١٠٠ر٠٠٠ من هؤلاء يبدأون معا حياتهم العملية فى سن ٢٢ . وهم يتناقصون كل سنة بنسبة معينة نتيجة للوفاة - عمود ٢ . ويوضح عمود ٣ الدخل السنوى لكل مجموعة عمرية (وهو يماثل ما جاء فى جدول ٢٠ عمود ٤) . أما عمود ٤ فيوضح نسبة العاملين فى هذه المرحلة العمرية . وبناء على المعلومات السابقة الخاصة بعدد الأحياء والدخل والعمالة ، حسب الدخل الفعلى المكتسب فى كل سنة - عمود ٥ . ويمكن قراءة هذا الرقم كما هو أو بضربه فى ١٠٠ر٠٠٠ . ويوضح عمود ٦ صافى الدخل بعد استبعاد ٤٪ سنويا من مجموع الدخل الذى ينتظر أن يحصل عليه خريج الجامعة طوال حياته العملية (حتى سن ٧٣ - ٧٤) وهو ٦٧٨٤٦ دولارا . وهو صافى الدخل المنتظر الحصول عليه من التعليم .

ويمثل جدول ٢٣ - « صافى دخل الفرد طول حياته وفقا للمستوى التعليمى » صافى دخل الفرد فى مجموعة تعليمية . وقد حسب بالطريقة السابقة مع اجراء بعض التعديلات التى حتمتها خصائص المجموعات التعليمية المتباينة .

الخطوة التالية هى حساب تكاليف المراحل المختلفة من التعليم التى سبق حساب قيمتها . وقد أجريت دراسات كثيرة لحساب التكلفة ، تختلف نتائجها من معهد لآخر . واعتمدت هذه الدراسة بوجه خاص على نتائج دراسة كليات « لاند جرانت » . وتشمل النفقات :

١ - مصروفات الدراسة المختلفة التى تدفع الى الكلية .

٢ - نفقات المعيشة وأجرة المسكن .

٣ - تكاليف المعدات ، مثل الكتب وما اليها .

٤ - النفقات الشخصية مثل الملابس والترفيه والانتقال .

٥ - الدخل المفقود ، أو الدخل الذى كان الطالب يستطيع الحصول عليه لو لم يستمر فى الدراسة . مع خصم الدخل الذى يحصل عليه الطالب من عمله خلال الدراسة وفى الأجازات .

٦ - ربح مركب بفائدة سنوية ٤٪ عن المبلغ السابق .

قبل أن نمضى فى تحليل النتائج من الضرورى أن نوضح بعض الافتراضات التى قامت عليها الدراسة :

١ - تمثل الأرقام الخاصة بالدخل متوسطات (الوسيط فى معظم الحالات) ، وهى بذلك تخفى التباينات الكبيرة فى الدخل الموجودة فى المجموعات . ولنضرب لذلك مثلا ، ففى سنة ١٩٢٩ كان متوسط دخل الطبيب أكثر قليلا من ٥٠٠٠ دولار . بينما كان نصف عدد الأطباء يحصلون على دخل أقل من ٢٨٠٠ دولار ، و ١٥٪ أقل من ١٥٠٠ دولار ، و ٤٪ عندهم عجز فى الدخل . أى أن ¼ المجموعة كانوا يحصلون على دخل أقل من المتوسط العام لدخل الطبيب ، بينما كان ١٢٪ يحصلون على ١٠٫٠٠٠ دولار ، و ٢٪ أعلى من ٢٠٫٠٠٠ دولار . ومع أن جانبا من هذه الفروق يرجع الى السن ، ومع أن عنصر السن قد روعى فى حسابات الدخل ، فلا تزال بعض الفروق فى الدخل موجودة . وقد ترجع هذه الفروق فى الدخل الى الاختلاف فى مكان العمل أو الصحة أو الحظ أو القدرة . وان كانت العينة كبيرة وممثلة بدرجة تضعف من تأثير هذه العناصر . ومن ثم فاننا نفترض ان دخل « الطبيب العادى » يمثل نتيجة الاستثمار فى تعليم هذا « الفرد العادى » .

٢ - قد يستنتج البعض من جدول ٢٤ - « مقارنة بين قيمة التعليم وتكلفته » ، انه نظرا لزيادة دخل خريج المدرسة الثانوية العادى عن خريج المدرسة الابتدائية العادى بمقدار ٧١٤٢ دولارا ، وزيادة دخل خريج الجامعة العادى عن دخل خريج المدرسة الثانوية العادى بمقدار ٣٥٠٠٩ دولارا .. الخ . فان هذه الفروق ترجع الى التعليم فقط . وهذا - فيما يرى والش - ليس له ما يبرره : فالفروق فى الدخل قد ترجع لعدد من الأسباب ، منها الفروق فى القدرة والسن والمهنة ومكان العمل والصحة والحظ وكم وتكلفة الاعداد (التعليم) . ولكى نعزل تأثير التعليم وحده يجب ابعاد أثر كل العوامل السابقة ، وهو أمر بالغ الصعوبة . وان كانت هذه الدراسة قد راعت تأثير العمر . كما أن تأثير نوع العمل أو المهنة مرتبط بالتعليم ، فالتعليم هو الوسيلة التى يتم بها الاعداد للمهنة . وقد تغلب الباحث على تأثير مكان العمل والصحة والحظ بقدرة العينة على تمثيل المجتمع الأصل . وبهذا يبقى عاملان فقط قد يرجع اليهما الاختلاف فى الدخل بين المجموعات : « القدرة » و « التعليم » . فالى أى حد يمكن أن تكون القدرة مسئولة عن هذه الفروق ؟

يرى والش ان الطلاب الذين ينتقلون من المرحلة الثانوية الى التعليم العالى يتمتعون بقدرات أكبر من زملائهم الذين توقفوا عند حد التعليم

الثانوى • أى انهم « مجموعة منتقاة » ، ذات قدرات طبيعية لها قيمة اقتصادية عالية ، بغض النظر عن كمية التعليم الذى تتلقاه • وآباؤهم أشخاص يتمتعون بكفاءة وذكاء فوق المتوسط ، وهم أكثر ميلا وقدرة على ابقاء أبنائهم فى المدارس • ويفترض أن هذا الاختلاف فى القدرة هو المسئول عن الفروق بين الفئتين الاجتماعيتين المتمايزتين - الذين يقفون عند التعليم الثانوى والذين يتمتعون بالتعليم العالى • وانه مسئول أيضا بدرجة ما عن الفروق فى الدخل •

ولكن والش لا يعتقد بوجود فروق مشابهة فى القدرة بين الأفراد الذين يقفون عند الدرجة الأولى من التعليم الجامعى (البكالوريوس) ، ومن يواصلون دراستهم بعد ذلك ويحصلون على درجات مهنية أعلى • كذلك لا يعتقد بأن نوعية من يلتحقون بمهنة ما أعلى من نوعية من يلتحقون بمهنة أخرى بصفة عامة • ومن ثم فان الفروق فى الدخل بين هذه المجموعات ذات المستويات والأنواع التعليمية المتباينة ترجع الى نوع وكم التعليم وتكاليفه •

٣ - تعبر الأرقام الواردة فى جدول ٢٤ عن حالة من الاتزان فى سوق العمالة بين العرض والطلب • ولم يطرأ عليها تغيرات كبيرة فى الفترة التى شملتها الدراسة (باستثناء العاملين فى المحاماة وادارة الأعمال) ، ومن ثم لا يوجد ما يدفع الى الظن بأن عوامل معينة فى سوق العمالة قد رفعت من القيمة الاقتصادية لمهنة ما • كذلك لم يطرأ على تكلفة التعليم تغيرات كبيرة فى الفترة التى شملتها الدراسة •

ما هى النتائج التى نخرج بها من مقارنة تكلفة التعليم العالى بالعائد منه ؟ هل يوجد ما يثبت ان « القدرات المكتسبة النافعة » للانسان تماثل « رأس المال » ، وان الانسان يحصل عليها ، ويدفع تكاليفها بغرض الحصول على عائد منها أكبر مما دفعه ؟

١ - توضح الأرقام الواردة فى جدول ٢٤ (عمودى ٤ و ٥) انه فى جميع الحالات تزيد قيمة القدرات التى تم تدريبها فى الجامعة عن تكاليف الحصول عليها • أى أن « القيمة الاقتصادية للتعليم العالى أكبر من تكلفة هذا التعليم » • وهى نتيجة هامة لأنها تعبر عن حالة من عدم الاتزان فى الأسعار • واذا كان الافتراض الثالث صحيحا فهى تمثل حالة من « عدم الاتزان المستمر » • فلو كانت حالة عادية تتحكم فيها قوانين السوق ، لتزايد العرض فى هذا المجال للاستثمار ، ولأخذت القيمة فى التناقص حتى تتوازى مع التكلفة • هذا السوق له طابع خاص من حيث أن المستثمرين فيه ينفقون أموالهم لانهم

آباء بالدرجة الأولى ، وليس بغرض الاستثمار الاقتصادى البحت • وعندما يتوافر لهم المال بعد تعليم أبنائهم ، فانهم لا يستثمرون فى الانفاق على تعليم أبناء الآخرين ، حتى ولو كانوا من الموهوبين • كما انهم يستمرون فى الانفاق على تعليم أبنائهم حتى لو نقصت القيمة الاقتصادية لهذا التعليم ، بدافع من حبهم لأبنائهم ، أو قوة التقاليد والمكانة الاجتماعية • وثمة ملاحظة أخرى تعبر عن الطبيعة الخاصة لهذه السلعة وسوقها • فطلاب وخريجو التعليم العالى يمثلون جماعة خاصة ، تحميها ظروفها وامكاناتها الخاصة من أن تدخل سوق التنافس الحر •

٢ — تظهر الدراسات الخاصة بدخل المرأة أيضا ان العائد الاقتصادى لتعليمها أكبر من تكلفته • وان كانت القيمة الاقتصادية لتعليم المرأة بصفة عامة أقل من الرجل ، وهو أمر متوقع ، فالطلب على المرأة المتعلمة أقل • ويكاد العرض يوازى الطلب فى سوق العمالة • ونظرا لأن نسبة من المتعلمات لا تدخل سوق العمل ، وان بعضهن يتركن العمل بعد الزواج ، فقد تزيد تكلفة تعليم المرأة عن عائده الاقتصادى • وقد لا يكون هذا التقدير دقيقا ، لأنه لا يحسب قيمة الخدمات التى تقدمها المرأة كزوجة وأم • وهو أمر يسهم فيه تعليمها بدرجة كبيرة ، ويصعب حسابه ماليا بدقة •

٣ — يوجد تقديران لقيمة التعليم الهندسى ، تقدير لاندجرانت وتقدير ليفين ، والأخير أدق • ووفقا له تكاد قيمة التعليم الهندسى تتكافأ مع تكلفته • وهو مؤشر على الاتزان بين عامل العرض والطلب على المهندسين فى سوق العمالة (أنظر جدول ٢٤ عمود ٦ و ٧) •

٤ — يتمتع الأفراد الذين تلقوا تدريبا على ادارة الأعمال بقيمة تزيد على تكاليف اعدادهم المهنى بدرجة كبيرة • وهو وضع متوقع ، نظرا لأن هذه المهنة جديدة ، والمعاهد التى تعد لها قليلة ، بينما يتزايد الطلب عليها بشدة • مما يخلق حالة من عدم الاتزان بين العرض والطلب • ولا شك فى أن العرض سوف يتزايد حتى يحقق التوازن (جدول ٢٤ عمود ٦ و ٧) •

٥ — يشكل المحامون حالة محيرة • فدراسة لورد تقدر قيمة المحامى بثلاثة أمثال تكلفته • بينما تقدره دراسة لاند جرانت بما يقرب من خمسة أمثال التكلفة • فلماذا لا تتحكم قوانين العرض والطلب فى تحقيق التوازن بين التكلفة والقيمة ؟ هل يرجع ذلك الى أن الخوف من الدخل القليل الذى يحصل عليه بعض المحامين يفزع البعض عن الاتجاه الى مهنة المحاماة ؟ أو الى حداثة مهنة المحاماة ؟ أو بعض القدرات الخاصة النادرة التى لا غنى عنها فى

ممارسة المهنة ؟ كل هذا مستبعد ، ويبقى تفسيران محتملان : فربما زاد الطلب على خدمات المحامين فى الفترة الأخيرة بدرجة أكبر من العرض . كما ان بعض المحامين يمارسون أعمال الادارة ذات الدخل المرتفع . ومع ذلك يبقى تفسير زيادة دخل المحامين غامضا .

٦ - تقل قيمة درجتى الماجستير ودكتوراه الفلسفة عن تكلفتهما ، من وجهة النظر النقدية البحتة . ولكن ينبغى مراعاة ان معظم حملة هذه الدرجات العلمية من المدرسين الذين تعطيهم مهنتهم اشباعا خاصا ، ومميزات أخرى . فالعمل فى الجامعة طيب ومثير ، وله مكانة اجتماعية مرضية ، ويوفر أجازات طويلة وفرصا للسفر . هذه الدوافع وغيرها تشجع البعض على الالتحاق بهذا الاعداد المهنى الذى قد لا يبدو مربحا اقتصاديا .

٧ - قيمة اعداد الطبيب كذلك لا تتناسب مع تكلفته . وهنا أيضا يجب مراعاة الجوانب غير المادية .

وأخيرا يخلص والش من دراسته الى النتائج الآتية :

أولا : ان القدرات التى يتم الحصول عليها عن طريق التعليم العالى والاعداد المهنى تعتبر نوعا من رأس المال . يدفع ثمن للحصول عليها ، وتعطى عائدا ، وربحا فى معظم الحالات . وان الآباء والأبناء ينظرون اليها من هذه الزاوية .

ثانيا : ان هذا النوع من رأس المال عرضة - مثل غيره من أنواع الاستثمار - لتأثير عوامل السوق . وان الذى يحدد القيمة هو العلاقة بين العرض والطلب . كما ان القيمة بدورها تؤثر فى الاقبال على المهن أو الاعراض عنها .

ثالثا : فى أى حساب للثروة القومية ينبغى النظر الى القدرات المهنية أو العنصر البشرى المدرب تدريبا عاليا ، على أنه « رأس مال » . ومن الخطأ ألا نعتبره كذلك .

وخلاصة هذا كله ان نظرية « رأس المال » تنطبق على « الانسان » أيضا .

جدول ٢٠ ـ متوسط الدخل وفقا للعمر والتعليم بالدولار الأمريكي(*)

السن	تعليم ابتدائي	تعليم ثانوي	بكالوريوم في الآداب والعلوم	ماجستير	دكتوراه الفلسفة	دكتوراه في الطب	في ادارة الأعمال والمحاسبة	دكتوراه في القانون (لورد)	دكتوراه في القانون (هارفارد)	دكتوراه في القانون (لاندجرانت)	المهندسون (ليفين)	المهندسون (لاندجرانت)
١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠	١١	١٢	١٣
١٨	٥٠٠	٥٠٠										
١٩	٦٠٠	٦٠٠										
٢٠	٧٥٠	٧٥٠										
٢١	٨٠٠	٨٠٠										
٢٢	٩٢٠	٩٢٥	١٧٠٠								٢٠٠٠	١٩١٩
٢٣	١٠٠٠	١١٠٠	١٧٢٥								٢١٢٥	٢٢٠٤
٢٤	١٠٠٠	١٢٥٠	١٧٢٥	٢٧٠٠			١٨٠٠	٢٤٠٠	٢٠٠٠	١٧٠١	٢٢٥٠	٢٤٠٠
٢٥	١٠٢٠	١٤٣٠	١٧٥٠	٢٧٥٠			١٩٠٠	٢٥٠٠	٢٢٥٩	٢١٦٧	٢٤٠٠	٢٦٠٠
٢٦	١١٥٠	١٥٠٠	٢٠٠٠	٣٠٠٠	٣٦٠٠		٢٠٥٠	٢٦٥٠	٣٣٠٠	٢٦٠٠	٢٦٦٠	٢٨٠٠
٢٧	١٢٩٠	١٥٨٠	٢٤٠٠	٣٢٠٠	٣٧٥٠		٢٢٥٠	٢٧٥٠	٣٨٠٠	٣١٥٠	٢٧٧٠	٣٠٥٦
٢٨	١٤٠٠	١٦٥٠	٢٦٠٠	٣٤٠٠	٣٩٠٠	٦٠٠	٢٤٠٠	٢٨٠٠	٤٤٠٠	٣٧٠٠	٣٠٠٠	٣٢٦٠
٢٩	١٤٥٠	١٧٢٠	٢٨٠٠	٣٦٠٠	٤٠٨٠	١٢٥٠	٢٥٠٠	٢٩٠٠	٤٩٢٦	٤٢٥٤	٣٢٠٠	٣٥١٠
٣٠	١٥٥٠	١٨٠٠	٣٠٠٠	٣٨٠٠	٤١٥٠	١٦٢٠	٣٦٠٠	٣٩٠٠	٨٠٧١	٦٩٣١	٤٣٠٠	٤٩٥٠
٣٥	١٦٢٠	٢٠٠٠	٣٧٥٠	٤٠٠٠	٤٢٠٠	٣٢٠٠	٥٠٠٠	٦٠٠٠	١٠٦٠٤	٧٦٥٣	٥٥٠٠	٦٢٠٠
٤٠	١٦٤٠	٢٤٥٠	٤٩٠٠	٤٢٥٠	٤٨٠٠	٥٠٠٠	٨٠٠٠	٨٥٧٨	١٨٦٣٤	٩٦٨٢	٦٢٥٠	٧٣٠٠
٤٥	١٧٠٠	٢٦٠٠	٥٢٠٠	٤٧٥٠	٥٠٠٠	٥٦٥٠	١١٥٠٠	١٠٦٠٠	٢٧٧٣٢	٩١٣٢	٦٧٥٠	٨٢٥٠
٥٠	١٧٠٠	٢٨٠٠	٥٤٠٠	٤٢٠٠	٤٢٠٠	٥٦٥٠	٨٥٠٠	١١٠٠٠	٢٧٥٠٠	١٠٠٦٨	٧٣٠٠	٨٥٥٠
٥٥	١٥٣٠	٢٨٠٠	٥٤٠٠	٤٠٠٠	٤٥٠٠	٥٣٥٠	٧٧٥٠	١٠٠٠٠	٢٤٠٠٠	٩٦٠٠	٧٧٥٠	٨٤٧٥
٦٠	١٥٠٠	٢٤٦٠	٥٩٠٠	٤٠٠٠	٤٧٥٠	٤٩٥٠	٧٥٠٠	٩٠٠٠	١٨٠٠٠	٩٠٠٠	٦٨٠٠	٨٢٠٠
٦٥	١٣٦٠	١٦٧٥	٥٥٠٠	٤٠٠٠	٥٠٠٠	٤٣٥٠	٧٥٠٠	٩٠٠٠			٦١٠٠	٧٢٠٠
٧٠	١٣٠٠	٢٠٠٠	٣٦٠٠									

(*) ١ ـ مختصر عن الأصل ـ أنظر : Walsh, Capital Concept Applied to Man, pp. 467-468.

٢ ـ تمثل الأرقام الواردة في الأعمدة ٣ ـ ١١ الوسيط ، أما العمودان ١٢ و ١٣ فيمثلان المتوسط الحسابي .

٣ ـ الأرقام الواردة في العمود ٧ تمثل صافي الدخل وليس اجمالي الدخل .

جدول ٢١

متوسط الدخل السنوى للمرأة وفقا للعمر والتعليم

(الوسيط - بالدولار الامريكى)

(مختصر عن الأصل)(*)

السن	تعليم ابتدائى	تعليم ثانوى	بكالوريوس	ماجستير
١	٢	٣	٤	٥
١٥	٤٠٠			
٢٠	٦١٠	٧٥٠		
٢٢	٧٠٠	٩٠٠	١٢٠٠	
٢٣	٨٠٠	٩٥٠	١٢٥٠	١٤٠٠
٢٥	١٠٤٣	١٠٥٠	١٣٧٧	١٤٠٠
٣٠	١١٧٥	١٣١٤	١٥٤٤	١٧٥٠
٣٥	١٤٦١	١٤٩٨	١٧٩٢	٢١٩٩
٤٠	١٥٤٦	١٦٣٠	١٨٩٢	٢٢٥٠
٤٥	١٥٩٧	١٧٣٦	٢٠٣١	٢٦٥٩
٥٠	١٥٧٣	١٨٠٤	٢٠٢٨	٢٦٢٥
٥٥	١٥٠٥	١٨١٠	٢٠١٥	٢٦٠٠
٦٠	١٥٥٠	١٨١٥	٢١٧١	٢٥٠٠
٦٥	١٣٧١	١٥٨٦	١٩٠٠	٢٢٥٠
٧٠	١٣٠٠	١٤٣٣	٢٥٠٠	

(*) Walsh, op. cit., pp. 469-470.

جدول ٢٢

نموذج لطريقة حساب صافى الدخل (القيمة الاقتصادية للتعليم)
رجال حاصلون على درجة البكالوريوس
بناء على دراسة أعضاء جماعة ألفا كابا بساى
(مختصر عن الأصل)(*)

السن	الباقون حتى منتصف السنة	الدخل السنوى بالدولار	نسبة العاملين	جملة الدخل الفعلى خلال السنة بالدولار	الدخل بعد استبعاد ٤٪ (دخل الفرد)
١	٢	٣	٤	٥	٦
٢٢	١٠٠٠٠٠	١٧٠٠	٨٦	١٤٦٢	١٤٦٢
٢٢ - ٢٣	٩٩٥٣٨	١٧٢٥	٨٩	١٥٢٨	١٤٦٩
٢٣ - ٢٤	٩٩٠٦٣	١٧٢٥	٩١	١٥٥٥	١٤٣٨
٢٤ - ٢٥	٩٨٥٩٨	١٧٥٠	٩٣	١٦٠٥	١٤٢٨
٣٠ - ٣١	٩٥٨٢٦	٣١٠٠	٩٩	٢٩٤١	٢٠٦٩
٣٥ - ٣٦	٩٢٥٠٦	٣٩٠٠	-	٣٥٧٢	٢٠٦٦
٤٠ - ٤١	٨٩٧٥٨	٥٠٠٠	-	٤٤٤٣	٢١١٢
٤٥ - ٤٦	٨٥٦١٥	٥٣٠٠	٩٨	٤٤٤٧	١٧٣٧
٥٠ - ٥١	٥٠٧٠٥	٥٤٠٠	-	٤٢٧١	١٣٧١
٥٥ - ٥٦	٧٤٠٣٢	٥٣٠٠	٩٥	٣٧٢٨	٩٨٤
٦٠ - ٦١	٦٥٧٥٩	٦٠٠٠	٨٦	٣٣٩٣	٧٣٦
٦٥ - ٦٦	٥٥٠٥٧	٤٥٠٠	٧١	١٧٥٩	٣١٤
٧٠ - ٧١	٤١٤٣٠	٣٥٠٠	٤٢	٦٠٩	٨٩
٧٣ - ٧٤	٣٢٩٤٩	٣٥٠٠	١٠	١١٥	١٥
اجمـــالى					٦٧٨٤٦

(*) Walsh, op. cit., 471-472.

جدول ٢٣
صافي دخل الفرد طول حياته
وفقا للمستوى التعليمي(*)

المستوى التعليمي	عدد أفراد العينة	صافي الدخل طول الحياة
التعليم الأولى	١٢٦٧	٢٥٦٩٥
التعليم الثانوى	١٧٩٢	٣٢٨٣٧
بكالوريوس فى الآداب أو العلوم	٥٥٥	٦٧٨٤٦
ماجستير فى الآداب	٤٢	٦٨٨٧٨
دكتوراه الفلسفة	٥٨	٧٦٠٦٣
بكالوريوس فى ادارة الأعمال أو المحاسبة	٧١٨	٩٠٤٦٨
بكالوريوس فى القانون (لورد)	١٤١	١٠٠٦٢١
دكتوراه فى الطب	١١٧٦٠	٧٠٥٢٧
بكالوريوس فى القانون (هارفارد)	١٢٧	٢٠٨٠٩١
بكالوريوس فى القانون (لاندجرانت)	٧٢٨	١١٦٢٢٣
المهندسون (ليفين)	٧٢٨٩	٧٩٩٣٨
المهندسون (لاندجرانت)	٧٥٩١	٩١٨٤٠
النســـــاء		
التعليم الأولى	١٥٣٤	٢٢٨٠٦
التعليم الثانوى	٥١١٠	٢٢٨٨٦
بكالوريوس فى الآداب أو العلوم	١٢٢٢	٣١٩١٦
ماجستير	٢٢٩	٣٦٥٤٧

(*) Walsh, op. cit., p. 473.

جدول ٢٤

مقارنة بين قيمة التعليم وكلفته(*)

(بالدولار الامريكى)

بنك التعليم	قيمة التعليم فوق الابتدائى	كلفته	قيمة التعليم فوق الثانوى	كلفته	قيمة التعليم فوق البكالوريوس	كلفته
١	٢	٣	٤	٥	٦	٧
التعليم الثانوى	٧١٤٢	٥٠٠٠	٣٥٠٠٩	٦٣٩٨		
البكالوريوس			٣٦٠٤١	٩٨٤٨	١٠٣٢	٣٤٥٠
الماجستير			٤٣٢٢٦	٢١٤١٣	٨٢١٧	١٥٠١٥
دكتوراه الفلسفة			٥٧٦٣١	١٢٩٦٣	٢٣٦٢٢	٦٥٥٨
بكالوريوس فى ادارة الأعمال أو المحاسبة			٣٧٦٩٠	٢٢١٤٣	٢٦٨١	١٥٧٤٥
دكتوراه فى الطب			٦٧٧٨٤	١٦٤٤٧	٣٢٧٧٥	١٠٠٤٩
بكالوريوس فى القانون (لورد)			٨٢٣٨٦	١٦٤٤٧	٤٨٣٧٧	١٠٠٤٩
بكالوريوس فى القانون (لاندجرانت)			٤٢١٠١	١٣٠٠٠	٧٠٩٢	٦٥٠٠
المهندسون (ليفين)			٤٩٠٠٣	١٣٠٠٠	١٣٩٩٤	٦٥٠٠
المهندسون (لاندجرانت)						
			النســـــاء			
بكالوريوس فى الآداب (دراسة ميتشجان)			٩٠٣٠	٦٣٩٨		
ماجستير فى الآداب (دراسة ميتشجان)					٤٦٣١	٢٩٥٠

(*) Walsh, op. cit., p. 474.

٤ - « اسهام التعليم فى النمو الاقتصادى » - دنيسون(١) :

تعتبر الدراسة التى قام بها الاقتصادى الأمريكى دنيسون لقياس اسهام التعليم فى النمو الاقتصادى فى الولايات المتحدة من الدراسات الهامة فى مجال اقتصاديات التعليم • وقد شملت الدراسة فترة طويلة من تاريخ الولايات المتحدة ومستقبلها ، مقسمة الى ثلاث مراحل : ١٩٠٩ - ١٩٢٩ و ١٩٢٩ - ١٩٥٧ و ١٩٦٠ - ١٩٨٠ •

كانت الدراسة تهدف الى الاجابة على الأسئلة الثلاثة الآتية : (أ) ما هى مصادر النمو فى الولايات المتحدة الأمريكية ؟ (ب) ما هو معدل النمو المنتظر فى المستقبل ، اذا لم تتخذ اجراءات معينة لتعديله ؟ (جـ) ما هو التأثير الكمى على معدل النمو فى المستقبل اذا اتخذت اجراءات معينة لاحداث تغيير ؟

تبين من الدراسة ان الدخل القومى فى الولايات المتحدة الأمريكية فى الفترة من ١٩٢٩ الى ١٩٥٧ كان ينمو سنويا بنسبة ٢ر٩٣٪ تقريبا • ويمكن تحديد مصادر الدخل القومى فى هذه الفترة ونصيب كل منها على النحو التالى : انتاجية العمل ٧٣٪ ، انتاجية رأس المال ٥ر٢٢٪ ، انتاجية الأرض ٥ر٤٪ •

العمل الانسانى اذن هو أهم مصادر الدخل القومى ، وهو بالتالى أهم العناصر التى يمكن أن تساعد على زيادته • فى تلك الفترة كان عدد ساعات العمل يتناقص تدريجيا ، ومع ذلك فقد تزايدت انتاجيته • والتفسير الذى يضعه دنيسون هو أن « نوعية العمل » قد تحسنت نتيجة للتعليم • وهو يسوق على ذلك الأدلة الآتية :

---

(1) E.F. Denison, "Measuring the Contribution of Education to Economic Growth", in : Robinson & Vaizey (eds.), The Economics of Education (London, Macmillan, 1969), pp. 202-260.

See also :

E.F. Denison, The Sources of Economic Growth in the United States and the Alternatives Before Us (Supplementary paper no. 13. Committee for Economic Development, New York, January, 1962).

١ - وجود زيادة مطردة فى كمية التعليم التى تلقتها القوى العاملة فى الولايات المتحدة الأمريكية فى الفترة من ١٩١٠ الى ١٩٦٠ · فقد زاد عدد خريجى الجامعات من ٣ر٦٪ من مجموع القوى العاملة الى ٧ر٩٪ · ونقص عدد من حصلوا على تعليم أقل من ٥ سنوات من ٢٥٪ الى ٩٪ · وزادت نسبة من أكملوا التعليم الثانوى ولم يحصلوا عى تعليم عـــال كامل من ٩٪ الى ٣٠٪ · وتشير الدلائل الى أن كمية التعليم التى تحصل عليها القوى العاملة فى الفترة من ١٩٦٠ الى ١٩٨٠ فى تزايد مستمر وخاصة فى التعليم الثانوى والمهنى ·

٢ - اتضح من الدراسة أيضا ان تأثير التعليم على الدخل القومى لا يقتصر على عدد سنوات الدراسة فقط ، بل ان عدد أيام السنة الدراسية كان أيضا عاملا مؤثرا ·

٣ - لم يحسب فى الدراسة تأثير عنصر « نوعية التعليم » (نسبة المعلمين للتلاميذ ، نوعية المدرسين ، البرامج الدراسية ، حجم المدارس ، نظام التعليم ، المعدات والأدوات التعليمية ··· الخ) · وان كان المفروض انها فى تحسن مستمر خلال الفترة التى شملتها الدراسة ·

٤ - تبين من دراسة احصائيات الدخل فى الولايات المتحدة الأمريكية وجود ارتباط بين مدة التعليم وزيادة دخل الفرد · ففى المجموعات العمرية المتماثلة يزيد الدخل وفقا لمدة الدراسة · وفى المجموعات المصنفة حسب المستويات الدراسية يزيد الدخل وفقا للسن (أى نتيجة للخبرة ومـــدة العمل) ·

ومن النتائج التى قد تبدو مثيرة للدهشة ما توصل اليه دنيسون من أن اسهام التقدم العلمى التكنولوجى فى زيادة الدخل القومى فى الولايات المتحدة ضئيل ، وأقل مما كان منتظرا · قدر دينسون أثر التقدم العلمى فى نمو الدخل القومى فى الولايات المتحدة فى الفترة من ١٩٢٩ الى ١٩٥٧ بنسبة ٥٨ر٠٪ · وتشمل هذه النسبة تأثير عاملين : (١) التقدم التكنولوجى، أو تطبيق العلم فى عمليات الانتاج · (٢) التقدم فى مجال التنظيم والادارة · واذا كان البعض يميل الى أن يجعل للعامل الأول نصيبا أكبر فى تأثيره على الدخل القومى من العامل الثانى ، فالراجح - فى رأى دينسون - أنهمـــا متساويا التأثير ·

ويصل دنيسون الى بعض النتائج من واقع دراسته للوضع فى الولايات المتحدة ، ينبغى أن تضعها الدول الأخرى موضع الاهتمام والبحث والمناقشة . فهو يرى - على سبيل المثال - ان الزيادة الكمية فى اعداد الخريجين والعلماء والمهندسين ليست وحدها الضمان لزيادة سرعة التقدم العلمى والتكنولوجى . ويقول انه قد يكون من الأسهل والأرخص والأسرع بالنسبة لأوربا ، أن تتبنى الاختراعات الحديثة وتطبقها فى بيئاتها ، من أن يخترعها . ولكن هـــذا بدوره يتطلب موهبة وامكانات تكنولوجية وادارية (أى انه يتطلب اعدادا ضخمة من العلماء والمهندسين والمديرين ، وهو يجعل أوربا معتمدة علميا على الولايات المتحدة) .

هذا عن الماضى ، فماذا عن المستقبل ؟ أو بعبارة أخرى ما هى البدائل المطروحة أمام الولايات المتحدة لكى تزيد معدل النمو خلال العشرين سنة (٦٠ - ١٩٨٠) بأكثر من المعدل الذى كان ستزيده لو ترك النمو دون ضابط ؟ معنى هذا أن تزيد الاستثمار من الناحية الكمية أو الكيفية فى العمل ، أو رأس المال ، أو الأرض ، أو نظام الانتـــاج .. الخ . ولزيادة الاستثمار فى سنة ١٩٨٠ بنسبة ١ر٨٣٪ يجب زيادة كل عناصر الاستثمار بنفس النسبة ، أو زيادة الاستثمار فى عنصر واحد منها بدرجـــة أكبر . والاحتمال الأكثر بطبيعة الحال هو زيادة انتاجية العمل ولكن كيف ؟

لزيادة انتاجية العمل يجب تحقيق أى من المتغيرات الآتية : ١ - الاقلال من نسبة الوفيات بين العاملين . ٢ - توفير الوقت الضائع نتيجة للمرض أو الحوادث . ٣ - جذب قوى محلية جديدة الى مجال العمل . ٤ - تشجيع الهجرة الى الولايات المتحدة . ٥ - زيادة عدد ساعات العمل . ٦ - الاقلال من أوقات البطالة الطارئة والموسمية . ٧ - زيادة مدة التعليم (ليس من الضرورى زيادة عدد ســـنوات التعليم ، اذ يمكن زيادة عـــدد أيام السنة الدراسية) ، أو تحسين نوعيته .

العنصر الأخير بالذات - فى رأى دنيسون - هو الجدير بأن يحقق أكبر النتائج . أى أن زيادة النمو الاقتصادى فى الولايات المتحدة فى المستقبل تتوقف بدرجة كبيرة على التعليم . ويرجع دنيسون تأثير التعليم فى تحسين نوعية العمل وزيادة انتاجيته ، وبالتالى فى زيادة الدخل القومى ، الى الأسباب الآتية :

١ - فى أى مهنة - بصفة عامة ، وباستثناء عدد قليل من المهن - يقوم الشخص الأكثر تعليما بمهام وظيفته بشكل أفضـــل من الشخص الأقل

تعليما • لا تقتصر المسألة على مجرد انه يؤدى واجباته بطريقة أجود وأسرع وباشراف أقل ، ولكنه أيضا يقوم بأشياء أكثر مما هو مطلوب منه •

٢ ـ زيادة سنوات التعليم تجعل الناس أكثر تقبلا للأفكار الجديدة ، وأكثر وعيا بالأساليب الأفضل لأداء العمل •

٣ ـ زيادة التعليم تفتح أمام الناس فرص عمل أكثر ، ومجالات اختيار أكثر تنوعا • وتجعلهم أكثر قدرة على التقدم والرقى فى مجال المهنة ، وفى البحث عن مهن أخرى •

٤ ـ يفرض التقدم العلمى التكنولوجى تغييرا فى هيكل المهن يحتاج باستمرار الى مستويات تعليمية أعلى •

يطرح دنيسون قضية أخرى جديرة بالاهتمام فى مجال دراسة علاقة التعليم بالدخل القومى ، وهى الدراسة المقارنة بين الدول المختلفة • فمن الملاحظ وجود اختلافات فى متوسط دخل الفرد من دولة لأخرى • هل يمكن القول بأن هذا أيضا نتيجة لتأثير التعليم ؟ توجد بطبيعة الحال صعوبات كثيرة تتعلق بالمقارنات المالية والتعليمية الدولية • ولكن النتائج ـ حتى مع كونها تقريبية ـ الا انها مفيدة • على سبيل المثال ، ينخفض متوسط دخل الفرد فى المملكة المتحدة عنه فى الولايات المتحدة ، فلماذا ؟

أثبتت الدراسات ان معظم القوى العاملة فى بريطانيا قد تركت المدرسة عند بلوغ السن القانونى الذى يتيح لها حرية ترك التعليم ، وأكملت فى المتوسط ٩ سنوات تعليمية (من سن ٥ الى ١٤) • وان عدد أيام السنة الدراسية فى انجلترا أكبر منه فى الولايات المتحدة • اذ يبلغ فى المدارس الابتدائية والثانوية ١٩٠ يوما فى المتوسط • وهو يزيد بنسبة ٧٪ عن الولايات المتحدة (١٧٨ يوما) • أى أن كمية التعليم الذى تحصل عليه القوى العاملة فى البلدين لا تختلف كثيرا من الناحية الزمنية •

اذا كان العامل البريطانى يحصل على تعليم يوازى ما يحصل عليه العامل الأمريكى ، فمن أين تجىء فروق الدخل التى قدرت فى ذلك الوقت بنسبة ٨٪ ؟ ان العمل يمثل ٣/٤ اجمالى الاستثمار فى الدخل القومى ، فمعنى ذلك انه مسئول عن انخفاض الدخل العام فى بريطانيا عن الولايات المتحدة بمقدار ٦٪ (وهى ثلاثة أرباع ٨٪) أو أكثر قليلا من ٥٪ (نتيجة لوجود عوامل أخرى يمكن تقدير اسهامها بـ ١٪) • واذا حددنا أثر التعليم وحده ،

معزولا عن غيره من العوامل بـ ٥/٣ انتاجية العمل ، فمعنى ذلك أنه مسئول عن ٥/٣ هذه الـ ٥٪ أى ٣٪ ٠

يعلل دنيسون تأثير التعليم فى انخفاض الدخل القومى فى بريطانيا عن الولايات المتحدة ، بأن القوى العاملة فى بريطانيا تتركز حول مستوى تعليمى واحد متوسط ٠ أى ان الفئات ذات التعليم الأعلى والأدنى أقل وجودا فى بريطانيا عنها فى الولايات المتحدة ٠ ويترتب على ذلك (١) أن يستخدم المجتمع عمالا ذوى تعليم أكثر مما ينبغى فى بعض المهن ٠ و (٢) أن يحتاج المجتمع الى قوى عاملة ذات تعليم عال وهى غير متوافرة ، ويضطر الى استخدام عدد أقل من الأفراد ، أو استخدام أفراد أقل تعليما ٠ وكلا الأمرين يؤثر على انتاجية العمل ، فالاحتمال الأول يزيد من التكلفة ، والثـــانى يضعف من الانتاج ٠

★ ★ ★

وهكذا تثبت الدراسات الامبيريقية ان محو الأمية مربح اقتصاديا ، بجانب فوائده الاجتماعية ٠ وان التعليم بمراحله وأنواعه المختلفة استثمار مفيد ، يأتى بعائد سريع وضخم ٠ وان التدريب المهنى فى المدارس قد يكون أرخص وأكثر فائدة من خارجها ٠

وكل هذا صحيح ٠

٠٠ ولكن على الدول المتطلعة للنمو ، وهى تضع خطط التنمية القومية ، ثم وهى تخطط على وجه الخصوص للاستثمار فى « رأس المال البشرى » ، أن تراعى أن ظروفها وامكاناتها تختلف عن ظروف وامكانات الدول المتقدمة ٠ وان النتائج قد لا تكون واحدة فى جميع الحالات ٠ وان الاستثمار فى الانسان، وفى غير الانسان له قواعده وضوابطه ، والا تلاشى الربح ، بل وضاع رأس المال ٠

ان التحدى الكبير الذى تواجه البلاد المتطلعة للنمو فى هذا المجال انها تريد باستثمار أقل ، وفى وقت أقصر ، أن تحقق ربحا أكبر ٠ ولعل نظرة أعمق فى أوضاع هذه البلاد تستطيع أن توضح مدى قدرتها على مواجهة هذا التحدى ٠

الفصل السادس

التنمية والعمل والتعليم

يطلق على العصر الذى نعيشه (النصف الثانى من القرن العشرين) بحق عصر « الثورة العلمية التكنولوجية » ، أو « الثورة الصناعية الثانية » ، كما تسمى أحيانا • وكما ترتب على الثورة الصناعية الأولى تغيرات فى طبيعة العمل وهيكل العمالة والتركيب الاجتماعى والتعليم • فقد ترتب على الثورة العلمية التكنولوجية المعاصرة تغيرات فى تلك الجوانب أيضا • وكما ترتب على الثورة الصناعية الأولى اتساع الفارق بين البلاد الصناعية وغير الصناعية، فقد ترتب على الثانية ان ازدادت الهوة التى تفصل بين البـــلاد المتقدمة تكنولوجيا والبلاد المتخلفة ، بدرجة أصبحت تستعصى على العـــلاج ـ فى المستقبل القريب على أقل تقدير ـ نتيجة لاختلاف نقطة الانطلاق وسرعة النمو بين المجموعتين •

برغم ضخامة التحديات تحاول البلاد المتطلعة للنمو أن تتغلب عـــلى مشكلاتها • ويأمل بعضها أن يلحق بالعالم المتقدم فى وقت ليس بعيدا جدا • وتعلق هذه البلاد على التعليم آمالا ضخمة ، ربما أكثر مما يستطيع التعليم أن يحققه • ولا تقتصر محنة التعليم فى البلاد المتطلعة للنمو على مجرد دوره المستقبلى كأداة للقضاء على التخلف• فحاضر التعليم ملىء بالمشكلات والتحديات الناجمة عن التغيرات التى تطرأ على هيكل الاقتصاد القومى ، وتركيب القوى العاملة المطلوبة ، والمستويات التعليمية الواجب توافرها لهذه القوى العاملة ، فضلا عن الدور الحضارى للتعليم •

ويختلف الوضع الذى تواجهه الدول المتطلعة للنمو الآن عن الوضع الذى واجهته الدول المتقدمة فى بداية حركة النمو ، وخاصة خلال الثورة الصناعية • فقد ترتب على الثورة الصناعية قيام المصانع والانتاج الآلى الضخم بدلا من الانتاج الحرفى الصغير ، وتدفق القوى البشرية من الريف الى المدن • ولم يكن المستوى التعليمى المطلوب للقوى العاملة مرتفعا ، لأن مستوى المهارة

المطلوب لغالبية العاملين فى الصناعة كان منخفضا • وفضلا عن ذلك فان التأثير الأولى للثورة الصناعية كان استبدال العامل نصف الماهر بالصانع الحرفى القديم • لذلك كان الضغط لطلب التعليم ضعيفا • واقتصر التعليم الثانوى والعالى على الصفوة المسيطرة الحاكمة • وعندما قدم التعليم الابتدائى للطبقات العاملة ، فقد « منحته » لها الطبقات الحاكمة بدوافع « انسانية » ـ كما يقال ـ أو « انتزعته » الطبقات العاملة كحق من حقوقها ، أو نتيجة للعاملين معا • أى أن الدافع فى الحالتين اجتماعى أكثر منه مهنيا •

أما الآن فان المستوى العلمى والتكنولوجى المستخدم فى الصناعة يتطلب مستوى مطرد الارتفاع من المهارة الفنية ومن التعليم للقوى العاملة • فاذا أراد بلد أن ينمو اقتصاديا ، وأن يتطور حضاريا ، وأن يشارك فى الحياة الدولية المتشابكة ، وأن يحظى باحترام المجتمع الـــدولى ، فعليه أن يعلم شعبه • كما أن النظرة الى التعليم قد تغيرت ، بحيث أصبح التعليم حقا ، بل وواجبا على كل مواطن ، وليس ميزة يستأثر بها الأغنيـــاء • وفرضت كل هذه المتغيرات على الدول حديثة التكوين ضغوطا شديدة لكى تعمل على نشر التعليم بمعدلات لم تحدث من قبل(١) • وهكذا أصبح نشر التعليم ، وزيادة كميته ، وتحسين نوعيته ، جزءا من عملية النمو والتنمية الاقتصادية والاجتماعية •

ومع أن دراسة تاريخ النمو الاقتصادى والتكنولوجى والتعليمى للبلاد المتقدمة يفيد البلاد المتطلعة للنمو كثيرا فى تحليل أوضاعها المعاصرة ، وفى التنبؤ بما قد ينتظرها فى المستقبل من تغيرات ، فان البلاد المتخلفة لا تستطيع أن تقتفى أثر البلاد المتقدمة ، وتنمو وفقا للنموذج أو النماذج السابقة • وانما

---

(١) عن نمو التعليم فى البلاد المتطلعة للنمو والضغوط الاجتماعية والاقتصادية التى تسببه وتترتب عليه راجع :

Ph. Coombs, The World Educational Crisis — A Systems Analysis (New York—London, Oxford University Press, 1968).

S. Panitchpakdi, Educational Growth in Developing Countries — An Empirical Analysis (Rotterdam, University Press, 1974).

A. Curle, Educational Strategy for Developing Societies (London, Tavistock, 1963).

هى بحاجة الى الابتكار والتجديد ، فى التعليم والتدريب على وجه الخصوص ، لكى تصل الى نماذج جديدة تناسب ظروفها الجديدة .

ومن الأمور ذات الأهمية البالغة والمفيدة للدول المتطلعة للنمو ، دراسة التغيرات التى تطرأ على هيكل الاقتصاد والعمالة والتعليم خلال عملية النمو الاقتصادى .

تعنى عملية النمو الاقتصادى (أو التنمية) حـــدوث (أو احداث) تغييرات عميقة فى هيكل الاقتصاد القومى (صناعات جديدة ـ زراعة حديثة ـ توسع فى الانشاءات والخدمات) وتغيرات فى هيكل العمالة تتفق مـــع التغيرات فى الهيكل الاقتصادى(١) .

أهم هذه التغيرات الاقتصادية (١) الانتقال من الزراعة الى الصناعة ، و(٢) التوسع فى قطاع الخدمات (أو القطاع الثالث) على حساب قطاعى الانتاج . وهو اتجاه تاريخى ، ثابت بدرجة كبيرة ، مطرد السرعة . حتى ليتخذ مؤشرا ودليلا على درجة التقدم الاقتصادى (أنظر جدول ٢ ـ « تطور توزيع القوى العاملة على قطاعات الاقتصاد المختلفة فى مجموعة الدول المتقدمة والمتطلعة للنمو » ، وجدول ٣ ـ « تطور توزيع القوى العاملة على قطاعات الاقتصاد المختلفة فى بعض البلاد المتقدمة » ، وجدول ٤ ـ « هيكل العمالة فى بعض البلاد المتطلعة للنمو والتغيرات التى طرأت عليه فى السنوات الأخيرة ») .

يترتب على هذا التغيير الاقتصادى تناقص نسبة العاملين فى قطاع الزراعة . ويسرى هذا الاتجاه فى جميع الدول تقريبا على اختـــلاف درجات نموها . وان أظهرت المقارنات الدولية بعض الفروق فى معدلات التغير فى هيكل العمالة . ففى الدول المتقدمة تتناقص نسبة العـــاملين فى الزراعة ، تتناقص أيضا العدد المطلق لهم . أما فى الدول المتطلعة للنمو فيتزايد العدد المطلق للعاملين فى الزراعة ، وتتناقص النسبة بدرجة طفيفة (مما يؤدى الى تزايد العدد المطلق للعاملين فى الزراعة فى العالم ككل) .

---

(١) عن التغيرات فى هيكل العمالة فى البلاد المتقدمة راجع :

F. Kutta, Chelovek, trad, tekhnika (Moskva, Progress, 1970).

V.V. Krevnevich, Vliianie Naochno-tekhnicheskovo progressa na stroktoro raochovo klassa SSSR (Moskva, Naoka, 1971).

O.E. Shkartan, Problemi sotsialnoi stroktori rabochovo klassa SSSR (Moskva, Misl, 1970).

ومع تزايد أهمية الصناعة فى الاقتصاد القومى تزيد نسبة العاملين فى هذا القطاع فى الدول المتقدمة والمتطلعة للنمو ٠

ومع تزايد التقدم الحضارى ، وتزايد الخدمات التى تقوم بها المجتمعات ــ متقدمة وغير متقدمة ــ لأفرادها (تعليم ، صحة ، ثقافة ، ترفيه ٠٠ الخ) تتزايد نسبة العاملين فى قطاع الخدمات (أو القطاع الثالث) فى الدول المتقدمة والمتخلفة ٠ وان كانت نسبة الزيادة كبيرة فى الدول المتقدمة ٠ أما فى الدول المتخلفة فهى زيادة طفيفة ٠ وان وجدت بعض الاستثناءات ٠

بجانب التغيرات التى تطرأ على الهيكل العام للعمالة نتيجة للتقدم التكنولوجى ، تحدث أيضا تغيرات فى هيكل العمالة وتركيب المهن داخل القطاع ، أو تصنيف العاملين حسب نوعية ومستوى المهارة ، ومن ذلك : (١) زيادة نسبة العمال المساعدين (أى الذين يقومون بعمليات غير مباشرة فى الانتاج ، مثل اصلاح الآلات وخدمتها ونقل الخامات ٠٠ وغيرها الى العمال الأصليين (أى الذين يقومون بالانتاج مباشرة) ٠ وكلما زاد المستوى التكنولوجى للصناعة ، زادت حاجتها الى العمال المساعدين ٠ (٢) تناقص نسبة العمال الذين يمارسون عملا يدويا ، وزيادة نسبة الذين يمارسون أعمالا ميكانيكية ٠ وهى نتيجة طبيعية ومتوقعة لميكنة وأتمته الانتاج ٠ (٣) تفرض التكنولوجيا الحديثة تداخلا متزايدا للمهن ووظائف العمل ٠ فقد أصبح يطلب من العامل اتقان أكثر من مهنة أو تخصص واحد ٠ كما ان الأعمال والتخصصات ذاتها قد أصبحت أكثر تشابكا ٠ وتحتاج الى قاعدة عامة واحدة من الاعداد العلمى العام والمهارات المهنية ٠ (٤) ميلاد بعض المهن ووفاة مهن أخرى (الخراطة مثلا تحل محل الحدادة ٠ ويتزايد الطلب الآن على مبرمجى الكمبيوتر ، وهى مهنة لم تكن موجودة من قبل) ٠

ومن الطبيعى أن يختلف تأثير الثورة العلمية التكنولوجية ، أو الثورة الصناعية الثانية ، على هيكل العمالة عن تأثير الثورة الصناعية الأولى من بعض الجوانب ٠ ففى بداية حركة التصنيع أدى استخدام الآلات ونظام الانتاج الصناعى الضخم الى زيادة اعداد العمال نصف المهرة ، الذين يقفون أمام خطوط التجميع ويؤدون اعمالا روتينية ٠ وأدى فى نفس الوقت الى القضاء على بعض الحرف المتخصصة الماهرة ٠ ولكن التقدم التكنولوجى الحالى يؤدى الى طلب توافر مهارات أعلى فى القوى العاملة ، وخاصة فئات الفنيين والعاملين فى الادارة ٠ لذلك يلاحظ بصفة عامة ــ وأيا كانت المميزات الخاصة التى تنفرد بها بعض القطاعات أو الصناعات أو المهن ــ تزايد الطلب على العمال

المهرة والأكثر تدريبا وتعليما ، وتناقص الطلب على العمال غير المهرة وغير المتعلمين .

ويثبت تحليل العلاقة بين التركيب المهنى (النسب الواجب توافرها من مستويات المهارة المختلفة وتنوعها داخل الصناعة - أو نسبة الاخصائيين والفنيين والعمال المهرة ونصف المهرة وغير المهرة ، ونوعية كل تخصص) والانتاجية ، وجود علاقة قوية بينهما . ولكن هذه العلاقة ليست واحدة فى جميع الصناعات . فلكل صناعة نمطها وتركيبها المهنى الخاص ، الذى يعطى الانتاجية الأمثل . ومن ثم فاننا لا نستطيع أن نعمم من قطاع لآخر ولا من صناعة لأخرى داخل القطاع . فقد تزيد الانتاجية فى صناعة معينة مع تزايد نسبة فئة خاصة من العاملين فيها . وقد تزيد الانتاجية فى صناعة أخرى مع تناقص نسبة هذه الفئة . (فى صناعة النسيج مثلا يلاحظ أن تزايد الانتاجية يرتبط بتناقص نسبة فئة العمال الذين يشغلون الآلات operators . وفى الطباعة والنشر يحدث العكس ، اذ تزيد الانتاجية مع تزايد أعداد هذه الفئة) .

أثر التطور التكنولوجى أيضا على طبيعة أو محتوى المهن(١) . فالمهن الجديدة تتطلب نوعا مختلفا من المهارة والتعليم . تتطلب مجهودا بدنيا أقل ، ورد فعل أبطأ ، بل وحتى دقة أقل - فى المهارة اليدوية على الخصوص - اذ تولت الآلات هذه الصفة الأخيرة بعد أن كانت الدقة والمهارة فى الماضى - فى الانتاج الحرفى - تكاد تقترن بالمهارة اليدوية . تتطلب المهن الجديدة فهما أفضل للمبادىء العامة التى تقوم عليها عمليات الانتاج والتوزيع . وقدرة على السيطرة على الآلة واصلاحها . والجمع بين العملين اليدوى والعقلى . ومسئولية أكبر نتيجة لتعقد الماكينات الجديدة وارتفاع أثمانها . مع القدرة على التعامل مع الكلمة المكتوبة . وتطلب التكنولوجيا الحديثة من العمال القيام بمهام اضافية ، لا تتعلق فقط بالمهن والتخصصات التى يمارسونها ، بل وبالتخصصات والأعمال المتعلقة بها والقريبة منها .

هذه التغيرات فى طبيعة العمل وفى مستوى المهارة المطلوبة تفرض

---

(١) عن التغيرات فى طبيعة العمل ومحتوى المهن راجع :

- Markov, Naochno-tekhnicheskaia revoliotsia-analiz, perspektivi, posledestveia (Moskva, 1973), p. 165 sqq.
- Kutta, Chelovek, trud, tekhnika, p. 78 sqq.

(أ) ارتفاع المستوى التعليمى للقوى العاملة (العام والمهنى) ٠

(ب) زيادة حجم القاعدة المشتركة العامة من التعليم ٠

(جـ) أن يكون التخصص المهنى عريضا ٠

ويترتب على هذا زيادة مطردة فى كمية التعليم التى تحصل عليهـــا القوى العاملة وان كانت الزيادة فى المستوى التعليمى للقـــوى العـــاملة ــ وللطبقات العاملة الفقيرة خاصة ــ قد أسهم فى دفعها عوامل أخرى اجتماعية وسياسية ، ولا ينبغى ارجاعها للارتفاع فى مستوى المهارة المطلوبة لممارسة المهنة فقط ٠

من العوامل الاجتماعية التى ترفع من المستوى التعليمى للقوى العاملة زيادة الطلب الاجتماعى على « استهلاك التعليم »(١) (ويقصـــد باستهلاك التعليم هنا كمية التعليم التى يحصل عليها الفرد بغير قصـــد استخدامها انتاجيا ، أى أكثر مما يتطلبه أداء العمل) ٠ فالطبقـــات المختلفة والمهن المختلفة لها قدرات مختلفة على استهلاك التعليم ٠ ومع تزايد اعداد الفئات التى تستهلك كميات كبيرة من التعليم ، يتزايد الطلب على التعليم بصفة عامة ٠ ومع تزايد إعداد الفئات التى تستهلك التعليم دون أن تدخل سوق العمل ، يتزايد الطلب على التعليم من جانب الفئات التى تدخل سوق العمل ، وان لم يكن هذا التعليم ضروريا لاداء المهنة ٠ ومع دخول أفراد ذوى مستويات تعليمية عالية سوق العمل ، يضع هؤلاء الأفراد مستوى تعليميا معينا داخل المهنة ، يشدون اليه باقى أفراد المهنة ، وان لم تكن تتطلبه فعلا ٠ ويرتفع هذا المستوى باطراد ٠ ويساعد على ارتفاعه ان المسئولين عن العمل يطالبون بدورهم بمستويات تعليمية مرتفعة ، ما دام العرض من القوى العاملة المتعلمة يشبع طلبهم ٠

وتثير ظاهرة « استهلاك التعليم » هذه بعض التحفظات على أثر التعليم فى النمو الاقتصادى ٠ مما يجعل بعض الباحثين(٢) يؤكدون على أن « التركيب المهنى » الأمثل هو العامل المؤثر فى زيادة الانتاج ، وليس مجرد زيادة سنوات

---

(1) Manuel Zymelman, "Labour, Education and Development", in : Don Adams (ed.), Education in National Development (London, Routledge & Kegan Paul, 1971), p. 107.

(2) M. Zymelman, op. cit., p. 109.

التعليم للقوى العاملة أو للمجتمع . فالعلاقة بين التعليم والنمو الاقتصادى وزيادة الدخل القومى الاجمالى أو الفردى – فى نظرهم – ليست علاقة سببية. بمعنى انه مع زيادة كمية التعليم التى تتلقاها القوى العاملة ، يزيد بالضرورة الدخل القومى والفردى . فقد يكون التعليم عنصرا أو متغيرا تابعا . أما العناصر الأساسية أو المستقلة فهى التركيب المهنى للقوى العاملة وتعليم العمال فى مهن معينة . فالتحليل الاحصائى لهـــذه المتغيرات (التعليم – التركيب المهنى – الانتاجية) فى عدد من الصناعات فى بلاد مختلفة ، يثبت انه مع وجود ارتباط بين التعليم والانتاجية (مع زيادة كمية التعليم تزيد الانتاجية) ، فان هذه العلاقة ترجع الى التركيب المهنى للقوى العاملة ، أكثر من أن تعود الى التحصيل المدرسى أو عدد سنوات تعليم العمال . مثال ذلك أن زيادة انتاجية صناعة ما فى بلد معين عن انتـــاجية نفس الصناعة فى بلد آخر ترجع الى أن الصناعة فى البلد الأول تتميز بنسبة أعلى من العمال المهرة . وليس لأن العمال المهرة فى البلد الأول قد حصلوا على قدر أكبر من التعليم عن نظرائهم فى البلد الثـــانى . وما دام التركيب المهنى (نسب الاخصائيين والفنيين والعمال المهرة ... الخ) وليس مجرد عدد سنوات التعليم هو المؤثر الأكبر فى الانتاجية ، فعلينا اذا أردنا زيادة الانتاجية أن نزيد نسب الفئات المطلوبة من القوى العاملة ، لا أن نزيد كمية تعليم القوى العاملة بصفة عامة ، أو عشوائيا .

يظهر تحليل كم وكيف التعليم الذى تحصل عليه القوى العاملة فى الدول المتقدمة فى الوقت الحاضر – فى عصر الثورة الصناعية الثـــانية – الاتجاهات الرئيسية الآتية :

١ – ارتفاع المستوى التعليمى العام للقوى العاملة ، اذ أصبح الحـــد الأدنى للتعليم فى معظم البلاد المتقدمة حوالى عشر سنوات . أى أن التعليم الثانوى قد أصبح تعليما الزاميا مع الثورة الصناعية الثانية ، بعد أن أصبح التعليم الابتدائى الزاميا فى أعقاب الثورة الصناعية الأولى . ويدور الحديث الآن فى بعض البلاد المتقدمة اقتصاديا عن توفير التعليم العالى للجميع . (أنظر جدول ٢٥ – « متوسط سنوات تعليم القوى العـاملة فى بعض البـــلاد المتقدمة ») .

٢ – زيادة اعداد المهندسين والفنيين ، الحاصلين على تعليم هندسى عالى وتعليم فنى متوسط ، بالقياس الى الزيادة فى اعداد المتعلمين بوجه عام .

٣ – زيادة أعداد العلماء . وتزداد بصفة خاصة اعداد العلماء فى مجال الرياضيات والعلوم الطبيعية والتطبيقية .

جدول ٢٥

متوسط سنوات تعليم القوى العاملة فى بعض البلاد المتقدمة(*)

المنطقة	الذكور		الاناث	
	١٩٥٠	١٩٦٢	١٩٥٠	١٩٦٢
الولايات المتحدة الامريكية	٩ر٦٨	١٠ر٦٨	١٠ر٠١	١١ر٠٨
بلجيكا	٧ر٩٨	٨ر٩٣	٧ر٩٥	٨ر٨١
الدانيمرك	٧ر٤٦	٧ر٨٢	٧ر٥٥	٧ر٨٣
فرنسا	٨ر٠٩	٨ر٦٥	٧ر٨٩	٨ر٥١
ألمانيا	٧ر٩٣	٨ر٢٤	٧ر٩٥	٨ر١٩
الأراضى المنخفضة	٨ر٤٣	٩ر١١	٨ر٣٥	٩ر٠٢
النرويج	٧ر٩٠	٨ر٤٠	٧ر٧٠	٨ر٢٨
المملكة المتحدة	٩ر١٦	٩ر٧١	٩ر٤٣	٩ر٨٦
ايطاليا	٤ر٢٣	٥ر١٠	٣ر٨٩	٤ر٨٨

(*) E.F. Denison & J.P. Poullier, "Education of the Labour Force", in : B.R. Cosin (ed.), Education : Structure and Society (Penguin Books, 1972) p. 84.

ويظهر الاتجاهان الأخيران بشكل واضح فى الدول « المتقدمة ـ النامية » (ان صح هذا التعبير ، ونعنى بها الدول المتقدمة التى لا زالت فى المراحل الأولى المتقدم) ، أما فى الدول التى أدركت ، بل وتكاد تتجاوز ، مرحلة النضج الاقتصادى • فان هذين الاتجاهين قد ينعكسان فيها • اذ يلاحظ انتقال الاهتمام من العلوم الطبيعيـــة الى العلوم الانسانية (الـــدراسات الاجتماعية والسياسية) ، ربما نتيجـــة للأزمات الاجتماعية العنيفة التى صاحبت النضج الاقتصادى ، وما ترتب عليه من رفاهية اجتماعية •

ومع كل هذه المؤشرات التى تؤكد عـلى العـــلاقة بين الثورة العلمية التكنولوجية وبين رفع المستوى العلمى والمهنى للقوى العاملة ، يثور تساؤل حول مدى صحة هذا الفرض فى الواقع • اذ يرى البعض ان الميكنة والاتمتة تؤديان الى نقص فى درجة الكفاية المطلوبة من العاملين (وبالتالى نقص فى مستوى تعليمهم) • وليس هذا الرأى خاطئا تماما • ففى الدول الرأسمالية المتقدمة بصفة خاصة ، فى فترة ما بين الحربين العالميين ـ وهى الفترة التى

بدأ فيها استخدام نظام الانتاج نصف الأوتوماتيكى - وجد اتجاه الى تناقص كفاية القوى العاملة . ويتضح هذا من دراسة التركيب المهنى ومستوى كفاية العاملين فى المصانع فى الولايات المتحدة وانجلترا وألمانيا . واليوم ، وبعد أن بدأت الثورة العلمية التكنولوجية تتغلغل فى عمليات الانتاج ، يظهر اتجاه فى الدول الرأسمالية الصناعية المتقدمة يرى أن التقدم العلمى ، واستخدام الآلات الجديدة - الأوتوماتيكية أو نصف الأوتوماتيكية - يحتاج الى عمال أقل مهارة ، بل يكفى عمال قليلو المهارة لتشغيلها .

هذا الاتجاه موجود فى كثير من المؤسسات الصناعية ، حيث أظهرت بعض الدراسات فى الولايات المتحدة الأمريكية ان ٤٣٪ من الشركات تؤيد أن استخدام الآلات الجديدة يقلل من متطلباتها فى كفاية القوى العاملة ، ويجعلها تطلب قوى عاملة أقل مهارة عن ذى قبل ، و ٣٠٪ من الشركات تقول ان مستوى الكفاية سيظل كما هو ، ٢٧٪ فقط من الشركات هى التى قالت بأن التكنولوجيا الجديدة سوف تتطلب رفع مستوى الكفاية . وليس هذا الاتجاه غريبا فى الدول الرأسمالية الصناعية المتقدمة ، لأن المؤسسات الانتاجية الرأسمالية لا تهتم بشخصية العامل قدر اهتمامها بمهارته فى أداء العمل . ولا تهتم بنموه ، قدر اهتمامها بحصوله على الحد الأدنى من التعليم اللازم لممارسة المهنة بكفاءة(١) .

واذا صح ان التقدم التكنولوجى قد يتسبب وقتيا فى تناقص كفاية القوى العاملة ومستوى تعليمها ، فان الصحيح أيضا انه على المدى الطويل يؤثر على كفايتها فى اتجاهين : الأول - رفع مستوى الكفاية . والثانى - التقارب فى المستوى العام للكفاية . ويظهر هذا من الدراسات التى أجريت على العاملين فى المصانع فى الاتحاد السوفيتى ، والتى تبين زيادة نسبة العاملين ذوى المهارات المرتفعة ، وتناقص نسبة العاملين قليلى المهارة .

ويرى بعض الباحثين انه اذا كانت الصناعة التقليدية تحتاج الى : ٣٥ - ٥٧٪ من العمال غير المهرة وقليلى المهارة ، و ٦٠ - ٣٣٪ عمال مهرة ، و ٤ - ٨٪ أفراد ذوو تعليم متوسط ، و ١ - ٢٪ مهندسون ذوو تعليم عالى . فان الصناعة المؤتمتة تحتاج الى : ٤٠ - ٠٪ عمال مهرة ، و ٤٠ - ٥٠٪ أفراد ذوو تعليم متوسط ، ٢٠ - ٤٠٪ أفراد ذوو تعليم عال(٢) .

---

(١) عن أثر الثورة العلمية التكنولوجية على الكفاية المطلوبة فى القوى العاملة ، راجع :
Kutta, Chelovek, trud, tekhnika, pp. 234-253.

(2) R. Rikhta, "Naochno-tekhnicheskaia revoliotsia i marksism", Probemi mira i sotsialisma, 1967, Vol. 1, p. 80.

هذه المناقشة عن مستوى كفاية العاملين فى الصناعة تطرح سؤالا جوهريا يهم المشتغلين بتخطيط التعليم واعداد القوى العاملة ، وهو تحديد كمية التعليم التى تعطى للقوى العاملة على اختلاف مستويات مهارتها ، مع التسليم بأن كمية التعليم ونوعيته تختلف باختلاف المهنة • وفى تحديد كمية التعليم اللازمة للقوى العاملة يوجد اتجاهان متباينان : الأول ، يحدد كمية التعليم فى ضوء المعارف والمهارات اللازمة لأداء العمل • والثانى ، يميل الى زيادة كمية التعليم للمواطنين الى أقصى حـــد ممكن ، بغض النظر عن متطلبات العمل •

والذى يهمنا فى البداية هو معرفة الحد الأدنى من التعليم اللازم للقوى العاملة ، وخاصة للعاملين فى الصناعات المتقدمة ـ عصب النمو الاقتصادى وأساس عمليات التنمية •

ـ يرى بعض الاقتصاديين(١) انه فى الوقت الحاضر أصـــبح التعليم الثانوى ، مضافا اليه تعليم مهنى ، حدا أدنى ضروريا لـ ٩٠٪ من العاملين فى صناعة المعادن ، و ٨٠٪ من العاملين فى صناعة الآلات ، وكذلك للكثير من المهن الحديثة •

ـ يرى باحثون آخرون ان ٧٠٪ من العاملين فى صناعة الآلات ، الذين يمارسون بصفة أساسية أعمالا بدنية ، يكفيهم لاداء العمل ٨ سنوات من التعليم •

ـ حاول بعض الباحثين(٢) تحديد الدرجة التى يقف عندها تأثير التعليم فى كفاية العامل ، بحيث يعتبر ما يزيد عن ذلك من تعليم غير مؤثر فى الانتاج • وبالتالى قد يعتبر ما ينفق عليه ، من وجهة النظر الاقتصادية المهنية البحتة فاقدا ، أو غير ذى عائد • والنتيجة التى توصلوا اليها هى أن التعليم العام بعد الصف السابع لا يؤثر على كفاية العامل • وان الدور الهام فى زيادة الكفاية بعد ذلك تقوم به الخبرة •

ـ بل ويحذر آخرون(٣) من وجود فائض تعليمى عند القوى العاملة •

---

(1) V.A. Jamin & G.A. Ygiazarian, Effektivnost Kvalifitsirovennovo truda (Moskva, 1968), pp. 27-28.

(2) V.A. Kalmik, "Mnogofaktornaia model formirovania kvalifikatsii rabochikh", Kolichestvennoe metodi f sotsiologii (Moskava, Naoka, 1966), pp. 280-313.

(3) V.A. Yadov, "Orientatsia-tvorcheskii trud", Obshestvo i Mologioj (Moskva, 1968) pp. 140-141.

لتغير فى محتوى العمل - فى نظرهم - يسير بدرجة أبطأ من زيادة المستوى التعليمى للعمال • ومن الأمثلة التى يضربونها لذلك أن نسبة العمال الذين يمارسون أعمالا تحتاج الى أكثر من ٧ سنوات دراسية كانت (فى الاتحاد السوفيتى ، سنة ١٩٦٢) حوالى ٨ر٣٠٪ بينما كانت نسبة العمال الذين حصلوا على تعليم لا يقل عن ٧ سنوات ٦ر٣٨٪ • ومعنى ذلك - من وجهة نظرهم ، وجود فائض تعليمى فى بعض قطاعات الطبقة العاملة ، يتمثل فى وجود عمال ذوى مستوى تعليمى أعلى من المطلوب •

ويتركز نقد هذا الاتجاه بصفة أساسية فى النقاط الآتية :

١ - ان معظم هذه الدراسات قامت على بحث مهن وأعمـــال تقليدية لا تتطلب مستوى عاليا من التعليم •

٢ - ان التطور العلمى التكنولوجى يخلق مهنا جديدة تتطلب مستويات أعلى من التعليم •

٣ - ان هذه الدراسات تحدد كمية التعليم من وجهة « اقتصادية - مهنية » بحتة ، وتهمل الأثر الاجتماعى للتعليم • فالاعداد للحياة الاجتماعية والسياسية ، ورفع المستوى الثقافى للطبقة العـــاملة ، يدعو الى زيادة مدة التعليم •

ان الحد الأدنى من التعليم للقوى العاملة فى الصناعة فى الدول المتقدمة يكاد يصبح تعليما ثانويا مضافا اليه تعليم مهنى لمدة تتراوح بين سنة وثلاث سنوات • لقد كانت شهادة المدرسة الثانوية فى المـــاضى تعنى أن يبتعد الشخص عن العمل البدنى بصفة خاصة ، ويصبح موظفا كتابيا صغيرا ، أو مشرفا على العمل - وهى كذلك فى الدول المتخلفة فى الوقت الحاضر • أما الآن فهى تمثل الحد الأدنى الضرورى لممارسة العمل فى كثير من الصناعات الأساسية(١) •

هذا عن الحد الأدنى من التعليم اللازم للصناعات الحديثة فى الـــدول المتقدمة صناعيا • ولكن الدول المتخلفة - حتى عنـــدما تنقل التكنولوجيا الحديثة - لا تستطيع فى معظم الحالات أن تنقـــل الأساس العلمى اللازم

---

(1) F. Kutta, Chelovek, trud, tekhnika, pp. 253, 262-263.

لتشغيلها • وتضطر الى تخفيض هذا الحد الأدنى من التعليم • وبالنسبة لها — فى الوقت الحاضر ، وفى ظل ظروفها القاسية — قد يمثل تعليم ابتدائى جيد ، مضافا اليه تعليم مهنى متخصص ، الحد الأدنى للقوى العاملة • بينما يصبح التعليم الثانوى ، مضافا اليه تعليم فنى مهنى متخصص ، المستوى اللازم لتخريج الفنيين ، أو الكادرات المتوسطة • والتعليم العالى لمدة ثلاث الى خمس سنوات ، لتخريج المتخصصين أو الكادرات العليا •

ولا ينبغى اعتبار الحد الأدنى شيئا ثابتا ، بل يجب أن ينظر اليه على انه خط مرن قابل للارتفاع باستمرار ، وفقا لمتطلبات العمل ، والظروف الاجتماعية والاقتصـــادية والسياسية • ان عملية النمو والتنمية هى فى محصلتها النهائية **ارتفاع مطرد فى مستوى حيـــاة الانسان — زيادة فى** دخله ، وتمتعه بقدر أكبر من الخدمات ، وارتفاع فى مستوى تعليمه • لقد أصبح الحد الأدنى للمواطنة — وليس لممارسة العمل — فى الدول المتقدمة هو التعليم الثانوى (عشر سنوات من التعليم فى المتوسط) ، وهو فى طريقه لأن يصبح التعليم العالى عن قريب • ولكن الدول المتخلفة لم تستطع حتى الآن أن تمحو أمية غالبية مواطنيها • وهى لم تستطع أن توفر التعليم الابتدائى لكل أطفالها • والى هذا يجب أن توجه جهودها وامكاناتها المحدودة ، لا أن تبعثرها فى توفير تعليم ثانوى طويل (٥ — ٦ سنوات) وتعليم عال (٤ — ٥ سنوات) يخرجان فى النهاية جماعات من المتعلمين لا تستطيع سوق العمل أن تستوعبها • ان درجة تقدم المجتمع يمكن أن تقاس بالحد الأدنى من التعليم الذى يحصله كل أفراده ، ولكنها لا يمكن أن تقاس بكمية التعليم الكبيرة التى تحصل عليها قلة قليلة من أفراد هذا المجتمع ، كما يحدث فى كثير من البلاد المتخلفة •

الفصل السابع

العمالة فى البلاد المتطلعة للنمو

الى وقت قريب كان كثير من الاقتصاديين والسياسيين فى البلاد المتقدمة والمتطلعة للنمو ينظرون الى النمو الاقتصادى على انه الوسيلة الأساسية ، بل الوحيدة ، لحل مشكلات الفقر والبطالة(١) • ومن ثم وجهوا جهودهم نحو زيادة الانتاج والدخل القومى ، وانتظروا منهما أن يحدثا أثرهما السحرى فى حل المشكلات المزمنة • ولكن هذا لم يحدث • صحيح ان هذه المشكلات لن تحل دون نمو اقتصادى ، ولكن النمو الاقتصادى وحده لا يكفى • لقد حقق بعض الدول المتطلعة للنمو مثلا زيادة ملموسة فى الدخل القومى • ولكن قطرات الزيادة لم تكن كافية لاشباع حاجاتها المتزايدة • لذلك يقول بعض الاقتصاديين بحق اننا نشاهد الآن سقوط الدخل القومى كمؤشر للتقدم الاجتماعى(٢) • فلا يكفى معرفة « كمية » الزيادة فى الدخل القومى ، بل يجب أن نعرف أيضا « كيفية » توزيعها ، والى أى حد تستخدم

---

(١) عن مشكلة العمالة فى البلاد المتطلعة للنمو يمكن الرجوع الى :

— J. Mouley & E. Costa, Employment Policies in Developing Countries — A Comparative Analysis (London, Allen & Anwin, 1974).

— G.E. Skorov, Razvivaiosheisia Strani : obrazovanie, zaniatost, ekonomichskii rost (Moskva, Naoka, 1971).

— V.A. Kondratev, Natsionalnie kadri f razvivaiosheisia ekonomike (Moskva, Naoka, 1973).

— V.M. Kollontae (et al) Problemi industrializatsii razvivaioshikhsia stran (Moskva, Misl, 1971).

وعن الجانب الاجتماعى والسياسى لهذه المشكلة فى العالم العربى خاصة ، راجع :

— M. Halpern, The Politics of Social Change in the Middle East and North Africa (Princeton, University Press, 1963).

(2) Mouley and Costa, Employment Policies, p. 9.

حقيقة في القضاء على الفقر والجهل • ويتزايد الايمان فى البـــلاد المتقدمة والأقل تقدما بضرورة اعادة توزيع الدخل القومى ، بحيث نأخذ جانبا ممن يملكون نعطيه لمن لا يملكون • وهذا أيضا لن يكفى وحده لحل مشكلات الفقر فى البلاد المتخلفة • ان معظم الفقراء والعاطلين فيها قادرون على العمل ، لا يحتاجون اعانة أو اعالة ، بقدر ما يحتاجون الى عمل يؤهلون له ويعيشون منه • ومن ثم فان القضاء على الفقر أو التخفيف من حدته ، ومما يترتب عليه من نتائج ، يأتى بالدرجة الأولى ـ بعد وضع سياسة اقتصادية عادلة رشيدة ـ عن طريق وضع سياسة عمالة رشيدة ، وسياسة تعليم وتدريب رشيدة •

ان مشكلة العمـــــالة ـ الزيادة والنقص وســـوء التـــوزيع وضعف الانتاجية ••• الخ ـ من العقبات الأساسية التى تواجهها المجتمعات المتطلعة للنمو فى كفاحها ضد التخلف • وما لم تستطع هذه البلاد أن تعبىء القوى العاملة فيها ، وأن تحسن استخدامها وترفع انتاجية عملها ، فلن تســتطيع القضاء على التخلف • ونركز فى هذه الدراسة على الجوانب الأساسية الثلاثة فى مشكلة العمالة فى البـــلاد المتطلعة للنمو ، وهى : (١) فائض القـــوى العاملة ، غير المدربة وغير المتعلمة بصفة عامة • و (٢) النقص فى اعـــداد المتعلمين والمتخصصين • و (٣) بطالة المتعلمين •

مشكلة فائض القوى العاملة :

يرجع جانب كبير من مشكلة العمـــــالة فى البلاد المتطلعة للنمو الى التشويه فى قوى الانتاج وفى النشاط الاقتصادى بصفة عامة فى هذه البلاد نتيجة لسنوات الاستعمار والاستغلال والتخلف الطويلة التى تعرضت لها • ولكن بجانب هذا العامل « التاريخى » ، توجد عوامل أكثر حداثة تساهم فى زيادة تشويه هيكل العمالة فى البلاد المتخلفة ، وعلى وجـــه الخصوص فى احداث فائض من القوى العاملة ، ومنهـــا : الزيادة الضخمة السريعة فى السكان ، والنمو البطىء للنشاط الاقتصادى ، والتقدم التكنولوجى •

١ ـ ذكرنا من قبل أن الدول المتخلفة بصفة خاصة تتميز بزيادة كبيرة فى معدلات المواليد ، يترتب عليها وجود تضخم فى اعداد الأفراد القادرين على العمل • فى سنة ١٨٠٠ كان سكان العالم ١ مليار • وفى سنة ١٩٣٠

وصل العدد الى ٢ مليار . وفى سنة ١٩٦٠ بلغ ٣ مليار . وفى سنة ١٩٧٥ قفز الى ٤ مليار واذا استمر معدل الزيادة الحالى ، فقد يصل سكان العالم سنة ٢٠٠٠ الى ٧ر٤١٠ مليار . معنى هذا انه اذا كانت زيادة سكان العالم بمقدار مليار فرد قد استغرقت فى القرن التاسع عشر وبداية العشرين ١٣٠ سنة ، فقد استغرقت فى النصف الأول من القرن العشرين ٣٠ سنة ، وفى الوقت الحاضر تستغرق ١٥ سنة .

وحسب بيانات مكتب العمل الدولى تزيد اعداد القوى العاملة فى العالم فى الفترة من ١٩٧٠ الى ١٩٨٠ بمقدار ٢٨٠ مليون نسمة . من بينهم ٢٢٦ مليون فى الدول المتطلعة للنمو (أكثر من ١٦٠ مليون فى آسيا ، ٣٢ مليون فى أفريقية ، ٢٩ مليون فى أمريكا اللاتينية)(١) . أى انه يجب توفير عمل لـ ٢٢٦ مليون فرد جديد ، لكى تحتفظ هذه البلاد بمستوى المعيشة الحالى ، ودون أن تسعى لتحسينه . وليس فى مقدور الدول الفقيرة أن تنهض بهذا العبء .

وقد بدأت بعض البلاد المتطلعة للنمو ، وخاصة فى الفترة الأخيرة ، تحاول الاقلال من معدلات المواليد (من أسبق الدول فى هذا المجال الهند ـ ١٩٥٢ ، وباكستان ـ ١٩٥٥) الا أنها لم تنجح بعد فى تحقيق هذا الهدف . وتوجد عقبات كثيرة تجعل نجاح حملات تحديد النسل فى البلاد المتخلفة مشكوكا فيه ، فى المستقبل القريب على أقل تقدير . فالعوامل النفسية ، والمفاهيم المتخلفة ، والتقاليد والأفكار الدينية ، والعوامل العنصرية والقومية .. الخ ، كل ذلك يساهم فى الابقاء على الانفجار السكانى فعالا . ولنجاح جهود تحديد النسل يلزم سنوات طويلة ، وحملات عديدة ، ومساعدات دولية ، وكادرات وامكانات طبية واجتماعية ومادية ، لا تتوافر فى معظم الأحوال فى الدول المتخلفة(٢) .

ومعنى هذا انه لا ينتظر أن تنجح الدول المتطلعة للنمو فى الاقلال من معدلات المواليد فى العقدين التاليين على الأقل . وانه حتى مع اتخاذ اجراءات حاسمة للحد من الزيادة السكانية ـ وهو أمر مشكوك فيه ـ فان النتائج

---

(1) After : Skorov, Razvivaiosheisia strani, p. 280.

(٢) عن مشكلة تحديد النسل وما يحيط بها من عقبات فى البلاد المتقدمة والمتخلفة ، راجع :
Ronald Pressat, Population (Penguin Books, 1973), Chs 5 & 9.

ان تظهر - أغلب الظن - الا أواخر هـــذا القرن ، أو أوائل القرن الحادى والعشرين فى أحسن الأحوال ٠

٢ - مع هذه الزيادة الكبيرة فى أعداد الأفراد القادرين على العمل ، تنمو اقتصاديات الدول المتطلعة للنمو ببطء ، فنسبة الزيادة فى اجمـــالى الانتاج القومى فى هذه الدول فى الفترة من ١٩٥٥ الى ١٩٦٠ بلغت ٦ر٤٪ ، ومن ١٩٦٠ الى ١٩٦٥ بلغت ٣ر٤٪ ٠ وفى النصف الثـــانى من الستينات ارتفعت النسبة قليلا لتصل الى ١ر٦٪ سنة ١٩٦٨ ٠ ومع هذه الزيادة فان الدول المتطلعة للنمو لم تستطع خلال « العقـــد الأول للتنمية » أن تحقق الهدف الذى طرحته الأمم المتحدة لها ، وهو أن يزيد اجمالى الانتاج القومى سنويا بنسبة ٥٪ ٠ فمن بين ٨٨ دولة « نامية » ، حققت ٥٠ دولة معدلات للنمو أقل من ٥٪ فى الفترة من ١٩٦٠ الى ١٩٦٨ ، من بينها ٢٨ دولة كان معدل النمو فيها أقل من ٤٪ ، و٢٨ دولة حققت معدلات للنمو أكثر من ٥٪ ٠

وحتى هذه الزيادة الضئيلة فى معدلات النمو فى بلاد العـــالم الثالث ينبغى أن نضع عليها بعض التحفظات ٠ فمعدل الناتج القومى فى هذه البلاد « مضلل بطبيعته » - كما يقول بعض الاقتصاديين(١) - لأنه (أ) يخفى أثر ارتفاع الناتج القومى لعدد قليل من الدول (مثل الدول المصدرة للبترول والمعادن ، حيث لم تكن الزيادة فى الانتاج القـــومى نتيجة لنمو طبيعى فى عنصر العمل والانتاج القومى الحقيقى) ٠ (ب) ويخفى حقيقة وضع البـــلاد الأقل نموا ، التى لم يصل معدل النمو فيها الى ١٪ ، والتى يتجاوز عددها ٤٠ دولة تضم ملايين البشر ٠ (ج) ويخفى أثر الفروق بين الطبقـــات ، فالزيادة فى عائد الانتاج القومى تتركز فى أيدى فئة قليلة ، ولا تصـــل الى الغالبية الساحقة من الجماهير الغفيرة ٠

ويرى بعض المتخصصين أن الدول النامية تستطيع التغلب على مشكلات العمالة فيها لو حققت الهدف الذى طرحته الأمم المتحدة للعقد الثانى للتنمية (السبعينيات) ٠ وهو زيادة اجمالى الدخل القومى بنسبة ٦٪ سنويا ٠ بينما يرى آخرون أن نسبة الـ ٦٪ لا تكفى ، وانه لابد من زيادة الدخل القومى فى بعض الحالات (أمريكا اللاتينية) بنسبة ٨٪ ٠ ولكن تحقيق هذا الهدف أيضا فى غير متناول الدول المتطلعة للنمو ٠ وقد تنازل معظمها عنه ، بحيث أصبح هدفا سياسيا أكثر منه هدفا اقتصاديا واقعيا ٠ الأمر الـــذى

---

(١) راجع : اسماعيل صبرى عبد الله : نحو نظام اقتصادى عالمى جديد ، ص ٤٤ - ٤٥ ٠

يدفع الى القطع بأن الوضع الاقتصادى للدول المتطلعة للنمو لن يتحسن فى المستقبل القريب ، طالما ان المتغيرات المؤثرة فيه لم يطرأ عليها - ولا يبدو انه سوف يطرأ عليها - تغير ملموس . ان معدلات الزيادة فى الانتاج القومى فى الوقت الحاضر فى الدول المتطلعة للنمو أفضل مما كانت عليه فى الماضى ، ولكنها لا تزال أقل من أن تتغلب على التحديات التى تواجهها .

ويترتب على الزيادة السريعة فى السكان والنمو البطىء للاقتصاد والانتاج القومى فى البلاد المتخلفة أن تذهب معظم الزيادة فى الانتاج لمجرد اشباع الزيادة فى أعداد السكان عند المستوى الحالى المنخفض للمعيشة . وبحيث لا يكاد يوجد احتمال قوى لرفع مستوى معيشة هذه الشعوب بدرجة ملموسة فى المستقبل القريب . أى أن أعداد الفقراء والمعدمين فى العالم سوف تستمر فى النمو ، ما دامت العلاقة بين الزيادة فى السكان والزيادة فى الانتاج تسير على هذا النحو(١) .

٣ - ومع تزايد اقبال الدول المتطلعة للنمو على التصنيع ومحاولات التحديث ، تساهم التكنولوجيا الحديثة - التى تستخدم أعدادا قليلة من العمال - فى زيادة نسبة البطالة . قد يبدو تأثير هذا العامل ضعيفا فى الوقت الحاضر . ولكنه يتزايد فى أهميته وفى تأثيره .

وقد يؤكد بعض الباحثين على أهمية عامل واحد من هذه العوامل الثلاثة - السكان أو الاقتصاد أو التطور التكنولوجى - فى خلق ، وفى حل ، مشكلات العمالة (وخاصة مشكلة البطالة) فى البلاد المتخلفة . ولكن لا ينبغى أن ننظر الى هذه المشكلة فى ضوء عامل واحد . فمجموع هذه العوامل ، متكاتفة متفاعلة ، هو الذى يخلق المشكلة . وبالتالى فان ضبط النمو السكانى وحده ، أو اجراء تعديلات فى الأساس الاقتصادى فقط ، أو الاقلال من ميكنة وأتمته الانتاج ، لا يكفى للتغلب عليها .

لا يتحول « فائض القوى العاملة » فى البلاد المتخلفة الى « بطالة » بالمعنى التقليدى الذى نجده فى الدول الصناعية المتقدمة ، بل يمثل « عمالة

---

(1) Skorov, Razvivaiosheisia Strani, pp. 280-281.

غير كاملة » . أو ما يعبر عنه أحيانا بـ « البطالة المقنعة »(١) . وتختلف العمالة غير الكاملة فى الدول المتخلفة عن « البطالة الحقيقية » فى الدول المتقدمة . فهى لا تتكون عادة من العمال أو الذين يمارسون عملا مأجورا بالمعنى الواسع لهذا المصطلح . بل تتكون بصفة عامة من « ملاك » صغار جدا ، شبه معدمين ، وخاصة فى الريف . ومن الحرفيين ومن يمارسون أعمالا تجارية (الباعة المتجولون مثلا) فى المدن . وشكلها الغالب ليس بطالة نقية ، بل بطالة مقنعة ، تقف بين مرتبة العمل وعدم العمل . ولا يعنى هذا ان البطالة التقليدية غير موجودة فى البلاد المتطلعة للنمو فهى موجودة ، ولكنها تحتل مكانا ضئيلا بالنسبة لمجموع القوى العاملة وللبطالة المقنعة .

فى البلاد المتقدمة قضى التطور الطبيعى للانتاج الصناعى الضخم والنمو الرأسمالى على العمالة فى الانتاج الصغير . ولكن فى الدول المتخلفة لا يقضى الانتاج الصناعى الضخم على الانتاج الحرفى الصغير ، وان تناقص أثره فى الانتاج القومى . ويبقى الانتاج الحرفى الصغير مصدرا للعمالة غير الكاملة وحاضنا لها .

وفى مرحلة نمو الرأسمالية الصناعية وجد فائض فى سكان الريف . ولكن هذا الفائض من العمال الزراعيين كان يمثل احتياطيا ومصدرا للقوى العاملة ، يتناقص وتسحبه الصناعة تدريجيا . أما فى الدول المتخلفة فان الفائض فى القوى العاملة فى الريف مستمر ومتزايد ، ولا يستطيع القطاع الصناعى البطىء النمو أن يستوعبه .

وفى فجر الرأسمالية أيضا كان الفقر المدقع من نصيب العمال العاطلين فقط . أما فى الوقت الحاضر ، فان جماهير غفيرة من سكان البلاد المتخلفة تعيش كالمعدمين . ويظهر هذا الوضع بصفة خاصة بين سكان الريف الزائدين عن حاجته ، الذين يهاجرون منه الى المدينة ، ولا يجدون فيها عملا حقيقيا ، ويستقرون فى مناطق الفقر . وهى مناطق تنمو مساحة وعددا بطريقة سرطانية فى معظم مدن الدول المتخلفة ، وتكاد تصبح من

---

(١) عن ظاهرة العمالة غير الكاملة فى البلاد المتخلفة ، راجع :

L.A. Fridman & L.A. Gordon, "Sotsialnaia Stroktora obshestva i rabochii klass razvivaioshikhsia stran Azii i Afriki". Rabochii Klass Azii i Afriki (Moskva, 1966).

Mouley & Costa, Employment Policies in Developing Countries, passim.

خصائصها الاجتماعية والسكانية • وهذا الوضع أيضا يختلف عن حركة نمو المدن التى صاحبت حركة التصنيع فى الدول المتقدمة • فنمو المـــدن فى الدول المتخلفة الآن يعنى نشأة ونمو تكتلات سكانية ، تمثـــل مناطق فقر وبطالة سافرة ومقنعة • وتكون أحياء المعدمين هـــذه مناطق أو أحزمة فقر تحيط بكل المدن الكبيرة فى الدول المتخلفة تقريبا • بل تكاد المدن فى هذه المجتمعات تتحول الى ملاجىء لأعداد ضخمة من الفقراء والمعدمين الهاربين من الريف • ولو استمر هذا الاتجاه فسوف يصل تعداد بعض المدن فى البلاد المتطلعة للنمو الى أعداد خرافية وخاصة بالنسبة للتعداد العام للسكان ، مما يدفع الى القول بأن البلاد المتخلفة لا تعانى فقط من « انفجار سكانى » ، بل تعانى أيضا من « انفجار المدن »(١) • ولا يتكافأ هذا النمو السكانى الحضرى مع النمو الاقتصادى ، ومن ثم تتحول المدن الى عقبات أمام النمو • وتكفى الأرقام التالية للدلالة على هذا الوضع :

قدر عدد سكان المدن فى مجموعة الدول الأقل تقـــدما سنة ١٩٦٠ بـ ٤٠٣ مليون نسمة ، أى حوالى ١ر٢٠٪ من مجموع السكان • ولكن هذا الرقم يقفز سنة ١٩٧٠ الى ٦٣٥ مليون ، أى ٢٥٪ من السكان • وفى سنة ١٩٨٠ يتوقع أن يصل الى ٤ر٣٠٪ • وفى سنة ١٩٩٠ الى ٤ر٣٦٪ • وفى سنة ٢٠٠٠ يصل الى ٢١٥٥ مليون نسمة ، ٦ر٤٢٪ من مجموع الســـكان (أنظر جدول ٢٦ ـ « توقعات النمو فى سكان المـــدن فى البلاد الأقـــل تقدما »)(٢) •

وفى مصر بينما كان اجمالى سكان الحضر سنة ١٩٣٧ يبلغ ٥٢ر٢٧٪ من مجموع السكان ، وصلت النسبة سنة ١٩٤٧ الى ٧٠ر٣٢٪ ، وســـنة ١٩٦٠ الى ١٤ر٣٧٪ ، وفى ســـــنة ١٩٦٦ بلغت ٠١ر٤٠٪ من مجمـــوع السكان(٣) (أنظر جدول ٢٧ ـ « مستوى وأنصبة ومعدلات النمو لسكان الريف والحضر فى مصر ١٩٣٧ ـ ١٩٦٠ » وجـــدول ٢٨ ـ « النمو السكانى للمدن فى مصر ١٩٦٠ ـ ١٩٦٦ ») •

---

(١) عن دور المدن فى التنمية الاقتصادية ومساعدتها للنمو واعاقتها له راجع :
B.F. Hoselitz, Sociological Aspects of Economic Growth (New York, Feffer & Simons, 1960), chs. 7,8 & 9, pp. 68-113.

(2) Jones, Population Growth and Educational Planning in Developing countries, p. 21.

(٣) روبرت مابرو : الاقتصاد المصرى ١٩٥٢ ـ ١٩٧٢ ، ص ٣٠٢ ـ ٣٠٣ •

ويساعد على استمرار هذا التدفق من الريف الى الحضر - بجانب فقر الريف وانكماشه وقوة الجذب الحضارية للمدن - أن مستوى المعيشة فى المدن رغم انخفاضه النسبى فى البلاد غير المتقدمة لا يزال أعلى من الريف . فعندما يكون متوسط الدخل فى الريف ١٠٠ ، يرتفع متوسط الدخل فى الحضر ليبلغ ٤٠٠ فى مصر ، و٣٠٠ فى البرازيل ، و٢٥٠ فى فنزويلا والهند(١) (أنظر جدول ٢٩ - « الفروق فى الدخل بين الريف والحضر فى بعض البلاد النشطة للنمو ») .

جدول ٣٦

توقعات النمو فى سكان المدن
فى البلاد الأقل تقدما
١٩٦٠ - ٢٠٠٠(*)

السنة	سكان المدن × ١٠٠٠٠٠٠	%	معدلات النمو السنوية (٪) البلاد الأقل تقدما	البلاد المتقدمة
١٩٦٠	٤٠٣	٢٠ر١		
١٩٧٠	٦٣٥	٢٥ر٠	٤ر٦	٢ر١
١٩٨٠	٩٩٠	٣٠ر٤	٤ر٥	١ر٩
١٩٩٠	١٤٩٦	٣٦ر٣	٤ر٢	١ر٧
٢٠٠٠	٢١٥٥	٤٢ر٦	٣ر٧	١ر٤

(*) Population Growth and Educational Planning in Developing Countries, p. 21.

(1) Mouley and Costa, Employment Policies in Developing Countries, p. 209.

جدول ٢٧

مستوى وأنصبة ومعدلات النمو لسكان الريف والحضر فى مصر (*)

١٩٣٧ ـ ١٩٦٠

(أ) السكان (أرقام مجردة)

السنوات	١٩٣٧	١٩٤٧	١٩٦٠	١٩٦٦
اجمالى السكان المستقرين	١٥٫٩٢٠٫٦٩٤	١٨٫٩٦٦٫٧٦٧	٢٥٫٩٨٤٫١٠١	٣٠٫٠٧٥٫٨٥٨
سكان الريف	١١٫٤٢٩٫٠٠١	١٢٫٦٠٣٫٥١٠	١٦٫١٢٠٫٣٩٨	١٧٫٦٩١٫٣٥٦
المحافظات الصحراوية	١٠٩٫٦١٠	١٦٠٫٩٤١	٢١٢٫٦٠٦	٣٥١٫٧٥٩
اجمالى سكان الحضر	٤٫٣٨٢٫٠٨٣	٦٫٢٠٢٫٣١٦	٩٫٦٥١٫٠٩٧	١٢٫٠٣٢٫٧٤٣
عواصم المحافظات الخمس	٢٫٢٧٨٫٧٤٥	٣٫٤٧٤٫٢٧٦	٥٫٥٩٨٫٠٥٦	٦٫٩١٢٫٧٧٣
مدن أخرى	٢٫١٠٣٫٣٣٨	٢٫٧٢٨٫٠٤٠	٤٫٠٥٣٫٠٤١	٥٫١١٩٫٩٧٠

(ب) الأنصبة فى عدد السكان الاجمالى (النسب المئوية)

	١٩٣٧	١٩٤٧	١٩٦٠	١٩٦٦
اجمالى السكان المستقرين	١٠٠٫٠٠	١٠٠٫٠١	١٠٠٫٠٠	١٠٠٫٠٠
سكان الريف	٧١٫٧٩	٦٦٫٤٥	٦٢٫٠٤	٥٨٫٨٢
المحافظات الصحراوية	٠٠٫٦٩	٠٠٫٨٥	٠٠٫٨٢	١٫١٧
اجمالى سكان الحضر	٢٧٫٥٢	٣٢٫٧٠	٣٧٫١٤	٤٠٫٠١
عواصم المحافظات الخمس	١٤٫٣١	١٨٫٣١	٢١٫٥٤	٢٢٫٩٨
مدن أخرى	١٣٫٢١	١٤٫٣٩	١٥٫٦٠	١٧٫١٣

(جـ) معدلات متوسط الزيادة السنوية

	٣٧ ـ ١٩٤٢	٤٧ ـ ١٩٦٠	٦٠ ـ ١٩٦٦
اجمالى السكان المستقرين	١ر٧٧	٢ر٤٥	٢ر٤٧
سكان الريف	٠ر٩٨	١ر٩١	١ر٥٦
المحافظات الصحراوية	٣ر٩١	٢ر١٧	٦ر٧٨
اجمالى سكان الحضر	٣ر٥٣	٣ر٤٦	٣ر٧٤
عواصم المحافظات الخمس	٤ر٣١	٣ر٧٤	٣ر٥٨
مدن أخرى	٢ر٦٣	٣ر٠٩	٣ر٩٧

* مابرو : الاقتصاد المصري ١٩٥٢ ـ ١٩٧٢ ، ص ٢٩٦ ـ ٢٩٧ .

جدول ٢٨
النمو السكانى للمدن فى مصر(*)
(١٩٦٠ - ١٩٦٦)
السكان بالآلاف

المدن	السكان ١٩٦٠	السكان ١٩٦٦	الزيادة المئوية	الاتجاه المفترض للهجرة الصافى(١)
القاهرة	٣٣٥٣	٤٢٢٠	٢٥ر٨٥	+
الجيزة	٤١٩	٥٧١	٣٦ر٢٨	+
شبرا الخيمة	١٠١	١٧٣	٧١ر٢٩	+
القاهرة الكبرى	٣٨٧٣	٤٩٦٤		+
الاسكندرية	١٥١٦	١٨٠١	١٨ر٨٠	+
بورسعيد	٢٤٥	٢٨٣	١٥ر٥١	-
السويس	٢٠٦	٢٦٤	٢٨ر١٥	+
الاسماعيلية	١١٦	١٤٤	٢٤ر١٣	+
طنطا	٢٠٠	٢٣٠	١٥ر٠٠	-
المحلة الكبرى	١٨٨	٢٢٥	١٩ر٧٠	+
المنصورة	١٦٧	١٩١	١٤ر٣٧	-
أسيوط	١٢٧	١٥٤	٢١ر٢٥	+
الزقازيق	١٢٥	١٥١	٢٠ر٨٠	+
دمنهور	١٢٧	١٤٦	١٤ر٩٦	-
الفيوم	١١٢	١٣٤	١٩ر٦٤	+
أسوان	٦٣	١٢٨	١٠٣ر١٧	+
المنيا	١٠٠	١١٣	١٣ر٠٠	-

(١) على افتراض وجود زيادة طبيعية موحدة هى ١٥ر٧٤٪ أثناء ست سنوات .

* روبرت مابرو : الاقتصاد المصرى ١٩٥٢ - ١٩٧٢ ، ص ٣٠٥ .

جدول ٢٩
الفروق فى الدخل بين الريف والحضر
فى بعض البلاد المتطلعة للنمو(*)

الدولة	السنة	متوسط الدخل فى الحضر (عندما يكون متوسط الدخل فى الريف = ١٠٠)
البرازيل	١٩٦٠	اكثر من ٣٠٠
سيلان	١٩٦٣	أكثر من ٢٠٠
الهند	١٩٦٢	٢٥٠
ساحل العاج	١٩٦٥	٨٠٠
الفلبين	١٩٦٥	٢٥٠
فنزويلا	١٩٦٢	٢٥٠
مصر	١٩٦٠	٤٠٠

(*) Employment Policies in Developing Countries, p. 209.

يبلغ حجم العمالة الزائدة ـ أو البطالة السافرة والمقنعة ـ فى البلاد المتخلفة درجة لم تشهدها البشرية من قبل ، وان لم تتوافر احصاءات دقيقة عن هذه الظاهرة • فحجم البطالة الكاملة فى البلاد المتطلعة للنمو فى آسيا وأفريقية وأمريكا اللاتينية (فى الخمسينات والستينات) كان يتراوح بين ٥ ـ ١١٪ من القوى العاملة ، بينما كان فى نفس الوقت ١ ـ ٧٪ فى الدول المتقدمة • ولكن هذه الأرقام لا تعبر عن الواقع البشع ، لأن المشكلة الحقيقية فى البلاد المتخلفة هى العمالة غير الكاملة ، كما يتضح من الأمثلة الآتية للعمالة الزائدة فى الريف وفى الحضر :

يقدر حجم العمالة الزائدة فى الريف فى الهند بما يتراوح بين ٢٥ و ٣٣٪ من القوى العاملة ، وفى أندونيسيا ٣٥٪ ، وفى سيلان (سيرى لانكا) ٤٥٪ ، والفلبين ٢٢ ـ ٦٠٪ ، وفى أمريكا اللاتينية ٣٣٪ من العاملين فى الريف • وفى الشرق الأدنى والأوسط يتراوح حجم العمالة غير الكاملة بين ٢٨ ـ ٦٤٪ ، وفى الدول العربية فى شمال أفريقيا (مصر ـ تونس ـ

الجزائر ـ المغرب) ٣٠ ـ ٥٠٪ · وفى مصر قدر بعض الباحثين العمالة الزائدة أثناء الذروة الموسمية للعمل فى الزراعة بـ ٢٥٪ من عرض القوى العاملة من الذكور (بينما يتم تشغيل جميع النساء والأطفال بصورة كاملة فى جمع القطن) · وقدرت دراسات أخرى حجم العمالة الزائدة بأكثر من ذلك ، خاصة أثناء فترات الركود فى العمل الزراعى(١) ·

ولا تقل مشكلة العمالة غير الكاملة فى المدن خطورة عنها فى الريف · ومن الأمثلة التى تضرب للدلالة على ضخامة حجم هذه المشكلة الهند ، حيث قدر (فى بداية الستينات) عدد الذين يعملون ساعة واحدة فى اليوم فى المدن بحوالى ٢٠ مليون فرد ، ٢ ساعة يوميا : ٢٧ مليون فرد ، ٤ ساعات : ٤٥ مليون فرد · وقدر عدد الذين يعملون أقل من نصف عدد ساعات العمل يوميا بما يتراوح بين ٢٥ و ٣٥ مليون فرد · مع وجود ١٠ ـ ١٢ مليون عاطل بالمعنى المتداول لهذا المصطلح فى البلاد الصناعية الحديثة ·

وتقدر نسبة العمالة غير الكاملة بالقياس الى مجموع العاملين فى المدن فى الهند بـ ٣٥٪ وفى اندونيسيا ٣٠٪ ، وفى سيلان ٢٩٪ ، وفى الفلبين ٢٠٪ · وتتراوح الأرقام فى أمريكا اللاتينية بين ٢٠ ـ ٢٨٪ (أرقام منظمة الدول الأمريكية) و ٣٠ ـ ٤٠٪ (تقديرات الأمم المتحدة) · « (أنظر أيضا جدول ٣٠ ـ « نسب البطالة فى المدن فى بعض البلاد المتطلعة للنمو ») ·

ونخرج من كل هذه البيانات بأن ما يقرب من ثلث القوى العاملة فى البلاد المتخلفة لا يستخدم أبدا ، أو يستخدم جزئيا فى عمليات الانتاج · وان حل هذه المشكلة أو التخفيف منها يتطلب اتخاذ اجراءات اقتصادية واجتماعية وسياسية ليست فى متناول يد الكثير من هذه البلاد ·

ومن الحق أن نقول ان الدول المتطلعة للنمو ـ أو بعضها على أقل تقدير ـ لا تقف ساكنة أمام مشكلات التنمية الاقتصادية والعمالة · ولكنها تواجه صعوبات موضوعية يصعب عليها حلها : (١) فالقطاع الصناعى الصغير الحديث

---

(1) A. Mohieldin, Agricultural Investment and Employment in Egypt Since 1935, Ph. D. Dissertation, London University. after :

مابرو : الاقتصاد المصرى ، ص ٢٩٦ ـ ٢٩٧ ·

جدول ٣٠
نسب البطالة في المدن
في بعض البلاد المتطلعة للنمو(*)

الدولة	السن ١٥ ـ ٢٤	السن ١٥ سنة فأكثر	ملاحظات
غانا (المدن الكبيرة)	٢١ر٩	١١ر٦	١٩٦٠
بوجوتا ـ كولومبيا	٢٣ر١	١٣ر٦	مسح مارس ١٩٦٨
شيلي (المناطق الحضرية)	ـ ١٢ر	ـ ٦ر (أ)	(أ) أكثر من ١٢ سنة ـ مسح ديسمبر ١٩٦٨
غينيا (المناطق الحضرية بصفة أساسية)	٤٠ر٤	ـ ٢١ر (أ)	(أ) أكثر من ١٤ سنة ـ مسح ١٩٦٥
أرجواي (المناطق الحضرية)	١٨ر٥	١١ر٨	احصاء
فنزويلا (المناطق الحضرية)	١٤ر٨	٧ر٩	مسح مارس ١٩٦٩
بانجكوك ـ تايلاند	٧ر٧	٣ر٤	مسح أغسطس ـ نوفمبر ١٩٦٦
سيلان (المناطق الحضرية)	ـ ٣٩ر	ـ ١٥ر	مسح يناير ١٩٦٨
الهند (المناطق الحضرية)	ـ ٨ر	٣ر٢ (أ)	(أ) ١٥ ـ ٦٠ ـ مسح ٦١ ـ ١٩٦٢
الملايو	ـ ٢١ر	٩ر٨	مسح المدن الرئيسية ١٩٦٥
الفلبين (المناطق الحضرية)	٢٠ر٦ (أ)	١١ر٦ (ب)	(أ) المجموعة العمرية ١٠ ـ ٢٤ (ب) ١٠ سنوات فأكثر مسح مايو ١٩٦٥
سوريا (المنطقة بأكملها)	٨ر٦	ـ ٦ر	مسح نوفمبر ١٩٦٧
طهران ـ ايران	٩ر٤	٤ر٦	احصاء

(*) Employment Policies in Developing Countries, pp. 38-39.

البطىء النمو لا يستطيع استيعاب الزيادة فى عدد السكان • و(٢) القطاع الزراعى المشبع بالعمالة عليه أن يستمر وقتا فى استيعاب هذه العمالة ، بل وفى مواجهة جانب من الزيادة • و (٣) على الدول المتطلعة للنمو أن تختار بطريقة ما بين استراتيجية الاستخدام الكثيف لرأس المـــال والاستخدام الكثيف للعمل (أو توفق بينهما) •

١ ــ من الملاحظ انه يوجد فى كثير من الدول حديثة التكوين اتجـــاه واضح نحو التصنيع ، واعتباره الوسيلة الأساسية لتغيير الهيكل الاقتصادى والاجتماعى والتغلب على مشكلات التخلف(١) • وجاء النمو بشكل فعال فى كثير من الحالات فى الصناعات الاستخراجية • ومع ذلك فان النمو فى قطاع الصناعة لا يسير بالسرعة الكافية لاستيعاب الزيادة فى القوى العاملة • ففى أمريكا اللاتينية مثلا (فى الخمسينات وبداية الستينات) بلغ معدل الزيادة فى سكان المدن ٤ر٣٪ ، وفى السكان العاملين فى القطاع غير الزراعى ٩ر٣٪، وفى الصناعة ٨ر٢٪ • وفى بعض الدراسات تبين ان نسبة العاملين فى القطاع الصناعى فى أمريكا اللاتينية سنة ١٩٥٠ كانت ٣٥٪ من مجموع العاملين فى القطاع غير الزراعى • وفى سنة ١٩٧٠ انخفض هذا الرقم الى ٣٠٪ (مـــع وجود بعض الاستثناءات ، ففى المكسيك والأرجنتين ارتفع الى ٤٠٪) •

وفى مصر سنة ١٩٦٠ ــ ١٩٦١ بلغت نسبة العـــاملين فى الزراعـــة ٣ر٥٥٪ من اجمالى العاملين • وفى قطاع الصـــناعة ٨ر٩٪ ، وفى القطـــاع الثالث (الخدمات) ٩ر٣٤٪ • وبلغ معدل النمو السنوى لهذه القطاعات على التوالى ١ر٠٪ ، ٧ر١٪ ، ٣ر٥٪ • وفى سنة ٦٩ ــ ١٩٧٠ بلغت نسبة العاملين فى قطاع الزراعة ٩ر٤٨٪ وفى قطاع الصناعة ٣ر١١٪ ، وفى القطاع الثالث ٨ر٣٩٪ • وبلغت معدلات النمو السنوية لهذه القطاعات على التوالى ٣ر١٪ ، ٤ر٤٪ ، ٢ر٤٪ • (أنظر جدول ٣١ ــ « قوة العمل والعمالة فى مصر حسب القطاعات ١٩٣٧ ــ ١٩٦٠ » • وجـــدول ٣٢ ــ « العمالة فى مصر حسب القطاعات ١٩٦٠ ــ ١٩٧٠ » • لاحظ انخفاض معدل النمو فى القطاع الصناعى من ١ر٧٪ سنة ٦٠ ــ ١٩٦١ ، الى ٢ر٢٪ سنة ٦٤ ــ ١٩٦٥ ، الى ٤ر٤٪ سنة ١٩٦٩ ــ ١٩٧٠ • ولاحظ أيضا انه مع انخفاض « نسبة » العاملين فى قطاع

---

(١) عن مشكلات التصنيع فى البلاد المتطلعة للنمو راجع :

V.M. Kollentai (et al.), Problemi industrializatsii razvivaioshikhsia stran (Moskva, Misl, 1971).

جدول ٣١
قوة العمل والعمالة فى مصر(*)
حسب القطاعات (١٩٣٧ - ١٩٦٠)
بالآلاف

البيـــان	١٩٣٧	١٩٤٧	١٩٦٠
قوة العمل	٥٨٠٩ر٢	٦٩٩٤ر٦	٧٧٢٦ر٦
الزراعة	٤٠٢٠ر٤	٤٠٨٥ر٧	٤٤٠٦ر٤
التعدين والمحاجر	١٠ر٨	١٣ر٠	٢١ر١
الصناعة	٣٥٢ر٧	٥٦٠ر٦	٧١٣ر١
الكهرباء والغاز والماء	٢١ر٠	٢٢ر٦	٣٦ر٨
التشييد	١٢٠ر٧	١١٣ر٣	١٥٨ر٨
النقل	١٣٨ر٩	٢٠٣ر٣	٢٦٠ر٢
التجارة	٤٣٩ر٥	٥٩٠ر٤	٦٤١ر٤
خدمات أخرى	٧٠١ر٧	٨٥١ر٨	١٣٦٩ر٤
منوعة	٣ر٥	٣٥٣ر٩	١١٩ر٣

(*) عن - مابرو : الاقتصاد المصرى ، ص ٣١٢ .

الزراعة فان « عدد » العـــاملين قد زاد من ٣٦٠٠٠٠٠ سنة ١٩٦٠ ، الى ٤٠٤٨٣٠٠ سنة ١٩٧٠)(١) .

وهكذا نرى انه على الرغم من نمو القطاع الصناعى فى الدول المتطلعة للنمو ككل ، والآمال التى تعلق عليه لاستيعاب الزيادة فى القوى العاملة ، فان قدرته على الاستيعاب قليلة . ففى الفترة من ١٩٥٠ الى ١٩٦٠ زادت نسبة العاملين فى القطاع الصناعى من ٥ر٩ الى ٣ر١١٪ من القوى العاملة فقط (أنظر أيضا جدول ٣٣ - « معدلات نمو الانتاج الصناعى والعمالة فى بعض البلاد المتطلعة للنمو ») .

---

(١) مابرو : الاقتصاد المصرى - الفصل التاسع : مشكلة العمالة ص ٢٩٤ - ٣١٨ .
Mouley & Costa, Employment Policies, chs. 3 & 7.

جـــدول ٣٢

العمالة فى مصر حسب القطاعات(*)

(١٩٦٠ - ١٩٧٠)

(أ) الأعداد الاجمالية بالآلاف

	٦٠-١٩٦١	٦٤-١٩٦٥	٦٩-١٩٧٠
العمالة الاجمالية	٦٥١١ر٩	٧٣٧٣ر٩	٨٢٧٤ر٧
الزراعة	٣٦٠٠ر٠	٣٧٥١ر٠	٤٠٤٨ر٣
الصناعة	٦٢٥ر٦	٨٢٥ر٠	٩١٦ر١
الكهرباء	١٣ر١	١٨ر٠	٢٢ر٨
التشييد	١٦٦ر٠	٣٤٥ر٢	٣٨٧ر٩
النقل	٢٥٢ر٧	٢٨٣ر٩	٣٤٧ر٢
التجارة	٦٦٣ر٠	٧٢٩ر٧	٨٠١ر٧
الخدمات	١١٩١ر٥	١٤٢١ر١	١٧٥٠ر٧

(ب) أنصبة القطاعات الرئيسية (نسب مئوية)

العمالة الاجمالية	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠
الزراعة	٥٥ر٣	٥٠ر٩	٤٨ر٩
الصناعة والكهرباء	٩ر٨	١١ر٤	١١ر٣
القطاع الثالث	٣٤ر٩	٣٧ر٧	٣٩ر٨

(ج) متوسطات المعدلات السنوية للنمو (نسب مئوية)

	٦٠-١٩٦١	٦٤-١٩٦٥	٦٩-١٩٧٠
العمالة الاجمالية	٣ر٢	٢ر٣	٢ر٦
الزراعة	١ر٠	١ر٥	١ر٣
الصناعة والكهرباء	٧ر١	٢ر٢	٤ر٤
القطاع الثالث	٥ر٣	٣ر٢	٤ر٢

* مابرو : الاقتصاد المصرى ، ص ٣١٤ - ٣١٥ .

جـــدول ٣٣
معدلات نمو الانتاج الصناعى والعمالة السنوية
فى بعض البلاد المتطلعة للنمو
(١٩٥٠ ـ ١٩٦٠)(*)

الدولة	الانتاج	العمالة
الأرجنتين	٤ر٤	ـ ٢ر٠
البرازيل	٩ر٨	٢ر٦
شيلى	٥ر٤	١ر٧
كولومبيا	٧ر٦	٢ر٥
الهند	٦ر٨	٣ر٣
كينيا (٥٤ ـ ١٩٦٤)	٧ر٦	ـ ١ر١
المكسيك	٦ر٥	٠ر٤
بيرو	٦ر٦	٤ر٤
فنزويلا	١٣ر٠	٢ر١
زامبيا	١٢ر٥	٢ر٠

(*) Employment Policies in Developing Countries, p. 46.

معنى هذا ان معظم القوى العاملة فى الدول المتطلعة للنمو ـ الآن وفى المستقبل القريب ـ سوف تبقى فى القطاع الزراعى . على الرغم من نمو الصناعة ، والتغيرات فى هيكل العمالة التى تبين النزوح من القطاع الزراعى الى القطاع غير الزراعى . وان معظم البطالة الكاملة والجزئية سوف تبقى فى القطاع الزراعى أيضا . وهو أمر ينبغى أن يراعى فى التخطيط طويل المدى للاقتصاد والتعليم . (أنظر أيضا جدول ٣٤ ـ « تطور هيكل العمالة فى البلاد المتطلعة للنمو ، موزعا حسب نوعيات المهن ومستويات المهارة ١٩٦٠ ـ ١٩٨٠ ») .

٢ ـ دفع هذا الوضع ـ عجز القطاع الصناعى عن استيعاب الزيادة فى السكان فى الدول المتخلفة ـ بعض الاقتصاديين وخبراء العمالة الى اعادة النظر فى التخطيط الاقتصادى واستراتيجيته ومحاولة نقل التركيز مرة ثانية من القطاع الصناعى الى القطاع الزراعى ، كمجال لاستيعاب القوى

جدول ٣٤

تطور هيكل العمالة فى البلاد المتطلعة للنمو(*)

١٩٦٠ - ١٩٨٠

(موزعا حسب نوعيات المهن ومستويات المهارة)

مجموعة المهن	١٩٦٠	١٩٧٠	١٩٨٠
أخصائيون ذوو كفاية متوسطةوعالية ، عاملون فىالمهنالهندسية - الفنية ، أصحاب المهن الحرة	٢ر٠٦	٢ر٢٤	٣ر١٨
مديرون ورجال أعمال	٠ر٩٩	١ر٠٨	١ر٢٠
أعمال كتابية	١ر٨٦	٢ر٥٢	٣ر٥٩
أعمال تجارية	٦ر١٠	٦ر٤٩	٦ر٨٠
عاملون فى الزراعة (صيد السمك والصيد والغابات)	٦٩ر٥١	٦٥ر٣٤	٥٩ر٥٧
عمال مهرة وغير مهرة ، عمال يدويون وحرفيون ، وما الى ذلك من أنواع الانتاج غير الواردة فى المجموعات الأخرى	١٤ر١٣	١٦ر٣٠	١٩ر١١
عاملون فى النقل والمواصلات	١ر٤٧	١ر٦١	١ر٧٦
عاملون فى قطاع الخدمات والرياضة والترفيه	٤ر٠٦	٤ر٤٣	٤ر٧٨
المجموع	١٠٠ر٠٠	١٠٠ر٠٠	١٠٠ر٠٠

(*) Skorov, Razvivaiosheisia Strani, p. 294.

العاملة(١) • وساهم فى اعادة تقيم دور القطاع الزراعى فى اقتصاديات التنمية اتجاهان متناقضان : النزعات التشاؤمية (وربما الواقعية) التى حذرت من المجاعة التى سوف تواجه الدول المتخلفة فى بداية الثمانينات • ودعوى التفاؤل التى علقت أمالا كبيرة على « الثورة الخضراء » وقدرة الزراعة فى الدول المتخلفة ، باستخدام التكنولوجيا الحديثة ، على زيادة غلتها من ثلاث الى خمس مرات (توجد عقبات كثيرة أمام نجاح الثورة الخضراء ، وينبغى أن ننظر الى نتائجها بشىء من الحذر وسوف نعود الى مناقشتها فى القسم الخاص بتنمية المجتمعات الريفية) •

يبدو من نتائج بعض الدراسات ان استخدام التكنولوجيا الحديثة وتطبيق الثورة الخضراء ، يؤدى الى زيادة الطلب على القوى العاملة • ففى آسيا زاد الطلب من ١٠٪ الى ٦٠٪ • وقد يكون هذا الاتجاه صحيحا على المدى القصير ، أما على المدى الطويل فيؤدى الى انعكاس هذا الاتجاه - أى تناقص الحاجة الى القوى العاملة • لا يعنى هذا وقف تطوير الزراعة ، أو الابقاء على أسلوب الزراعة الكثيفة كما هو ، ولكنه ينبه الى ضرورة اجراء تغييرات جذرية • ويؤكد على أن فكرة استخدام فائض القوى العاملة فى قطاع الزراعة اجراء مؤقت ، وليس اجراء طويل الأمد •

وأيا كان الأمر ، فان القطاع الزراعى سوف يستمر فى المستقبل القريب فى استيعاب جانب من الزيادة فى القوى العاملة • ولكن هذا الاتجاه لا يجب أن يستمر طويلا ، فمعناه المحافظة على التخلف ، والسير فى اتجاه مضاد للتقدم •

٣ - أشرنا الى أن الدول المتطلعة للنمو تواجه ، وهى تضع استراتيجية التنمية ، مشكلة الاختيار بين اسلوبى « الاستخدام الكثيف لرأس المال » و « الاستخدام الكثيف للعمل »(٢) • وتناقش هذه المسألة فى الدراسات الاقتصادية الغربية عادة على انها اختيار بين أساليب للانتاج • أما الاقتصاديون الاشتراكيون فينظرون اليها على أنها مسألة « اقتصادية - اجتماعية » بجانب كونها « اقتصادية - تكنولوجية » •

---

(1) F. Harbison, Manpower Aspects of Educational Planning (Paris, Unesco, 1968), pp. 73-74.

(2) See : Mouly & Costa, Employment Policies in Developing Countries, pp. 61 sqq.

ويقصد بالاستخدام المكثف للعمل عادة زيادة الانتاج القومى بالاعتماد على المستوى التكنولوجى القائم ، وزيادة الاعتماد على القوى العاملة • أما الاستخدام المكثف لرأس المال فيقصد به زيادة الانتاج القومى باستخدام وسائل انتاج أكثر فاعلية ، أى باستخدام تكنولوجيا أحدث ، واستخدام أقل للقوى العاملة • صحيح انه لا يوجد أسلوب منهما فى صورته النقية ، ولكن الأمر يتوقف على درجة الاعتماد على القوى العاملة أو الآلات ورأس المال •

فى أعقاب الحرب العالمية ساد فى الفكر الاقتصادى الغربى اتجاه يرى انه على الدول المتخلفة أن تلجأ الى أسلوب الاستخدام الكثيف للعمل ، لاستيعاب أكبر عدد ممكن من القوى العاملة وأقل كمية من رأس المال والتكنولوجيا الحديثة لوفرة الأولى وندرة الثانية فى هذه البلاد • وهى فكرة لها وجاهتها ، وان كان يؤخذ عليها انها تؤدى الى اعاقة الميكنة والتحديث • وسرعان ما تعرضت هذه الفكرة للنقد من جانب بعض الاقتصاديين الغربيين والاقتصاديين فى الدول المتطلعة للنمو والاقتصاديين الماركسيين (من أمثالهم موريس دوب M. Dobb الانجليزى ، واسكار لانج O. Lange وكوزمين Kozmin السوفيتى)(١) • كما أن الطريق الذى اتبعته الدول النامية فى خططها الاقتصادية كان يميل الى اتباع أسلوب الاستخدام المكثف لرأس المال أكثر من الاستخدام الكثيف للعمل ، كما كان متوقعا (مثال ذلك : الهند ومصر والمكسيك والبرازيل) • وقد يرجع ذلك الى أن هذه الدول — أيا كانت حدة مشكلة العمالة فيها (ازدياد البطالة) — أرادت أن تتبنى الأساليب الحديثة فى الانتاج وفضلتها على استيعاب فائض العمالة مع المحافظة على التخلف •

ولكن الاستخدام المكثف لرأس المال له نتائج سلبية ، ينبغى أن توضع فى الاعتبار • فهو يحقق نموا بطيئا للعمالة ، بل وقد يبطىء معدل الزيادة فى الانتاج والدخل القومى على المدى الطويل بعد أن يحقق زيادة ملموسة فى البداية • يضاف الى ذلك ضخامة التكاليف ، فانشاء فرصة أو مكان عمل واحد يتكلف الآن أكثر ٨٥ مرة مما كان يتكلفه أواسط القرن التاسع عشر • كان انشاء فرصة عمل واحدة فى الولايات المتحدة الامريكية يتكلف ١١٠٠٠ دولار فى ٥٤ — ١٩٥٦ ، وقد أصبح يتكلف ٢١٠٠٠ دولار فى ٥٨ — ١٩٦٠ ، و ٤٠٠٠٠ دولار فى ٦١ — ١٩٦٢ • وفى الوقت الحاضر تتزايد التكاليف

---

(1) See : S.A. Kozmin, Razvivaiosheisia strani, Zaniatost i Kapitalovlajeneia (Moskva, 1965).

بسرعة ضخمة • ويزيد المشكلة حدة ان الثورة العلمية التكنولوجية المعاصرة تؤدى الى سرعة القدم المعنوى للآلات ، وتظهر بسرعة الحاجة الى استخدام آلات جديدة أكثر تكلفة •

هذا التناقض بين العامل الاجتماعى (العمالة) والعامل الاقتصادى (زيادة انتاجية العمل) يمثل مشكلة أساسية أمام مخططى الدول المتطلعة للنمو • وهو يحتاج الى الكثير من التفكير فى ظل ظروف كل بلد ، للوصول الى الحل الأفضل (أو الأقل ضررا) • ومن شأن النتيجة التى يصلون اليها أن تحدث انعكاسات على الأوضاع الاجتماعية وعلى التعليم • ففى حالة الاستخدام الكثيف للعمل تستخدم آلات أقل تعقيدا ، تتطلب مستويات كفاية ومهارة مهنية أقل ، ومستويات تعليم أقل أيضا ، واعدادا أكثر من القوى العاملة • ومع الاستخدام الكثيفة لرأس المال تستخدم آلات حديثة معقدة ، تتطلب مستويات كفاية ومهارة عالية ، ومستويات تعليم عالية ، واعدادا أقل من القوى العاملة •

وأيا كانت الاستراتيجية التى ستتبعها البلاد المتطلعة للنمو ، توجد بعض الاجراءات التكتيكية أو الأساليب التى قد تساعد فى التغلب على مشكلة فائض العمالة على المدى القصير ، أو التخفيف من حدتها •

(أ) من ذلك استخدام العمل اليدوى الفائض ، غير المؤهل عادة ، فى أعمال الانشاءات بدلا من استخدام الآلات • أو بدلا من الاعتماد المطلق على الآلات الحديثة (انشاء الطرق وقنوات الرى والسدود وأعمال البناء واستصلاح الأراضى وما الى ذلك) • ويفيد الالتجاء الى « العمل الاجتماعى » - أو استخدام القوى العاملة والعمل اليدوى مكان الآلات - الدول المتخلفة ، اقتصاديا لأنه أقل تكلفة ، واجتماعيا لانه يخفف من أزمة البطالة أو العمالة غير الكاملة • ونظرا لانخفاض مستوى المهارة المطلوب لأداء مثل هذه الأعمال فانها لا تتسبب فى زيادة الطلب على الفنيين ، وزيادة الضغط على المؤسسات التعليمية التى تخرجهم • وتلجأ بعض الدول فعلا الى اتباع هذا الأسلوب (الصين - الهند - باكستان •• وغيرها) • ومرة أخرى نكرر انه ينبغى النظر الى هذا الاجراء على انه اجراء مؤقت ، تحتمه ظروف العمالة ونقص الامكانات • مع العلم بأن التطور الطبيعى يقتضى أن تكون عمليات الانتاج قائمة على أساس التكنولوجيا الحديثة (والملائمة) • وان هذا الاجراء لا يعنى المقابلة بين استخدام العمل اليدوى والآلة • بل يعنى بدرجة أكبر التنسيق بينهما •

(ب) من الأساليب التى يمكن استخدامها لتوسيع قاعدة العمالة أيضا ، تنمية الصناعات قليلة الميكنة · وتسمح تنمية هذا القطاع بزيادة الانتاج وتطويره بحيث يصبح انتاجا حديثا أو قريبا منه · وقد يفهم من مصطلح « التكنولوجيا المتوسطة » الذى يستخدم أحيانا ، انها درجة متوسطة من التقدم التكنولوجى بين التكنولوجيا البدائية والحديثة · وهو غير صحيح - كما يقول أنصارها · فالمقصود بها تكنولوجيا حديثة ولكنها تستوعب أعدادا أكبر من القوى العاملة · ولهذه الصناعات ميزة أخرى ، وهى انخفاض التكلفة بالقياس الى الصناعات الثقيلة · اذ يتكلف مكان العمل (أو فرصة العمل) فى التكنولوجيا المتوسطة بين ٢٠٠ و ٣٠٠ دولار ، وهذا أقل ١٥٠ - ٢٠٠ مرة من تكلفة فرصة العمل فى التكنولوجيا الحديثة(١) ·

ولكن التكنولوجيا المتوسطة ليست علاجا سحريا لمشكلات العمل والانتاج · فلها حدودها ، بل وعيوبها · فهى لا تستطيع زيادة معدلات الانتاج القومى بسرعة · ولا تعطى تراكما رأسماليا كبيرا · ولا تساعد بدرجة كبيرة على تقريب الفجوة بين الدول المتقدمة والمتخلفة · ولكنها خطوة للامام فى حل مشكلات العمالة · وهى أيضا خطوة للأمام فى رفع المستوى العلمى والفنى للقوى العاملة ·

(ج) يمكن أن يؤدى « تبادل العمل » (نظام النوبات - أو تبادل عدد من العمال على آلات انتاج واحدة) أيضا الى نتائج طيبة · اذ يسمح باستخدام مثلين أو ثلاثة أمثال عدد العمال المستخدمين حاليا · وفى كثير من البلاد المتخلفة لا تستخدم الطاقة الانتاجية الاستخدام الأمثل ، نتيجة لسوء تنظيم العمل · ومع انه لا توجد أرقام دقيقة توضح مدى انتاجية الوضع المقترح ،فان بعض التقديرات تذهب الى انه من الممكن عن طريق التنظيم الدقيق للعمل ، واستخدام كافة مصادر الطاقة المتاحة ، زيادة الانتاج بنسبة لا تقل عن ٥٠٪ ، وزيادة العمالة بما يقرب من ٧٥٪ · ويستلزم هذا الاجراء أيضا التوسع فى برامج التدريب والتعليم المهنى(٢) ·

هذه الاجراءات وغيرها يمكن أن تساعد على التخفيف من حدة مشكلة البطالة ولكن ينبغى الامتناع عن الالتجاء الى الوسيلة السهلة والخطرة فى حل هذه المشكلة ، وهى تحميل المؤسسات الانتاجية عمالة زائدة · هذه الظاهرة

---

(1) Manpower Aspects of Educational Planning, p. 112.
(2) Skorov, Razvivaiosheisia Strani, p. 315.

غير الصحية تلاحظ عادة فى الدول المتخلفة ، وخاصة فى القطاع العام • وتؤدى الى زيادة تكلفة الانتاج ، والى اعاقته • الأمر الذى يتخذ حجة للهجوم على القطاع العام ، ومحاولة اثبات فشله • ولا تكون الزيادة عادة فى مواقع العمل الحقيقى أمام الآلات ، فهذا أمر صعب • وانما تأتى الزيادة فى المهن والأعمال المساعدة : الأعمال الكتابية والعمل غير الفنى (كأعمال الحمالين والسعاة ومن اليهم) •

بطالة المتعلمين :

لا تقتصر مشكلة البطالة فى الدول المتخلفة على بطالة غير المتعلمين ، بل تعانى هذه الدول أيضا من بطالة المتعلمين ، رغم قلة نسبة المتعلمين فيهـــا الى مجموع السكان • واذا كانت بطالة غير المتعلمين تمثل خطرا اجتماعيا ، فان بطالة المتعلمين قد تكون أشد خطرا ، لأسباب كثيرة ، منها أن غير المتعلم فى الدول المتخلفة قد يكون أقدر على التغلب على بطالته من المتعلم الذى يبدو أن تعليمه يشكل بالنسبة له عاملا معوقا لا عاملا مساعدا • وقد يرجـــع ذلك الى أن نوعية التعليم فى البلاد المتخلفة بصفة عامة أقرب الى الطـــابع النظرى ، حتى التعليم الفنى والمهنى ، وأبعد عن واقع المجتمع وحياته وعمله • وان التعليم فى هذه البلاد أيضا يجعل المتعلم ــ فى كثير من الحالات ــ عالة على المجتمع والانتاج ، وليس عنصرا فعالا أو مساعدا فى عملية الانتاج • كما أن العاطل المتعلم قد يمثل خطرا اجتماعيا أشد من خطر العاطل غير المتعلم ، وهو ما تخشاه الحكومات بصفة خاصة •

ومن نماذج بطالة المتعلمين فى الدول المتطلعة للنمو (احصـــائيات ٦٢ ــ ١٩٦٣) بورما ، حيث لا يســـتطيع ٤٠٪ من المهندسين الميكانيكيين ومهندسى الالكترونات الحصول على عمل فى تخصصهم ، وحيث حوالى ٢٠٪ من الأفراد المهنيين عاطلون • بجانب أعداد كبيرة من خريجى المدارس الفنية المهنية • وفى تايلاند ٤٠٪ من خريجى الجامعات والمعاهد المتوسطة عاطلون • وفى الفلبين ٣٥٠٠٠ عاطل من خريجى الجامعات • وفى الهند تضاعف عدد العاطلين ذوى التعليم العالى والثانوى ثلاث مرات فى عشر سنوات (٥٦ ــ ١٩٦٦) ، وأصبح ١ر٥ مليون ، أو ما يقـــرب من ١٦ ــ ١٧٪ من مجموع

العاطلين المسجلين(١) .

فى مصر - وفقا لتقرير اللجنة الوزارية للقوى العـــاملة عن سياسة التعليم (١٩٦٥) - وجد فائض فى خريجى التعليم العـــالى بجميع أنواعه تقريبا (عدا الطب والهندسة) . اذ تخرج كليات الحقوق - على سبيل المثال - سنة ١٩٦٥/٦٤ ، ١٥٨٤ خريجا بينما الدرجات الشاغرة ٦٠٠ . وكليات التجارة ٣٥٦٣ خريجا مقابل ٢٠٥٤ درجة شاغرة . والآداب ٢٠٤٩ خريجا مقابل ١٩٧ درجة شاغرة . والعلوم ١٢٦٣ خريجا مقابل ١٢٨ درجة شاغرة . ويستمر العرض من خريجى الجامعات أكبر من الطلب فى السنوات التالية (حتى عام ١٩٧٠) . اذ قدر العرض من خريجى كليات الحقوق بـ ١٨٠٠ خريج ، تحتاج البلاد منهم الى ٢٥٠٠ . وتخرج كليات التجارة ١٨٥٢٨ ، بينما يبلغ الاحتياج ١٤٠٠٠ . وتخرج كليات الآداب ١٢٨٢٢ ، بينما تحتاج البلاد منهم الى ٢٥٠٠ . (أنظر جدول ٣٥ - «الزيادة فى اعداد خريجى التعليم العالى فى مصر »)(٢) .

بجانب هذه البطالة السافرة للمتعلمين توجـــد خسارة ضخمة فى استخدام القوى العاملة المدربة تتمثل فى استخدام المتخصصين ذوى التعليم العالى فى أعمال لا تتطلب هذا القدر من التعليم . من الأمثلة الصارخة لهذا الوضع الهند ، حيث يمارس ٤٠٪ من خريجى الجامعات أعمالا كتابية بسيطة لا تتطلب تعليما عاليا ، ٢٥٪ منهم يحملون درجة الماجستير . وتنتشر هـــذه الظاهرة فى كثير من البلاد غير المتقدمة مثل الباكستان والمكسيك والأرجنتين ومصر . ولا علاقة لهذه الظاهرة برفـــع المستوى التعليمى والمهنى للقوى العاملة . فهى تمثل فائضا تعليميا ، أو تضخما تعليميا . ولا يمكن اعتبارها أبدا تحسينا لمستوى أداء العمل ، وارتفاع مستوى المهارة والتدريب المطلوب لأدائه (بل تحدث فى كثير من الأحيان أثرا عكسيا فى كفاءة أداء العمل) .

كل هذا معناه ان الدول المتخلفة ، مع حاجتها الشديدة الى المتعلمين والقوى العاملة المؤهلة فى تخصصات معينة ، فانها تعانى أيضا من فائض

---

(١) عن بطالة المتعلمين فى مصر راجع :

تقرير اللجنة الوزارية للقوى العاملة عن سياسة التعليم (القاهرة ، الدار القـــومية للطباعة والنشر ، بدون تاريخ) .

عن مشكلة بطالة المتعلمين فى باكستان أنظر :

M. Rashid, "Absorbtion of the Educated", in : Robinson (ed.), The Ecoomics of Education, pp. 398-418.

(٢) تقرير اللجنة الوزارية للقوى العاملة عن سياسة التعليم ، ص ٦٢ .

كمى وكيفى فى تخصصات أخرى • فى ماليزيا ـ على سبيل المثال ـ وحسب تقديرات البنك الدولى يصبح حوالى ثلثى خريجى التعليم الثانوى العـــام عاطلين (سنة ١٩٧٥) فى الوقت الذى تخرج فيه المدارس الثانوية الفنية ، الصناعية والزراعية ربع حاجة الاقتصاد القومى من القوى العاملة فى هذا المستوى • وبينما تعانى افريقية من نقص فى العلماء والمهندسين والفنيين والعمال المهرة ونصف المهرة ، نجد فيها فائضا من الموظفين الذين يمارسون أعمالا كتابية (أنظر جدول ٣٦ ـ « العرض والطلب من القوى العاملة اللازمة لمشروعات التنمية الصناعية فى افريقية سنة ١٩٧٥ ») •

كان الشائع الى وقت قريب ان بطالة المتعلمين قاصرة على المتخصصين فى الدراسات الانسانية فقط ، وان حاجـــة الدول المتخلفة الى المهنيين من الضخامة بحيث لا يمكن أن يحدث فيهم فائض عن حاجة العمالة ، على الأقل فى الوقت الحاضر وفى المستقبل القريب • ولكن الوضع فى بعض هذه البلاد يكذب هذا التصور ويثبت ان البطالة يمكن أن تحدث أيضا بين المتخصصين فى العلوم الطبيعية والمهن الفنية ، اذا زاد انتاجها عن قدرة الاقتصاد القومى على استيعاب الخريجين •

وبالاضافة الى الأمثلة التى ذكرناها من قبل نجـــد فى الهند نموذجا واضحا لهذا الوضع • فمنذ بداية الخمسينات بدأ الاهتمام بزيادة أعـــداد المهندسين والفنيين ، بحيث تضاعف عدد المهندسين المتخرجين خمس مرات ، وتضاعف عدد الفنيين ثمانى مرات ، فى الفترة من ١٩٥١ ـ ١٩٦٦ • وبينما استمر نظام التعليم يسير بمعدلات التوسع السريعة تلك ، منفصلا عن واقع مطالب العمالة • حدثت تغيرات فى الاقتصاد القومى أدت الى الابطاء من معدلات النمو • وترتبت على هذا وجود هوة كبيرة بين العرض من المهندسين والفنيين وبين الطلب عليهم • ففى سنة ١٩٦٥ ، بلغ عدد المهندسين والفنيين (الحاصلين على تعليم عال وثانوى مهنى وفنى) العاطلين المسجلين ١٢٠٠٠ ، وفى سنة ١٩٦٧ بلغ العدد ٤٠٠٠٠ (٦٥٠٠ مهندس و ٣٣٥٠٠ فنى) • وفى نهاية ١٩٦٨ وصل العدد الى ٥٦٠٠٠ • وكان لابد من اتخاذ اجراءات سريعة لعلاج هذا الوضع من أهمها الاقلال من اعداد المقبولين فى هذه الأنواع من التعليم ، ومحاولة ايجاد فرص عمل مختلفة للخريجين •• الخ • ولكن هذا كله لن

... خريجي التعليم العالي في مصر(*)

الكلية أو المعهد	العدد	حالة العرض والطلب لخريجي ٦٤/١٩٦٥			حالة العرض والطلب في السنوات الخمس القادمة حتى عام ١٩٧٠		
		الخريجون	الدرجات الشاغرة	الخريجون	حاجة البلاد		
كليات الحقوق	٣	١٥٨٤	٦٠٠	٨٥٠٠	٢٥٠٠		
كلية الاقتصاد والعلوم السياسية	١	١٦٩	٣٠	١٢٢٠	١٠٠٠		
كليات التجارة	٤	٣٥٦٣	٢٠٥٤	١٨٥٢٨	١٤٠٠٠		
المعاهد التجارية العالية	٩	٥٣٥	١٦	٦٦٩٧	—		
كليات الزراعة	٤	١٥٤١	٢٤٧	١٢٦٦٦	١٢٠٠٠		
المعاهد الزراعية العالية	٩	٨٣٢	—	٥١٠٥	—		
معهد القطن	١	٤٧٨	١٤	١٧٥٥	—		
كليات الآداب	٣	٢٠٤٩	١٩٧	١٢٨٢٢		١٥٠٠	
كلية دار العلوم	١	٣٢١	—	١٢٣٢		+	
كلية البنات	١	٣٤٨	—	٢٢٥٩		١٥٠٠٠ مدرس	
معهد الألسن	١	١٣٩	١١٤	٦١٦			
كليات العلوم	٤	١٢٦٣	١٢٨	٨٢٠٠	٢٥٠٠	+ ٧١٠٠ مدرس	
كلية الفنون الجميلة	٢	٢٤١	٦	٢٠٠٠	١٨٥٠		
كلية الفنون التطبيقية	١	٢٤	٤٧				
المعهد العالي للخدمة الاجتماعية	٣	٤٤٠	٣٦	٧٣٧	—		

* تقرير اللجنة الوزارية للقوى العاملة عن سياسة التعليم ، ص ٦٢ .

جدول ٣٦
العرض والطلب من القوى العاملة اللازمة لمشروعات التنمية الصناعية في افريقية في ١٩٧٥(*)

التخصص	الطلب	العرض	النقص أو الزيادة
مديرون	٦٥٠٠	٤٠٠٠	- ٢٥٠٠
مهندسون وعلماء	١١٨٠٠	٢٦٠٠	- ٩٢٠٠
فنيون	٤٣٨٠٠	٥٠٠٠	- ٣٨٨٠٠
أعمال كتابية	٥٩٥٠٠	١٦٤٠٠٠	+ ١٠٤٥٠٠
عمال مهرة ونصف [illegible]	٤٨٤٢٠٠	٢٤٠٠٠	- ٦٤٠٠٠٠

(*) Skorov, Razvivaiosheisia Strani, p. 326.

يحل الأزمة التى ينتظر أن تستمر حتى نهاية هذا العقد على أفضل الأحوال(١) .

ولا ترجع بطالة المتعلمين ، كما قد يبدو من الأمثلة السابقة الى عدم التطابق بين هيكل التعليم وهيكل الاقتصاد فقط ، فقد ترجع أيضا الى الاختلاف فى سرعة النمو فى كلا القطاعين . بمعنى أن ينتج التعليم خريجين أكثر من قدرة الاقتصاد على استيعابهم (رغم حاجة المجتمع اليهم) . ومن الملاحظ فى كثير من الدول المتخلفة ان التعليم ينمو بسرعة تزيد مرتين أو ثلاث مرات عن معدلات نمو فرص العمالة فى قطاعات الاقتصاد الحديثة . ومن ثم فان العيب قد لا يرجع الى التعليم فى حد ذاته منعزلا عن غيره من العوامل .

من المعروف والشائع ان الدول المتخلفة بحاجة الى المتعلمين ، وخاصة الى المهنيين ذوى الكفاءات العالية والمتوسطة ، الذين يضعون مشروعات التنمية ويقومون بتنفيذها . ولكن هذه الحاجة ليست بالضخامة التى تصور بها أحيانا . وهى ليست حاجة مطلقة تستدعى تعليم اعداد لا نهائية من القوى العاملة . بل هى حاجة محدودة بالاحتياجات الحقيقية من القوى العاملة ،

(1) Skorov, Razvivaiosheisia Strani, pp. 336-338.

وبقدرة الاقتصاد القومى على استيعابها فى الوقت الحـــاضر أو فى وقت التخرج ، مع مراعاة امكان التطور وخططه • ان الدول المتطلعة الى النمو قد تكون فى حاجة الى التعليم والى المتعلمين من الناحية النظرية • ولكن ينبغى عليها أن تقدم من التعليم ، وتنتج من المتعلمين ، ما تستطيع سوق العمل أن تستوعبه وفقا لمرحلة التطور الاقتصادى والاجتماعى التى تمر بها • ليس معنى هذا ربط التعليم بسوق العمل فقط ، وبقيد حديدى لا يراعى سوى الأعداد المطلوبة وكمية التعليم اللازمة لأداء العمـــل فحسب • ولكن الدول المتخلفة قد تعانى من مشكلات كثيرة ، فوق ما لديها ، اذا أهملت قانون العرض والطلب من القوى العاملة • ومصر من النماذج الواضحة لهـــذا الوضـــع ، وللمشكلات التى ترتبت عليه •

ويقول البعض أحيانا(١) ان المجتمع يستطيع أن يستوعب أى كمية من التعليم والمتعلمين • فزيادة انتاج المتعلمين يؤدى الى زيادة العرض على الطلب ، وهذا يؤدى الى انخفاض الأجور ، والى قيام المتعلمين تعليما عاليا باعمال أقل من مستواهم التعليمى ، مما يؤدى الى زيادة الانتاج • الأمر الذى يساعد على النمو الاقتصادى وبالتالى على زيادة استيعاب المتعلمين • ولكن هذا شىء مشكوك فيه وغير عملى • فمعناه عدم الاستخدام الأمثل للثروة البشرية عالية الكلفة ، فى ظل ظـــروف الفقر التى تعيشها معظم البـــلاد المتخلفة • وزيادة العرض من القوى العاملة ، واستخدام أصحاب التعليم العالى فى أداء أعمال أقل من مستوى كفايتهم ، لن يترتب عليه زيادة انتاجية العمل • فقيام مهندس بعمل فنى أو عامل ماهر ، وقيام جامعى بعمل كتابى ، لا يؤدى الى زيادة الانتاج بشكل مطلق • بالاضافة الى ما يترتب على هـــذا الوضع من نتائج اجتماعية ضارة ، ممثلة فى زيادة عـــدم الرضا والتوتر الاجتماعى • ان فائض المتعلمين سوف يؤدى الى خفض أجورهم ، ولكنه لا يضمن زيادة الانتاج ، ولا النمو الاقتصادى • لان القوى العاملة المدربة شرط

---

(١) عن هذه الفكرة راجع :

W.A. Lewis, "Education and Economic Development", Mimeographed Paper Presented to the UNESCO conference on the Educational Needs of Africa. Addis Ababa, May 15-25, 1961.

وعن نقد هذه النظرية من واقع الدول المتطلعة للنمو راجع :

A. Rashid, "Absorbtion of the Educated", Economics of Education, pp. 414-418.

للنمو الاقتصادى ، ولكنها ليست الشرط أو العامل الوحيد • ولأن استخدام القوى العاملة المدربة له شروطه وضوابطه •

ولكن الربط بين حاجة الاقتصاد القومى والعرض من القوى العاملة ليس أمرا سهلا ، لعدم وجود خطط مستقرة طويلة المدى للتنمية يمكن على ضوئها تحديد الاحتياجات من القوى العاملة ، فى معظم البلاد المتطلعة للنمو • ويزيد من صعوبة الأمر ما تتصف به نظم التعليم عادة من قلة المرونة وضعف القدرة على التوسع أو الانكماش السريعيين ، بجانب العوامل الاجتماعية والسياسية • فمشروعات وخطط التنمية يترتب عليها فى البداية زيادة الطلب على القوى العاملة • وهذا يؤدى الى التوسع فى التعليم • ولكن ما أن يبدأ التعليم فى اشباع حاجة الاقتصاد القومى من القوى العاملة حتى تظهر مشكلة أخرى : هل يستمر التعليم فى انتاج أعداد لا يحتاجها سوق العمل ، أى يبدأ فى انتاج « المتعلمين ـ المتعطلين » ؟ أم لابد من تحديد اعداد الخريجين، عن طريق تحديد اعداد المقبولين ؟ هذا الاجراء الأخير يواجه عادة معارضة اجتماعية شديدة ، تضعف أمامها الحكومات ، فتستمر فى فتح أبواب القبول فى معاهد ومدارس لا يحتاج اليها المجتمع • ويعتبر هذا بالنسبة للحكومات أهون الشرين ، لأنه قد يكون بديلا عن الانتحار السياسى المرتبط باتخاذ اجراءات يحتاج اليها المجتمع حقيقة ، ولكنها اجراءات « غير شعبية » •

كل هذا يوضح ان بطالة المتعلمين لا ترجع الى عوامل فى داخل نظام التعليم فقط ، بل ترجع أيضا الى عوامل اجتماعية خارجية • فالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية فى مجتمع ما يمكن أن تكون بشكل يحتم وجود بطالة بين المتعلمين وغير المتعلمين • وفى البلاد المتخلفة ستستمر هذه الأوضاع فى المستقبل القريب خالقة وحاضنة لحالة البطالة السافرة والمقنعة بين أعداد كبيرة من السكان •

وليس معنى هذا ان التعليم غير مسئول عن مشكلة العمالة تماما • ففى البلاد المتخلفة يساعد التعليم على ازدياد حدة هذه المشكلة :

ـ فالتعليم الابتدائى كان الى وقت قريب يوفر لخريجيه فرصة عمل لا بأس بها ـ ماديا واجتماعيا • أما فى الوقت الحاضر فقد أصبح هذا التعليم غير كاف ، ولا يؤهل صاحبه لعمل ما • ولما كان معظم خريجى التعليم الابتدائى لا يلتحقون بالتعليم الثانوى ، ولم يعودوا يحصلون على عمل مرض، فقد برزت المشكلة • فهم عادة لا يريدون العودة الى حياة آبائهم التقليدية ، فى الزراعة غالبا ، بعد أن اثار التعليم ووسائل الاعلام تطلعاتهم الى حياة أفضل • ومن ثم

يحفزهم وضعهم الجديد على الهجرة من الريف • وعلى ممارسة أعمال قد لا تكون منتجة ، ولكنها بالنسبة لهم أقل سوءا من حياتهم القديمة •

- والتعليم الثانوى العام يساعد على ازدياد حدة المشكلة ، لانه منفصل عن واقع المجتمع ، يزود الملتحقين به بقيم حضارية زائفـــة ، وينفرهم من العمل ، وخاصة العمل اليدوى والعمل فى الريف •

- والتعليم الفنى المهنى والتعليم العالى يؤديان الى البطالة ، عنـــدما يقومان باعداد الخريجين فى تخصصات لا يحتـــاجها سوق العمـــل • أو يعطيانهم تعليما منخفض النوعية بدرجة تجعل من الصعب استخدامهم •

نقص نوعيات من المتعلمين :

ومع الفائض فى القوى العاملة وبطالة المتعلمين الموجودة فى البـــلاد المتخلفة ، تعانى هذه البلاد فى نفس الوقت من نقص فى بعض نوعيـــات المتعلمين ، وخاصة الفنيين ، أو الكادرات المتوسطة• وهو أمر يعوق الاستخدام الرشيد للقوى العاملة • فمن الملاحظ أن توزيع القوى العاملة على مستويات الكفاية المختلفة ومكانة الكادرات المتوسطة فى الدول المتقدمة أفضل منه فى الدول غير المتقدمة • ففى الهند تبلغ نسبة المهندسين الى الفنيين ١ : ١ ، وفى تقديرات أخرى ١ : ٣ر١ • بينما يفترض أن تكون ١ : ٣ تقريبا ، على اختلاف فى النسبة وفقا لنوعية العمل •

وفى مصر ، مع الفائض فى القوى العاملة الذى أشرنا اليه من قبل ، يوجد نقص شديد فى العمال المهرة والفنيين • قدر العجز فى العمال متوسطى المهارة سنة ١٩٧٠ بنحو ٤٣٤٠٠٠ عامل ، ويرتفع العجز الى ٥٠٠ ٠٠٠ عامل فى سنة ١٩٧٥ ، والى ٦٥٦٠٠٠ سنة ١٩٨٠ • وفى فئة العمال المهرة ومساعدى الفنيين ، قدر العجز سنة ١٩٧٠ بـ ١٣٩٠٠٠ عامل ، يرتفع الى ٢٦٧٠٠٠ عامل سنة ١٩٧٥ ، والى ٧٥٩٠٠٠ عامل سنة ١٩٨٠ • وفى فئة الفنيين قدر العجز سنة ١٩٧٠ بـ ٢١٣٠٠٠ فنى ، يبلغ ٢٦٣٠٠٠ سنة ١٩٧٥ ، ويصل الى ٣٧٣٠٠٠ سنة ١٩٨٠ • بينما تقدر زيادة العرض على الطلب بصفة عامة فى فئة الاخصائيين والباحثين (خريجى التعليم العـــالى) فى سنة ١٩٧٥ بـ ٢١٠٠٠ فرد(١) •

---

(١) تقرير اللجنة الوزارية للقوى العاملة ص ١٦ - ١٧ •

بعد كل هذه الأرقام والأمثلة الدالة على التشويه فى هيكل العمالة فى البلاد المتخلفة ، يتضح لنا ان مشكلة الربط بين نمو التعليم ونمو الاقتصاد لم تجد حلا بعد • وتشير الدلائل الى أن عجز النمو الاقتصادى عن استيعاب النمو التعليمى سيزداد حدة • فاذا استمر انتاج التعليم يزيد سنويا بنسبة ١٠ ـ ١٥٪ ، بينما تزيد العمالة بنسبة ٢ ـ ٣٪ فمعنى ذلك أن السبعينات ، والثمانينات على وجه الخصوص ، سوف تشهد ارتفاعا فى نسبة بطالة المتعلمين •

ويحاول بعض السياسيين والمسئولين استخدام التوسع فى التعليم ولو بأكثر من حاجة الاقتصاد القومى ـ كوسيلة للتخفيف من حدة مشكلة العمالة • اذ يترتب على التوسع ابقاء أعداد ضخمة من التلاميذ فى المدارس والجامعات سنوات طويلة ، مما يخفف الضغط على سوق العمل • وهو تصور خاطىء وان يكن شائعا • فابقاء التلاميذ فى المدارس اجراء مؤقت ، لن يحجبهم طويلا عن سوق العمل • وسوف يزيد فى النهاية من حدة سوء التناسق فى هيكل العمالة • ويدرك بعض المسئولين هذا ، ولكنهم يرجحون انهم لن يكونوا فى مناصبهم عند مواجهة الآثار المترتبة على هذه السياسة الخاطئة ، ويكفيهم تأجيل حل المشكلة أثناء فترة عملهم •

على الدول المتخلفة ، المتطلعة للنمو ، أن تميز بين ما هو ممكن اقتصاديا وما هو مرغوب فيه اجتماعيا • ولا تخلط بين الاثنين ، فتحاول أن تنفذ ما هو مرغوب فيه اجتماعيا ، وأن يكن مستحيلا اقتصاديا • ومن ذلك مثلا التوسع فى التعليم العالى بأكثر من حاجة المجتمع وقدرة الاقتصاد القومى • فما الفائدة من انفاق الأموال القليلة الموجودة على تعليم قانونيين ومهندسين يعملون بعد تخرجهم كتبه وسائقى تاكسى ـ كما يحدث فى مصر ـ على سبيل المثال ؟

هذه الحقائق عن وضع العمالة فى الدول المتطلعة للنمو ، فى الوقت الحاضر وفى المستقبل القريب ، هل تعنى ان تقف هذه الدول مكتوفة الأيدى تنتظر أن تدركها البطالة الكاملة والمقنعة ومعها الكوارث الاقتصادية والاجتماعية ؟ الجواب كلا • بل على الدول المتطلعة للنمو أن تعمل بقوى مضاعفة لتجنب الكارثة المنتظرة ، وللتخفيف من حدة أوضاعها المتزايدة السوء ، ان لم يكن لتحسين هذه الأوضاع • ومن المقترحات الجديرة بالاعتبار

فى هذا المجال « برنامج العمل العالمى »(١) الذى قدمته « منظمة العمل الدولية » . وفى هذا البرنامج دعوة لتغيير الأفكار السائدة عن التنمية الاقتصادية ، التى كانت تركز على زيادة الدخل القومى . ومطالبة بالتركيز فى عمليات التنمية على التوسع فى العمالة الى أقصى حد ممكن ، ووضعها قبل أى هدف آخر . أو على أقل تقدير وضع مؤشرات العمالة والدخل القومى على قدم المساواة .

ان حل مشكلة العمالة ليس مسألة سهلة . وليس من المبالغة أو الخطأ كثيرا ما توصف به أحيانا من انها « مشكلة ليس لها حل » ، فى الوقت الحاضر على الأقل . وسوف تبقى البطالة - فيما يبدو - ظاهرة ملازمة للنظام الرأسمالى ، فى الدول المتقدمة والمتخلفة معا . ولن تستطيع البلاد المتخلفة الفقيرة على وجه الخصوص أن تتغلب عليها أو تخفف منها فى ظل ظروفها الحالية .

ومع ذلك يطرح الاقتصاديون بعض الاجراءات التى قد تساعد الدول المتطلعة للنمو ، التى تعيش فى ظل اقتصاديات السوق ، فى مواجهة مشكلة العمالة ، ومنها : زيادة الانفاق الحكومى على الاستثمارات العامة ، تشجيع الاستثمارات الخاصة ، اعادة توزيع الدخل من الفئات ذات الدخول المرتفعة الى ذوى الدخول المنخفضة (عن طريق الضرائب بصفة أساسية) ، اعانات الأجور (لتشجيع أصحاب العمل على تشغيل العمال) ، تخفيض ساعات العمل اليومية ، الهجرة الخارجية ، تحقيق الاستيعاب الكامل للتعليم ، زيادة مدة التعليم الالزامى .. وغير ذلك(٢) .

ولكن هذه الأساليب الشائعة فى الفكر والتطبيق الاقتصادى الكلاسيكى ، لن تستطيع التغلب على مشكلة العمالة فى البلاد المتطلعة للنمو ، وخاصة فى الدول الفقيرة كثيفة السكان . ويدفع هذا الوضع بعض الاقتصاديين الى التفكير فى استراتيجيات جديدة للتنمية ، تركز على التخطيط الشامل طويل المدى لسد الحاجات الأساسية لعامة الناس ، واعطاء الأولوية للأهداف الاجتماعية ، ومنها التشغيل الكامل . واستخدام أسلوب العمل الكثيف والتكنولوجيا الملائمة والاهتمام بالقطاع التقليدى وتطويره ، ثم

---

(1) I.L.O., The World Employment Programme, Geneva, 1969.

(٢) راجع : محمد ناظم محمد حنفى : طرق تحقيق التوظف الكامل فى اقتصاديات السوق (القاهرة ، معهد التخطيط القومى - مذكرة رقم ١٥٣ ، ١٩٧٦) .

الربط بين التعليم وبين حاجة المجتمع من القوى العاملة والسيطرة على التعليم وسوق العمل معا ٠

ويكمل تلك الاجراءات الاقتصـــادية مجموعة من الاجراءات التعليمية منها :(١)

١ ــ تحديد اعداد المتعلمين ، فى مرحلـة ما بعـــد التعليم الالزامى ، وفى التعليم الجامعى على وجـــه الخصـــوص ٠ ويمكن تحقيق ذلك بأساليب متعددة ٠ ومن شأن هذا الاجراء أن يقلل من اعداد المتعلمين المتعطلين ٠ وقد تتناقض هذه السياسة مع رغبة الدول المتطلعة للنمو فى التوسع فى التعليم وتوفيره للطبقات المحرومة منه ٠

٢ ــ قد يوفق « اتباع نظام الحصص فى الانتقاء للتعليم » بين الرغبة فى توفير التعليم للفئات المحرومة وبين الحاجة الى تحديد اعداد المقبولين ٠ وذلك بتخصيص نسبة معينة للفئات أو المنـــاطق التى يراد زيادة نسبة التعليم فيها ٠

٣ ــ « تمهين التعليم » بحيث يبتعد عن الطابع النظرى الغالب عليه ويصبح أكثر ارتباطا بواقع المجتمعات المتطلعة للنمو وبعمليات الانتاج ٠ على أن يراعى فى التمهين الظروف المحلية ٠

٤ ــ تقديم ألوان من التعليم تشجع الأفراد على أن يقوموا بأعمـــال ومشروعات خاصة صغير قابلة للنمو ٠ بحيث يقل اعتمادهم على العمل فى القطاع العام ، وضغطهم عليه ، وتكدسهم فيه ٠

٥ ــ الاهتمام بأنواع « التعليم خارج المدرسة » ، وهو عادة أسرع ، وأقل تكلفة ، وقد يكون أنسب لظروف البلاد المتطلعة للنمو ٠ على أن يغلب عليه الطابع الوظيفى المهنى ٠

٦ ــ تقديم أنواع من « التعليم المتناوب (المستمر ــ مدى الحياة) الذى ييسر فرص التعليم لمن حرموا منه ، ومن لا يستطيعون الاستمرار فيه ، أو يريدون العودة اليه ٠

---

(1) See : M. Blaug, Education and the Employment Problem in Developing Countries (Geneva, ILO, 1973) pp. 41-89.

٧ - محو أمية الكبار ، وهو يعطى ذات النتائج التى يعطيها التعليم النظامى للصغار ، ولكن عائده أسرع ، ونفقاته أقل .

هذه الاجراءات التعليمية - التقليدية والثورية - يمكن أن تساعد جزئيا فى مواجهة مشكلة العمالة . ولكن ينبغى أن يكون واضحا ان التعليم وحده لن يستطيع التغلب عليها . وان الطريق الى هذا الهدف يستلزم اتخاذ اجراءات اقتصادية جذرية (يحجم كثير من الدول المتطلعة للنمو عن اتخاذها) تغير الهيكل الاقتصادى والاجتماعى وتجعله أكثر قدرة على استيعاب القوى العاملة ، وعلى تحقيق العمالة الكاملة (راجع ما سبق ذكره عن استراتيجيات التنمية فى العالم الثالث) .

الفصل الثامن

تنمية المجتمعات الريفية

فى اطار حركة التنمية ، بدأت الدعـــوة الى تنمية المجتمعات الريفية تحتل فى السنوات الأخيرة مكانة خاصة ، ويرجع ذلك لأسباب كثيرة منها : أ ـ ان معظم سكان البلاد المتخلفة ـ الآن وفى المستقبل القريب ـ يعيشون فى المناطق الريفية • ب ـ الفقر الشديد الذى تعانى منه المناطق الريفية • جـ ـ أزمة الغذاء العالمية • د ـ تحول المجتمعات المتخلفة من مجتمعات مصدرة للمواد الغذائية أو مكتفية غذائيا ، الى مجتمعات مستوردة للمواد الغذائية • هـ ـ ضرورة التغلب على الانفصال الحضارى بين الريف والمدينة • و ـ التطابق بين المناطق الريفية ومناطق الجهل ••

١ ـ يعيش غالبية سكان العالم اليوم فى الريف ويعملون بالزراعة • ففى سنة ١٩٧٠ ، بلغ عدد سكان العالم ـ وفقا لتقديرات منظمة الأغذية والزارعة ـ ٣٧٢٣ مليون نسمة ، يعيش فى الريف ويعمل بالزراعة ٥٢٪ منهم •

ومن الصحيح ان هذه النسبة تتنـــاقص تدريجيـــا (كانت ٦٤٪ سنة ١٩٥٠) • ومن الصحيح أيضا أنها تختلف من منطقة لأخرى ، وفقا لدرجة التقدم وظروفه (٤٪ فى أمريكا الشمالية ، ١٩٪ فى أوروبا • بينما تصل الى ٦٩٪ فى افريقية و ٦٣٪ فى آسيا • وفى أفقر البلاد وأقلها تقدما ـ بورندى وفولتا العليا ـ على سبيل المثال ـ يعيش ما لا يقل عن ٩٠٪ من السكان فى الريف) • ولكن العدد المطلق لسكان الريف والمشتغلين بالزراعة يتزايد • فبينما قدر بـ ١٥٨٩ مليون سنة ١٩٥٠ ، ارتفـــع الى ١٩٢٠ مليون سنة ١٩٧٠ • (أنظر جدول ٣٧ ـ « عدد ونسبة السكان المشتغلين بالزراعة فى مناطق العالم المختلفة بين سنتى ١٩٥٠ و ١٩٧٠ ») •

ونظهر التنبؤات ان السكان المشتغلين بالزراعة سيظلون غالبية سكان العالم فى المستقبل القريب• وفى البلاد الأقل تقدما ، يزيد السكان المشتغلون

جدول ٣٧
عدد ونسبة السكان المشتغلين بالزراعة فى مناطق العالم المختلفة(*)
بين سنتى ١٩٥٠ و ١٩٧٠

المنطقة	١٩٥٠		١٩٧٠		١٩٥٠	١٩٧٠
	اجمالى السكان بالمليون	المشتغلون بالزراعة	اجمالى السكان بالمليون	المشتغلون بالزراعة	نسبة المشتغلين بالزراعة الى مجموع السكان	
أوروبا	٣٩٢	١٢٨	٤٦٢	٨٨	٪٣٣	٪١٩
الاتحاد السوفييتى	١٨١	١٠١	٢٤٣	٧٧	٪٥٦	٪٣٢
أمريكا الشمالية	١٦٦	٢٢	٢٢٧	١٠	٪١٣	٪ ٤
أمريكا الوسطى	٥٢	٣١	٩٣	٤٤	٪٦٠	٪٤٧
أمريكا الجنوبية	١١٠	٥٦	١٩١	٧٤	٪٥١	٣٩
آسيا (باستثناء الصين)	٨١٧	٦٠٨	١٢٨٢	٨٠٦	٪٧٤	٪٦٣
الصين	٥٤٧	٤٥٦	٨٥٠	٥٦٩	٪٨٦	٪٦٧
افريقية	٢١٩	١٧٣	٣٥٦	٢٤٧	٪٧٩	٪٦٩
أستراليا	١٢	٤	١٩	٤	٪٢٩	٪١٨
اجمالى	٢٤٩٦	١٥٨٩	٣٧٢٣	١٩٢٠	٪٦٤	٪٥٢

(*) يقصد بالمشتغلين بالزراعة كل الأفراد الذين يعتمدون فى حياتهم على الزراعة . ويشمل هذا المشتغلين بالزراعة فعلا ومن يعولونهم ، كما يشمل النشاط الزراعى أيضا الصيد وصيد الأسماك والغابات .

Malassis, The Rural World, p. 14.

جدول ٣٨
عدد ونسبة المشتغلين بالزراعة فى البلاد الأقل تقدما بين سنتى ١٩٦٢ و ١٩٨٥(*)

المنطقة	المشتغلون بالزراعة بالمليون		نسبة المشتغلين بالزراعة الى اجمالى السكان	
	١٩٦٢	١٩٨٥	١٩٦٢	١٩٨٥
افريقية جنوب الصحراء	١٦٥	٢٥٠	٨٢٪	٧٠٪
آسيا والشرق الأقصى	٥٨٣	٨٨٠	٧٠٪	٧٠٪
أمريكا اللاتينية	٩٩	١٤٤	٤٤٪	٣٣٪
الشرق الأدنى وشمال افريقية	٨٨	١١٤	٦٥٪	٤٥٪
اجمالى المنطقة	٩٣٥	١٣٨٨	٦٧٪	٥٥٪

(*) Malassis, The Rural World, p. 15.

بالزراعة ليصبحوا ١٣٨٨ مليون نسمة سنة ١٩٨٥ ، أى ٥٥٪ من اجمالى العاملين (أنظر جدول ٣٨ - « عدد ونسبة المشتغلين بالزراعة فى البلاد الأقل تقدما بين سنتى ١٩٦٢ و ١٩٨٥ ») . كما تشير بعض التقديرات الى أن عدد سكان الريف فى المناطق المتخلفة سوف يصل الى ٢٦٢٠ مليون نسمة سنة ١٩٩٠(١) .

ويرجع السبب فى زيادة العدد المطلق للمشتغلين بالزراعة مع انخفاض نسبتهم الى مجموع السكان الى اختلاف معدلات النمو السكانى عن معدلات التحضر ، وزيادة الأولى عن الثانية . أما اذا زادت الثانية عن الأولى - كما يحدث فى البلاد المتقدمة - فتنخفض النسبة والعدد المطلق معا .

ومن الطبيعى أن تزيد أعداد « سكان الريف » عن « السكان المشتغلين بالزراعة » . فالمجموعة الأولى تشمل أفرادا يمارسون أعمالا غير زراعية ، خاصة أو عامة ، مثل التجارة والتعليم والصحة .

---

(1) L. Malassis, The Rural World-Education and Development (Paris, UNESCO Press, 1976) pp. 13-16. =

ومع أن البلاد المتطلعة للنمو تشهد أيضا تزايدا مطردا فى اعدد سكان المدن ، ورغم الهجرة من الريف الى الحضر ، الا أن الزيادة المطلقة فى اعداد سكان الريف (يستمر سكان الريف فى التزايد بنسبة ٢٪ سنويا تقريبا فى بعض التقديرات)(١) سوف تجعل غالبية السكان تعيش فى الريف .

ومعنى ذلك كله انه فى الربع الأخير من القرن العشرين وأوائل القرن الحادى والعشرين ، سوف تتزايد باطراد اعداد الريفيين الذين ينبغى تعليمهم وتدريبهم . وان مشكلات التعليم فى البلاد الأقل تقدما فى الوقت الحاضر وفى السنوات المقبلة سوف تكون بصفة أساسية مشكلات ذات طابع « ريفى - زراعى » . وسوف تكون المدرسة الموجودة فى الريف هى المدرسة التى يتعلم فيها غالبية السكان .

٢ - تقدر منظمة العمل الدولية عدد الفقراء فى البلاد المتطلعة للنمو فى آسيا وافريقية وأمريكا اللاتينية (١٩٧٢) بحوالى ١٢١٠ مليون نسمة ، أو ٦٧٪ من سكان هذه البلاد . من بينهم ٧٠٦ مليون من المعدمين ، أو ٣٩٪ من السكان (يعرف الفقير فى هذه الدراسة بانه من لا يزيد دخله السنوى عن ١٠٠ دولار فى آسيا و ١١٥ دولارا فى افريقية و ١٨٠ دولارا فى أمريكا اللاتينية ، وفقا للقوة الشرائية للدولار فى كل منطقة)(٢) .

ووفقا لتقديرات البنك الدولى ، يعيش ٨٠٪ من فقراء العالم فى المناطق الريفية .

وعندما ندقق فى فحص خريطة الفقر فى البلاد المتطلعة للنمو وفقا لهذه التقديرات الأخيرة - نجد أن ٣٤٪ من سكان هذه البلاد يعانون من الفقر المدقع (يعتبر الفرد فى حالة من الفقر المدقع عندما يكون دخله السنوى ٥٠

= فيليب كومبز ومنظور أحمد : مكافحة الفقر فى الريف - ترجمة الياس اسكندر (القاهرة - دار التعاون - ١٩٧٨) ص ٣٢ - ٣٣ .

(١) البنك الدولى : التنمية الريفية - ورقة عمل قطاعية (القاهرة - مطابع الأهرام - ١٩٧٧) ص ٢٩ .

(٢) محمد أحمد الفنام : « التنمية التربوية من أجل مكافحة الفقر » ، التربية الجديدة (ابريل - ١٩٧٧) ص ٤ .

دولارا فأقل سنويا) • ويوجد ٨٥٪ من الفقر المدقع فى المناطق الريفية • أى أن حوالى ٥٥٠ مليون نسمة يعانون - فى السبعينات - من الفقر المدقع فى المناطق الريفية المتخلفة ، ٧٥٪ منهم فى آسيا •

كذلك يعانى ١٨٪ من سكان هذه البلاد من الفقر النسبى (يعتبر الفرد فى حالة من الفقر النسبى عندما يقل متوسط دخله عن ½ متوسط دخل الفرد العادى فى بلده) • ويوجد قطاع كبير من هؤلاء (٢٧٪) فى دول أمريكا اللاتينية والكاريبى •

وقد تساعد الأرقام التالية على ايضاح ضخامة وبشاعة حجم الفقر فى البلاد المتطلعة للنمو • ففى أواخر الستينات وأوائل السبعينات قدر عدد عمال الزراعة المعدمين فى الهند بـ ٤٧ر٣٠٠ مليون نسمة ، يمثلون ٧٢٪ من تعداد السكان العاملين فى الزراعة • وفى اندونيسيا ٥ر٦٧٣ مليون ، يمثلون ٢٠٪ من العاملين فى الزراعة • وفى باكستان وبنجلاديش معا ٨ر٠١٣ مليون ، أو ٢٩٪ من العاملين فى الزراعة • وفى مصر ١ر٨٦٥ مليون أو ٣٨٪ • الجزائر ١ر٠٩٩ مليون - ٦٠٪ • ايران ٩٠٣٠٠٠ - ٢٥٪ • المكسيك ٢ر٤٤٩ مليون - ٤٩٪ • كولومبيا ١ر١٥٨ مليون - ٤٢٪ البرازيل ٣ر٢٣٧ مليون - ٢٦٪ • (أنظر جداول ٣٩ و٤٠ و٤١ و٤٢) •

ومن الطبيعى أن تختلف درجة شدة الفقر من دولة لاخرى • وأن تختلف الدول من حيث قدرتها على مكافحة الفقر فى الريف ، من دول تستطيع ذلك - اذا أرادت - مثل ايران والأرجنتين ، الى بلاد ليس عندها امكانات لمكافحة الفقر ، مثل اثيوبيا وتنزانيا(١) •

ان فقر الريف يعكس انخفاض متوسط الدخل القومى للفرد - أى فقر المجتمع - كما يعكس ضآلة اسهام القطاع الزراعى فى الاقتصاد القومى •

ان دخلا يقل عن ٥٠ دولارا فى السنة ، كما يحدث مع الملايين فى البلاد المتخلفة ، يعنى مستوى معيشة بالغ الانخفاض • عند حد الكفاف • غير ملائم من حيث المأوى والتغذية والصحة والتعليم • لا يمكن التسليم به أو السكوت عليه فى مجتمع انسانى معاصر •

---

(١) البنك الدولى : التنمية الريفية ص ٢٢ - ٣١ •

جدول ٣٩

تقديرات لمجمل تعداد السكان وسكان الريف الذين يعانون من الفقر في الدول المتطلعة للنمو سنة ١٩٦٩(*)

الاقليم	مجمل السكان الفقراء			سكان الريف الفقراء	
	تعداد السكان ١٩٦٩	أقل من ٥٠ دولارا للفرد	أقل من ٧٥ دولارا للفرد	أقل من ٥٠ دولارا للفرد	أقل من ٧٥ دولارا للفرد
		بالمليون/أسعار سنة ١٩٦٩			
الدول المتطلعة للنمو في :					
افريقية	٣٦٠	١١٥	١٦٥	١٠٥	١٤٠
أمريكا	٢٦٠	٣٠	٥٠	٢٠	٣٠
آسيا	١٠٨٠	٤١٥	٦٢٠	٣٥٥	٥٢٥
مجموع الدول المتطلعة للنمو	١٧٠٠	٥٦٠	٨٣٥	٤٨٠	٦٩٥
			النسب المئوية		
افريقية	٢١	٣١	٤٦	٢٩	٣٩
أمريكا	١٥	١٢	١٩	٨	١٢
آسيا	٦٤	٣٨	٥٧	٣٣	٤٩
النصيب الكلي بالنسبة لمجمل تعداد السكان	١٠٠	٣٣	٤٩	٢٨	٤١

(*) البنك الدولي : التنمية الريفية ، ص ٩٦ .

(تم تصويب النسب المئوية في الجدول)

جدول ٤٠
تقديرات الفقر النسبى فى الدول المتطلعة للنمو(*)
١٩٦٩

الاقليم	تعداد السكان ١٩٦٩ بالمليون	تعداد السكان ذوى الدخول التى تقل عن ثلث متوسط الدخل القومى للفرد	تعداد السكان ذوى الدخول التى تقل عن ٥٠ دولارا للفرد + الذين تقل دخولهم عن ثلث متوسط الدخل القومى للفرد
	تعداد السكان الفقراء		
الدول المتطلعة للنمو فى			
افريقية	٣٦٠	٧٥	١٢٥
أمريكا	٢٦٠	٨٠	٨٠
آسيا	١٠٨٠	١٤٥	٤٤٠
مجموع الدول المتطلعة للنمو	١٧٠٠	٣٠٠	٦٤٥
	النسب المئوية		
افريقية	٢١	٢١	٣٥
أمريكا	١٥	٣١	٣١
آسيا	٦٤	١٣	٤١
النصيب الكلى بالنسبة الى مجمل تعداد السكان	١٠٠	١٨	٣٨

(*) البنك الدولى : التنمية الريفية ، ص ٩٧ .
(تم تصويب النسب المئوية في الجدول)

جدول ٤١ (أ)
تقديرات أعداد الفقراء فى الدول المتطلعة للنمو(*)
(١٩٧٢)

القارة	مجموع السكان (بالمليون)	عدد الأفراد الشديدى الفقر(١)	عدد المعدمين	النسبة المئوية الى مجموع السكان: شديدو الفقر	النسبة المئوية الى مجموع السكان: المعدمون
آسيا(٢)	١١٩٦	٨٥٣	٤٩٩	٧١٪	٤٢٪
افريقية(٣)	٣٤٥	٢٣٩	١٣٤	٦٩٪	٣٩٪
أمريكا اللاتينية	٢٧٤	١١٨	٧٣	٤٣٪	٢٧٪
المجموع	١٨١٥	١٢١٠	٧٠٦	٦٧٪	٣٩٪

(١) يعرف الفقير هنا بأنه كل فرد لا يزيد دخله السنوى عن ١٠٠ دولار فى آسيا و ١١٥ دولارا فى أفريقية و ١٨٠ دولارا فى أمريكا اللاتينية .

(٢) لا يشمل اليابان أو الصين أو دول آسيا الاشتراكية .

(٣) لا يشمل جنوب افريقية .

(*) منعم أحمد الغنام : « التنمية التربوية من أجل مكافحة الفقر » ، التربية الجديدة ، ابريل ١٩٧٧ ؛ ص ٤ جدول ١ .

جدول ٤١ (ب)
سكان الريف والفقر الريفى فى الدول المتطلعة للنمو ١٩٦٩*

الاقليم	تعداد سكان الريف بالمليون	تعداد السكان ذوى دخول تقل عن ٥٠ دولارا للفرد	تعداد السكان ذوى دخول تقل عن ٧٥ دولارا للفرد	تعداد السكان ذوى دخول تقل عن ثلث المتوسط القومى لدخل الفرد أو أقل من ٥٠ دولارا للفرد
		بالمليون		
الدول المتطلعة للنمو فى				
افريقية	٢٨٠	١٠٥	١٤٠	١١٥
آسيا	٨٥٥	٣٥٥	٥٢٥	٣٧٠
أمريكا	١٢٠	٢٠	٣٠	٤٥
مجمل الدول المتطلعة للنمو	١٢٥٥	٤٨٠	٦٩٥	٥٣٠
		بالنسب المئوية		
افريقية		٣٨٪	٥٠٪	٤١٪
آسيا		٤٢	٦١	٤٣
أمريكا		١٧	٢٥	٣٨
مجمل الدول المتطلعة للنمو		٣٨	٥٥	٤٢

* البنك الدولى : التنمية الريفية ، ص ٩٨ .

جدول ٤٢
عمال الزراعة المعدمون فى دول مختارة
(أواخر الستينات وأوائل السبعينات)

	عدد العمال المعدمين بالالاف	العمال المعدمون بالنسبة لتعداد السكان العاملين فى الزراعة	تعداد السكان العاملين بالزراعة بالنسبة لمجمل تعداد السكان العاملين
الهند	٤٧٣٠٠	٣٢٪	٦٨٪
اندونيسيا	٥٦٧٣	٢٠	٧٠
باكستان وبنجلاديش	٨٠١٣	٢٠	٧٠
المجموع	٦٠٩٨٦	٣٠	٦٨
الشرق الاوسط وشمال أفريقية			
الجزائر	١٠٩٩	٦٠	٥٦
مصر	١٨٦٥	٣٨	٥٥
إيران	٩٠٣	٢٥	٤٦
المغرب	٤٨٤	١٩	٦١
تونس	٢١٠	٢٠	٤٦
المجموع	٤٥٦١	٣٣	٥٨
أمريكا اللاتينية والكاريبى			
كوستاريكا	١٢٢	٥٣	٤٥
الدومينيكان	١٧٩	٢٥	٦١
هندوراس	١٣٨	٢٧	٦٧
جامايكا	٧٢	٤١	٢٧
المكسيك	٢٤٩٩	٤٩	٣٩
نيكاراجوا	١٠١	٤٣	٤٧
الأرجنتين	٤٩٤	٥١	١٥
شيلى	٣٧٨	٦٦	٢٨
كولومبيا	١١٥٨	٤٢	٤٥
اكوادور	٣٩١	٣٩	٥٤
بيرو	٥٥٧	٣٠	٤٦
أوروجواى	٩٩	٥٥	١٧
البرازيل	٣٢٣٧	٢٦	٤٤
فنزويلا	٢٨٧	٣٣	٢٦
المجموع	٩٩١٢	٣٥	٣٩
المجموع الكلى	٧٥٤٥٩		

٣ — بجانب هذا الفقر المادى الذى يعانى منه الريف ، ونتيجة له ، يوجد أيضا « فقر عقلى » ، من مظاهره — على سبيل المثال — ارتفاع نسبة الأمية ، وانخفاض نسبة التسجيل ، وارتفاع نسب التسرب والرسوب فى الريف عنها فى الحضر ٠

أ — فنسبة الأمية ترتفع فى الريف عنها فى الحضر ٠ ومن أمثلة ذلك أن نسبة الأمية فى المغرب (١٩٧٣) كانت فى الريف ١ر٧٨٪ بين الذكور و ٧ر٩٨٪ بين الاناث ، بينما كانت فى الحضر ٦ر٤٥٪ بين الذكور و ٦ر٤٥٪ بين الاناث ، وفى الأردن (١٩٧٢) ٩ر٣٤٪ ، ٧ر٧٣٪ فى الريف و ٤ر٢١٪ ، ٢ر٤٦٪ فى الحضر ٠

وترتفع نسبة الأمية فى قطاع الزراعة عنها فى قطاع الصناعة ٠ ففى سوريا كانت نسبة الأمية فى قطاع الزراعة والرعى ٨٩ر٥٣٪ ، وفى قطاع الصناعة ٦ر٤٪ وفى قطاع الخدمات ٨ر٢٪ ٠ وفى لبنان كانت نسبة الأمية فى قطاع الزراعة والصيد ٥٩٪ ، وفى الصناعة ٣ر٢٩٪ ، وفى الخـــدمات ٩ر٤١٪(١) ٠

ب — تنخفض نسبة التسجيل فى البلاد ذات الطابع الريفى الزراعى ، لتصل الى ١٣٪ فى فولتا العليا و ١٨٪ فى مالى و ٢٩٪ فى بورندى و ٣١٪ فى تشاد ٠ وهى فى حالاتها الطبيعية تصل الى ٧٠٪ فى الجزائر و ٧٧٪ فى بتسوانا و ٥٦٪ فى الهند و ٦٠٪ فى ايران ٠ (أنظر جدول ٤٣ — « نسب التسجيل فى المرحلة الأولى فى بعض البلاد المتطلعة للنمو »)(٢) ٠

وفى البلاد العربية على وجه العموم (١٩٧٤) بلغ عـــدد غير الملتحقين بالتعليم فى المرحلة العمرية ٦ — ١١ سنة ٩ر٨٠٦ مليون أى بنسبة ٥ر٤٢٪ من الفئة العمرية ٠ وفى المرحلة ١٢ — ١٧ سنة ١٢ر٦٧٣ مليون ، بنسبة ٨ر٦٦٪ ٠ أى أن ٣٢ر٤٧٩ مليون طفل وشاب ، أو ما يوازى ٤ر٥٣٪ من

---

(١) عبد الفتاح جلال وآخرون : استراتيجية مقترحة لمحو الأمية فى البـــلاد العربية ، ص ١٢٤ — ١٢٥ ٠

(2) Ph. Coombs & M. Ahmad, New Paths for Learning for Rural Children and Youth (N.Y., UNICEF & ICED, 1973), pp. 31-32.

جدول ٤٣
نسبة التسجيل فى المرحلة الأولى فى بعض البلاد المتطلعة للنمو(*)

البلد	السنة	الشريحة العمرية للمرحلة الأولى	نسبة التسجيل الاجمالية	نسبة التسجيل للاناث
افريقية :				
الجزائر	١٩٦٨	٦ - ١١	٧٠	٥٤
بوتسوانا	١٩٦٨	٧ - ١٣	٧٧	٨٠
بوروندى	١٩٦٨	٦ - ١٢	٢٩	١٨
تشاد	١٩٦٨	٦ - ١١	٣١	١٤
ليبيا	١٩٦٧	٦ - ١١	٩٠	٥٤
مالى	١٩٦٨	٧ - ١٥	١٨	١٢
المغرب	١٩٦٨	٦ - ١٠	٥٤	٣٦
توجو	١٩٦٨	٦ - ١١	٦٦	٤٠
فولتا العليا	١٩٦٨	٦ - ١١	١٣	٩
آسيا :				
كمبوديا	١٩٦٧	٦ - ١١	٨٤	٦٩
الهند	١٩٦٥	٦ - ١٢	٥٦	٤٠
أندونيسيا	١٩٦٧	٧ - ١٢	٧٢	غيرمتوافر
ايران	١٩٦٨	٦ - ١١	٦٠	٤٤
ماليزيا (الغربية)	١٩٦٨	٦ - ١١	٨٨	٨٥
تايلاند	١٩٦٨	٧ - ١٣	٨١	٧٧
أمريكا اللاتينية :				
بوليفيا	١٩٦٨	٦ - ١١	٨٨	٧٣
اكوادور	١٩٦٧	٦ - ١١	٩٤	٩١
جواتيمالا	١٩٦٨	٧ - ١٢	٦١	٥٥
هوندوراس	١٩٦٨	٧ - ١٢	٨٩	٨٨
باراجواى	١٩٦٧	٧ - ١٢	١٠٢	٩٩

لا ينبغى مقارنة هذه النسب بعضها ببعض ، نظرا لإختلاف الأساليب المستخدمة فى وضعها ، ولاختلاف سنوات المرحلة الأولى . كذلك لا ينبغى مقارنتها بنسب التسرب فى جدول ٤٥ .

(*) Ph. Coombs et alii, New Paths for Learning, pp. 31-32.

المرحلة العمرية ، خارج التعليم(١) · (أنظر جدول ٤٤ ـ « تطور اعـــداد الأطفال والشبان غير الملتحقين بالمدارس فى البلدان العربية ») ·

لقد أصبح تعميم التعليم الابتدائى بين سنتى ١٩٧٥ و ١٩٨٠ ـ الذى أقرته البلاد المتطلعة للنمو تحت رعاية اليونسكو فى أوائل الستينات ـ أبعد مما كان متصورا وأصعب ، مع الزيادة المطردة فى أعداد السكان وفى تكلفة التعليم · بل لعله قد أصبح هدفا يكاد يكون مستحيلا فى ظـــل الظروف الراهنة ·

ج ـ ترتفع نسب التسرب والرسوب فى التعليم فى الريف عنها فى الحضر · ومن أمثلة ذلك ما كشفت عنه دراسة لليونسكو فى أمريكا اللاتينية خلال الستينات عن التفاوت الكبير بين عدد من يتمون المرحلة الابتدائية فى الريف والحضر · ففى جواتيمالا بلغ عدد الذين أنهوا الصف السادس من كل ألف تلميذ ٤٩٦ تلميذا فى الحضر مقابل ٣٥ تلميذا فى الريف · وفى كولومبيا ٢٧٣ فى الحضر و ٣٧ فى الريف · وفى ارجواى ٧٣٦ فى الحضر و ٤١٧ فى الريف(٢) · ومن دراسة عن التسرب من التعليم الابتـــدائى فى السودان (١٩٧٢) يتضح أيضا تباين معدلات التسرب وفقا لتباين البيئـــات · ففى المناطق الرعوية وشبه الرعوية وصلت نسبة التسرب الى ٤٧٪ ، وفى المناطق الزراعية ٢٥٪ ، أما فى المناطق الحضرية فتنخفض الى ١٠٪(٣) · (أنظر أيضا جدول ٤٥ ـ « نسب التسرب فى المرحلة الابتدائية فى بعض البلاد المتطلعة للنمو » ، وجدول ٤٦ ـ « نسب النجاح والرسوب والتسرب فى المرحلة الأولى فى المناطق الحضرية والريفية فى كولومبيا ») ·

ويرجع هذا الفقر العقلى الذى يعانى منه الريف وقطـــاع الزراعة الى أسباب كثيرة منها : أ ـ الفقر المادى (أو انخفاض الدخل فى الريف وفى الزراعة عنه فى الحضر وفى الصناعة والخدمات) · ب ـ حاجة الفلاح الى جهد كل أفراد العائلة بما فيهم الأطفال · جـ ـ طبيعة العمل الزراعى التقليدى

---

(١) « نمو أعداد الطلاب فى البلدان العربية واتجاهاته واسقاطاته حتى عام ١٩٨٥ » · التربية الجديدة (العدد ١٠ ، ديسمبر ١٩٧٦) ص ١٢٣ ·

(2) Coombs & Ahmad, New Paths for Learning, pp. 33-35.

كومبز واحمد : مكافحة الفقر فى الريف ص ٤٥ ·

(٣) أنظر : سالم عبد العزيز : المعوقات الاجتماعية والاقتصادية لتخطيط التعليم (رسالة دكتوراه غير منشورة ـ كلية الآداب جامعة عين شمس ـ ١٩٧٥) ص ٩٥ ·

جدول ٤٤
تطور أعداد الأطفال والشبان غير الملتحقين بالمدارس فى البلدان العربية*

	عدد غير الملتحقين بالمدارس	نسبة غير الملتحقين بالمدارس الى مجموع السكان
٦ - ١١ سنة		
١٩٦٥	٨ر٩٩٠ر٩ مليون	٥١ر٦٪
١٩٧٠	١٠ر١٦٨ر٠	٤٩ر٢
١٩٧٤	٩ر٨٠٧ر١	٤٢ر٥
١٢ - ١٧ سنة		
١٩٦٥	١٠ر٥٣٦ر٨ مليون	٧٥ر٥٪
١٩٧٠	١١ر٧٧٢ر٢	٧١ر٣
١٩٧٤	١٢ر٦٧٣ر١	٦٦ر٨
٦ - ١٧ سنة		
١٩٦٥	١٩ر٥٢٧ر٧ مليون	٦٢ر٢٪
١٩٧٠	٢١ر٨٨٩ر٩	٥٩ر٠
١٩٧٤	٢٢ر٤٧٩ر٢	٥٣ر٤

* نمو اعداد الطلاب فى البلدان العربية ، ص ١١٣ .

جدول ٤٥
نسب التسرب فى المرحلة الأولى فى بعض البلاد المتطلعة للنمو*

البلد	السنوات	عدد سنوات المرحلة الاولى	نسبة التسرب		
			ذكور	اناث	اجمالى
افريقية					
الجزائر	٦٣ - ١٩٦٧	٦	٦٠ر٦	٧٠ر٢	٦٢ر٩
بوتسوانا	٦٦ - ١٩٦٧	٧	٦١ر٦	٧٧ر٣	٧١ر٢
بوروندى	٦٦ - ١٩٦٧	٦	٥٦ر١	٦٨ر٣	٥٩ر٨
تشاد	٦٥ - ١٩٦٨	٦	غيرمتوافر	غيرمتوافر	٨١ر٣
ليبيا	٦٥ - ١٩٦٦	٦	٤٦ر٧	٧٢ر٣	٥٤ر٥
مالى	٦٢ - ١٩٦٧	٥	غيرمتوافر	غيرمتوافر	٢٧ر٩
المغرب	٦٣ - ١٩٦٧	٥	غيرمتوافر	غيرمتوافر	٤٣ر٩
توجو	٦٧ - ١٩٦٨	٦	٢٨ر٦	٤٧ر٨	٣٤ر٧
فولتا العليا	٦٣ - ١٩٦٧	٦	٥٣ر٣	٥٨ر٩	٥٥ر١
آسيا :					
كمبوديا	٦٣ - ١٩٦٤	٦	٥٦ر١	٧٧ر٤	٦٤ر٠
الهند	٦٣ - ١٩٦٤	٥	٥٢ر٥	٥٩ر٣	٥٤ر٩
ايران	٦٦ - ١٩٦٧	٦	٢١ر١	٢٤ر٤	٢٢ر١
ماليزيا (الغربية)	٦٠ - ١٩٦٧	٦	غيرمتوافر	غيرمتوافر	١٥ر٥
تايلاند	٦٢ - ١٩٦٦	٤	غيرمتوافر	غيرمتوافر	١٧ر٩
امريكا اللاتينية :					
بوليفيا	٦٣ - ١٩٦٨	٦	غيرمتوافر	غيرمتوافر	٨٠ر٠
اكوادور	٦١ - ١٩٦٧	٦	٦١ر٧	٦٤ر٢	٦٢ر٨
جواتيمالا	٦٢ - ١٩٦٨	٦	٧٥ر١	٧٤ر٣	٧٤ر٧
هندوراس	٦٣ - ١٩٦٨	٦	٦٨ر٤	٦٨ر٤	٦٨ر٤
باراجواى	٦٣ - ١٩٦٨	٦	غيرمتوافر	غيرمتوافر	٨٢ر٠

(*) New Paths for Learning, pp. 33-35.

جدول ٤٦

نسب النجاح والرسوب فى المرحلة الأولى

فى المناطق الحضرية والريفية

فى كولومبيا (١٩٦٥)*

السنة		الحضر		الريف	
		العدد من كل ١٠٠٠ تلميذ	نسبة التسرب والرسوب	العدد من كل ١٠٠٠ تلميذ	نسبة التسرب والرسوب
١	نجاح	٦٤٨	٣٥	٣٨٢	٦٢
	رسوب	٢٠٢		٢٩٩	
	تسرب	١٥٠		٣١٩	
٢	نجاح	١٧٥	٢٣	٢٧٤	٧٣
	رسوب	١٧١		٢٥٦	
	تسرب	٥٤		٤٧٠	
٣	نجاح	٧٧٦	١٢	٤٠١	٦٠
	رسوب	١٤٨		١٦٥	
	تسرب	٧٦		٤٣٤	
٤	نجاح	٨٢٠	١٨	٤٨٠	٥٢
	رسوب	١١٤		١١٥	
	تسرب	٦٦		٤٠٥	

(*) New Paths for Learning, p. 36.

وعدم احتياجه الى مستويات عالية من التعليم والمهارة الفنية • د ـ اجادة الأطفال ممارسة بعض الأعمال الزراعية أفضل من الكبار • هـ ـ عدم التجانس بين العمل الزراعى ومواعيد الدراسة • و ـ وأهم من ذلك كله ان الطبقات الحاكمة فى البلاد المتخلفة لا تهتم بتعليم الفلاحين لانه ليس فى مصلحتها • ز ـ وان التعليم الذى يقدم لسكان الريف والعاملين فى الزراعة لا يتلاءم من حيث فلسفته ونظمه ومؤسساته مع حياتهم وعملهم • فهو تعليم منقول عن نظم التعليم الغربية ، يهدف الى تكوين الصفوة الحاكمة ، يفصل بين التعليم العام والتعليم المهنى ، يحتقر التعليم المهنى والعمل البدنى ، ويحتقر العمل والتعليم الزراعى بصفة خاصة • ح ـ وأن التعليم الزراعى ـ فى هذه المجتمعات الزراعية ـ فائدته العملية قليلة ، مغلق على نفسه ، لا يتيح فرص تعليم وعمل جيدة •

ومن الصحيح ان مستوى التعليم والتدريب المهنى فى المناطق الريفية وفى قطاع الزراعة أقل منه فى المناطق الحضرية وفى قطاع الصناعة فى الدول المتقدمة أيضا ، ولكن وجه الخطورة يكمن فى شدة انخفاض المستوى فى البلاد الأقل تقدما • ذلك انه ـ بجانب تأثيره الحضارى ـ يجعل النشاط الزراعى وانتاج الغذاء ـ على أهميتهما ـ يتم فى هذه البلاد على يد جماعات تغلب عليها الأمية ، ولا يكاد مستوى كثير من المتعلمين فيها يتعدى التعليم الابتدائى(١) •

ومن الخطأ القول بأن الهجرة من الريف الى المدينة سوف تساعد على الاقلال من اعداد الأميين ، ورفع المستوى التعليمى والمهنى للقوى العاملة ، بحكم تعرضها لمؤثرات حضارية أقوى • والأصح انها تؤدى فى الغالب الى خفض المستوى الحضارى والتعليمى للمدينة • كما أن أعداد الأميين تتزايد فى الريف ـ وفى المدينة ـ بمعدلات أكبر من قدرة التعليم على استيعابها وتحضيرها •

هذا الوضع يهدد الدول المتطلعة للنمو بكارثة قريبة تكاد تكون محتمة • وهو على أية حال وضع يبقى الريف متخلفا ، ويبقى الدول المتطلعة للنمو متخلفة •

•• قد يعترض البعض على ذلك بأن النمو الزراعى فى الدول الغربية قد تم على يد جماهير من الأميين أو قليلى التعليم وصفوة من المتعلمين • ولكن

---

(١) كومبز وأحمد : مكافحة الفقر فى الريف ، ص ٤١ وما بعدها •
البنك الدولى : التنمية الريفية ، ص٣١ ـ ٣٢ ، ١٠٣ •

الظروف التى تم فيها هذا النمو الزراعى والاقتصادى تختلف عن واقع الدول الأقل تقدما اليوم • فقد كان الطلب على المواد الغذائية قليلا ، نتيجة للقلة النسبية لعدد السكان • وكانت الأرض الزراعية متوافرة ، وخاصة فى المستعمرات الجديدة • كما كان استيراد المواد الغذائية يسيرا ورخيصا • أما الدول الأقل تقدما فتعانى من زيادة ضخمة فى السكان ، تؤدى الى زيادة الطلب على المواد الغذائية • وهى قد وصلت الى ما يقرب من الاستيعاب الكامل للأرض الصالحة الزراعية • بجانب حاجتها الى تصدير المواد الغذائية لتشترى بدلا منها سلعا رأسمالية •

ان البلاد المتطلعة للنمو تمر الآن بما يطلق عليه « مرحلة الانتقال الزراعية » ، وهى المرحلة التى يزداد فيها الطلب على الغذاء ، نتيجة للزيادة فى السكان ، فى الوقت الذى يسير فيه الانتاج الزراعى على نفس الأساليب التقليدية بصفة عامة •

فى ظل هذه الظروف سوف تكون التنمية الزراعية عبئا ضخما ، لا يستطيع أن يتحمله ملاك الأرض ، وجماهير من الأميين وقليلى التعليم ، وبعض المشرفين الحكوميين • حتى ليقول البعض ان الكارثة التى تهدد الانتاج الزراعى والنمو والتنمية الاقتصادية ، بل وبقاء الانسانية ذاته ، قد لا يمكن تجنبها أبدا ، حتى مع رفع المستوى التعليمى لجماهير المشتغلين بالزراعة • فالكارثة آتية ـ عاجلا أو آجلا ـ ما دام السكان يتزايدون بشكل غير محدود ، على أرض محدودة ، ويستهلكون موارد محدودة •

•• ويرى آخرون ان المخرج الوحيد من الكارثة المحققة هو زيادة تكثيف الانتاج الزراعى ، وضبط النمو السكانى ، والبحث عن مصادر بديلة للغذاء •

ان زيادة انتاجية العمل الزراعى ، وزيادة الدور الذى تقوم به الزراعة فى الانتاج القومى يصبح ضرورة حتمية ، اذا شاءت الدول المتطلعة للنمو أن تتجنب الكارثة(١) •

ولكن النمو الاقتصادى لن يتحقق فى بلاد العالم الثالث الا بعد تطوير الهيكل الاقتصادى الاجتماعى للريف • فعلاقات الانتاج شبه الاقطاعية ،

---

(1) Malassis, The Rural World, pp. 16-19.

والمؤسسات والقيم الاجتماعية المتخلفة ، وانتشار الأمية ، وانخفاض المستوى التعليمى .. الخ ، كل ذلك يعوق محاولات التنمية وزيادة الانتاج . حتى الثورة الخضراء التى علق عليها البعض آمالا كبيرة لنمو الزراعة فى العالم الثالث ، أخذ ازدهارها يبطىء نتيجة لعدم تطور العلاقات الاقتصادية الاجتماعية مع التطور التكنولوجى .

.. والتعليم وحده لن يستطيع تحقيق التنمية الزراعية . اذ يجب أن يواكب التوسع فيه تحديث الهيكل الاقتصادى الاجتماعى . بل لن يتيسر نشر التعليم الا مع تطور هذا الهيكل . لأن مستوى التعليم ودرجة التحديث فى الزراعة مترابطان . ففى المجتمعات الزراعية الحديثة يستوعب العمل مستويات أعلى من التعليم ، بل ويتطلبها . أما فى المجتمعات التقليدية فلا يطلب العمل الزراعى ولا يستوعب مستويات تعليمية عالية ، بل يساعد على طردها من الريف .

★ ★ ★

تعتبر كمية الانتاج ونوعيته من مؤشرات التقدم والتخلف ، ومن المعايير التى يمكن أن نصنف المجتمعات وفقا لها . على أساس الزيادة فى الانتاج ـ وخاصة انتاجية العمل يقسم بعض الاقتصاديين المجتمعات الى : مجتمعات تقليدية ، زيادة الانتاج فيها بطيئة . ومجتمعات متقدمة ، تتميز بسرعة الزيادة فى الانتاج(١) .

أما المجتمعات التقليدية فهى بصفة عامة مجتمعات زراعية . تمثل الزراعة النشاط الأساسى للسكان . وهى مصدر الثروة والقوة . وفى هذه المجتمعات يكون المتغير المؤثر فى عملية التنمية أكثر من غيره هو « السكان » . فهو الذى يحدد كمية الانتاج والاستهلاك . ويقوم الاقتصاد على أساس « العمل » .

تتوقف كمية الانتاج فى المجتمع التقليدى الزراعى على عدد العمال ومساحة الأرض ، مع ثبات نسبة غلة الأرض من سنة لأخرى تقريبا . فى البداية مع زيادة عدد السكان تزيد مساحة الأرض المزروعة . وبالتالى يزيد الانتاج حتى يتم استيعاب كل المساحة القابلة للزراعة . وفى البداية أيضا

---

(1) Malassis, op. cit., pp. 36-38.

يزيد الانتاج عن الاستهلاك ـ ويطلق عليها « مرحلة ما قبل مالتوس » · بعد ذلك يقل الانتاج عن الكمية المطلوبة لاعاشة السكان · وهى مرحلة الاتجاه نحو الكارثة ، التى وصفها مالتوس ، والتى يعيشها غالبية الدول المتطلعة للنمو ·

المجتمعات الزراعية ليست بالضرورة مجتمعات فقيرة ، فقد كانت من قبل مراكز لانتاج المواد الغذائية · وان كانت تعيش تحت رحمة الظروف الطبيعية ، وتتعرض لمجاعات قصيرة الأمد · ولكن مع تناقص مساحة الارض الزراعية بالنسبة للفرد ، نتيجة لزيادة عدد السكان دون تغير أساليب الانتاج بحيث تغطى هذه الزيادة ، تقل الانتاجية الحدية للعمل ، ويزداد الاتجاه نحو حدوث المجاعات ، والبطالة ـ سافرة ومقنعة · وفى هذه الظروف يزداد الصراع على ملكية الأرض ، حيث تعمل الجماعات القوية على السيطرة على الأرض ، مصدر الثروة والقوة · وتستعبد بطريقة أو بأخرى جماهير العاملين فى الأرض ، الذين لا يملكون أدوات للانتاج ·

يمكن أن يصبح المجتمع التقليدى مجتمعا ضخم الانتاج سريعه عن طريق مجموعة من الاصلاحات أو تغير ثورى جذرى عنيف · أوربا ـ على سبيل المثال ـ انتقلت من حالة المجتمع الزراعى التقليدى الى المجتمع المتقدم نتيجة لعدد من التغيرات الاقتصادية والاجتماعية : انهيار النظام الاقطاعى ، الغاء الرق والقنية ، سن قوانين جديدة لملكية الأرض ، تنظيم الأسواق والنظم المالية ، نمو الرأسمالية ، الانقلاب الصناعى ، زيادة انتاجية العمل الزراعى باستخدام أساليب تكنولوجية جديدة ··· الخ ·

لقد كانت الزراعة عاملا هاما فى التطور الاقتصادى الأوربى الحديث · ولكن تطور الزراعة نفسه ساعدت عليه مجموعة من العوامل الاقتصادية والاجتماعية الأخرى · مما يؤكد على أن تنمية الزراعة يجب أن تتم فى اطار التنمية الشاملة للمجتمع ·

هذا الدرس ينبغى الافادة منه عند تخطيط التنمية فى البلاد المتطلعة للنمو · بحيث لا ننظر الى الزراعة على انها قطاع اقتصادى مستقل · بل على انها فرع متكامل تماما مع عملية التنمية · يساهم فى تحقيق الأهداف التى يريدها المجتمع · تستطيع الزراعة فى هذه المجتمعات أن تقوم بدور حاسم فى مرحلة الانطلاق من ناحية · ومن ناحية أخرى فان النمو الاقتصادى غير الزراعى سوف يؤثر فى نمو الزراعة (زيادة الطلب النقدى على المواد الغذائية، خلق فرص عمل خارج الزراعة تستوعب جانبا من فائض السكان الزراعيين ·· الخ) ·

٠٠ يغير هذا النمو ، والتأثير والتأثر ، من طبيعة الانتاج الزراعى ، من زراعة الاكتفاء الذاتى التى تقرب من حد الكفاف ، الى انتاج السوق ، الى تصنيع الانتاج الزراعى ٠

هذه المناقشة عن دور الزراعة فى التنمية تطرح سؤالا هاما ، وهو الكيفية التى يمكن أن تتحقق بها تنمية القطاع الزراعى ؟

ذكرنا أكثر من مرة ان الزراعة تقوم بدور أساسى فى اقتصاديات المجتمعات الأقل تقدما ٠ يظهر هذا - بجانب نسبة السكان الذين يعيشون فى الريف ويعملون بالزراعة - من نصيب الانتاج الزراعى من اجمالى الانتاج القومى ، واسهامه فى التصدير ٠ ففى سنة ١٩٦٢ بلغت نسبة الانتاج الزراعى فى الدول الأقل تقدما ٢٩ر٤٪ من اجمالى الانتاج ، وبلغت نسبة الصادرات الزراعية ٤٣٪ من اجمالى الصادرات (أنظر جدول ٤٧ - « الزراعة كمصدر للدخل والعمالة ») ٠ ولكن محاولات التحديث الجزئية ، وسيطرة الدول الغربية الاستعمارية على الدول المتخلفة أصابت اقتصاديات الدول الأقل تقدما بـ « الثنائية الاقتصادية » ٠

ومع سيادة الانتاج الزراعى فان انتاجية العمل الزراعى منخفضة ٠ وتفسر هذه الظاهرة بأسباب كثيرة منها : أ - العلاقات الاقتصادية الاجتماعية السائدة - القبلية أو شبه الاقطاعية ٠ ب - صغر حجم مساحة الحيازة لوحدة الانتاج (الفرد أو الأسرة) ٠ جـ - تخلف أساليب الانتاج وأدواته ٠ د - انخفاض مستوى التعليم والتدريب ٠٠ الخ(١) ٠

يمكن أن تساهم الزراعة فى التنمية الاقتصادية الشاملة عن طريق : أ - زيادة الانتاج الزراعى وانتاج المواد الغذائية بما يتناسب مع زيادة الطلب الداخلى والخارجى عليها ٠ ب - نقل فائض المصادر والقوى العاملة ورأس المال من القطاع الزراعى الى غيره من القطاعات ٠ جـ - المساعدة فى تحسين ميزان المدفوعات ، وزيادة القدرة على التجارة والتبادل الخارجى ٠ د - المساعدة على التصنيع ، بتقديم مواد زراعية لتصنيعها أو بتوفير رأس المال لها ٠

---

(1) Malassis, The Rural World, pp. 52-53.

البنك الدولى : التنمية الريفية ص ٢٥ وما بعدها ٠

جدول ٤٧
الزراعة كمصدر للدخل والعمالة*
(١٩٦٢)

المنطقة	نسبة السكان الزراعيين الى مجموع السكان	نسبة الانتاج الزراعى الى اجمالى الانتاج	نسبة الصادرات الزراعية الى اجمالى الصادرات
افريقية (جنوب الصحراء)	٨٢٪	٣ر٤٠٪	٥٩٪
آسيا والشرق الأقصى	٧٠٪	٤ر٣٧٪	٦٠٪
أمريكا اللاتينية	٤٣٪	٤ر٢٠٪	٤٩٪
الشرق الأدنى وشمال غرب افريقية	٦٥٪	٧ر٢٤٪	١٨٪
البلاد الأقل تقدما	٦٧٪	٤ر٢٩٪	٤٣٪

* The Rural World, p. 53.

ولكن حجم هذا الاسهام يبقى ضئيلا ما دامت الزراعة تتبع أساليب الانتاج التقليدية وتكبلها علاقات الانتاج التقليدية . وقد أدرك هذا المشتغلون بالتنمية الزراعية . وبدت « التكنولوجيا الحديثة » أمام بعضهم اكسيرا يستطيع علاج أمراض المجتمعات الريفية والبلاد المتخلفة . وشجعهم على هذا ان التكنولوجيا الحديثة قدمت بالفعل حلولا لبعض المشكلات .

من الأحلام التى تداعب أذهان بعض المهتمين بالتنمية الزرعية - على سبيل المثال - « الثورة الخضراء » . ويطلق هذا المصطلح على استخدام الأساليب التكنولوجية الحديثة فى الزراعة ، وخاصة المحاصيل التى تعطى عائدا كبيرا .

ورغم نجاح تجارب الثورة الخضراء فى بعض المناطق من البلاد الأقل تقدما ، والآمال الكبيرة التى تعلق عليها ، فانها تثير بعض المشكلات الاقتصادية والاجتماعية منها :

---

(1) Malassis, The Rural World, pp. 53-55.

كومبز وأحمد : مكافحة الفقر فى الريف ص ٣٥ ، ١٦٣ - ١٦٧ .

١ - ان استخدام الأساليب الجديدة جاء فى أكثر المناطق ملاءمة لتطبيقها - المناطق الممتازة نسبيا • ومن ثم فان تطبيقها ، وما يترتب عليه من زيادة فى الانتاج والدخل من شأنه أن يزيد التباين بين المناطق الغنية نسبيا والمناطق الفقيرة •

٢ - يتم تطبيق هذه الأساليب مع أكثر الأفراد ملائمة - العائلات الكبيرة الغنية القادرة على استخدام التكنولوجيا الحديثة • وهذا أيضا من شأنه أن يزيد التباين بين الأفراد •

٣ - صحيح ان تطبيقها يترتب عليه خلق فرص عمل جديدة • ولكن فى بعض الحالات يؤدى الاقبال على الميكنة الى الاقلال من استخدام القوى العاملة • كما ان معدلات الأجور لم تزد ، بل انخفضت فى بعض الحالات (أنظر القسم الخاص بالعمالة) •

٤ - تساعد هذه الحركة على استيلاء كبار المزارعين على المزارع الصغيرة، وتحويل أصحابها الى عمال زراعيين •

ومعنى هذا ان زيادة الانتاجية وتحسين أساليب الانتاج لا يكفيان لتحسين أحوال معيشة الجماهير من العاملين فى الزراعة • بل قد يجعل حياتهم أسوأ فى بعض الأحيان •

٥ - تحد العوامل الاقتصادية والاجتماعية من انتشار الثورة الخضراء • فلا يمكن تطبيقها فى المناطق التى ينخفض فيها مستوى التعليم والتدريب وأساليب نشر المعلومات ، وحيث تعوقها الأوضاع الاقتصادية الاجتماعية - مثل نظام الملكية •

يؤمن البعض بأن التكنولوجيا الحديثة قادرة على حل المشكلات التى تواجه العالم • وبأن النمو والتنمية يمكن أن يسيرا باطراد وبلا حدود • ولكن بعض العلماء يحذرون الدول المتطلعة للنمو - بل والعالم كله - من هذا الاتجاه الخطير ، ويضربون بعض الأمثلة لحدود النمو(١) •

---

(١) أنظر : دونيليا ميدوز وآخرون : حدود النمو - ترجمة محمد مصطفى غنيم (القاهرة - دار المعارف - ١٩٧٦) •

١ ـ رغم زيادة انتاج المواد الغذائية فى الدول الأقل تقدما ، الا أن الزيادة السكانية جعلت نصيب الفرد من المواد الغذائية يكاد يكون ثابتا ـ أى ثابتا عند المستوى المنخفض الذى كان عليه (راجع القسم الآول) ٠

٢ ـ يتناقص نصيب الفرد من الأرض المزروعة ، نتيجة للزيادة السكانية والزحف العمرانى ، مما يهدد بأزمة قبل سنة ٢٠٠٠ ، اذا استمرت الاتجاهات الحالية ٠

٣ ـ على الرغم من انه يمكن تأجيل الكارثة باستخدام أساليب تكثيف الانتاج الزراعى ، الا أن هذا أيضا له حدوده ٠ لأن زيادة الانتاج والتوسع الزراعى مكلفة ، ولها حدودها ٠

٤ ـ قد يرى البعض ان حل مشكلة المواد الغذائية ممكن عن غير طريق الزراعة ، باستغلال البحار والطعام الصناعى ٠ ولكن زيادة استغلال البحار بدأ يهدد بعض أنواع الكائنات البحرية بالانقراض ٠ كما أن الطعام الصناعى لا يزال حتى الآن غير واقعى ٠

٥ ـ لم تظهر الدعوة الى تحديد النسل ـ التى بدأت فى بعض البلاد الأقل تقدما ـ آثارها حتى الآن ٠ ولا ينتظر أن يظهر هذا الأثر فى المستقبل القريب ٠

من هذا العرض لواقع عالم الريف وما يمكن أن تقوم به الزراعة فى تنمية المجتمعات الريفية الأقل تقدما نخرج ببعض النتائج الهامة(١) ٠

١ ـ اذا أراد العالم الثالث أن يتجنب الكارثة المقبلة فعليه أن يهتم اهتماما بالغا باعداد الأفراد العاملين فى مجال الزراعة على اختلاف مستوياتهم٠ وبحيث يكون لهم احترامهم فى المجتمع، ويتكون عندهم احساس بأهمية الدور الذى يقومون به ٠

٢ ـ ينبغى أن تهتم هذه المجتمعات باستخدام التكنولوجيا ـ الحديثة والملائمة ـ ولكن دون أن تنسى ان التكنولوجيا لها حدودها ٠ كما انها فى معظم الأحيان مستحيلة التطبيق دون تغيير الاطار الاقتصادى الاجتماعى الذى توجد فيه ٠

---

(1) Malassis, The Rural World, pp. 60-61.

٣ - حتمية ضبط الزيادة السكانية .

٤ - اذا لم تقم زيادة انتاجية العمل وزيادة الانتاج بدورهما فى السنوات المقبلة ، فان الدول الأقل تقدما سوف تواجه كارثة عاجلة محققة .

٥ - التعليم وحده لا يكفى لمواجهة هذه التحديات ، ولكنه عامل مهم فى الكفاح ضد الفقر ، والعمالة غير الكاملة ، والمجاعة . ويجب أن يصبح هذا الهدف من الأغراض الأساسية لنظم التعليم ، وأن تعدل نفسها وفقا له .

وقد ناقشنا كثيرا دور الريف والزراعة فى عملية التنمية ، ولكن لا ينبغى أن ننظر الى هذه المسألة على انها مشاركة فى احداث النمو الاقتصادى فقط ، بل يجب أن نعتبرها أيضا مشاركة فى عائد النمو الاقتصادى . فى الوقت الحاضر ينخفض مستوى دخل الفرد فى الريف عنه فى الحضر . ولا يبدو أن هذه الظاهرة تتحسن ، بل زادت سوءا فى السنوات الأخيرة . ويؤدى هذا التباين فى الدخل - ضمن أشياء أخرى - الى تباينات فى مستوى التعليم ونوعيته ، وبالتالى الى تباينات فى الوظائف التى يؤهل التعليم لها . واذا استمر هذا الوضع فسوف يؤدى أيضا الى نتائج خطيرة : زيادة الهجرة من الريف الى الحضر ، اعاقة زيادة الانتاج الزراعى ، اعاقة النمو الصناعى (نتيجة لعجز سكان الريف عن شراء المنتجات الصناعية) ، نقص الصادرات الزراعية ، ومن ثم زيادة الواردات وما يترتب على ذلك من نتائج اقتصادية ، انتشار القلق وعدم الرضا فى الريف وما يؤدى اليه من صراع اجتماعى ... وكل ذلك يؤدى الى اعاقة النمو الاقتصادى .

★ ★ ★

السؤال الآن : ما الدور الذى يمكن أن يقوم به التعليم فى تنمية المجتمعات الريفية ؟ وكيف ؟

منذ البداية يتضح وجود مدرستين متباينتين ، بل متناقضتين ، فى النظر الى دور التعليم فى التغير الاجتماعى - فريق يرى أن التعليم أهم عوامل التغيير الاجتماعى ، وفريق يقلل من الدور الذى يستطيع التعليم أن يقوم به .

العلاقة بين التعليم والمجتمع علاقة جدلية . فالتعليم نتاج للمجتمع ، وهو فى الوقت نفسه من عوامل التغير الاجتماعى . التعليم ظاهرة تاريخية ، يرتبط بالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية ، والتغيرات التى تطرأ عليها . ومن

ثم فان الأنماط المتباينة للتعليم نتيجة للأنماط المتباينة للنظم الاقتصادية والاجتماعية • كل نظام اقتصادى اجتماعى ينتج نظام التعليم الذى يحقق أهدافه ويحافظ على وجوده •

يمكن أن يصبح التعليم عاملا للتغيير الاجتماعى ـ كما يقول البعض ـ تحت ظروف معينة : استقلاله النسبى عن السلطة السياسية ، حرية الأساتذة والطلاب فى التعبير •• الخ • ولكن حتى مع توافر هذه الشروط يبقى الشك فى أن يستطيع التعليم أن يطور نفسه ، وأن يؤثر فى تطوير المجتمع • فالتعليم يغلب عليه طابع المحافظة •

لكى ننمى المجتمعات « الريفية ـ الزراعية » من المهم أن ننشر التعليم ، وأن ندرب سكان الريف والعاملين بالزراعة • ولكن هذا وحده لا يكفى • يجب مع ذلك ـ بل وقبله ـ احداث تغييرات أساسية فى حياة الناس ، فى أساليب وعلاقات الانتاج (اصلاح زراعى ، تعديل قوانين ملكية الأرض ، تنظيم العمل ، انشاء التعاونيات •• الخ) • أى أن أساس تطوير المجتمع الزراعى ـ والمجتمعات المتخلفة بصفة عامة ـ لن يكون التعليم ، بل تغيير الهيكل الاقتصادى والاجتماعى •

ان الاهتمام الشديد بالتعليم فى البلاد المتطلعة للنمو مفيد ، ومهم ، وسوف يأتى ببعض النتائج • ولكن لا ينبغى أن نعتبر التعليم مفتاح التنمية ، ومفتاح تنمية المجتمعات الريفية على وجه الخصوص •

ويظهر تحليل النمو الاقتصادى والتغيرات الاقتصادية والاجتماعية فى العالم الغربى انها لم تكن نتيجة مباشرة للتعليم • وان النمو والتغيرات قد حدثت دون أن يجعل التعليم هدفه احداثها • صحيح ان التعليم كان من العوامل المساعدة ـ قدم الصفوة المتعلمة التى قادتها ، وقدم الفنيين والعمال المهرة القادرين على تنفيذها • ولكنه لم يكن سببها المباشر ، أو المثير الذى أحدثها •

وقد ترتب على هذا الوضع مجموعة من التشوهات فى علاقة التعليم بالمجتمع وبالنمو الاقتصادى فى الدول الغربية المتقدمة ، زادت من تشويه هيكل التعليم والعلاقة بينه وبين المجتمع عندما نقلت ـ طوعا أو كرها ـ الى الدول المتطلعة للنمو • اذ أصبح تعليم الصفوة ، يغلب عليه الطابع الأكاديمى، ضعيف الصلة بالواقع وبعمليات الانتاج ، يفرق بين التعليم النظرى والتعليم المهنى ويفضل الأول على الثانى ، يتم عن طريق التفرغ كل الوقت ، فى مؤسسات مستقلة متخصصة •• الخ •

ومع التسليم بأن دور التعليم فى عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية قد يكون ثانويا ، فان المشكلات الكثيرة المزمنة التى تعانى منها نظم التعليم فى المجتمعات المتطلعة للنمو تجعل عملية التنمية أشد صعوبة(١) .

١ - فنظم التعليم فى هذه البلاد بصفة عامة غير مرتبطة بالتنمية . لا من حيث أهداف التعليم ولا محتـواه ولا أســـاليبه ولا مؤسساته . فهى لا تدرس مثلا موضوعات خاصة بالتنمية - محور حياة هذه المجتمعات ، وأمل مستقبلها .

٢ - وانفصال التعليم العام عن التعليم الفنى المهنى ينتج نوعين من الناس ينتمى كل منهما الى عالم مستقل وحضارة مستقلة عن الآخر .

٣ - والتعليم المهنى - الأشد ارتباطا بالعمل والانتاج - ضئيل كميا ومنخفض نوعيا . فنسبة الطلاب فى التعليم المهنى فى المرحـــلة الثانوية (٧٢ - ١٩٧٣) قد بلغت فى الدول المتطلعة للنمو ٤ر١٢٪ مقابل ٥ر٨٥٪ فى التعليم العام . وفى الدول العربية ٨ر١١٪ و ١ر٨٦٪ على التوالى ، بينما وصلت النسبة فى الدول المتقدمة الى ٧ر٢٣٪ و٧ر٧٥٪ ، وفى أوروبا ٣ر٣٤٪

---

(١) عن مشكلات التعليم فى البلاد المتطلعة للنمو راجع بصفة خاصة :

Ph. Coombs, The World Educational Crsis — A Systems Analysis (N.Y., Oxford University Press, 1968).

J. Vaizey, Education in the Modern World (London, Weidenfeld and Nicolson, 1975).

A. Curle, Educational Strategy for Developing Societies (London, Ravitock Publications, 1963).

S. Panitchpakdi, Educational Growth in Developing Countries — An Empirical Analysis (Rotterdam, University Press, 1973).

جدول ٤٨
توزيع الطلبة على أنواع التعليم فى المرحلة الثانوية*
١٩٧٢ - ١٩٧٣

المنطقة	التعليم العام	التعليم المهنى	تدريب المعلمين
الدول العربية	٨٦ر١	١١ر٨	٢ر١
الدول المتطلعة للنمو	٨٥ر٥	١١ر٤	٣ر٢
الدول المتقدمة	٧٥ر٧	٢٣ر٧	٠ر٦
أوروبا	٦٤ر٣	٣٤ر٣	١ر٤
افريقية	٨٢ر٩	١٢ر٩	٤ر٢

* عبد العزيز القوصى : دراسة تحليلية عن التطور التربوى فى الأقطار العربية ، ص ١٢١

و ٣ر٦٤٪ على التوالى (أنظر جدول ٤٨ - « توزيع الطلبة على أنواع التعليم فى المرحلة الثانوية »)(١) ٠

٤ - تؤثر العوامل العرقية والجنسية والاقليمية والطبقية ، بحيث تحرم قطاعات كبيرة من الناس فى هذه المجتمعات من التعليم ٠ فنسبة البنات مثلا منخفضة عن البنين ، بينما ترتفع نسبة أبناء أصحاب المهن العقلية عن أبناء العمال ، وخاصة فى المراحل العليا من التعليم ٠ وبدلا من أن يعمل التعليم على تحقيق تكافؤ الفرص ، أصبح من عوامل التفرقة ٠ فبينما يساعد فئة قليلة على أن تحيا حياة متقدمة ، يترك الغالبية تعانى من الفقر والجهل ، ويزيد الهوة بينها وبين الأغنياء والمتعلمين ٠

٥ - وبلغ التعليم درجة من الجمود والانفصال عن الواقع جعلت البعض ينادون بالغائه ، وجعلت التجديد فى المفاهيم والمؤسسات والأساليب يصبح ضرورة حتمية ٠

٦ - وتكلفة التعليم المتزايدة وصلت الى الدرجة التى أصبح يصعب على الدول الأقل تقدما تحملها ٠

٧ - والأموال القليلة المتوافرة توزع بطريقة مشوهة غير عادلة : فالتعليم المدرسى يحصل على الجانب الأكبر من مخصصات التعليم ، ولا يترك للتعليم غير التقليدى الا القليل ٠ والمناطق الحضرية تحصل على نصيب أكبر

(١) عبد العزيز القوصى : دراسة تحليلية عن التطور التربوى فى الأقطار العربية (القاهرة، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، ١٩٧٧) ص ١٢١ ٠

من غيرها . وأبناء القادرين يفيدون من فـــرص التعليم أكثر من أبنـــاء الفقراء(١) .

وعندما نلقى نظرة أكثر تمعنا فى علاقة التعليم بعالم الريف وبالتنمية الزراعية على وجه الخصوص ، نتبين :(٢)

١ - ان التعليم العام ضعيف الاهتمام بدور الزراعة فى عملية التنمية ، والحاجة الى زيادة انتاجية العمل الزراعى ، وتوثيق العـــلاقة بين الزراعة والصناعة فى اطار التنمية الشاملة ، والحرب ضد الجوع . بل يعمل التعليم على اعداد فئات من الاداريين الذين يعرفون اللغـــات الأجنبية والتـــاريخ والقانون ، أكثر من معرفتهم لعمليات الزراعة والتنمية . بل وقد يفخرون بانهم لا يعرفون شيئا عن الزراعة .

ويرجع هذا الوضع الى المفهوم الغربى عن اعـــداد الصفوة ، وضعف الاهتمام بالزراعة ودورها فى النمو الاقتصادى ، والنظر اليها على انها مهنة غير ذات مستقبل وانها تمثل نوعا متخلفا من الحياة الاقتصادية والاجتماعية .

٢ - يمثل التعليم الزراعى - مثل باقى أنواع التعليم المهنى - وحـــدة مستقلةمنعزلة عن التعليم العام . أو بعبارة أخرى يمثل « نظاما مغلقا » أكثر من أن يكون « نظاما فرعيا » ، وجزءا من نظام تعلَيمى كبير . (وهذا أيضا يظهر تأثير نظم التعليم الغربية) .

ويوجه الى هذا التعليم الزراعى - كميا وكيفيا - كثير من النقد ، من ذلك : عجزه الشديد فى اعداد الفئات الوسطى أو الفنيين ، ضعف المستوى الأكاديمى ، عدم ملاءمة كثير من المواد والموضوعات الدراسية ، ضعف التدريب العملى ، سوء فهم أوضاع الفلاحين ومشكلاتهم وضعف القدرة على التفاهم معهم .. الخ .

٣ - رغم وجود محاولات كثيرة وبعض الاهتمام ببرامج تدريب العمال الزراعيين ورفع كفايتهم (مثل برامج محو الأمية الوظيفى والتعليم المستمر .. الخ) الا أن هذه البرامج لا زالت ضعيفة الاثر ، سيئة التنظيم ، لم تصبح بعد جزءا مكملا للحياة الريفية .

---

(١) كومبز وأحمد : مكافحة الفقر فى الريف ص ٥٠ - ٥١ .

(2) Malassis, The Rural World, pp. 47-50.

كومبز وأحمد : مكافحة الفقر فى الريف - الباب الثامن : نقد لنظامى التعليم الزراعى والبحوث ، ص ١٩٣ وما بعدها .

هذه الأوضاع تفرض اتجاهين أساسيين لتطـــوير التعليم فى الريف وجعله أكثر ملاءمة للتنمية(١) :

الأول ـ اضفاء الطابع الزراعى على التعليم ، ما دامت الزراعة هى القطاع الرئيسى فى معظم البلاد المتطلعة للنمو ، وبها يعمل غالبية السكان ، ونظرا لأهميتها فى عملية التنمية ومكافحة الجوع • بحيث تصبح الزراعة والتنمية المحور الأساسى الذى تدور حوله العملية التعليمية •

الثانى ـ تكامل التعليم الزراعى والريفى مع نظام التعليم ككل ، وذلك بأن يصبح التعليم الزراعى جزءا مكملا لنظام التعليم ، وليس قسما منعزلا عنه ، أقل من التعليم العام ، يلتحق به أقل المستويات العقلية والاجتماعية ، يقدم لها مستقبلا مغلقا • وسوف يستدعى هذا التغيير ادخال تغييرات جذرية على التعليم الزراعى • ولكنه لن يتم الا مع تحديث الريف وتغيير الهيكـــل الاقتصادى والاجتماعى السائد فيه •

ولكن اصلاح التعليم الريفى ـعاما ومهنياـ وحده ليس كل شىء ، فنظام التعليم كله يجب أن تمتد اليه يد الاصلاح • واذا لم يكن هناك ـ وربما لا ينبغى أن يكون ـ نظام أو نموذج عالمى لاصلاح التعليم ، فانه توجد على أقل تقدير مبادىء أساسية لاصلاح التعليم فى المجتمعات المتطلعة للنمو(٢) •

١ ـ الشمول : يجب أن يشمل نظام التعليم كل أفراد المجتمع • وأن

---

(١) عن تجارب تطوير التعليم بحيث يكون أكثر ملاءمة لعالم الريف والزراعة ، أنظر :
M. Ahmad & Ph. Coombs (eds.), Education for Rural Development — Case Studies for Planners (New York, Praeger, 1975).

(2) See : The Rural World, pp. 78 sqq.
cf. : E. Faure et alii, Learning to Be — The World of Education Today and Tomorrow (Paris, UNESCO, 1975). Education on the Move — A Companion Volume to Learning to Be (Indian Edition, Delhi, Vidya Mandal, 1975).

أنظر أيضا : آفاق جديدة للتربية من أجل التنمية فى البلدان العربية (وثيقة العمل الرئيسية للمؤتمر الاقليمى الرابع لوزراء التربية والوزراء المسئولين عن التخطيط الاقتصـادى فى الدول العربية ـ نوفمبر ١٩٧٧) ص ٤٦ ـ ٥٥ •

يكون مرنا ، يحقق سهولة الانتقال من مرحلة الى المرحلة التالية ، أو من نوع الى نوع آخر مواز له • يقدم تعليما موحدا لأطول فترة ممكنة ، ثم أنواعا متباينة من التعليم والتدريب بما يتلائم مع تباين الأفراد ويحقق حاجات المجتمع • لا يقدس المؤسسات التعليمية التقليدية • يعمل فى اطار مجتمع متعلم ، ويعمل على تحقيقة •

٢ ــ تكافؤ الفرص : تظهر الدراسات أن الالتحاق بالتعليم والاستمرار فيه يتأثران بدرجة كبيرة بالأوضاع الاقتصـــادية والاجتمـــاعية للمتعلمين (البلد ، العنصر ، الجنس ، الريف والحضر ، الطبقة أو الأسرة •• الخ)(١) • وان الريف يعانى من فقر عقلى كما يعانى من فقر مادى (ونتيجة له) • وان أبناء الريف أقل من أبناء الحضر من حيث تمتعهم بفرص التعليم •• لذلك فان تطوير التعليم فى البلاد المتطلعة للنمو والمجتمعات الريفية خاصة يجب أن يعمل على تحقيق درجة أكبر من تكافؤ الفرص فى التعليم ومكافحة الفقر المادى والفقر التعليمى الذى يعانى منه الريف • ويقترح البعض لتحقيق ذلك : أ ــ التوسع فى تعليم ما قبل المدرسة لاثره الكبير على التعليم والنمو بعد ذلك • ولكن هذا الحل لا يناسب ظروف البلاد الأقل تقدما ، التى لم تستطع تعميم التعليم الابتدائى بعـد • ب ــ اصلاح المؤسسات التعليمية ، ولا يقصد بذلك مجرد الاصلاحات التقليدية (مجانية التعليم ، منح دراسية •• الخ) بل اصلاحات جذرية ، مثل تأجيل الانتقاء والتخصص الى آخـــر وقت ممكن ، ومرونة النظام التعليمى بحيث يسمح بالانتقال والتغيير بين مراحل التعليم وأنواعه المختلفة •• وغير ذلك •

---

(١) راجع على وجه الخصوص :

M. Levitas, Marxist Perspectives in the Sociology of Education (London, Routledge & Kegan Paul, 1974). Passim.

كما يمكن الرجوع الى بعض المناقشات الدائرة حول تكافؤ الفرص فى التعليم فى الدراسات الآتية :

Ch. Jencks, Inequality — A Reassessment of the Effect of Family and Schooling in America (Penguin Books, 1975).

D. Levine & M. Jo Bane (eds.); The Inequality Controversy— Schooling and Distributive Justice (New York, Basic Books, 1975).

B. Wilson (ed.) Education, Equality and Society (London, Allen & Unwin, 1975).

ولكن تحقيق تكافؤ الفرص فى التعليم لن يكون مسألة سهلة فى البلاد الأقل تقدما ، نظرا لسيادة القوى السياسية والاجتماعية المحافظة ، ولضخامة التكاليف التى يتطلبها تعميم التعليم وتحقيق التكافؤ فيه ، والحاجة السريعة الى القوى العاملة المدربة ، والاضطرار الى استخدام المؤسسات التقليدية الموجودة فعلا • بل يمكن القول بأن تحقيق تكافؤ الفرص فى التعليم مستحيل، طالما أن التباين موجود فى الهيكل الاجتماعى •

وتحقيقا لهذا المبدأ أيضا يجب أن نوجه عناية خاصة للطبقات وللفئات الأشد حرمانا من التعليم فى البلاد المتطلعة للنمو وفى المجتمعات الريفية ، ومنها النساء والفتيات ، اللائى يعتبر تعليمهن تحقيقا للعدالة الاجتماعية ، وضرورة من ضرورات التنمية الريفية فى الوقت نفسه •

٣ ـ طرق التدريس : تعكس طرق التدريس ـ مثلها فى ذلك مثل باقى جوانب النظام التعليمى ـ الأوضاع الاجتماعية • وهنا أيضا يتكرر خطأ الدول الأقل تقدما فى النقل الأعمى عن الدول المتقدمة • ان طرق التدريس المستخدمة فى الدول الغربية نتيجة لأوضاعها الخاصة • والدول المتطلعة للنمو بحاجة الى أساليب وأدوات للتدريس ملائمة لأوضاعها ، تساعدها على تحقيق تعميم التعليم ، وتكافؤ الفرص ، والاسراع فى معدلات النمو •• وهى بحاجة الى الافادة من التكنولوجيا التعليمية وخاصة وسائل الاتصال الحديثة (الأفلام ، الفيديو كاسيت ، الراديو ، التليفزيون ، الكمبيوتر •• وغيرها) • ولكن توجد صعوبات كثيرة أمام استخدام هذه الأدوات ، منها قلتها وفداحة تكاليفها وندرة الأفراد المدربين على استخدامها • ومن المهم تطوير استخدام هذه الأدوات بحيث يتجاوز الاستخدام المدرسى التقليدى ويفيد فعلا فى نشر التعليم وفى التعليم المستمر •

وقد يكون ضروريا تطوير نظم الدراسة فى الريف على وجه الخصوص (وبين الطبقات العاملة فى المدن أيضا) ، بحيث تجعل قواعد القبول والمواظبة والتقويم أكثر ملاءمة لظروف حياة وعمل هذه الفئات ، وأطفالها بصفة خاصة • فاذا كان عمل الأطفال الفقراء وعجزهم عن الحضور الى المدرسة ومتابعة الدراسة والانتظام فيها « حقيقة واقعة » ، فمن الواجب أن يبتكر التعليم من الأساليب ما يذهب به الى الأطفال (والكبار) العاملين • وما يكون أكثر مرونة وتلاؤما مع حياتهم • وبالاضافة الى وسائل الاتصال الحديثة ، قد يكون « التعليم المتنقل » أو «التعليم بالمراسلة »من الأساليب التى تخفف من جمود التعليم التقليدى وعجزه عن جذب هذه الفئات اليه واحتفاظه بها •

٤ - ربط التعليم بعملية التنمية : يجب أن يرتبط التعليم كله بعملية التنمية ، وخاصة التعليم العام - المنقطع الصلة بالمجتمع وبالتنمية - بحيث يشمل أهداف التنمية وأساليبها والمعارف والمهارات اللازمة لتحقيقها . وفى هذا الاطار يصبح الفصل بين التعليم العام والتعليم الفنى المهنى ، والفصل بين الدراسات العلمية النظرية والدراسات المهنية العملية ، والفصل بين الدراسات الانسانية والدراسات الطبيعية لا مبرر له .

٥ - التعليم المستمر : أصبح التعليم مدى الحياة ضرورة ، نتيجة للأوضاع الاقتصادية والاجتماعية المعاصرة ، فى الدول المتقدمة والأقل تقدما . وذلك لتحقيق مزيد من الانتاج ، والعدالة الاجتماعية ، وفاعلية التعليم . وعندما نركز على المجتمعات الريفية نجد الانتاج الزراعى - ذا الأهمية البالغة - يقوم به أميون . ولذا فان تعليم الكبار يصبح أهم من التعليم النظامى المتفرغ فى تحقيق التنمية الزراعية ، (على أن يكون تعليما وظيفيا) . ويمكن أن يتخذ هذا التعليم صورا متعددة ، من محو الأمية الى التعليم والتدريب الفنى المهنى فى مؤسسات متخصصة أو غيرها . ان تطوير تعليم الكبار وجعله أكثر ملاءمة لمتطلبات التنمية أسهل من تطوير التعليم النظامى . فالتعليم النظامى - بحكم قدمه ومحافظته وتعقده والمصالح الذاتية الكثيرة المرتبطة به - يقاوم جهود التغيير . وهو - بحكم هذا كله - قد لا يكون ملائما لظروف البلاد المتطلعة للنمو ، ولابد من تطويره أو تغييره . ومن ناحية أخرى فان التعليم المستمر (مدى الحياة) وسيلة تساعد على تحقيق العدالة الاجتماعية . فهو يقدم فرصة التعليم لمن فاتهم أو عجزوا عن الاستمرار فيه . كما انه يساعد على تغيير المهنة ، مع تغير الحاجات والأوضاع الاقتصادية .

ومن الطبيعى أن يتطلب التعليم مدى الحياة وجود نقطة انطلاق لمواصلة التعليم ، أو قاعدة أساسية يبنى الفرد والمجتمع عليها . أى يتطلب وجود « تعليم أساسى » يحصله أو يمر به جميع المواطنين (ومن ثم يمكن أن يشمل نظام التعليم المكونات الثلاثة : (أ) التعليم التقليدى - بمراحله وأنواعه المختلفة ، (ب) التعليم الأساسى ، (ج) تعليم الكبار بمفهومه المتداول .

٦ - ويترتب على كل ما سبق نتيجة تكاد تكون حتمية فى تطوير التعليم فى المجتمعات المتطلعة للنمو ، وهى ازدياد أهمية أساليب ومؤسسات « التعليم غير التقليدى » . وان هالة التقديس التى أحاطت بالتعليم التقليدى - فى الدول المتقدمة والمتخلفة معا - قد آن لها أن تختفى .

٧ - نظام البحث العلمى والمعلومات والتدريب(١) : بجانب الاهتمام بالاستثمار المادى يجب الاهتمام بالاستثمار العقلى • والنظر الى هذين الجانبين على انهما متكاملان • فكما نستثمر فى انشاء سدود ومشروعات رى تساعد على زراعة مساحات من الأرض ، يجب الاهتمام بالاستثمار فى البحث العلمى ونشر المعلومات والتدريب وهى جوانب تزيد من عائد الاستثمار المادى • وكما تحرص المؤسسات الانتاجية على تجديد آلاتها باستمرار ، وبما يتناسب مع سرعة التقدم العلمى التكنولوجى • يجب عليها أن تحرص على تجديد كفاية العناصر البشرية العاملة فيها عن طريق برامج التدريب المهنى (وبذلك يصبح التعليم مدى الحياة « واجبا » بجانب كونه « حقا ») •

يعتبر الانفاق على البحث العلمى - أو نصيب البحث العلمى من اجمالى الانتاج القومى من المؤشرات الدالة على اهتمام المجتمع بالبحث والتطوير (فى الستينات انفقت الولايات المتحدة الأمريكية ٣ر٤٪ ، أوربا الغربية ككل ٥ر١٪ ، اليابان ٤ر١٪ من اجمالى الانتاج القومى) •

ويوضح جدول ٤٩ - « الاستثمارات فى البحث العلمى وتطوير العمل فى المجال الزراعى » فى بعض البلاد والمناطق ، ضآلة المبـــالغ المخصصة للبحوث الزراعية فى البلاد المتطلعة للنمو • ففى مجموعة الدول الآسيوية المتطلعة للنمو - أكثف منطقة سكانية فى العالم ، وأشدها حاجة الى الغذاء - بلغ الانفاق على البحوث الزراعية والتطوير حوالى ١٠٪ من انفاق الولايات المتحدة ، أو ما يوازى ١ فى الألف من مجموع الانتاج العام لهذه البلاد ، مقابل ١٧ر٢٪ للولايات المتحدة • ولا تزيد نسبة الانفاق فى افريقية عن ذلك الا قليلا(٢) •

واذا كان جانب كبير من الانفاق على البحث العلمى فى الدول الغربية المتقدمة لا تتحمله الحكومات ، فان الحكومة يجب أن تتحمل - بجانب أعبائها الكثيرة - مسئولية الانفاق على البحث العلمى والاشراف عليه فى البلاد الأقل تقدما • لان القطاع الخاص لن يقوم به •

كذلك يجب أن تختلف نوعية البحوث فى الدول الأقل تقدما عنها فى

---

(1) Malassis, The Rural World, pp. 61-74.

فيليب كومبز ومنظور أحمد : مكافحة الفقر فى الريف ص ١٩٥ وما بعدها •

(٢) كومبز وأحمد : مكافحة الفقر فى الريف ص ٢٠٧ - ٢٠٨ ، ٢١٠ •

الاستثمارات فى البحث العلمى وتطوير العمل فى المجال الزراعى*

البلد	تقديرات المصروفات مبدئيا بملايين الدولارات		النسبة المئوية للتوزيع		عدد المزارع التى يخدمها	
	البحوث	التطوير	البحوث	التطوير	باحث كبير	عامل
الولايات المتحدة	٣٨٨	١٧٨	٢ر١٧	٠ر٩٩	٣٤٦	٥٥٥
كندا	٦٠	٢٦	١ر٦٢	١ر٠٥	٣٢١	١٦٧
أستراليا	٥١	(٢٤)	٢ر٩٨		١٢٦	
نيوزيلنده	٦	٥			١٥٩	١٦٠
أوروبا الغربية	٢٠٠	١٣٠	٠ر٨٨	٠ر٦٢	١٦٠٥	٨٢٢
أوروبا الشرقية والاتحاد السوفييتى	٢٠٠	١٣٠			٤٥٥٠	٦٣٢٠
أمريكا الوسطى والبحر الكاريبى	٤	٣	٠ر١١	٠ر٥٢	٤٢٧٠	٣٤٠٧
أمريكا الجنوبية	(٢٤)	٢٤	٠ر١٦	٠ر٠٨	٣٨٤٦	٢٥٣٨
افريقية(١)	٤٧	٥٢	٠ر٤٩			
غرب افريقية	١٠ر٣	١٠	٠ر١١			
شرق افريقية	١٧	٢٠ر١	١ر٢٠	١ر٨٠	١٩١٤٣	٨٠١
وسط افريقية	١ر٧	٢			٦١٧٩	
شمال افريقية	١٨	٢٠	٠ر١٨		٦٠٥٠	
جنوب افريقية وروديسيا	(٧)	٥				
اليابان	٦٢	٣٦	١ر٢٤	٠ر٧٢	١١٣١	٤٣٣
اسرائيل	٦	٤	٢ر٦٧			
البلاد الآسيوية النائية	٤٢	٦٠	٠ر١٠		١٦٧٠٠	١٠٣٨

* كومبز وأحمد : مكافحة الفقر فى الريف ، ص ٢١٠ .

الدول المتقدمة • بحيث يوجه اهتمام الى البحوث التطبيقية ، أكبر من البحوث الأساسية ، فالبحوث الأساسية يمكن نقل نتائجها ، بينما يجب تطويع نتائج التطبيق بحيث تلائم كل مجتمع • كما يجب أن توجه البحوث بحيث تساعد على زيادة الانتاج ، وبحيث تتلاءم مع الأوضاع المحلية • فكثير من المعلومات يتراكم فى معاهد البحوث ، ولا تفيد منها البلاد المتطلعة للنمو ، لانها لم توضع فى صيغة تطبيقية •

ولكى يمكن الوصول الى حلول تكنولوجية سليمة للمشكلات القائمة ، لا ينبغى الاقتصار على المعلومات الخاصة بالأوضاع المادية فقط ، بل يجب أيضا معرفة الأوضاع الانسانية (نظم الانتاج الاقتصادية الاجتماعية، وقدرتها على التغير ، والعوامل التى تساعد على التقدم أو تعوقه •• الخ) • ويتطلب ذلك مساهمة علماء الاقتصاد والاجتماع وعلم النفس وغيرهم مع علماء الزراعة •

يكمل عمل نظام البحث العلمى فى التنمية الزراعية وجود شبكة تعمل على نشر نتائج البحث العلمى وتدريب المزارعين عليها • ويوجد فى معظم البلاد المتطلعة للنمو فى الوقت الحاضر شبكات من هذا النوع • ولكنها تختلف من حيث قوتها وفاعليتها من بلد لآخر • واذا حكمنا عليها بنتائج عملها ، فان فاعليتها فى معظم الأحيان ضعيفة (وان وجدت استثناءات قليلة)(١) •

ويمكن التأكد من مدى نجاح نظم وعمليات البحث العلمى والاعلام والتدريب والتطبيق العملى بقياس درجة القبول الفعلى للمبتكرات الجديدة (ويقصد بالقبول الفعلى الأخذ بالأساليب الجديدة بعد انتهاء حملات الاعلام بها والتدريب عليها ، وبعد اختفاء الحوافز المؤقتة التى تشجع عليها) •

ومن العوامل المساعدة فى تحقيق القبول الفعلى للابتكارات فى مجال الزراعة مشاركة المزارعين فى عمليات البحث والاعلام والتدريب والتطبيق • وذلك بأن تكون الابتكارات والأساليب الجديدة استجابة لحاجاتهم وملائمة لواقعهم • وبأن يشاركوا فى اتخاذ القرارات • واذا أردنا مشاركة الفلاح فى تنمية المجتمع الزراعى ، علينا أن نفهمه وأن نحترمه • ان كثيرا من الأخطاء

---

(١) راجع ، كومبز واحمد : مكافحة الفقر فى الريف ، فى غير موضع •
Coombs & Ahmad, Educational for Rural Development, passim.

التى تحدث فى عملية التنمية وتطـــوير المجتمعات الزراعية قد يرجع الى المسئولين عن التنمية • فقد يتخذ المسئولون عن التنمية قرارات حكيمة من وجهة نظر العلم والمنطق • ولكن الفلاحين ينبذونها لأنها لا تتفق مع منطقهم وأساليب حياتهم(١) •

لذلك كله يجب دراسة المجتمع الريفى من حيث تركيبه ، والقـــوى المسيطرة عليه ، وقادته الحقيقيون ، وعاداته وتقاليده •• كجزء أساسى فى وضع أى خطة تنمية رشيدة ، ولضمان تحقيقها •

★ ★ ★

كان التركيز فى استراتيجية التنمية على التقدم الاقتصادى دون النظر الى عدالة توزيع عائد هذا التقدم • ولا يزال هذا الاتجاه شائعا فى البـلاد المتطلعة للنمو • كان المسئولون عن التنمية ـ ولا يزالون ـ يفترضون ان تحقيق التقدم وزيادة الدخل القومى فى حد ذاته سوف يؤديان الى انخفـــاض حجم الفقر • وكان التركيز فى خطط التنمية أيضا ـ ولا يزال ـ على القطاع الحديث الصناعى ، واهمال القطاع التقليدى الزراعى •

•• وأدى هذا كله الى بطء النمو الريفى والزراعى ، وتزايد حجم الفقر فى البلاد المتطلعة للنمو عامة ، وفى الريف خاصة • وساعد التزايد السريع فى عدد السكان على زيادة فقر الريف ، وانكماش متوسط دخل الفرد فى المناطق الريفية •

وقد بدأ بعض المشتغلين بالتنمية يدركون ان استراتيجية التنميـــة يجب أن تحقق : أ ـ زيادة معـــدلات النمو و ب ـ عـــدالة توزيع عائده و ج ـ زيادة دور القطاع الريفى فى التنمية(٢) •

على الدول المتطلعة للنمو اذن أن تحقق درجة أكبر من الاتزان والتكامل بين التنمية الريفية والحضرية ، الزراعية والصناعية • وأن تزيد اهتمامها بالريف أكثر مما كانت تفعل فى الماضى ، أو فى الحاضر • انهـــا بحاجة الى استراتيجية تنمية ريفية ، أوسع أفقا • تراعى المشكلات الكثيرة المتشابكة ،

---

(1) See : Forester, Traditional Cultures and the Impact of Technological Change, Passim.

(٢) أنظر : البنك الدولى : التنمية الريفية ، ص ١٩ ـ ٢٢ •

الاقتصادية والاجتماعية ، لتنمية المجتمعات الريفية • لا تنظر الى التنمية الريفية على انها مجرد زيادة فى الانتاج الزراعى • بل تعتبر تنمية الريف عملية تغيير عميق بعيد المدى للهيكل الاقتصادى وللعلاقات الاجتماعية • مع التأكيد على تحقيق العدالة الاجتماعية عن طريق توزيع عادل للأراضى الزراعيـــة ، والدخل ، وخلق فرص عمل جديدة ، ورفع مستوى حياة جماهير الفلاحين ، واتاحة فرص الالتحاق بالتعليم ــ والاستمرار فيه ــ لهم، ومساهمتهم فى اتخاذ القرارات التى تنظم حيـــاتهم ، وتطوير الريف ، وكسر حواجز العزلة التى تحيط به ••

ان تنمية الريف ــ وتنمية المجتمعات المتخلفة كلها ــ يجب أن تتجه الى مكافحة أمراض التخلف الحقيقية : الفقر والبطالة والجهل ، التى تعيش فى ظلها غالبية سكان العالم اليوم • وتوفير حـــد أدنى من المعيشة الانسانية لجماهيرها من مأوى وغذاء وصحة وتعليم ••

على الدول المتطلعة للنمو أن تستبدل بالمفهوم الغربى عن « الانســـان المتعلم » (المثقف) ، مفهوما جديدا عن « الانسان المنتج » •

ولكن عليها أيضا أن تدرك أن مفتاح التنمية ليس تطوير التعليم ونشره فحسب ، على أهميته • بل تغيير الاطـــار الاقتصادى الاجتماعى ، ثم مواءمة التعليم للاطار الاقتصادى الاجتماعى الجديد •

الفصل التاسع

مشكلة التقدم

اذا كان التخلف مشكلة ، فان التقدم أيضا يثير بعض المشكلات .

صحيح ان هذه المشكلات تختلف عن مشكلات التخلف ، من حيث نوعيتها وحجمها وضررها . ولكنها موجودة ، وينبغى التنبه اليها ، وعلاجها . ان الجوع مشكلة ، والتخمة مشكلة . ولكن درجة الخطورة ، والأسباب ، وطرق العلاج مختلفة فى الحالتين . وقد عرضنا فى الفصل الأول لمشكلة التخلف ، ونحاول هنا أن نعرض لبعض مشكلات التقدم .

مفهوم الحداثة :

من الأحلام التى تداعب خيال الدول المتطلعة للنمو الرغبة فى تكوين مجتمع حديث ، يقف على قدم المساواة مع غيره من المجتمعات المتقدمة المعاصره . فمع تحطم جدران العزلة ، وزيادة الاحتكاك الحضارى بين الدول المتقدمة والأقل تقدما ، كان لابد من أن تفرض المقارنة بين الحالين نفسها على أذهان الكثيرين فى الدول المتخلفة . ثم أن تبدأ الرغبة فى التحديث تتخمر فى نفوسهم ، وأن تتحول الرغبة - فى بعض الأحيان - الى خطط ومشروعات ، والى واقع عملى . وهكذا تروج الدعوة الى التحديث بين الصفوة الحاكمة التى تريد - مخلصة أو غير مخلصة ، بكفاءة أو بغير كفاءة - أن تغير المجتمع التقليدى الى مجتمع حديث . وبين المعارضة ، التى تتهم القيادات والحكام بأنهم ليسوا محدثين أو معاصرين بالدرجة الكافية . حتى الجماعات السلفية ، قد لا تهاجم الرغبة فى التطوير والتحديث ، ولكنها ترى أن التطوير والمعاصرة والحداثة الحقيقية لا تتم الا بالرجوع الى الماضى ، وربط الحاضر والمستقبل بالتراث القديم الأصيل .

ومع اختلاف مفهوم الحداثة الشائع بين جماعات الصفوة الحاكمة والمفكرة فى المجتمعات المتطلعة للنمو ، وفقا لاختلاف ظروف هذه الجماعات وتكوينها وانتماءاتها ، يوجد قدر مشترك يميز مفهوم المجتمع الحديث الذى يتطلعون

اليه ويعملون على تحقيقه • فالمجتمع الحديث عندهم بصـــفة عامة مجتمع : متغير (متحرك) ، يرعى مصالح الجماهير ، ديمقراطى ، يحقق المساواة بين أفراده ، يسير على أساس العلم ، يعمل على تحقيق التقدم الاقتصادى والسيادة القومية ، ويتمتع بمكانة عالمية(١) • وهو فى النهاية « مجتمع متعلم » •

١ ـ فالمجتمع يجب أن يكون متغيرا متحركا قبل أى شىء آخر • بل ان الرغبة فى التغيير ـ تغيير الوضع الراهن ـ هى الدافع الى تكوين معظـــم المجتمعات الحديثة • وقد تتخذ هذه الرغبة أشكالا متباينة ، مثـــل تحقيق الاستقلال ، والثورات ذات الطابع الاجتماعى ••• وغيرها • وحتى عندما تؤكد بعض الجماعات على التراث وماضى المجتمع ، وتعمل على المحافظة عليه ، فانها قد تؤكد على قابليته للتطور ، ومواجهة تغيرات وحاجات العصر •

٢ ـ يشيع بين الجماعات الحاكمة والمفكرة فى المجتمعات حديثة التكوين الراغبة فى تحقيق مصالح الشعب ، وخاصة الفئات الدنيا • فالفقر الشديد الذى تعانى منه هذه المجتمعات بصفة عامة ، والفقر الأشد الذى تعانى منه طبقاتها الدنيا على وجه الخصوص ، يدفع الطلائع المفكرة ويضغط على الجماعات الحاكمة لكى تقوم ببعض المشروعات التى ترفع مستوى معيشة الجماهير •

٣ ـ يعتبر تحقيق الديمقراطية من الأهداف الأساسية المعلنة لتكوين المجتمعات الحديثة • أى أن الأمر لا يقتصر على تحقيق مصالح الجماهير والعناية بها ، بل تهدف حركات التحديث ـ ولو شكليا أو لفظيا ، وهو الغالب ـ الى استلهام رغبات الجماهير ، واشراكها فى اتخاذ القرارات • فالثورات تقوم باسم الجماهير ، ولتحريرها • ومشروعات التنمية الاقتصادية تنشأ لرفع مستوى معيشتها ••• حتى الاجراءات غير الديمقراطية تبرر بانها تعبر عن رغبات الشعب ومصالحه « الحقيقية » • والحكام الجدد يصبحون مسئولين ـ ولو شكليا ـ أمام الشعب •

٤ ـ يرتبط التحديث فى كثير من المجتمعات بمحاولات تحقيق المساواة بين المواطنين ، عن طريق القضاء على الطبقة الغنية ، أو سلبها الامتيازات التى كانت تتمتع بها ، ورفع مستوى الطبقات الفقيرة (مشروعات الاصلاح

---

(1) See : E. Shils, "Political Developments in the New States — The Will to be Modern", in: S.N. Eisenstadt (ed.), Readings in Social Evolution and Development (Oxford, Pergamon, 1970) pp. 379-383.

الزراعى أو تحديد الملكية الزراعية ، ضرائب تصاعدية على الدخل ، القضاء على الجماعات التقليدية الحاكمة أو المسيطرة على المجتمع أو اضعاف قوتهـــا مثل الشيوخ ورجال الدين ، التوسع فى منح وممارسة الحقوق السياسية ـ الانتخاب والتمثيل النيابى حتى ولو كان شكليا ، التوسع فى التعليم واتاحة فرص الالتحاق به للطبقات المحرومة ، اتاحة فرص الوصول الى المنـــاصب القيادية والممتازة للطبقات الفقيرة ...) .

٥ ـ يعترف دعاة التحديث بأهمية العلم والأسلوب العلمى والتخطيط كوسيلة لادارة المجتمع وتغييره وتطويره ، بدلا من التقـــاليد والغيبيات والعشوائية . وبأن التعليم وسيلة للتطوير . يقدم القوى العاملة المؤهلة ، ويغير من تفكير عامة الناس وأسلوب حياتهم . كمـــا يزداد الاعتراف بدور العلماء والمتخصصين واشراكهم فى اتخاذ القرارات .

٦ ـ يعتبر تطوير الاقتصاد من الدعامات الأساسية للـــدولة العصرية والمجتمع الحديث (التصنيع ، استخدام التكنولوجيا الحديثة وأساليب الانتاج الحديثة ...) . كما تحاول الدول حديثة التكوين عادة حماية الاقتصاد القومى وتشجيعه ، واستخدام التخطيط الاقتصادى .

٧ ـ كذلك يعتبر تحقيـــق السيادة القومية ـ الاســـتقلال السياسى والاقتصادى ـ من أسس قيام المجتمع الحديث .

٨ ـ تعمل الدول حديثة التكوين على أن تؤكد ذاتها وسيادتها عن طريق القيام بدور ملحوظ فى السياسة الدولية .

٩ ـ وأخيرا ، فان المجتمع الحديث « مجتمع متعلم » ، تختفى منه وصمة الأمية ، وينتشر التعليم بين فئاته ، وخاصة بين جماهير الشعب التى حرمت منه طويلا . ولذا تعمل الدول حديثة التكوين عـــلى التوسع فى التعليم بمعدلات كبيرة ، وتبذل جهودا ـ متفاوتة الجدية والكفاءة ـ فى القضاء عـلى الأمية . وقد تهتم فى هذا كله بالجانب الكمى وتهمل نوعية التعليم الذى تقدمه لجماهيرها ، وقد ترى أن « أى تعليم » أفضل من « لا تعليم » .

وترتبط مفاهيم التحديث والمعاصرة والتطوير فى أذهان الكثيرين فى الدول المتطلعة للنمو بانشاء دولة على النمط الغربى . ولكن تأثير الماضى والتقاليد والبيئة ، تفرض أيضا ألا يفقد المجتمع اصالته وتراثه ويصـــبح « غربيا » . لهذا تسترعى نماذج الدول المتقدمة غير الغربية (الاشتراكية)

أنظار الكثيرين فى الدول حديثة التكوين ، لأن هذه النماذج تأخذ كل ماله قيمة فى التجربة أو النموذج الغربى ، دون أن تكون غربية ، بل ومع كونها معادية للغرب • وهذا أيضا من عوامل جاذبية هذه النظم فى الدول المتطلعة للنمو(١) •

المتغيرات الحاكمة فى تحقيق التقدم :

ليس تحقيق التقدم مسألة سهلة ، اذ تتحكم فيه ـ بجانب الصعوبات المادية الكثيرة التى تواجه الدول المتطلعة للنمو ، والتى سبق أن أشرنا الى بعضها ـ مجموعة من « المتغيرات الحاكمة » ذات الطابع الاجتماعى : ومنها : التركيب الاجتماعى السائد فى هذه المجتمعات ، والنمط الحضارى الموجود ، ومعالم الشخصية القومية ، والهيكل السياسى القائم فى المجتمع •

١ ـ التركيب الاجتماعى(٢) : يعتبر التركيب الاجتماعى فى المجتمعات التقليدية من العوامل التى تعوق تحقيق التقدم والتنمية ، وخاصة من جراء طابع التفتت الغالب عليها •

أ ـ اذ تنقسم المجتمعات التقليدية ـ اجتماعيا ـ الى طبقتين متباعدتين : قلة من الحكام وأصحاب الأموال وملاك الأرض والمتعلمين ، وجماهير الشعب الفقيرة غير المتعلمة • ولا يكاد يوجد بينهم من الروابط وعناصر الوحدة ما يجعل منهم مجتمعا موحدا ـ وهذا من شروط الدولة الحديثة • ومن الصحيح أن المجتمعات الرأسمالية المتقدمة تنقسم أيضا الى طبقات اجتماعية متميزة • ولكن عناصر الوحدة بينها قوية نسبيا ـ أو الحد الأدنى المطلوب لتكوين الدولة الموحدة على أقل تقدير (التعليم مثلا ، الحد الأدنى من الحياة الانسانية والمشاركة فى التراث الحضارى •• الخ) •

وقد يدفع هذا التباين الى توقع اشتداد الصراع الطبقى فى البلاد المتخلفة فى الوقت الحاضر • ولكن التقاليد الاجتماعية والتراث الحضارى

---

(1) Halpern, The Politics of Social Change, p. 156 sqq.

(2) G. Foster, Traditional Cultures and the Impact of Technological change (N.Y., Harper, 1961), ch. 6 pp. 90-119.
G. Watson, "Resistance to Change", in : W. Bennis et al. (eds.), The Planning of Change. 2nd ed. (N.Y., Holt, Reinhart & Winston, 1969) pp. 493-496.

ونظم الحكم ٠٠ وغيرها من الأوضاع التى تقسم المجتمع الى طبقات تنسب هذا التقسيم وتدعمه بأسانيد دينية وحضارية ٠ كما أن العناصر التى تستطيع ابراز التباين الطبقى وقيادة الصراع ضعيفة ٠ وكل ذلك يخفف من حدة الصراع ، مؤقتا ٠ الا أن هذا الوضع مهدد بالتغير ٠ ونظرا لعدم وجود الأساليب والأدوات التى تكفل تهذيب الصراع ، وضبطه ، والسيطرة عليه ، وجعله سلميا (مثل الأجهزة السياسية والنقابية وغيرها ٠٠) فان خطر انتشار الصراع ، وعنفه ، موجود وحقيقى فى هذه المجتمعات ، وان يكن كامنا(١) ٠

ب ـ انقسام آخر يميز المجتمعات المتطلعة للنمو ، هو التباين بين المتعلمين وغير المتعلمين(٢) ٠ وما يترتب عليه من انقسام فى الحضارة ، وأساليب الحياة ، وطرق التفكير ، والمستويات الاقتصادية ٠ وهو وضع لا نظير له فى المجتمعات المتقدمة ، حتى فى الدول التى ينقسم فيها المجتمع الى طبقات تتعلم فى مؤسسات تعليمية مختلفة ـ مثل انجلترا ـ اذ يوجد بها قدر من الوحدة الاجتماعية ، نتيجة للحد الأدنى المشترك من التعليم والوحدة الثقافية ٠

٠٠ فالأميون يشكلون الغالبية العظمى فى المجتمعات المتخلفة ٠ وهم يعيشون فى ظل حضارات تقليدية ، فى نطاق محلى ضيق ، لا يبالون بالعالم الخارجى ، يرضون بالوضع الراهن ، ولا يرغبون فى تغييره ٠ ويمثل التعليم نوعا من المثير العقلى تحرم منه الطبقات الفقيرة ٠ فعدم القدرة على القراءة يحد من معرفة الانسان بالعالم الخارجى ، بل وبالمجتمع الكبير خارج المجتمع المحلى ٠ ويحد من القدرة على المساهمة فى الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية (رغم التأثير المحدود الذى تحدثه وسائل الاتصال الحديثة٠٠) ٠

مقابل هذه الغالبية ، وبعيدا عنها ، تقف جماعة المثقفين ، والمقصود هنا فئة « المثقفين » وليس « المتعلمين » بصفة عامة ٠ وخاصة الفئة المتعلمة تعليما حديثا غربيا ، والتى تعلمت فى مراكز الحضارة الأوربية الغربية ٠ لا يدخل فيها مثلا الحاصلون على تعليم عال دينى تقليدى فى البلاد العربية ٠

---

(1) Shils, Political Developments in the New States, pp. 387-389.
Halpern, The Politics of Social Change, Part 2, pp. 41-112.
(2) Shils, Political Developments, pp. 389-396.

فمثل هذا النوع من التعليم - بصفة عامة - من عوامل المحافظة لا التغيير والتحديث • هذه الفئة تختلف فى اتجاهاتها العقلية وأساليب حياتها عن « العامة » من غير المتعلمين • يؤمنون بقيمة العلم - بمفهومه الحديث ، وليس بمفهوم العلوم الدينية التقليدية • ويعتبرون المنهج العلمى والتخطيط والادارة الحديثة وسائل القضاء على التخلف ، وليس التراث القديم أو حكمة الشيوخ• عقولهم مرتبطة بما يحدث فى مراكز الحضارة الغربية •

ومن الصحيح - مرة أخرى - انه توجد فجوة بين المثقفين والعامة فى المجتمعات المتقدمة ، ولكنها أقل فى الدرجة ، وربما كانت مختلفة فى النوع عما هو قائم فى المجتمعات المتخلفة •

ومن الصحيح كذلك ان مثقفى البلاد المتطلعة للنمو قد حملوا معهم من الغرب الاهتمام بمشكلات الفقر وعدم المساواة والظلم الموجود فى بلادهم • بل وحملوا أيضا الاتجاهات الاشتراكية •

••• ولكن رغم احساس المثقفين العميق بمشكلات بلادهم ، وبالهوة الواسعة التى تفصل بينهم وبين البلاد المتقدمة ، واهتمامهم بتحقيق تقـــدم اقتصادى سريع لشعوبهم ، فانهم لا يقبلون عادة على العمـــل السياسى • يتخذون عادة موقف « المعارضة » ، ولكنهم لا يسهمون فى تكوين رأى عام ، ولا يشكلون معارضة بناءة فعالة • يعيشون فى غربة سياسية تماثل غربتهم الفكرية •

ومع مشروعات التنمية تنشأ فئة جديدة من المثقفين -« التكنوقراطيين»• يغلب عليها الطابع التخصصى • أقل اهتماما من فئة المثقفين السابقة بالشئون الاجتماعية والسياسية •

ومعنى هذا كله ان الدور الذى يقوم به المثقفون فى حركة التحديث أقل مما ينبغى ، بعكس ما يفترض أن يكون •

جـ - ويمثل الانفصال بين الحكومة (والجهاز الادارى) وبين المحكومين لونا آخر من ألوان التفكك فى التركيب الاجتماعى • فقيام الدولة الحديثة ومشروعات التنمية يرتبط عادة بزيادة سلطة الدولة ، وتضخم جهـــازها الادارى ، وضعف كفاءته • والظاهرة العامة التى تميز علاقة الحكام بالمحكومين هى احتكار السلطة والتعالى على الجماهير والفساد وضعف الكفاءة من جانب ، والسلبية والاستسلام من جانب آخر • أما المطالبة بالتغيير والمشاركة فى

السلطة ، فتأتى عادة من جانب المثقفين والطبقة العاملة الصناعية ، وهى فئات لا تزال ضعيفة جدا فى البلاد المتخلفة ٠

ويزيد الهوة بين الحكام والمحكومين ، الفجوة الكبيرة بين مشروعات التنمية الطموحة ، وبين قدرات المجتمعات المتخلفة المحدودة ٠ بين التطلعات والآمال التى تثيرها الحكومات وأجهزة الدعاية ، وبين الواقع الذى يتغير ببطء وصعوبة(١) ٠

د - ثم يأتى التباين بين الريف والحضر ليزيد من حدة التفكك الاجتماعى ٠ وقد يخفف منه نسبيا ان المدن فى المجتمعات المتخلفة تمثل قرى كبيرة ٠ ولكن درجة تخلف الريف وعزلته، والتقدم النسبى للمدينة واتصالها بالعالم الخارجى ، يجعل الفارق مع ذلك كبيرا ٠ ويزيد منه ان محاولات التحديث تركز على المدن - وخاصة المدن الكبيرة والعواصم - وتهمل الريف والبادية ٠ وبذلك تظل المناطق غير الحضرية تعيش حياتها التقليدية ، بعيدة عن التأثير الحضارى لمحاولات التنمية والتحديث(٢) ٠

وهكذا نلمس فى كل جانب من جوانب الهيكل الاجتماعى فى المجتمعات المتخلفة التى تمر بمراحل التنمية ذلك التفكك فى التركيب الاجتماعى ، والفجوة التى تفصل بين القلة الغنية والكثيرة الفقيرة ، بين الحكام والمحكومين ، بين المتعلمين وغير المتعلمين ، بين ساكن المدينة وساكن القرية ، بين الدولى أو القومى وبين المحلى ، بين الحديث والتقليدى ٠

وقد يبدو هذا « التفكك » مناقضا لما تتميز به المجتمعات التقليدية من تكاتف ، وخاصة قوة تركيب الجماعة وسيطرتها الشديدة على الفرد ، وهو صحيح(٣) ٠ ولكن عمليات التنمية تضعف من مراكز القوة التقليدية ، وتفتت الجماعات الكبيرة القوية وتضعف من تأثيرها ، قبل أن يستقر تركيب اجتماعى جديد ، ومراكز قوة جديدة ، واتزان اجتماعى جديد ٠ كما أن تماسك الجماعات المحلية الصغيرة لا يعنى تماسك المجتمع كله ، وتماسك الطبقة الواحدة لا يعنى تماسك الطبقات المتباينة ٠

---

(1) Shils, Political Developments, pp. 398-401.
(2) Shils, Political Developments, pp. 397-398.
(3) Foster, Traditional Cultures, pp. 90 sqq.

ومن هنا تأتى أهمية التعليم - بمؤسساته التقليدية وغير التقليدية - فى تشكيل التماسك الاجتماعى الضرورى لتحقيق التقدم وتكوين المجتمع الحديث • وقد استطاعت بعض المجتمعات أن تتخذ من التعليم وسيلة للتغلب على ما كانت تعانيه من أنواع التفكك • وهو يستطيع أن يقدم الحد الأدنى المشترك الذى يربط بين الصفوة الحاكمة الغنية المتعلمة ، وبين الجماهير الفقيرة المحكومة الجاهلة • ولكن تحقيق التماسك الاجتماعى يستلزم أكثر من طلاء المجتمع بطبقة رقيقة من الثقافة ، تخفى شرخا عميقا فى الأساس الاقتصادى الاجتماعى • ولذا فان التغلب على هذا الخطر يكون ببناء هيكل اقتصادى اجتماعى جديد ، تقوم عليه حضارة جديدة ، سمتها الأساسية التماسك والتجانس الاجتماعيين •

٢ - الحضارة(١) : تتميز حضارات المجتمعات المتخلفة بخاصتين أساسيتين : السلفية والمحلية • فهى تتكون من معتقدات وشرائع وقيم كانت تحكم السلوك الاجتماعى فى عصور سابقة ، ويسود الاعتقاد بانها يجب أن تحكم وتوجه السلوك فى الوقت الحاضر ، وفى المستقبل ، وانها تمثل السلوك الصحيح • قد يكون بعض عناصر هذه الحضارات طيبا وصالحا للحياة المعاصرة، ولكن استمرار الاتجاه السلفى وسيادة الحضارات التقليدية ككل يعوق محاولات التنمية والتحديث • فهى حضارات تؤكد على الولاء المطلق ، بل الخضوع المستسلم للحكام ، واحترام الشيوخ وكبار السن ، وقوة العلاقات الأسرية والقبلية ، والايمان بقوى غيبية وبتحكمها فى المجتمع •

•• وبتأثير من هذه الحضارات يتشكل التكوين العقلى للفلاح أو الحرفى أو العامل الصناعى الوافد حديثا الى المدينة • بحيث لا يؤمن باستقلال الفرد وقدرته على اتخاذ القرارات وحده ، أو ابتكار أساليب جديدة للعمل ، أو القدرة على أن يطور الفرد حياته ويغيرها ويحسنها ، وقدرة المجتمع كله على التطور والنمو ، أو الاهتمام بالعالم الخارجى • وكل ذلك من شأنه أن يعوق عملية التحديث والنمو •

وقد يرجع جانب من قوة واستمرار الحضارات التقليدية الى انها تمثل البديل الوحيد أمام المجتمع • وعندما تواجه حركات التجديد والتنمية بدائل متعددة ، جديدة ، أشد فاعلية ، فقد يساعد هذا على اضعاف الاتجاه السلفى •

---

(1) Foster, Traditional Cultures, pp. 64-89.
Shils, Political Developments, pp. 403-406.

٣ - الشخصية(١) : تتميز المجتمعات المتخلفة بسيادة الجماعة وضعف مكانة الفرد. يسود فيها شعور بعدم احترام الفرد أو الانسان، سواء من جانب الحكام أو المحكومين . ويساعد هذا على ضعف الرأى العام ، واستسلام المجتمع كله للسلطة والتقاليد . وخلف هذه الظاهرة من تخلف وضعف الفردية نتبين عددا من الأسباب ، منها :قوة الشعور الدينى والمعتقدات والتقاليد الدينية . وهى عادة تقاليد ومجتمعات تخضع المجتمع كله لقوة عليا غير انسانية . والفقر الشديد السائد فى معظم البلاد المتخلفة ، الذى يقتل الفرد وتطلعاته ويحد من قدرته على التغيير (وان دفع بعض الأفراد الى تبنى الأفكار الثورية) ، والأمية ، والسلفية ، والهيراركية .

.. وطالما استمرت هذه المؤثرات ، فسوف يظل الانسان - أو بعبارة أخرى تظل الشخصية التى تتسم بالسلبية والخضوع وعدم العقلانية - من المتغيرات المعوقة للتنمية .

ومعنى هذا ان التعليم مطالب بالمساعدة فى تكوين شخصية جديدة . تحترم ذاتها ، تثق فى نفسها ، ايجابية ، لا تستسلم للسلطة المفروضة عليها دون مناقشة واقتناع ... . ومع التسليم بأن التعليم لن يستطيع وحده تكوين هذه الشخصية ، وان الشخصية الانسانية ظاهرة اجتماعية تاريخية ، ونتاج لواقع اجتماعى . فاننا نسلم أيضا بأن التعليم فى الدول المتخلفة من عوامل تكوين تلك الشخصية المتخلفة السلبية الخاضعة . وانه بحاجة الى أن يتغير قبل أن يكون اداة للتغيير .

٤ - التركيب السياسى(٢) : يعتبر التركيب السياسى من المتغيرات الحاكمة الأساسية فى تحقيق التنمية أو اعاقتها . ومن الملاحظ ان الدول حديثة التكوين قد بدأت تطور أجهزتها متأثرة بدرجات متفاوتة بالنظريات الديمقراطية والنظم السياسية الغربية . ولكن الأنماط المنقولة لم تحقق ما علق عليها من آمال ، ولم تتعد الوجود الشكلى فى كثير من الحالات ...

---

(1) Foster, Traditional Cultures, pp. 120-142.
Watson, Resistance to Change, pp. 489-493.
Shils, Political Developments, pp. 410-411.

(2) Halpern, The Politics of Social Change, pp. 251-348.
Shils, Political Developments, pp. 411-419.

٠٠ فوجود البرلمانات من شأنه أن يكون عاملا مساعدا على وضع خطط تنمية ٠ ولكن برلمانات الدول حديثة التكوين يغلب عليها طابع الضعف والاستسلام أمام السلطة الحاكمة ٠

٠٠ والزعماء السياسيون الشعبيون الذين ينجحون فى قيادة حركات الاستقلال ، لا ينجحون عادة فى التغلب على الفقر ، ومواجهة المشكلات الاقتصادية والاجتماعية المرتبطة بالاستقلال السياسى ٠ كما أنهم يميلون الى الاستبداد ، وعدم تقبل المعارضة ، بل وكبتها بقوة ٠ وهم لا ينجحون عادة فى القضاء عليها ، بل يدفعونها الى العمل السرى ٠ مما يساعد على عدم الاتزان السياسى والاجتماعى ويعوق حركة التنمية ٠

٠٠ ووجود حزب واحد ، أو حزب قوى حاكم ، وان نجح فى تحقيق حالة من الاستقرار السياسى النسبى ، الا أن استمراره فى الحكم مدة طويلة له مخاطره ، من حيث ضعف المعارضة واستسلامها أو التجاؤها الى التطرف والعنف ، ومن حيث سرعة تسرب الفساد الى الحزب ذاته ٠ أما وجود مجموعة من الأحزاب الصغيرة فأمر يزيد من عدم الاستقرار السياسى اللازم للتقدم الاجتماعى(١) ٠

٠٠ ويعتبر تدخل الجيوش فى السياسة وسيطرتها على الحكم ـ كوسيلة للاصلاح والتطوير ـ ظاهرة شائعة فى المجتمعات المتطلعة للنمو ٠ وقد استطاعت بعض هذه الجيوش ، التى تمثل فى بعض المجتمعات المؤسسات الحديثة الوحيدة ـ أن تقود حركة التغيير ٠ ولكن تحولها الى دكتاتوريات عسكرية ـ وهو ظاهرة شائعة ثانية ـ قد يؤدى الى نتائج مدمرة ، تؤثر على حركة التحديث والتنمية(٢) ٠

٠٠ أما الصحافة فانها فى معظم البلاد حديثة التكوين خاضعة للرقابة ولسيطرة الحكومة ، مما يشل فعاليتها كأداة للتحديث ووسيلة لتطوير الرأى

---

(١)عن دور الأحزاب السياسية فى البلاد المتطلعة للنمو ، والشرق الأوسط خاصة ، راجع :

Halpern, The Politics of Social Change, ch. 14, pp. 281-317.

(٢) وعن دور الجيش فى حركات التغيير فى الشرق على وجه العموم ، راجع :

Halpern, The Politics of Social Change, ch. 13, pp. 251-280.

P.E. Sevortian, Armeia v politicheskom regime stran sovremennogo vostoka (Moskva, Naoka, 1973).

العام . وعندما تكون حرة ، فانها تميل الى موقف المعارضة ، مثل فئة المثقفين .

.. ومع أن الحكومات فى البلاد المتطلعة للنمو تميل الى التدخل فى النشاط الاقتصادى - وهو شىء يكاد يكون حتميا فى ظل ظروف هذه البلاد - والى الحلول الاشتراكية للمشكلات الاقتصادية والاجتماعية - وهو اتجاه حتمى آخر وان يكن بطىء النمو - الا أن عجز الأجهزة السياسية يفسد هذه الاتجاهات فى معظم الأحوال .

هذه هى المتغيرات الحاكمة فى تحقيق التقدم . وعليها يتوقف مستقبل حركة التنمية فى البلاد المتطلعة للنمو . فالرغبة فى التحديث وحدها لا تكفى ، بل لابد وأن تقترن الرغبة بالقدرة . والقدرة ليست وفرة فى الموارد الاقتصادية وحدها ، بل هى قدرة اقتصادية واجتماعية . ولكن الدول المتطلعة للنمو لم تتبين هذا بعد بالدرجة الكافية . وهذا من الأسباب الأساسية فى انهيار حركات التنمية فى العالم الثالث .

انهيار حركات التحديث :

مع بداية حركات التنمية ساد اعتقاد ، أو على الأقل ازدهرت فكرة مؤداها أن الدول المتخلفة سوف تحقق التنمية والتحديث الكاملين ، رغم البطء الشديد الذى قد تسير به نحو هدفها ، والصعوبات الكثيرة التى قد تعترض مسيرتها . هذه النظرة بدأت تتغير بعد فشل أو توقف أو انهيار حركات التنمية فى كثير من دول العالم الثالث(١) .

ان السمة البارزة فى كثير من بلاد العالم الثالث اليوم ليس انها لم تقم بمحاولات للتنمية ، أو لم تبدأ مرحلة الإنطلاق . فمعظم هذه الدول قد بدأت فعلا جهودا للتنمية . وأقامت بعض المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لتقوم بعملية تغيير المجتمع وتحديثه (مشروعات اقتصادية ، أجهزة ادارية ، دساتير وأنظمة سياسية ... الخ) . كما يمكن ملاحظة بعض مؤشرا تالتنمية والتحديث فى هذه المجتمعات (ارتفاع معدلات الدخل

---

(1) See : S.N. Eisenstadt, "Breakdowns of Modernization" in: Eisenstadt, Readings in Social Evolution and Development, pp. 421-452.

القومى ، ازدياد نسبة التحضر ، انتشار التعليم ، التعرض لوسائل الاعلام ، التغير فى هيكل العمالة ، ضعف المؤسسات والقوى التقليدية ... الخ) . ومع ذلك فان هذه المجتمعات ـ على الرغم من محاولات التنمية والتحديث ـ لم تصبح حديثة ونامية ومتطورة بعد . وبقيت بدرجة كبيرة تقليدية سلفية متخلفة .

.. ليس معنى هذا انها لم تتغير أبدا . اذ يمكن أن نلاحظ فيها بوضوح « تحلل النمط التقليدى » بدرجات متباينة من السرعة . ولكن حدوث التغيير ، وزيادة تقبله ، واستمراره ، واطراده ، من أهم مظاهر التحديث . وهو من أهم مشكلات التنمية فى البلاد المتخلفة . فهى مع بدء تعرضها للتغيير لم تستطع أن تتقبل التغير وتستوعبه وتستمر فيه وتزيده . بل لقد حدثت حالات من الجمود والردة ، وخاصة فى الجوانب السياسية . وان لم يحدث بصفة عامة ارتداد الى ما قبل بداية التغيير والتحديث ، أى ارتداد الى النمط التقليدى السلفى القديم الذى قامت حركات التحديث لتغييره . ومعنى ذلك ان حركة التحديث والتنمية أقوى على المدى الطويل من قوى المحافظة .

ان حركات التنمية والتحديث تحدث تغييرات يصعب ـ ان لم يستحل ـ القضاء عليها تماما وازالة أثارها . وان أمكن تجميدها أو الالتفاف حولها مرحليا . يصدق هذا حتى على المجتمعات التى حاولت التوفيق بين السلفية والحداثة . والتى ربطت التحديث بالماضى وبالتراث ، وقيدته بهما . فمهما كانت قوة الحركات السلفية ، أو مقاومة التحديث ، بقيت بعض جوانب التنمية نشطة ، وان تكن بطيئة مثل التوسع فى التعليم ، والتصنيع وتنمية الريف والبادية .. وغيرها ، وكل هذه لها آثارها .

ومع ذلك كله تبقى الظاهرة الجديرة بالملاحظة والدراسة ، وهى انهيار حركات التحديث فى البلاد المتطلعة للنمو ، فى المراحل المبكرة من حياتها أحيانا ، والتى ترجع الى أسباب كثيرة منها الصراع الداخلى والانقسامات التى تفتت كيان هذه المجتمعات ، واختفاء القيادة القوية التى تستطيع التخفيف من الانقسامات والتغلب على المشكلات وقيادة حركات التحديث ، وعجز وفساد الجهاز الادارى .

الآثار الاجتماعية للتنمية الاقتصادية :

ليست التنمية مجرد مشروعات وأعمال اقتصادية . انها عملية بناء مجتمع حديث . ومن ثم فان تأثيراتها تمتد لتستغرق وقتا طويلا ، وتتسع

لتشمل كافة جوانب حياة المجتمع • انها عملية انتقـــال من مجتمع زراعى تقليدى الى مجتمع صناعى حديث• وخلال هذه العملية تتحكم متغيرات المجتمع التقليدى فى بناء المجتمع الحديث • أى يتحكم الماضى فى بناء المستقبل •

يمكن تقسيم عملية التنمية الى ثلاث مراحل :

أ ـ مرحلة زعزعة النظام القـــديم ـ المجتمع التقليدى ، الزراعى ، المتخلف •

ب ـ مرحلة انتقال ، أو مرحلة وسطى ، بين زعزعة النظام القـــديم وبين ظهور النظام الجديد •

جـ ـ مرحلة ظهور النظام الجديد ـ الصناعى المتقدم ـ من بين انقاض النظام القديم •

ومن الطبيعى أن تتميز المجتمعات فى مراحل التنمية بعدم التوازن ، والاضطراب ، والتوتر ، نتيجة للصراع بين القديم والجديد • فالمجتمعات المتخلفة تعيش فى ظل تخلفها فى حالة من الاتزان ، حتى وان كان اتزانا مرضيا • ولكن قوى التغيير فى المجتمع تحدث اضطرابا فى الاتزان القديم ، يكافح المجتمع جاهدا للتغلب عليه ، والوصول الى حالة اتزان جديدة •

مع هذا التغير الذى يطرأ على طبيعة المجتمع ، يحدث تغير فى نوعية الصفوة التى تقوده(١) • فالصفوة الحاكمة القديمة المسيطرة على المجتمـــع التقليدى ـ والتى تتكون من الملوك أو الحكام المستبدين وزعماء القبـــائل وشيوخ العائلات ورجال الدين ـ تخلى مكانها فى مرحلة الانتقال لزعمـــاء الحركات التحررية والزعماء الوطنيين • ومع أن الصفوة الحاكمة الجديدة أفضل من الصفوة الحاكمة القديمة • وانها تعمل عادة على تطوير المجتمع وتحقيق قدر أكبر من العدالة الاجتماعية • الا أن دروس التاريخ تثبت ان لها عيوبها • فليس من الضرورى أن يكون الزعيم السياسى أو الثائر أو القائد العسكرى ،

---

(1) See : A. Touraine, "Sociology of Development" in : S.N. Eisenstadt (ed.), Readings in Social Evolution and Development (Oxford, Pergamon, 1970), pp. 337-360. Halpern, The Politics of Social change, Part II, pp. 41 sqq. T.B. Bottomore, Elites and Society (Penguin Books, 1976), Ch. V. pp. 93-111.

قائدا حكيما لحركة التنمية • بل الغالب ألا يكون كذلك • ولذا تعـــانى حركات التنمية والتغيير الاجتماعى فى البلاد حديثة التكوين من عجز وقلة كفاية الزعماء السياسيين ، بل وسرعة فسادهم • ان قيادة حركات التنمية تتطلب شيئا أكثر من مجرد الوطنية والحماس والولاء • تتطلب ــ ضمن أشياء أخرى كثيرة ــ وعيا اجتماعيا ، وعقلية علمية ، ومهارة ادارية ، لا تتوافر عادة عند الزعماء السياسيين والقادة العسكريين •

تلجأ الصفوة الحاكمة الجديدة الى الاستعانة بالخبراء ومن ثم تبدأ فى الظهور فئة التكنوقراطيين • وتنمو مع نمو حركة التنمية • ومع نموها يبدأ الصراع بينها وبين جماعتى الصفوة ــ بقايا الصفوة القديمة التى لا تختفى بسرعة ولا تريد أن تستسلم تماما حتى وان انتزعت منها سيطرتها المطلقة على المجتمع ، والصفوة الجديدة التى لا تريد أن يشاركها التكنوقراطيون السلطة ، وتشك فى ولائها •

ولكن انطلاق حركة التنمية وتكوين المجتمع الجديد يؤدى الى ازدياد نمو التكنوقراطيين ، وسيطرتهم على المجتمع ، واحتلالهم تدريجيا مكان الصفوة الجديدة التى قادت عملية التغيير فى بدايتها • وهو أمر طبيعى ، وان كان له جانبـــه السلبى • فطبقـــة التكنوقراطيين تتميز عـــادة بضعف التكوين الايديولوجى • وهو أمر له خطورته ، وقد يؤدى الى انحراف خطير فى مسار التنمية ، وبعدها عن تحقيق مصالح الشعب •

يواكب هذا التغير فى نوعية الصفوة التى تقود المجتمع ، تغير فى طبيعة العلاقة بين الصفوة الحاكمة وبين الجماهير • ففى اطار المجتمع التقليدى القديم تسود علاقة استسلام المجتمع للصفوة الحاكمة ، التى تستمد سلطتها من الحق الالهى أو شبه الالهى للحكام ، وتعتمد على قوة التقاليد والعرف • أما خلال مراحل التنمية فيبدأ ضعف وانهيار علاقات السلطة القديمة • ويصاحب ظهور القوى الاجتماعية الجديدة ظهور أسس جديدة للسلطة • فالسلطة تستمد من الشعب ــ ولو شكليا ــ وهى تهدف الى العمل لمصلحته ــ ولو دون موافقة ورضاه • كما يطرأ الضعف تدريجيا على التقـــاليد القديمـــة والمؤسسات الاجتماعية والتقليدية • ويحل محلها قوى اجتماعية وأنظمة جديدة •

•• ولكن عملية الهدم تحدث عادة بدرجة أسرع من عملية البناء • فانهيار مراكز السلطة والضبط فى المجتمع التقليدى تتم بسرعة • بينما يستغرق تكوين القوى والأنظمة والمؤسسات والقيم الجديدة وقتا أطول •

مما يساعد على تكوين القلق والتوتر والصراع والاضطراب والجناح .

.. عندئذ تتجه الأنظار عادة الى التعليم . وكما يتصور البعض ان التعليم قادر على القضاء على التخلف وتحقيق النمو ، فان الكثيرين يتصورون ان التعليم قادر على مكافحة أمراض التنمية . ولكن التعليم « وحده » لا يستطيع تحقيق التقدم ، وهو « وحده » أيضا لن يستطيع التغلب على أمراض التنمية ، وان كان عاملا مساعدا جيدا فى الحالتين ، لو أحسن استخدامه .

التنمية الاقتصادية اذن عملية تغيير عميق فى كافة جوانب حياة المجتمع . تتطلب وتفرض - بجانب التغيرات الاقتصادية - احداث تغييرات فى الأوضاع السياسية والتركيب الاجتماعى والبناء الحضارى .. الخ . مما يضاعف من أعباء المسئولين عن التنمية والمسئولين عن التعليم . اذ يصبح عليهم - بجانب تخطى العقبات الاقتصادية - أن يتغلبوا على المعوقات الاجتماعية والنفسية الكامنة فى المجتمعات التقليدية .

ولكن الحديث عن النتائج الاجتماعية للتنمية ، ومحاولة التعميم بين المجتمعات لا ينبغى أن يفهم على أن التنمية الاقتصادية تحدث نفس الآثار ، بنفس الشكل ، فى كل المجتمعات . فآثار التنمية تتفاوت وفقا للتباين فى المجتمعات . ويرجع الاختلاف الى أسباب كثيرة ، منها اختلاف الحضارات ، ودرجة التطور ، والتكوين النفسى ، والأوضاع التقليدية السائدة قبل عملية التنمية ، وأسلوب التنمية واتجاهاتها .. الى آخره . ومع ذلك نستطيع أن نصل الى بعض النتائج العامة للآثار الاجتماعية لعمليات التنمية الاقتصادية(١) .

١ - تؤدى حركة التصنيع والنزوح من الريف الى المدينة الى اختفاء « الأسرة الكبيرة » والى ظهور وانتشار « الأسرة الصغيرة » . وهى بدورها ظاهرة تساعد على ازدياد معدلات التنمية . ففى ظل نظام الأسرة الكبيرة يقل لدافع الى الكسب ، اذ يشعر الفرد بأن حصيلة عمله لا تعود عليه وعلى أسرته الصغيرة فقط ، بل تتوزع على الكثيرين من أفراد الأسرة .

٢ - تفقد الأسرة تدريجيا وباطراد الكثير من وظائفها الاجتماعية

---

(١) راجع : نبيل السمالوطى : التنمية والتحديث الحضارى (القاهرة ، مطبعة الجبلاوى ، ١٩٧٥) جـ ١ ، ص ٥٦ - ٥٨ .

(الدينية والتربوية مثلا) • ويحدث هذا نتيجة لانشغال الكبار تحت ضغط الظروف الاقتصادية والاجتماعية • بينما تنشأ مؤسسات اجتماعية متخصصة تتولى هذه الوظائف (دور الحضانة ورياض الأطفال ، المدارس ، النوادى ، دور العبادة •• الخ) • ولكن سرعة نمو وانتشـــار المؤسسات الاجتماعية البديلة لا يتكافأ مع شدة الحاجة اليها • مما يخلق فراغا اجتماعيا وتربويا •

٣ ـ يتغير دور ومركز المرأة فى المجتمع ، نتيجة لازدياد تعليمهـــا وممارستها العمل • اذ يختلف العمل المستقل المأجور فى طابعه ونتائجه الاجتماعية عن العمل التقليدى للمرأة ـ العمل المنزلى والمساعد للرجل • وبالتالى يتغير وضع المرأة الاجتماعى ، وأسلوب حياتها ، وتربيتها لابنائها • كما يقل حجم مساهمتها فى تربية الأبناء ، مما يزيد من الفراغ التربوى ، ويزيد الحاجة الى منظمات تربوية بديلة •

٤ ـ ضعف مراكز السلطة التقليدية فى المجتمع (الأسرة ، الآباء ، كبار السن ، رجال الـــدين ••) ، وضعف بعض أساليب الضبط الاجتمـاعى التقليدى (القانون الوضعى ومؤسساته ـ الشرطة والقضاء والسجون ••) • ولكن ـ مرة أخرى ـ لا تتناسب سرعة الضعف مع سرعة القوة ، الأمر الذى يتسبب فى حدوث تخلل فى السلطة •

٥ ـ ضعف العـــلاقات الاجتماعية المبـــاشرة (القرابة ، الجـــيرة ، الصداقة •••) ، وغلبة الطابع الشكلى على العلاقات والتعامل الاجتماعى • من ذلك ـ على سبيل المثال ـ حلول العلاقات التعاقدية والقانونية محـــل العلاقات الانسانية والدينية (كلمة الشرف ، الالتزام الخلقى ••) • ان دائرة العلاقات تتسع فى المجتمع الحديث عنها فى المجتمع التقليدى ، ولكنها فى الوقت نفسه تصبح أقل قوة •

٦ ـ ازدياد الصراع والتوتر داخل المجتمع ، ومن أمثلة ذلك « صراع الأجيال » ، الذى يتضح خلال التغيرات التى تحدثها التنمية بشكل أشد حدة منه فى المجتمع التقليدى • كما تتميز المجتمعات الصناعية والحديثـــة بازدياد التوترات والصراعات الاجتماعية الداخلية عن المجتمعات التقليدية •

٧ ـ يتغير أسلوب التنشئة الاجتماعية من الأسلوب التقليدى الى أسلوب أكثر تحررا وديمقراطية •

٨ ـ يتغير دور التربية ومؤسساتها ، ويزيد العبء الملقى عليها ، وخاصة على المؤسسات الرسمية • فما كانت تقوم به الأسرة ومراكز السلطة وقوى

الضبط الاجتماعى وغيرها ، يصبح بالدرجة الأولى من وظائف « المدرسة » ، التى تجد نفسها فى المجتمعات المتطلعة للنمو وقد تضاعفت مسئولياتها ، وضعفت امكاناتها ، وأصبحت تكاد تنفجر بمن تكدس داخلها من تلاميذ . وهكذا تجد المدرسة نفسها بين شقى أرحا ، زيادة الطلب والمسئوليات وقلة الامكانات . ويجد التعليم نفسه فى قفص الاتهام .

التحديث وعدم التوازن الاجتماعى والحضارى (أمراض التنمية) :

بجانب هذه الآثار « الطبيعية » للتنمية الاقتصادية ، تحدث عمليات التحديث حالة من عدم التوازن الاجتماعى والحضارى . فكما تجنى المجتمعات المتخلفة بعض الثمار من عمليات التنمية الاقتصادية ، تدفع أيضا ثمنا اجتماعيا - قد يكون فى بعض الأحيان فادحا ، للتقدم الاقتصادى . وكما ان التنمية الاقتصادية قد تقضى على بعض أمراض المجتمع ، فقد تصيبه بأمراض أخرى .

.. ان التحديث عملية نقل دم حضارى ، ما لم يتفق - كما وكيفا - مع حاجة المريض ، فقد يضره أكثر مما ينفعه ، بل قد يكون قاتلا .

تخضع معظم المجتمعات التقليدية الآن لعملية نقل الدم الحضارى هذه بجرعات متزايدة متسارعة . فهى تتعرض لمؤثرات خارجية عديدة ، فى عالم تتقلص فيه المسافات وتتحطم حواجز العزلة بسرعة . ومن ناحية أخرى تحدث حركات التصنيع والتحضير تفاعلات وعلاقات جديدة بين الأفراد والمجتمعات ، وبينهم وبين الآلات والأساليب التكنولوجية . ويترتب على هذا كله حالات من عدم التكيف وآثار مرضية فى شخصية الانسان . ان التماسك والتكامل الاجتماعى والحضارى يكون فى معظم الأحيان الثمن الذى تدفعه المجتمعات التقليدية مقابل التقدم والتنمية الاقتصادية .

وتعطى دراسات كثيرة لأنماط اجتماعية وحضارية متباينة فى افريقية وجنوب شرق آسيا نماذج وأوصافا متعددة للآثار المدمرة للنمو الاقتصادى السريع . كما اننا نشاهد ونعيش اليوم ما تحدثه قوى التغير من اضطرابات فى منظومة القيم وأساليب الحياة فى المجتمعات العربية .

ثمة تحفظ يجب ذكره قبل عرض بعض الآثار المرضية للتنمية الاقتصادية ، وهو أن كل المجتمعات تعيش فى حالة من التغير المستمر وكلها تتعرض لعمليات الهدم والبناء . ولكن سرعة التغير وشكله يختلفان

وقد مرت المجتمعات الصناعية المتقدمة أيضا بفترات من التغير الاجتماعى السريع والعميق • ترتبت عليها آثار اجتماعية خطيرة : الصراع الطبقى ، غربة الفرد وشعوره بعدم الأمن ، انتشار الأمراض النفسية والعصبية •• الخ • وليس معنى هذا ان المجتمعات الصناعية ـ بالضرورة ـ مجتمعات مريضة • فالأمراض الاجتماعية نتيجة لنوعية علاقات الانتاج القائمة • ومرحلة عدم الاتزان التى صاحبت تكوين المجتمع الصناعى تنتهى تدريجيا ليحل محلها مرحلة جديدة من التوازن الاجتماعى ، ولو بصورة مؤقتة • وهـو ما سوف يحدث أيضا فى المجتمعات التقليدية • ولذا يجب ألا ننظر الى الجانب السلبى وحده من حركات التنمية وآثارها الاجتماعية • كما ينبغى أن نميز بين عدم التكيف المؤقت وبين الأمراض الاجتماعية المزمنة ، الأشد خطورة •

ترتبط التنمية فى كثير من دول العالم الثالث بالتصنيع والتحضر • ويترتب على هذين المظهرين للتقدم بعض الآثار الاجتماعية المرضية •

١ ـ التصنيع : جاءت معظم حركات التصنيع فى البلاد المتطلعة للنمو من الخارج عن طريق النقل من البلاد الأجنبية • وليس نتيجة لنمو طبيعى داخلى اقتصادى واجتماعى • وفى عملية النقل هذه تتم مشروعات التصنيع عادة وفقا للنموذج أو النماذج الأجنبية ـ أى نقل المصنع بتركيبه التكنولوجى والانسانى • ولكن « النظام الصناعى » يكون ضعيف العلاقة والارتبـاط بالنظام الاقتصادى الاجتماعى السائد • ويؤدى هذا التباين الى حالات من عدم الاتزان الاجتماعى • فالفلاح ، الذى نشأ وعاش فى ظل نظام زراعى تقليدى ، يطعم فجأة فى النظام الصناعى الجديد المجلوب • وعندما ينتقل من منزله الى عمله ، ينتقل فى الواقع من نظام اجتماعى الى نظام اجتماعى مختلف عن سابقه • ومن عصر تكنولوجى الى عصر تكنولوجى مغاير • دون أن تتاح له الفرصة للتأقلم • ودون أن يمر بعملية تنشئة اجتماعية جديدة •

هذا الانتقال الفجائى قد يحدث صدمة اجتماعية حضارية • وتثبت بعض الدراسات ان تكيف الانسان للتكنولوجيا الحديثة وللآلات أسهل من تكيفه مع النظام الاجتماعى والحضارى الجديد ـ النظـام الصناعى • وان الأمراض النفسية والعصبية تنتشر بين العمال الزراعيين المنقولين للعمل فى الصناعة (فى المناجم والتعدين •••) •

وتساعد بعض العوامل الاجتماعية على زيادة تعرض هؤلاء العمـال للاضطرابات النفسية والعقلية والانحرافات السلوكية • فالصناعات الجديدة فى مراحلها الأولى تستمد القوى العاملة فيهـا من الفئـات الهامشية فى

المجتمعات التقليدية ـ مثل العمال الزراعيين الذين لا يملكون أرضا والعمال الموسميين ومن اليهم • ومن شأن انتقال هؤلاء الى البيئـــات الصناعية ، وتعرضهم لخصائص الطبقة العاملة الناشئة ـ التنقل وعدم المهارة وعدم استقرار العمل ـ أن يؤثر على سلوكهم الاجتماعى • يضاف الى ذلك أن هؤلاء العمال يتعرضون للاستغلال ، دون أن توجد منظمات عمالية قوية تدافع عن حقوقهم وتتولى رعايتهم • فهم يفتقدون الدور الذى كان يقوم به المجتمع التقليدى والعائلة الكبيرة ، كما يفتقدون الدور الـــذى تقوم به المنظمـــات الاجتماعية والعمالية الحديثة •

ان الانتقال من المجتمع الزراعى الى المجتمع الصناعى يحدث الكثير من أنواع عدم التوازن ، وما يترتب عليهـــا من أمراض نفسية واجتمـــاعية • فالمجتمعات الأصلية لها تقاليد ، وعلاقات محددة مستقرة ذات طابع أكثر انسانية من المجتمعات الجديدة ، ذات العلاقات الاقتصادية الثانوية الفردية غير الانسانية(١) •

٢ ـ التحضير : يؤدى انفجار المدن فى البلاد المتطلعة للنمو الى بعض الآثار الاجتماعية المرضية • اذ تشهد هذه المجتمعات نشأة ونمو تجمعات سكنية مدنية ضخمة ، يصعب ان لم يستحل تحقيقها على نحو متوازن • فالأعداد الكبيرة التى تهاجر من الريف وتنشىء مناطق حضرية جديدة كبيرة فقيرة ، لا تكون مجتمعات حضرية ، ولا تندمج بسهولة فى الحياة الحضرية • بل تعيش فى مجتمعات تعتبر امتدادا للقرية مع شىء من التحوير • ولكن تغير الأساس الاقتصادى وتغير الاطار الاجتماعى يحدثان آثارا مرضية • فالهجرة تكون فى البداية عادة من الشبان الذكور • ويشكل هؤلاء غالبية سكان المناطق الجديدة • الأمر الذى يؤثر على مكانة المرأة ووضعها • فمن ناحية يزداد التنافس على المرأة وترتفع مكانتها • ومن ناحية أخرى تنتشر ألوان من الانحراف والأمراض الاجتماعية •

كذلك تنتشر البطالة الكاملة والمقنعة بين هؤلاء المهاجرين • كمـــا ينتشر « التطفل العائلى » ، مع تدفق أقارب المهاجرين الأوائل ، وبقاؤهم عالة عليهم فترات طويلة أو قصيرة • وتتسبب سرعة نمو المدن فى دمغها

---

(1) G. Baladier, "Socio-Cultural Unbalance and Modernization in Underdeveloped Countries", in : Eisenstadt, Readings in Social Evolution and Development, pp. 364-378.

بطابع سوء التركيب والتنظيم ٠ وتطرأ تغيرات على العلاقات الاجتماعيه فى المجتمعات الجديدة (تفتت العائلات الكبيرة وآثاره النفسية مثلا ٠٠) ٠

وتفرض الحياة الاجتماعية الجديدة فى المدن أنواعا قد تبدو متناقضة من اتجاهات السلوك ٠ فالمدينة قد تجمع بين جماعات متعادية اجتماعيا وجنسيا ، مما قد يؤدى الى حدوث صراعات بين هذه الجماعات من ناحية ٠ ومن ناحية أخرى تفرض الحياة المشتركة على هذه الجماعات أن تعدل من سلوكها القديم ، وأن تتقارب وتتكيف مع بعضها ٠

وقد يصاحب نشأة هذه المدن أو المجتمعات الجديدة وجود فراغ قانونى أو تشريعى ، نتجة لضعف قوى الضبط التقليدية القديمة ، وبطء نمو قوى الضبط الجديدة ٠ الأمر الذى يساعد أيضا على ظهور أنواع من الانحراف(١) ٠

ولا تستطيع المؤسسات التعليمية التقليدية القائمة أن تواجه التحدى الناشىء عن التصنيع والتحضر ، من مساعدة المهاجرين عن التكيف مع البيئة الجديدة ، وتدريبهم على المهن الجديدة ، والقضاء على الأمية ، وتغيير الأفكار والقيم والعادات والتقاليد التى جاءوا بها من الريف ٠ مما يفرض ضرورة توفير أنواع جديدة من التعليم تصلح لهؤلاء الريفيين ، الكبار ، العاملين فى المدينة ٠ تتسم بالسرعة والوظيفة والملاءمة ٠ تعدهم لممارسة مهن ذات نفع اجتماعى (بدلا من ممارسة بعض المهن الهامشية) ٠ وتكون أساسا يمكنهم من مواصلة التعليم والتدريب المهنى ٠

٣ ـ جناح الأحداث والجريمة : يعتبر جناح الأحداث والسلوك الجانح عند الكبار من أهم مظاهر عدم التوازن الاجتماعى وأوضحها ٠ وهى بدورها نتيجة لعدد من جوانب عدم التكيف الاجتماعى ، مثل ضعف سلطة الأسرة وتماسكها وقلة الاستقرار فى العمل والاضطراب المالى ٠٠ وما الى ذلك ٠

ورغم صعوبة استخدام المادة الاحصائية الخام عن جناح الأحداث والجريمة ، واستخلاص نتائج منها عن عدم التكيف الاجتماعى الناجم عن التنمية الاقتصادية ، لضرورة ربطها بالاطار الاجتماعى المستمدة منه ، ولقلة الاحصاءات الخاصة بها فى كثير من البلاد التى تمر بمراحل التنمية ، وعدم دقتها ٠ الا أنه يمكن القول بأن الاحصاءات تكشف عن وجود ارتفاع مطرد

---

(1) Baladier, op. cit., pp. 367-371.

فى معدلات جناح الأحداث والجرائم فى البلاد التى تمر بمراحل التغير المرتبطة بعمليات التنمية ٠

ومع ذلك يجب أن نضع بعض التحفظات على هذه الحقيقة ٠ من ذلك أن هذا الارتفاع فى معدلات الجريمة والجناح قد يرجع - ولو جزئيا - الى تنظيم قوى الأمن ، أو تحسن أساليب المعالجة الاحصائية والبيانات ٠ وانه رغم وجود هذا الاتجاه الا أن هذه البلاد لم تبلغ بعد معدلات الجرائم الموجودة فى البلاد المتقدمة اقتصاديا ، حتى مع مراعاة عدم الدقة فى الاحصاءات أو عدم كفاية أجهزة الأمن ٠ كما يجب أن نراعى أيضا أن بعض أنواع السلوك قد يعتبر جناحا فى بعض المجتمعات أو الطبقات ، ولا يعتبر كذلك فى مجتمعات أو طبقات أخرى ٠ مما يؤكد على أهمية وضع هذه الظـــاهرة فى اطارها الاجتماعى(١) ٠

وتشكل هذه الظاهرة عبئا جديدا على الأجهزة التربوية ٠ فالمجتمعات المتطلعة للنمو تفتقر عادة الى مؤسسات رعاية الأطفال الجانحين ٠ مما يجعل جنوح الحدث طريقا شبه مؤكد لجريمة الكبير ٠ ومن الأساليب التربوية التى يمكن أن تفيد اجتماعيا واقتصاديا المؤسسات التى تجمع بين التعليم والعمل الانتاجى ٠ والتى تستطيع أن تقوم بواجبـــاتها فى تقويم هـــؤلاء الجانحين وتعليمهم ، دون أن تشكل عبئا اقتصاديا جديدا على الدولة ، التى تفضل عادة توجيه الأمـــوال القليلة الموجـــودة الى تربية « الأسوياء » بدلا من « تبديدها » على الجانحين ٠ ولا تعتبر هذه المؤسسات عبئا اقتصاديا بقدر ما تمثل تحديا تربويا ٠ فهى لا تحتاج الى المال قدر حاجتها الى مربين أكفاء من نوع جديد(٢) ٠

الخصائص النفسية للانسان الحديث :

الفارق بين التخلف والتقدم - فى نهاية الأمر - فارق بين نمطين من البشر ، بين الانسان المتخلف والانسان الحديث ٠ ومن ثم فان الهدف الحقيقى لعملية التنمية هو تكوين الانسان الحديث ٠ اما زيادة الدخل القومى ، ورفع

---

(1) Baladier, op. cit., pp. 373-377.

(٢) أنظر على سبيل المثال تجربة مكارنكو التربوية ٠ راجع :

A.S. Makarenko, Sochineneia v semi tomakh (Moskva, A.P.N., 1957-1958).

وتوجد تراجم الى اللغات العربية والانجليزية والفرنسية لبعض أعماله ٠

مستوى المعيشة ، وانشاء المصانع وتطوير الزراعة ، والقضاء على الأمية ، ونشر التعليم ... الخ فهى وسائل لتحقيق هذه الغاية .

وقبل أن نقارن بين هذين النمطين ، فاننا نسلم بأن الفروق فى التكوين النفسى بين التخلف والحداثة لا ترجع الى عوامل فطرية تجعل التخلف من نصيب بعض المجتمعات والأفراد والتقدم من نصيب آخرين . فالتكوين النفسى - المتخلف والمتقدم معا - ظاهرة تاريخية ، ونتيجة للأوضاع الاقتصادية والاجتماعية . يصدق هذا على الانسان الفرد ، وعلى الجماعة الانسانية .

.. ونسلم أيضا بأن التخلف والتقدم ليسا قدرا ومصيرا غير قابل للتغيير . فالنظرة العاجلة للتاريخ الانسانى توضح ان الحضارة والتقدم لم يكونا أبدا حكرا لمجتمع . وان للحضارة دورة حياة . والنظرة المتأنية توضح لنا أسباب النمو والتقدم والضعف والتحلل والوفاة .

.. ونسلم بأن التخلف والتقدم - كحالة نفسية وتكوين عقلى - ليسا وضعين ثابتين جامدين . واننا اذا كنا نصف التخلف خاصة بالثبات أو الجمود ، فمرجع ذلك الى بطء الحركة ، وغلبة قوى الثبات على قوى التغيير فى المجتمع فترة طويلة من الزمن .

.. ونسلم بأن المجتمعات الطبقية - متقدمة ومتخلفة - بحكم تباين التركيب الاجتماعى فيها ، يتباين تركيبها الحضارى والنفسى . ولكن درجة التنافر الاجتماعى أشد فى المجتمعات المتخلفة . حيث توجد عادة شريحة ضئيلة متقدمة ، وقاعدة عريضة متخلفة . ومن ثم فان صفات التخلف تنطبق على هذه القاعدة العريضة . وفى داخل المجتمعات المتقدمة أيضا توجد جيوب للتخلف . تتركز فى بعض المناطق أو الأحياء أو الجماعات . تختلف من حيث انتشارها ودرجة تخلفها مع درجة نمو المجتمع ، ولكنها موجودة .

يعيش الانسان المتخلف عادة فى ظل علاقة من القهر والسيطرة . ويشعر بالعجز ازاء الطبيعة القاسية المتقلبة ، وعدم القدرة على فهمها أو التحكم فيها . كما يشعر بالعجز ازاء السلطة الانسانية المفروضة عليه . ونتيجة لسيادة هذه الأوضاع تصبح علاقة « التسلط - الخضوع » أسلوب الحياة السائد فى المجتمع .

هذا الرضوخ والقهر من العوامل الأساسية التى تشكل نفسية الانسان المتخلف . يصيبه بالسلبية ، والجمود ، والخرافية . يجعله يشعر بالعجز وعدم

القدرة على تغيير الوضع الراهن • بل يدفعه الى التشبث به ، والنفور من تغييره على سوئه • يفقده الثقة فى المستقبل ، والاحساس بالسيطرة على المصير ، مما يزيد من دفعه الى الوراء والهرب الى الماضى •

ونتيجة لانتشار الأمية ، ونوعية التعليم المنفصل عن الحياة ، الذى يهتم بالتلقين لا التفكير ، والتنشئة الاجتماعية التى تغرس قيما ومفاهيم غير علمية ، وسيطرة القيم والتقاليد البالية ، لا يفكر الانسان المتخلف بطريقة علمية عقلانية موضوعية • ويغلب على تفكيره الانفعال والتعصب ، وسرعة اطلاق الأحكام القطعية والمسبقة ، والاعتماد على نتائج تفكير وأحكام الآخرين ، والسلطة المتوارثة والقائمة وسيطرة التفكير الخرافى •

ويلجأ الانسان المتخلف الى التكيف مع واقعه بكثير من الأساليب الدفاعية – ينكفىء على ذاته ، وتسود عنده الاتجاهات السلفية (التمسك بالتقاليد والرجوع الى الماضى المجيد) • يذوب فى الجماعة ، ويسلم أمره كله الى الزعيم والمخلص حيا كان أم ميتا (الأولياء) • ويحاول السيطرة على حاضره ومستقبله بطريقة خرافية (الأولياء ، الجن ، السحر ، تأويل الأحلام •• الخ) • كما يستسلم تماما لما يحدث له ، بل ويحاول تبريره (القدر ، المكتوب) •

ويزيد هذا القهر والاستسلام والاستغلال فى حالة المرأة ، التى تمثل فى المجتمع المتخلف وضعا أشد تخلفا(١) •

مع تحول المجتمع من النمط التقليدى الى النمط الحديث تحدث تحولات عميقة فى شخصية الانسان ، بحيث يفقد بعض سمات الشخصية التقليدية ، ويكتسب بعض السمات الجديدة ، ويتكون نموذج جديد للانسان • وقد جرت محاولات كثيرة لتحديد أهم الخصائص النفسية للانسان الحديث ، نكتفى بمثال واحد منها وهو دراسات انكلز وزملائه •

---

(١) راجع : مصطفى حجازى : التخلف الاجتماعى – مدخل الى سيكولوجية الانسان المقهور (بيروت ، معهد الانماء العربى ، ١٩٧٦) •

أجريت هذه الدراسة(١) بين سنتى ١٩٦٢ و ١٩٦٤ فى ست من الدول المتطلعة للنمو (الأرجنتين ، شيلى ، اسرائيل ، نيجيريا ، باكستان الشرقية ، الهند) ، تمثل القارات الثلاث (آسيا وافريقيا وأمريكا) • وشملت ٦٠٠٠ مفحوص ، بواقع ألف من كل دولة • وانتهت الدراسة الى أن أهم خصائص الانسان الحديث :

١ ــ الانفتاح على التجارب الجديدة فى مجال المعرفة والسلوك (قبول العلاج الطبى ، تنظيم الأسرة ، وما الى ذلك) •

٢ ــ التحرر من ضغط السلطة التقليدية (رجال الدين ، الأسرة ، الآباء) ، والخضوع لسلطة المؤسسات الحديثة الرشيدة •

٣ ــ الايمان بالعلم والتكنولوجيا الحديثة •

٤ ــ الايجابية فى مواجهة المشكلات ، والمشاركة فى المشروعات الاجتماعية والنشاط السياسى •

٥ ــ ارتفاع مستوى الطموح •

٦ ــ استخدام أدوات الاتصال والاهتمام بالأحداث المحلية والعالمية •

٧ ــ الاهتمام بالزمن (احترام المواعيد ، التخطيط للمستقبل) •

وفى دراسة أخرى(٢) يضيف انكلز مجموعة أخرى من الخصائص النفسية والاجتماعية من أهمها :

---

(1) A. Inkles, "Making Men Modern : On the Causes and Consequences of Individual Change in Six Developing Countries" American Journal of Sociology, vol. 75, No. 2, Sept. 1969, pp. 203-225.

عن نبيل السمالوطى ، التنمية والتحديث الحضارى جـ ١ ص ٦١ ــ ٦٣ •

راجع أيضا :

J.S. Szyliowicz, Education and Modernization in the Middle East (London, Cornell University Press, 1973), pp. 10-11.

(2) A. Inkles, "The Modernization of Man", in: M. Weiner (ed.) Modernization — The Dynamics of Growth (N.Y, Basic Books, 1966).

عن نبيل السمالوطى : التنمية والتحديث الحضارى جـ ١ ص ٦٣ •

٨ - الاهتمام بالحاضر والمستقبل أكثر من الاهتمام بالماضى .

٩ - الايمان بالديمقراطية واحترام آراء الآخرين .

١٠ - الايمان بعدالة توزيع الثروة فى المجتمع ، أى أن يتوازى العائد على الانسان مع ما يبذله من جهد ، ولا يكون على أساس وضعه الطبقى أو الجنسى أو الدينى .

وعلى الرغم من أن مجموعة معقدة متشابكة من العوامل - مثل التحضر وأدوات الاتصال الجماهيرية ، والتعبئة السياسية وغيرها - تسهم فى تحويل الانسان التقليدى الى انسان يتمتع بهذه الخصائص ، فان العملية التربوية - بوسائلها التقليدية وغير التقليدية ، المقصودة وغير المقصودة - تبقى من أهم المؤثرات فى تكوين الانسان الحديث ، كما يقول انكلز وزملائه .

والخلاصة : ان الانسان الحديث : ذو عقلية ايجابية فعالة ، يأخذ بالمنهج العلمى فى التفكير والعمل، يؤمن بامكان التحكم فى الحاضر والمستقبل وتغييرهما عن طريق التخطيط ، يؤمن بأهمية المشاركة فى الحياة السياسية والاقتصادية للمجتمع ، ويؤمن بالعدالة الاجتماعية ..

.. ونضيف الى هذا كله صفة أخرى ينبغى أن تكون سمة أساسية الانسان فى المجتمعات المتطلعة للنمو لانها أساس التنمية ، وهى أن يكون « انسانا منتجا » قادرا على العمل محبا له .

وهو أولا وقبل كل شىء « انسان متعلم » . فلا مكان لأمى أو شبه أمى فى مجتمع حديث .

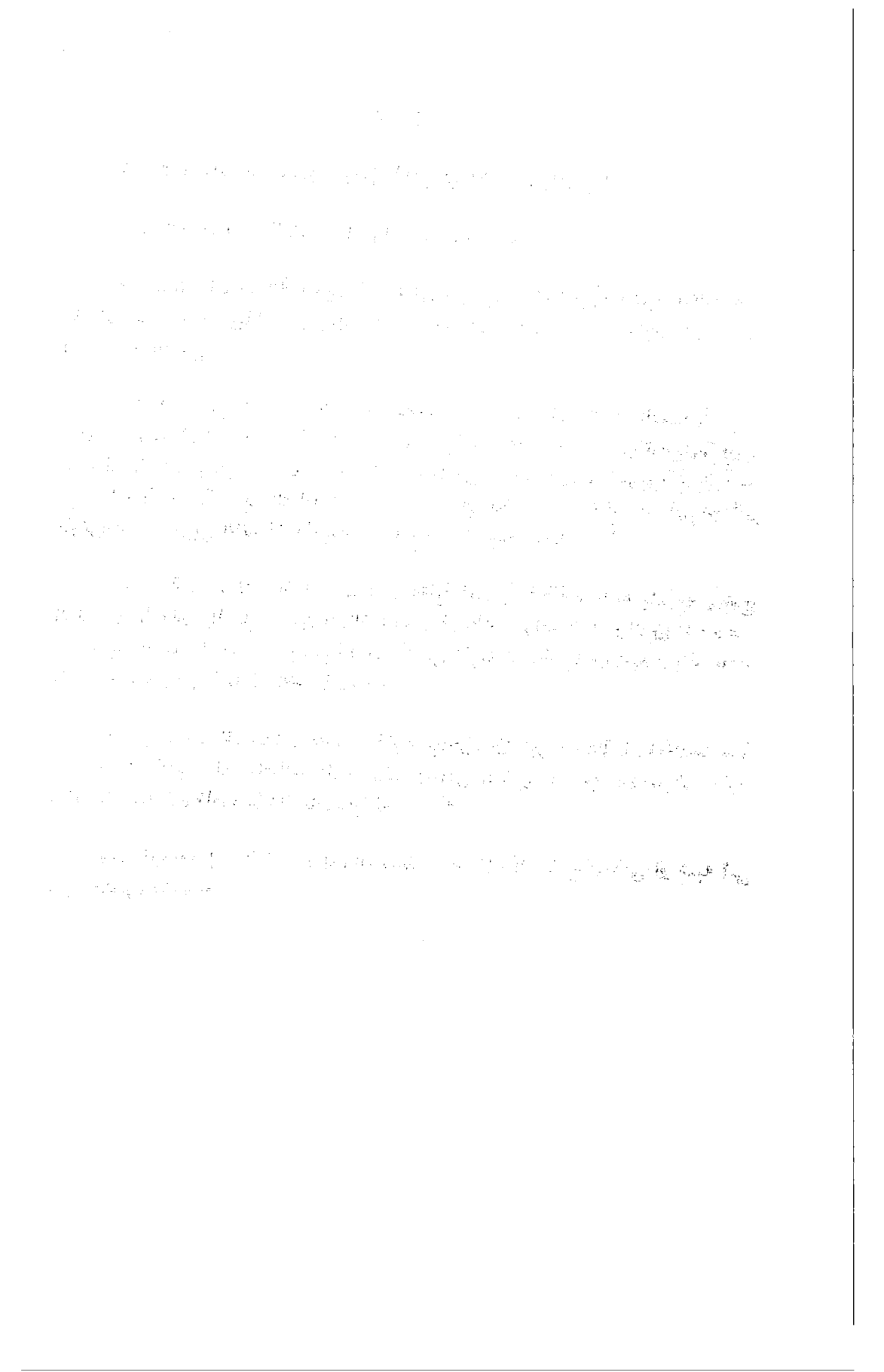

خاتمة

استراتيجية التنمية واستراتيجية التربية في العالم الثالث

يواجه عالم اليوم تحديا خطيرا يكاد يهدد وجوده ذاته باخطر ، ذلك هو « الفقر » وما يرتبط به ويترتب عليه من جهل وجوع وبطالة ومرض .

لقد تصور البعض زمنا ـ ولا يزال كثيرون يعتقدون ـ أن هذا الوباء آخذ فى الانقراض ، مخدوعين بازدياد ثراء بعض المجتمعات والأفراد . متصورين أن هذا الغنى سوف يفيض بالضرورة على الفقراء . غير متنبهين الى أنه فى الوقت الذى كان الأغنياء يزدادون فيه غنى ، كان الفقراء يزدادون فقرا . رغم المحاولات الكثيرة لمحاربة الفقر والتخلف على المستويين الاجتماعى والفردى . وازداد التباعد بين القلة الغنية والكثرة الفقيرة حتى أصبح الفارق بينهما « نوعيا » ، وليس فارقا « كميا » فقط . وحتى أصبح يهدد بالاصطدام بين الأغنياء والفقراء ، بين الدول وفى داخل المجتمعات (أنظر جدول ٥٠) .

كانت بداية الاحساس بالفقر والتخلف والتباين بين الدول المتقدمة والمتخلفة حافزا لبدء جهود التنمية منذ الخمسينات من هذا القرن . ولكن هذه الجهود سارت فى معظم الأحوال فى طريق خاطىء ، بعد أن جرت وراء سراب من النظريات والنماذج والأفكار ، التى أثبتت الأيام والتجارب خطأ معظمها ، وعدم ملاءمته لأوضاع العالم الثالث . من هذه الأفكار ـ على سبيل المثال ـ أن تأكيد التباين بين الأغنياء والفقراء هو الطريق الى القضاء على الفقر والتخلف ، أو التخفيف منهما . وأن عدم المساواة ضرورة حتمية للنمو والتنمية .

.. لكننا قد بدأنا نسمع من جديد ذلك الصوت القديم الذى يدعو الى عدالة توزيع الدخل ، مع العمل على زيادة الانتاج وزيادة الثروة . ويدعو الى محاربة الفقر ، والى توفير العمل لكل انسان . بل يخشى البعض من أن تتحول الدعوة الى محاربة الفقر الى موجة علمية أكاديمية وسياسية ، تمضى مثل غيرها دون أن تترك أثرا .

جدول ٥٠ (أ)
الدول الغنية والدول الفقيرة*
(بيانات عن عام ١٩٧٤ ، بالدولار الأمريكى أسعار عام ١٩٧٤)

	الدول الغنية(١)	دول الأوبيك(٢)	الدول الفقيرة(٣)	العالم
ديموجرافيا :				
١ ـ عدد السكان (بليون نسمة)	١ر١	١ر٠	٢ر٨	٤ر٠
٢ ـ نسبتهم المئوية الى سكان العالم	٢٧ر٥	٢ر٥	٧٠ر٠	١٠٠ر٠
٣ ـ معدل المواليد (فى الألف)	١٧	غير متاح	٣٧	٣١
٤ ـ معدل الوفيات (فى الألف)	٩	غير متاح	١٤	١٣
٥ ـ معدل وفيات الرضع (فى الألف)	٢٥	غير متاح	١٢٥	٧٥
٦ ـ توقع الحياة (بالسنة)	٧١	غير متاح	٥٢	٥٥
اقتصاديا :				
٧ ـ الناتج القومى الاجمالى (بليون دولار)	٤ر٩٩١	١٦٥	٦٣٢	٥٧٨٨
٨ ـ النسبة المئوية الى مجموع الناتج القومى الاجمالى	٨٦ر٢	٢ر٩	١٠ر٩	١٠٠ر٠
٩ ـ معدل نمو الناتج القومى الاجمالى (٧٠ـ١٩٧٤)	٣ر٦	٧ر٧	٥ر٥	٤ر٥
١٠ـ دخل الفرد (فى عام ١٩٤٧ بالدولار)	٤٥٣٧	١٦٥٠	٢٢٦	١٤٤٧
١١ـ الاستثمار (بليون دولار)	١٠٩٨	٣١	١١٤	١٢٤٣

١٢ـ الاستثمار بالنسبة للفرد (دولار)	١٠٠	٤١	٤	٣١
١٣ـ الاستثمار كنسبة مئوية الى الناتج القومى الاجمالى	٢٢ر٠	١٨ر٨	١٨ر٨	٢١ر٥
١٤ـ الصادرات (٤) (بليون دولار)	٨٠٨	١٠١	١٣٤	١٠٤٣
١٥ـ النسبة المئوية للصادرات الى الصادرات العالمية الكلية	٧٧ر٥	٩ر٧	١٢ر٨	١٠٠ر٠
اجتماعيـــا :				
١٦ـ السكان غير الأمين (مليون)	٧٥ر٨	١٨	٧٤٦	١٥٠٤ر١
١٧ـ نسبتهم المئوية الى مجموع السكان	٦٨ر٩	١٨ر٠	٢٦ر٦	٣٧ر٦
١٨ـ السكان الذين يعانون من سوء التغذية (مليون)	١٠	صفر	٩٠٠	٩١٠
١٩ـ نسبتهم المئوية الى مجموع السكان	٠ر٩٪	صفر	٣٢ر١	٢٢ر٨
٢٠ـ أفقر السكان بالمليون				
أقل من ١٠٠ دولار للفرد	صفر	صفر	٩٤٢	٩٤٢
٢١ـ نسبتهم المئوية الى مجموع السكان	صفر	صفر	٣٣ر٦	٢٣ر٦

(١) تشمل بلاد أوربا الغربية ، وأوربا الاشتراكية ، وأمريكا الشمالية ، والأوقيانوسية ، واليابان .

(٢) الجزائر ، وايران ، والعراق ، والكويت ، وليبيا ، وقطر ، والعربية السعودية ، والامارات العربية المتحـــدة ، وفنزويلا . وليس بينها اكوادور ، وجابون ، وأندونيسيا ، ونيجيريا .

(٣) تشمل بلاد العالم الثالث والصين ، مع استبعاد دول الأوبيك (باستثناء أندونيسيا ونيجيريا) .

(٤) باستبعاد الخدمات غير الداخلة فى عوامل الانتاج .

* عن : محبوب الحق : ستار الفقر ص ٢٤٩ ـ ٢٥٠ .

جدول ٥٠ (ب)

مستويات النمو الاقتصادى والاجتماعى فى بعض بلاد الشرق الأوسط*

البلد	السكان (١٩٦٨) بالمليون	اجمالى الانتاج القومى بملايين الدولارات	اجمالى الانتاج القومى للفرد بالدولار	معدلات النمو السنوى ١٩٦٠–١٩٦٧ (٪)	الانتاج الزراعى ١٩٦٨ (١٩٦٣ = ١٠٠)	الانتاج الصناعى ١٩٦٨ (١٩٦٣ = ١٠٠)	معدلات وفيات الأطفال لكل ألف مولدون أحياء	متوسط عمر الفرد	معدلات الزيادة السنوية الطبيعية (٪)	الأطباء لكل ألف من السكان حوالى ١٩٦٦	المتعلمون الكبار (٪)
الجزائر	١٢ر٩	٣١٢٩	٢٥٥	–٥ر١	١٠٣		٨٦	٣٥	٣ر١	٨ر٩	١٥
مصر	٣١ر٧	٥٧٣٣	١٨٧	٣ر٩	١١٠	١٣١	١١٩	٥٣	٢ر٢	٢ر٢	٢٠
ايران	٢٧ر٣	٧٨٨١	٣٠٠	٧ر٨	١٢٧	١٨٦			٣ر٠	٣ر٧	٢٣
العراق	٨ر٦	٢٣٨١	٢٧٣	٥ر٨	١٥٧				١ر٥	٤ر٠	٢٠
اسرائيل	٢ر٧	٤٠٣١	١٥١٠	٧ر٣	١٤٥	١٥٩	٢٣	٧١ر٥	١ر٩	٠ر٤	٨٤
الأردن	١ر٢	٥٤٤	٢٦٧	١٠ر٠	١٢٧		٢٨	٥٢	٣ر١	٤ر٠	٣٢
الكويت	٠ر٥	٢٤٤٢	٣٧٥٧	٦ر١					٥ر٥	٠ر٨	٤٧
لبنان	٢ر٦	١٢٢٠	٤٨٤	٣ر١					٢ر٤	١ر٤	٨٦
ليبيا	١ر٨	٢٢١٨	١٢٧٦	٣٠ر٠	١٦٢			٣٨	٣ر٣	٣ر١	٢٢
المغرب	١٤ر٦	٢٦٨٨	١٩٠	٢ر٩	١٣٩	٩٨		٤٧	٢ر٧	١٢ر١	١٤
اليمن (الجنوبى)	٧ر٥	٢٣٠	٢٠٠				٨٠			٢ر١	
السعودية	٧ر١	٣٢٠١	٤٥٨	٨ر٧				٣٥	٢ر٣	١٣ر١	
السودان	١٤ر٨	١٥٦٨	١٠٩	٤ر١	١١١		٩٤	٤٠	٣ر٣	٢٤ر٦	١٢
سوريا	٥ر٧	١١٧٧	٢١١	٧ر٨	٩٦	١٧١		٤٠	٢ر٩	٥ر١	٢٩
تونس	١ر٨	١٠١١	٢١٠	٣ر٧	٨٧		١١٠		٢ر١	٨ر٣	٣٠
تركيا	٣٣ر٥	١١٥٢٢	٣٥٢	٤ر٢	١١٩	١٧٠ (١٩٦٦)	١٥٥	٥٤	٢ر٧	٢ر٨	
اليمن	٥ر٠	٥٥٠	١١٠					٣٥		٦٢ر٥	١٠

(*) J.S. Szyliowicz, Education and Modernization in the Middle East (London, Cornell University Press, 1973) p. 49.

غير أن الفقر والتخلف واقع مادى يفرض نفسه علينا حتى ان نسيناه أو تناسيناه • واذا لم نتنبه اليه ونعالجه عن طريق الاصلاح ، فسوف يعالج نفسه عن طريق الثورة • فالتباين أصبح من الحدة بحيث يستوجب العلاج الفورى • والعدالة الاجتماعية لم تعد « مسألة أخلاقية » فقط ، بل أصبحت « حتمية سياسية » • لقد أصبح على الدول المتطلعة للنمو أن تختار بين الاصلاح الاختيارى وبين الثورة الحتمية(١) •

ومن الصحيح أن المسئولين والمفكرين فى الدول المتطلعة للنمو قد حاولوا التغلب على الفقر والتخلف والجهل ، وتحقيق الرفاهية والتقدم والمعرفة لشعوبهم ، أو أرادوا ذلك على أقل تقدير • ولكن أفكارهم ومشروعاتهم لم تثمر • فقد وقعوا فى أسر النظريات الاقتصادية والاجتماعية الغربية ، وجنحوا الى تقديس النموذج الغربى للنمو الاقتصادى والتقدم الاجتماعى ، وحاولوا تقليده • وكان هذا هو الخطأ الأول الذى أعقبه وترتب عليه سلسلة من الأخطاء فى استراتيجيات التنمية •

•• فقد ركزوا اهتمامهم على بعض المؤشرات الرقمية (الكمية) مثل زيادة متوسط دخل الفرد والناتج القومى الاجمالى ، وأهملوا أو تجاهلوا المشكلات الحقيقية للجماهير ــ الفقر وفقر الريف خاصة ، البطالة والقلق فى المدن ، قلة الخدمات الاجتماعية ، التباين الناتج عن النمو ، وغيرها •

•• وكان اهتمامهم بكمية الاستثمار والمشروعات الجديدة وضخامتها أكبر من اهتمامهم بانتاجية هذا الاستثمار أو الاستغلال الأمثل للمشروعات

---

(١) قارن بما يقوله ماكنمارا (رئيس البنك الدولى) :

« ان المهمة اذن أمام حكومات البلاد النامية هى أن تعيد توجيه سياسة التنمية لديها من أجل أن توجه هجوما مباشرا ضد البؤس الشخصى للقطاعات الأكثر حرمانا من سكانها ، التى تتجاوز ٤٠٪ • وهو ما تستطيع الحكومات أن تفعله دون أن تتخلى عن أهدافها فى النمو الاقتصادى الشامل القوى ••• ونحن نعلم فى الحقيقة أنه لا يوجد بديل رشيد للتحرك نحو سياسات لمساواة اجتماعية أكبر • فعندما يكون ذوو الامتيازات العالية قلة ، والفقراء الى حد اليأس كثرة ــ وعندما تزداد الفجوة بين الجانبين سوءا بدلا من أن تتحسن ــ لا يكون الأمر سوى مسألة وقت قبل أن يتعين الاقدام على خيار حاسم بين التكاليف السياسية للاصلاح والمخاطر السياسية للثورة ••• ان العدالة الاجتماعية ليست مجرد حتمية أخلاقية ، وانما هى حتمية سياسية كذلك » •

عن محبوب الحق : ستار الفقر ــ خيارات أمام العالم الثالث ــ ترجمة أحمد فؤاد بلبع (القاهرة ، الهيئة العامة للكتاب ، ١٩٧٧) ص ٤ ٠٣.

القائمة القديمة • لقد وقعوا ضحية لـ « وهم الاستثمار » متصـــورين أنه الطريق السريع المؤكد للتنمية •

•• وشاع بينهم اغفال الموارد البشرية وقلة الاهتمام بالاستثمار فيها وحسن استغلالها • فما يخصص للتعليم قليل ، وهذا القليل أول ما يناله التخفيض عند الأزمات •

•• ثم انهم قد جروا وراء مجموعة من الاتجاهات التى شاعت فى مجال التنمية ـ التصنيع ، النمو الزراعى ، التحكم فى النمو السكانى ، الهجوم على الفقر •• الخ • ووجه الخطورة أن هذه الاستراتيجيات المختلفة تستلزم اجراء تعديلات كثيرة تعوق التنمية •

•• أما الخطيئة التى لا تغتفر لمخططى التنمية فى العالم الثالث ـ كما يقول البعض(١) ـ فهى تجاهل العدالة الاجتمـــاعية • لقد اهتموا بتحقيق النمو ، وأهملوا الهـــدف الحقيقى منه • اذ لجـــأت خطط التنمية عادة الى الليبرالية الاقتصادية وتشجيع الرأسمالية أو الاقتصاد المختلط • واقترنت فى معظم الحالات بزيادة التفاوت فى الدخل والبطالة وسوء الخدمات الاجتماعية وزيادة الفقر •

وساهم المفكرون الغربيون ـ عن قصد أو عن غير قصـــد ـ فى زيادة تضليل المشتغلين بالتنمية فى العالم الثالث • فقد أثاروا فى مطلع السبعينات عددا من القضايا : حذروا من الاستنزاف السريع للموارد المحـــدودة ، ومن تهديد البيئة الطبيعية نتيجة للتصنيع والانتشار العمرانى ومحاولات النمو الزراعى ، ومن الانفجار السكانى فى البلاد المتخلفة خاصة(١) •

وكان معنى هذا كله وغيره أن على مفكرى ومخططى التنمية فى العـــالم الثالث والمسئولين عنها أن يتريثوا ، ويبطئوا من معدلات النمو الاقتصادى ، وأن يعيدوا النظر فى أساليبه •• ولكن بعض مفكرى العـــالم الثالث ينظرون الى هذه المشكلات ذاتها من منظور مختلف •

•• فالمشكلة الحقيقية التى تواجه الانسانية هى « سوء توزيع موارد العالم » وليس الفقر المطلق فيها •

---

(١) محبوب الحق : ستار الفقر ص ٣٧ ـ ٥١ •

(٢) انظر على سبيل المثال : دونيلياميدوز : حدود النمو •

•• وتلويث البيئة هو مشكلة الدول المتقدمة والانتاج الرأسمالى ، أكثر من كونه مشكلة الدول المتطلعة للنمو أو التصنيع .

•• وزيادة الاستهلاك فى الدول المتقدمة قد لا يقل خطورة عن زيادة السكان فى الدول الاقل تقدما .

ان فقر البيئة وتلوثها ليس فى مقدمة اهتمامات العالم الثالث الذى تتركز اهتماماته الحقيقية فى معالجة مشكلات الفقر والتنمية والعلاقات الاقتصادية غير المتكافئة مع العالم المتقدم .

ان طبيعة الحياة ، وبالتالى مشكلاتها ، تختلف فى العالم المتقدم عنها فى العالم المتخلف . الأول يواجه مشكلات نوعية الحياة ومشكلات الاستهلاك . أما الثانى فتشغله مشكلة الصراع من أجل الحياة ذاتها - الفقر ، الجوع ، وتوفير أساسيات الحياة الانسانية للبشر الذين يعيشون فيه(١) .

عندما ننظر الآن الى حصاد جهود التنمية فى العالم الثالث نجده هزيلا بشكل يبعث على الفزع . فبعد عقدين من بدايتها بلغت الزيادة فى دخل الفرد أقل من دولار واحد بالنسبة لحوالى ثلثى البشرية . ويزيد الأمر سوءا أنه مع تفاهة هذه الزيادة ، فانها لم توزع بطريقة عادلة . فالقطاع الأشد فقرا ، أو الـ ٤٠٪ الدنيا ، لا تزال تصارع من أجل البقاء ، وتحصل أحيانا على أقل مما كانت تحصل عليه من عشرين عاما مضت . كما توقفت حركات التنمية فى كثير من البلاد ، بل وتحول بعضها الى كوارث .

وقد تفسر الاتجاهات التى سارت فيها التنمية فى العالم الثالث الأزمة التى تمر بها الآن : فالاهتمام بمعدلات النمو ومحاولة اللحاق بالمستويات والمعدلات الموجودة فى الدول المتقدمة ، والاعتماد على المساعدات الخارجية ، والالتجاء الى أسلوب الاقتصاد المختلط .. الى غير ذلك ، قد أدى الى نتائج خطيرة :

•• تزايدت الفروق بين الدول المتقدمة والمتطلعة للنمو ، مع استمرار تقدم وغنى الأولى ، وتوقف نمو ، بل وزيادة فقر ، الثانية .

•• والمساعدات الخارجية كانت قليلة ، وهى آخذة فى التناقص .

---

(١) راجع محبوب الحق : ستار الفقر - الفصول ٥ ، ٦ ، ٧ ص ١٠٥ - ١٦٢ .

ويتشكك بعض الاقتصاديين فى فائدتها الحقيقية للبلدان المتطلعة للنمو ، الى درجة أن يقول بعضهم ان هذه البلاد كان يمكن أن تكون أفضل من غير مثل هذه المساعدة • وتتعالى الأصوات وتتعدد المحاولات لوضع نظام اقتصادى دولى جديد •

•• كما فشل نظام الاقتصاد المختلط ومحاولة الجمع بين مميزات النظامين الرأسمالى والاشتراكى (الذى حدث بدرجة أكبر هو الجمع بين سيئات النظامين) • مما يدفع بعض الاقتصاديين الى القول بأن أيام الاقتصاد المختلط أصبحت معدودة ، وأن على الدول المتطلعة للنمو أن تختار بين أن تصبح رأسمالية أو اشتراكية فى صورة أشد وضوحا(١) • ولكن الظروف الموضوعية ـ الداخلية والخارجية ـ لا تترك أمام البلدان المتطلعة للنمو سوى بديل واحد ـ الطريق الاشتراكى •

الخلاصة ، أن الاستراتيجيات التقليدية للتنمية فى العالم الثالث قد عجزت عن أن تحدث تغيرا حقيقيا فى حياة هذه المجتمعات ، وخاصة جماهيرها • ومن ثم بدأ البحث عن استراتيجيات جديدة :

ـ تهدف الى القضاء على الفقر ، وعلى أشد حالاته سوءا بصفة خاصة ، بحيث تقضى على الجوع والمرض والأمية •

ـ وتعمل على توفير الحاجات الأساسية للانسان من غذاء ومسكن وصحة وتعليم •

ـ تجمع بين زيادة الانتاج وعدالة التوزيع •

ـ وتضع تحقيق العمالة الكاملة هدفا أوليا للتنمية ، لأنها أقوى الأساليب لاعادة توزيع الدخل فى مجتمع فقير •

ـ تمثل اتجاها أصيلا نحو الاشتراكية •

ـ وقدرا كبيرا من الاعتماد على النفس •

ولكن العقبة الأساسية أمام تحقيق هذه الاستراتيجية الجديدة تكمن فى البناء الاقتصادى والسياسى القائم فى هذه البلاد ، الذى يمنع وصول

---

(١) محبوب الحق : ستار الفقر ص ٧٠ •

آثار التنمية الى غالبية السكان • وسوف يكون التغيير العنيف للعلاقات الاقتصادية والسياسية ضروريا فى كثير من الحالات لتحقيق العدل الاجتماعى(١) •

* * *

ما مكانة التعليم فى استراتيجية التنمية ؟

يسترعى نظرنا للوهلة الأولى الهالة الضخمة التى تحيط بالتعليم فى البلاد المتطلعة للنمو ، والمكانة الأسطورية التى يحظى بها ، والقوى السحرية التى تنسب اليه •

تصور الكثيرون أن التعليم هو الفارق الأول ، بل ويكاد يكون الوحيد ، الذى يميز المجتمعات المتقدمة عن المجتمعات المتخلفة • واعتقدوا أنه يكفى أن نعلم الناس لكى يتحول المجتمع من مجتمع متخلف الى مجتمع حديث • وشهد العالم الثالث انفجارا تعليميا ، دون أن يصل الى قدر مماثل من الحداثة أو التقدم ، باستثناء قشرة حضارية رقيقة غلفت بعض جوانب البناء الاجتماعى (الذى حدث يمكن أن يعبر عنه بتحديث الفقر أو تحديث التخلف) •

وآمن الكثيرون - ولا يزالون - بأن التعليم هو السلاح الذى يمكن به القضاء على الفقر وتحقيق النمو الاقتصادى • فكلما تعلم الفرد زاد دخله ، وكلما انتشر التعليم فى المجتمع زاد ثراؤه • وقد يكون هذا صحيحا جزئيا ، اذ يوجد ارتباط موجب بين التعليم والنمو الاقتصادى ، مع زيادة أحدهما يزيد الآخر • ولكن العلاقة بين التعليم والنمو الاقتصادى ليست علاقة سبب ونتيجة ، بقدر ما يزيد التعليم تزيد الثروة والنمو • العكس قد يكون أقرب الى الصحة •

ولكى نصل الى هذه النتيجة الأخيرة - غير الرائجة - كان لابد للمجتمعات المتطلعة للنمو من أن تضيع الكثير من الوقت والثروات البشرية والمادية القليلة ، بل النادرة • فبعد ثورة الاستثمار فى رأس المال البشرى وغيرها ، بدأ البعض يفطن الى الخلل الذى انتاب التصورات التى أصبحت تقليدية • ويتنبه الى علاقة التفاعل بين التعليم والاطار الاجتماعى الذى يوجد فيه • ثم جاء انهيار حركات التنمية فى كثير من بلاد العالم الثالث

---

(١) انظر محبوب الحق : ستار الفقر ص ٧٢ •

ليدعو الى اعادة النظر فى دور التعليم فى التنمية وفى التغير الاجتماعى ٠ وليطرح من جديد تلك الفكرة القديمة نسبيا ، وهى أن نقطة البداية فى التنمية وفى التغير الاجتماعى ليست نشر التعليم ، بل حدوث أو احداث تغيير جذرى فى الأساس الاقتصادى والاجتماعى ٠ بل ان التعليم ذاته لن ينتشر ما لم تحدث هذه التغيرات ، وما لم يصبح الأساس الاقتصادى الاجتماعى قادرا على استيعاب كميات أكبر من التعليم وطالبا لها ٠

مكافحة الأمية - على سبيل المثال - آفة العالم الثالث ، لا تزال فاشلة بصفة عامة لأن نقطة البداية هى محاولة تعليم الأميين ، دون أن توجد الظروف التى تجعل التعليم ضرورة للحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، وتمكن من الحصول عليه ٠ وتحقيق الالزام فى المرحلة الأولى يكاد يكون مستحيلا حتى مع توافر فرص التعليم ، لأن الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية تمنع التلاميذ من الوصول الى المدارس المفتوحة أمامهم ٠

واذا انتقلنا من الفروض النظرية الى الواقع العملى ، نجد دور التعليم فى التنمية الاقتصادية فى بلدان العالم الثالث هامشيا بدرجة كبيرة ، بل وسلبيا فى كثير من الأحيان ٠

٠٠ ففى قطاع الزراعة ، حيث يتركز الانتاج القومى لهذه المجتمعات ، وحيث يعيش غالبية السكان ، لا يكاد التعليم يؤثر فى عمليات الانتاج ٠ فالعمل الزراعى لا يزال بصفة عامة تقليديا ، يقوم به أميون ٠ بينما تحول التعليم الى قوة طاردة من الزراعة ومن الريف ٠

٠٠ وفى الصناعة ، حيث يزيد استهلاك التعليم والمتعلمين ، وحيث تركزت محاولات التنمية والتحديث ، لا تزال انتاجية العمل أقل منها فى البلاد المتقدمة ، مما يطرح تساؤلات عن العنصر البشرى ومستوى تعليمه وتدريبه ٠

٠٠ وفى قطاع الخدمات - حيث تتركز نسبة كبيرة من المتعلمين ، وحيث يوجد عجز وتدهور واضحان ، يثور من جديد هذا التساؤل عن مدى كفاءة التعليم ودوره فى التنمية ٠

ان التعليم فى بلاد العالم الثالث من عوامل الغربة عن العمل وعن المجتمع ٠ فمجرد الحصول على التعليم يجعل المتعلمين طبقة اجتماعية متميزة ، لها حياتها الخاصة ، بل وانتماءاتها ، البعيدة عن حياة وانتماءات غير

المتعلمين • مما يسهل عليها أن تهجر مجتمعاتها (الريف أو الوطن كله) وأن تهاجر الى المدن والى البلاد المتقدمة • وهكذا يصبح التعليم من عوامل استنزاف بلدان العالم الثالث وليس من عوامل تنميتها •

وقد يرجع ذلك كله فى النهاية الى فلسفة التعليم فى هذه البلاد ، والى نموذج الانسان المتعلم الذى يريد التعليم تكوينه • فهو بصفة عامة تعليم غربى أكاديمى من مخلفات تعليم البرجوازية الأوربية فى القرن التاسع عشر• يهدف الى تكوين الانسان المثقف ، الذى لا يعمل (عملا بدنيا انتاجيا على وجه الخصوص) ، الذى يثير التعليم تطلعـــاته وقدرته على الاســـتهلاك لا الانتاج ، والذى يتطلع الى مستويات وأساليب الحيـاة الغربية • والبـلاد المتطلعة للنمو بحاجة الى تعليم ينبع من واقعها ، ويعمل على تكوين انســان يعيش ويعمل وينتج ويرتبط بأرضها • مثل هذا النوع من التعليم يمكن أن يكون من العوامل المساعدة فى التنمية الاقتصادية • وبشرط أن ينتج من المتعلمين ما يحتاجه المجتمع من القوى العاملة ، بالكميات والنوعيات المطلوبة•

* * *

تتطلب كل استراتيجية للتنميـة استراتيجية للتربية ، تنبـع منها ، وتعكس خصائصها ، وتعمل على تحقيقهـــا • وقد عرف العـــالم الثالث استراتيجيات التنمية التقليدية ، وبدأ يلمس فشلها • وهـــو يشهد الآن أيضا فشل استراتيجيات التربية التقليدية : استراتيجيات نقـل النموذج الغربى ، والسير على القديم ، والتوسع الكمى ، والنمو الخطى • التى جعلت الأولوية لتعليم الصغار قبل الكبار ، وقدست المدرسية واهتمت بالكم قبل الكيف ، وحاولت أن تطور وتجدد عن طريق الاصـــلاح الجزئى لا التغيير الجذرى الشامل(١) •

صحيح أن البلاد المتطلعة للنمو قد اهتمت بالتعليم ، وبذلت جهـودا كبيرة فى نشره ، بل وتنبهت الى دوره فى التنمية • وانعكس هذا الاهتمام فى دساتيرها وقوانينهـــا ، فقررت أن التعليم حق لكل مواطن ، والتزمت بمكافحة الأمية ، وحاولت تعميم التعليم الابتدائى ، واطالة مدته ، ونشر التعليم بين الفتيات ، بل ومجـــانية التعليم الثانوى والعـــالى •• ولـكن

---

(١) راجع محمد أحمد الغنام : استراتيجية التربية فى العالم العربى (ورقة اعـدت للمؤتمر التربوى لتطوير التعليم قبل الجامعى فى دمشق - أغسطس ١٩٧٤) ص ٣٣ - ٣٧ •

استراتيجيات التربية ـ مثل استراتيجيات التنمية ـ قد وصلت الى طريق مسدود ٠

٠٠ فعلى الرغم من زيادة الانفاق على التعليم (فى مجموعة الدول العربية ـ على سبيل المثال ـ من ٧٠٢ مليون دولار سنة ١٩٦٠ الى ١٧٦٥ مليون دولار سنة ١٩٧٠ ـ أو ٤ و ٥٪ من اجمالى الدخل القومى) ٠ وزيادة نسبة الاستيعاب فى التعليم (لكى تصل فى الدول العربية الى ٨ر٦٠٪ من مجموع الأطفال فى سن المرحلة الابتدائية ، ١ر٢٢٪ فى التعليم الثانوى ، ٢ر٤٪ فى التعليم العالى ـ ١٩٧٠) ٠ الا أن التعليم لا يزال بعيدا عن المجتمع والتنمية والانتاج ٠ سيئا نوعيا (ويكفى للدلالة على ذلك ارتفاع نسبة الهدر) ٠ بعيدا عن تحقيق المساواة وتكافؤ الفرص ، متحيزا للبنين أكثر من البنات ، والمدينة أكثر من القرية ، والأغنياء أكثر من الفقراء ، والدراسات الأكاديمية والانسانية أكثر من العملية والمهنية والعلمية ٠

لقد بلغ الانفاق على التعليم حدود القدرة ، وحدث توسع كمى ، ولكن تحقيق الاستيعاب فى التعليم والزامية التعليم الابتدائى ، لا تزال حلما بعيدا عن التحقيق فى العالم الثالث (٤٠٪ من الأطفال فى سن التعليم الابتدائى خارج المدارس فى جملة الدول العربية ١٩٧٠) ٠ وأعداد الأميين تتزايد (من حوالى ٤٣ مليون سنة ١٩٦٠ الى ٥٠ مليون سنة ١٩٧٠ ٠ وينتظر أن تصل سنة ١٩٩٠ الى ٧ر٦٧ مليون ـ فى مجموعة الدول العربية) ٠ ويساعد فقر المجتمعات وفقر الأفراد على استمرار هاتين الظاهرتين فى العالم الثالث ٠

حاولت البلاد المتطلعة للنمو أن تبحث عن أساليب تخرج بها من أزمتها التعليمية ٠ وهى تلجأ عادة الى اصلاح النظم التعليمية القائمة ٠ ولكن الاصلاح فى معظم الحالات ـ وان يكن أفضل من الوضع الراهن ـ مكلف ومحدود الأثر ٠ ولا يكاد يوجد مفر من البحث عن استراتيجيات تربوية جديدة تقوم على أساس التجديد الثورى ٠ استراتيجيات :

ـ تابعة من الواقع الاقتصادى والاجتماعى والحضارى للعالم الثالث ، تقوم على أساس الاعتماد على النفس اقتصاديا وفكريا ٠

ـ تعمل على تجديد الفلسفات والنظم التعليمية الموروثة من عهود الاستعمار والتبعية ، أو المنقولة نقلا أعمى عن النظم الأخرى ٠ وتعمل على الوصول الى أنماط جديدة من التعليم تتحرر من العبودية القديمة والسائدة للتعليم التقليدى ٠

- تركز على مكافحة الفقر . وتعمل على اشباع الحاجات التربوية الأساسية للجماهير . وتوفير التعليم للطبقات الفقيرة ، وتمكينها منه ، وملاءمته لحياتها ومطالبها . توجه عنايتها الى المحرومين من التعليم ، وتعمل على تحقيق تكافؤ الفرص .

- توجه التعليم بحيث يساعد على تحقيق العمالة الكاملة المنتجة ، ويرتبط بحاجة المجتمع من القوى العاملة ، وحاجات التنمية .

- تجعل التعليم أداة فعالة فى التنمية الريفية .

- تعطى أولوية أكبر لتعليم الكبار ومحو الأمية(١) .

* * *

أصبحت مكافحة الفقر وتحقيق العمالة الكاملة وتنمية الريف أسسا للاستراتيجيات الجديدة فى التنمية وفى التربية ، الأمر الذى يفتح آفاقا جديدة ويثير مشكلات كثيرة ..

(١) يسود فى العالم الثالث اعتقاد بأن نشر التعليم وفتح مؤسساته أمام الفقراء ، وانشاء المدارس فى الريف والأحياء الفقيرة ، هو الوسيلة التى يستطيع بها التعليم أن يساهم فى مكافحة الفقر . ولكن التعليم فى هذه البلاد لا يكافح الفقر ، بل يهادنه ويتعايش معه(٢) . فالفقراء فى حقيقة الأمر لا يحصلون على التعليم - رغم كونه حقا من حقوقهم . الفقراء الكبار (الأميون) يغمض التعليم عينيه عنهم عادة ، وحتى عندما يمد اليهم يديه (أحيانا) ، فانه يعطيهم تعليما لا يساهم فى مقاومة الفقر . والفقراء الأطفال محرومون أيضا من التعليم (٥ر٤٩٪ فى جملة البلاد المتطلعة للنمو ، ٤٠٪ فى الدول العربية ، من الأطفال فى سن التعليم الابتدائى ٦ - ١١ خارج التعليم - هم بصفة عامة من أبناء الفقراء) رغم قوانين الالزام ، بل ورغم وجود المدارس . اذ يعجزهم الفقر عن الوصول الى التعليم . وبين أبناء الفقراء ترتفع نسبة التسرب والرسوب ، لتحرمهم من الاستمرار فى التعليم عندما يضعون أقدامهم على عتباته . والنتيجة أن الذين يحصلون على التعليم من

---

(١) أنظر أيضا : آفاق جديدة للتربية من أجل التنمية فى البلدان العربية ص ٣٥-٣٦ .

(٢) راجع : محمد أحمد العنام : « التنمية التربوية من أجل مكافحة الفقر » ، التربية الجديدة ، (عدد ١١ ، ابريل ١٩٧٧) ص ٣ - ١١ .

أبناء الفقراء قلة • ويبقى التعليم فى العـــالم الثالث ، من حيث فلسفته وأهدافه ونظمه ومحتواه ، تعليم الصفوة • تعليم الطبقتين الوسطى والعليا ، وليس تعليم الجماهير الفقيرة العاملة •

ولكى يكون التعليم سلاحا لمحاربة الفقر ، لابد أولا من أن تكون محاربة الفقر هدفا لاستراتيجية التنمية • والا فلن يستطيع التعليم وحده أن ينجح فى القضاء عليه • بعد ذلك يمكن أن تتغير أهـــداف التعليم ومؤسساته ومحتواه ، بحيث تصبح التنمية واشـــباع الأساسية للجمـــاهير هـــدفا أساسيا للتعليم • ويتحرر من النظم التقليدية الجامدة ، لكى يمكن كل فرد من الالتحاق به متى شاء • ويرتبط بالحياة والعمل • وتتغير أولوياته لكى يهتم بالفقراء فى الريف والحضر ، وبالكبار •

(٢) الوسيلة الأساسية لمحـــاربة الفقر الجماهيرى هى عـــدالة توزيع الدخل القومى ، وخاصة عن طريق تحقيق العمالة الكاملة المنتجة • لقـــد تميزت الاستراتيجيات التقليدية للتنمية بالاهتمام بزيادة الانتاج واغفال جانب العمالة ، وتميزت الاستراتيجيات التقليدية للتعليم بالانفصـــال بين التنمية وعمليات الانتاج وبين التعليم • ورغم محاولات الاصلاح فى سوق العمل وفى التعليم ، زاد التعليم غربة عن العمل، مع زيادة البطالة ، وانخفاض مستوى معيشة الجماهير •

أما الاستراتيجيات التعليمية الجديدة فانها تعمل على تحقيق العمالة الكاملة المنتجة • وهى لذلك : تربط بين التعليم وحاجة المجتمع من القوى العاملة • تقدم أنواعا من التعليم تجمع بين الدراسات الانسانية والطبيعية ، النظرية والمهنية ، العلمية والعملية • تهتم بالتعليم غير النظامى وبالمؤسسات الانتاجية ، بدلا من التركيز على التعليم غير النظامى •

وتواجه هذه الاستراتيجيات عددا من المشكلات التالية : كيف يصل التعليم الى العمال الأميين ، الذين يقومون فعلا بالانتاج ، وأى نوع من التعليم يقدم لهم ؟ كيف يصل التعليم الى الأطفال العاملين (٥ر٢ مليون طفل تحت سن ١٥ فى الدول العربية ، بجانب ١٥ مليون طفل من ٥ ــ ١٤ سنة خارج المدرسة) ؟ وسوف يظل هؤلاء ظاهرة اقتصادية واجتماعية وتعليمية فى كثير من بلاد العالم الثالث فى السنوات المقبلة • لن يستطيع التعليم أن ينتزعهم من العمل (ولا ينبغى له) ، ولكن المطلوب حمايتهم من الاستغلال ، وكفالة الحد الأدنى من الحاجات الانسانية الأساسية والتعليمية لهم • ثم كيف يصل

التعليم الى النساء ، ويحقق مشاركتهن فى العمل (بالمفهوم التقليدى) ؟(١)

(٣) ركزت استراتيجيات التنمية التقليدية على القطـــاع الصناعى الحـــديث فى المدن ، تاركة غالبية سكان العـــالم الثالث ، وغالبية الفقراء وغالبية الأميين ، يعيشون فى الريف ويعملون فى الزراعة التقليدية . وانعكس اهمال الريف فى الطابع الحضرى الذى تميز به التعليم . ولذا فان الهجوم على الفقر والتخلف والجهل يجب أن يوجه الى الريف . ولكن الريف بحاجة الى تعليم يلائم حياته وعمله ، ولا يبعد المتعلمين عنه وعن الانتاج الزراعى . وسوف يستلزم هذا تطوير النظام التعليمى بحيث يكون مرنا يلائم الريف ، والاعتماد على أساليب التعليم غير التقليدى ، والاهتمام بتعليم الكبار ..(٢)

ولكن تنمية الريف تعليميا وحضاريا لن تتحقق الا مع تنمية الريف نفسه اقتصاديا واجتماعيا ، ومن خلال هذه التنمية .

تلك بعض النقاط الأساسية لاستراتيجية التربيـة المقترحة للبـــلاد المتطلعة للنمو . ومن الشائع أن فقر العالم الثالث هو العقبة الكبيرة ــ بل الوحيدة ــ أمام تنفيذ هذه الاستراتيجيات وأمام جهـــود التنمية . ولكن نقص المـــال ليس مشكلة البـــلاد المتخلفـة الكبرى ، فمشكلتها الأولى هى الاستخدام الرشيد للأموال والامكانات البشرية والمادية الموجودة لديها .

لقد تعود العالم الثالث ومفكروه أن يعيشوا فى أسر وتبعية حضارية وفكرية للعالم المتقدم ، تعتبر امتدادا للتبعية والخضوع السياسى والاقتصادى. ولكن العالم الثالث اليوم بحاجة الى استقلال فكرى ، قد يكون أشد صعوبة من الاستقلال السياسى والاقتصادى ، وهو بحاجة الى استراتيجيات تنمية وتربية جديدة ، تنبت من تربته وتشبع جوع سكانه .

---

(١) راجع : آفاق جديدة للتربية من أجل التنمية ص ٣٧ ــ ٤٦ .
(٢) آفاق جديدة للتربية ص ٤٦ ــ ٥٥ .

المراجع

أولا : باللغة العربية :

اسماعيل صبرى عبد الله : نحو نظام اقتصادى عالمى جديد - دراسة فى قضايا التنمية والتحرر الاقتصادى والعلاقات الدولية (القاهرة ، الهيئة العامة للكتاب ، ١٩٧٦) .

البنك الدولى : التنمية الريفية - ورقة عمل قطاعية (القاهرة ، مطابع الأهرام ، ١٩٧٧) .

تقرير اللجنة الوزارية للقوى العاملة عن سياسة التعليم (القاهرة ، الدار القومية ، بدون تاريخ) .

جيرالد ماير وروبرت بالدوين : التنمية الاقتصادية - نظريتها ، تاريخها ، سياستها - ج ١ ترجمة يوسف عبد الله صايغ (بيروت ، مكتبة لبنان ، ١٩٦٤) .

دونيليا ميدوز وآخرون : حدود النمو - ترجمة محمد مصطفى غنيم (القاهرة ، دار المعارف ، ١٩٧٦) .

روبرت مابرو : الاقتصاد المصرى ١٩٥٢ - ١٩٧٢ ، ترجمة صليب بطرس (القاهرة ، الهيئة العامة للكتاب ، ١٩٧٦) .

سالم عبد العزيز : المعوقات الاجتماعية والاقتصادية لتخطيط التعليم (رسالة دكتوراه غير منشورة ، كلية الآداب جامعة عين شمس ، ١٩٧٥) .

سعاد خليل اسماعيل : « تعليم المرأة فى الوطن العربى » ، التربية الجديدة (عدد ٥ - ابريل ١٩٧٥) .

عبد العزيز القوصى : دراسة تحليلية عن التطور التربوى فى الأقطار العربية (القاهرة ، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، ١٩٧٧) .

عبد الفتاح جلال وآخرون : استراتيجية مقترحة لمحو الأمية فى الوطن العربى (سرس الليان ، المركز الدولى للتعليم الوظيفى للكبار ، ١٩٧٥) .

على الجريتلى : خمسة وعشرون عاما - دراسة تحليلية للسياسات الاقتصادية فى مصر ١٩٥٢ - ١٩٧٧ (القاهرة ، الهيئة العامة للكتاب ، ١٩٧٧) .

على لطفى : التنمية الاقتصادية ـ دراسة تحليلية (القاهرة ، المطبعة الكمالية ، ١٩٧١) .

فيليب كومبز ومنصور أحمد : مكافحة الفقر فى الريف ـ ترجمة الياس اسكندر (القاهرة ، دار التعاون ، ١٩٧٨) .

محبوب الحق : ستار الفقر ـ خيارات أمام العالم الثالث ـ ترجمة أحمد فؤاد بلبع (القاهرة ، الهيئة العامة للكتاب ، ١٩٧٧) .

محمد أحمد الغنام : استراتيجية التربية فى العالم العربى (ورقة أعدت للمؤتمر التربوى لتطوير التعليم قبل الجامعى فى دمشق ، أغسطس ١٩٧٤) .

محمد أحمد الغنام : آفاق جديدة للتربية من أجل التنمية فى البلدان العربية (وثيقة العمل الرئيسية للمؤتمر الاقليمى الرابع لوزراء التربية والوزراء المسئولين عن التخطيط الاقتصادى فى الدول العربية ، نوفمبر ١٩٧٧) .

محمد أحمد الغنام : تعليم الأمة العربية (القاهرة ، دار الثقافة ، ١٩٦٩) .

محمد أحمد الغنام : « تقدم التعليم فى الدول العربية فى ضوء قرارات مؤتمر مراكش » ، التربية الجديدة ، العدد ١٠ ، ديسمبر ١٩٧٦ .

مصطفى حجازى : التخلف الاجتماعى ـ مدخل الى سيكولوجية الانسان المقهور (بيروت ، معهد الانماء العربى ، ١٩٧٦) .

ملاك جرجس : سيكولوجية الشخصية المصرية ومعوقات التنمية (القاهرة ، روز اليوسف ، ١٩٧٤) .

نجيب اسكندر وآخرون : قيمنا الاجتماعية وأثرها فى تكوين الشخصية (القاهرة ، النهضة المصرية ، ١٩٦٢) .

نجيب اسكندر ورشدى فام : التفكير الخرافى ـ بحث تجريبى (القاهرة ، الأنجلو ، ١٩٦٢) .

نبيل السمالوطى : التنمية والتحديث الحضارى ج ١ (القاهرة ، مطبعة الجبلاوى ، ١٩٧٥) .

ثانيا : باللغة الانجليزية :

Ahmed, M. & Ph. Coombs (eds.), Education for Rural Development — Case Studies for Planners (New York, Praeger, 1975).

Baldwin, R., Economic Development and Growth (New Delhi, Wiley Eastern Private Ltd., 1971).

Bennis, W. et al. (eds.), The Planning of Change — 2 ed. (New York, Holt, Rinehart & Winston, 1969).

Bottomore, T.B., Elites and Society (Penguin Books, 1976).

Blaug, M., Education and the Employment Problem in Developing Countries (Geneva, ILO, 1973).

Blaug, M. (ed.), Economics of Education — 2 vols. (Penguin Books : vol 1 — 1971, vol. 2 — 1970).

Coombs, Ph., The World Educational Crisis — A Systems Approach (New York — London, Oxford University Press, 1968).

Coombs, Ph. & M. Ahmed, New Paths for Learning for Rural Children and Youth (New York, UNICEF & ICED, 1973).

Cosin, B.R. (ed.), Education, Structure and Society (Penguin Books, 1972).

Curle, A., Educational Strategy for Developing Societies — A Study of Educational and Social Factors in Relation to Economic Growth (London, Tavistok, 1963).

Dahrendorf, R., Class and Class Conflict in Industrial Societies (Stanford, University Press, 1959).

Eisenstadt, S.N. (ed.), Readings in Social Evolution and Development (Oxford, Pergamon Press, 1959).

Eppler, E., Not Much Time for the Third World — translated from German by G. Finan (London, Oswald Wolff, 1972).

Faure E., et alii, Learning To Be — The World of Education Today and Tomorrow (Paris, UNESCO, 1975).

Foster, G.M., Traditional Cultures and the Impact of Technological Change (New York, Harper, 1962).

Giddens, A., The Class Structure of the Advanced Societies (London, Hutchinson, 1973).

Halpern, M., The Politics of Social Change in the Middle East and North Africa (Princeton, University Press, 1963).

Higgins, B., Economic Development — Princeples, Problems and Policies (New York, Norton, 1959).

Hoselitz, B.F., Sociological Aspects of Economic Growth (New York, Feffer & Simon, 1960).

Jones, G., Population Growth and Educational Planning in Developing Countries (New York, Irvington Publishers, 1975).

Levitas, M., Marxists Perspectives in the Sociology of Education (London, Routledge & Kegan Paul, 1974).

Malassis, L., The Rural World — Education and Development (Paris, UNESCO Press, 1976).

Mouley, J. & E. Costa, Employment Policies in Developing Countries (London, Allen & Unwin, 1974).

Panitchpakdi, S., Educational Growth in Developing Countries — An Impirical Analysis (Rotterdam, University Press, 1974).

Pressat, R., Population — translated from French by R. & D. Atkinson (Penguin Books, 1973).

Robinson, E.A.G. & J.E. Vaizey (eds.), The Economics of Education (London, Macmillan, 1969).

Rodney, W, How Europe Underdeveloped Africa (London, Bogle — L'Ouverture Publications, 1972).

Rostow, W.W., The Stages of Economic Growth — A Non-Communist Manifesto (Cambridge, University Press, 1960).

Schumpeter, J.A., Capitalism, Socialism and Democracy (London, Allen & Unwin, 1966).

Szyliowicz J.S., Education and Modernization in the Middle East (London, Cornell University Press, 1973).

UNESCO, Readings in the Economics of Education (Paris, UNESCO, 1971).

UNESCO, I.I.E.P., Manpower Aspects of Educational Planning (Paris, UNESCO, 1968).

Vaizey, J., Education in the Modern World (London, Weidenfeld and Nicolson, 1975).

Zymelman, M., Labour, Education and Development", in : Don Adams (ed.), Education in National Development (London, Routledge & Kegan Paul, 1971).

ثالثا : باللغة الروسية :

Bregel E.Y., Kritika borjoaznikh ochenii ob ekonomicheskoi sistemi sovremennogo kapitalisza (Moskva, Misl, 1972).

Fridman L.A. & L.A. Gordon, "Sotsialnaia stroktora obshestva i rabochii klass razvivaioshikhsia stran Azii i Afriki", Rabochii klass Azii i Afriki (Moskva, 1966).

Jamin V.A. & G.A. Ygiazarian, Effektivnost kvalifitsirovennogo truda (Moskva, 1968).

Kalmik V.A., "Mnogofaktornaia model formirovania kvalifikatsii rabochikh", Kolichestvennoe metodi f sotsiologii (Moskva, Naoka, 1966).

Kollontae V.M. (et al.), Problemi industrializatsii razvivaioshikhsia stran (Moskva, Misl, 1971).

Kondratev V.A. Natsionalnie kadri f razvivaiosheisia ekonomike (Moskva, Naoka, 1973).

Kozmin S.A., Razvivaioshiesia strani, zaniatost i kapitalovlajeneia (Moskva) 1965).

Krevnevich V.V., Vliianie naochno-technicheskogo progressa na stroktoro rabochogo klassa SSSR (Moskva, Misl, 1970).

Kufta F., Chelovek, trud, tekhnika (Moskva, Progress, 1970).

Markov N.B., Naochno-tekhnicheckaia revoliotsia : analiz, perspektivi, poslidestvia (Moskva, 1973).

Rikhta R., "Naochno-tekhnicheskaia revoliotsia i marksism", Problemi mira i sotsializma, 1967, No. 1.

Sevortian P.E., Armeia f politicheskom regime stran sovremennogo vostoka (Moskva, Naoka, 1973).

Shkartan O.E., Problemi sotsialnoi stroktori rabochogo klassa SSSR (Moskva, Misl, 1970).

Skorov G.E., Razvivaiosheisia strani : obrazovanie, zaniatost, ekonomicheskii rost (Moskva, Naoka, 1971).

Strumilin S.T., "Khoziaestvennoe znachnie narodnogo obrazovanea", Problemi ekonomiki truda. (Moskva, Naoka, 1964).

Strumilin S.T., "Effektivnost obrazovanea f SSSR", Ekonomicheskaia gazeta, 1962, No. 14.

Tiagonenko V.L. (ed.), Klassi i klassovaia borba f razvivaioshikhsia stranakh — 3 vols. (Moskva, Misl, 1967-1968).

Yadov V.A., "Orientatsia-tvorcheskii trod", Obshestva i molodioj (Moskva, 1968).

المحتـــويات

	صفحة
مقـــدمة	٥
الفصل الأول : مشكلة التخلف	٧
الفصل الثانى : أسباب التخلف	٤٣
الفصل الثالث : النمو والتنمية	٥٥
الفصل الرابع : العنصر البشرى فى النمو الاقتصادى	٧٣
الفصل الخامس : قياس القيمة الاقتصادية للتعليم	٨٧
الفصل السادس : التنمية والعمل والتعليم	١٢٣
الفصل السابع : العمالة فى البلاد المتطلعة للنمو	١٣٥
الفصل الثامن : تنمية المجتمعات الريفية	١٧١
الفصل التاسع : مشكلة التقدم	٢٠٩
خاتمة : استراتيجية التنمية واستراتيجية التربية فى العالم الثالث	٢٣٥